

حركة التوحيد والإصلاح المغربية

البناء والكسب ، التطلعات والتحديات

إعداد

محمد تميم
مصطفى الخلفي
عزالدين العزماني
بلال التليدي
الحسن السرات
إسماعيل حمودي



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

حركة التوحيد والإصلاح المغربية

البناء والكسب ، التطلعات والتحديات

توثيق لتجربة (حركة التوحيد والإصلاح) المغربية من خلال الجوانب التربوية والمؤسساتية، وبيان أهم المراحل التاريخية التي مرت بها الحركة، إضافة إلى التجربة الفكرية التي ميزت فيها عملها الدعوي عن السياسي.





fikercenter

+961 765 858 09
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
P.O.BOX: 14-6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam



حركة التوحيد والإصلاح المغربية

البناء والكسب . التطلعات والتحديات

حركة التوحيد والإصلاح المغربية

البناء والكسب، التطلعات والتحديات

إعداد

محمد تميم — بلال التليدي

مصطفى الخلفي — الحسن السرات

عزالدين العزماني — إسماعيل حمودي



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

حركة التوحيد والإصلاح المغربية

البناء والكسب ، التطلعات والتحديات

إعداد

محمـــــد تميم — بلال التليـــــدي

مصطفى الخلفي — الحسن الســـرات

عزالدين العزمـاني — إسماعيل حمودي



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

fikercenter

+961 765 858 09
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
P.O.BOX: 14-6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam

الطبعة الاولى 2015

الفهرس

كلمة المركز

مصطفى الحباب[*]

في زيارتي الأخيرة للمغرب لحضور مؤتمر حركة التوحيد والإصلاح المغربية (أشغال الجمع العام الرابع) في الرباط في الأيام الثالث والرابع والخامس من شهر شعبان لعام 1431 هـ الموافق 16 يوليو 2010م. . تحت شعار (الاستقامة والإصلاح نهضة وفلاح).

اقتربت أكثر من ذهنية الحركة الإسلامية المعاصرة، فقد كان المؤتمر تطور ملموس يوحي بعمل متقدم يوازي حاجات العصر ويستأنف الأمل من جديد لمن أصابه إحباط أو آثار من سمعة تخلف أو تراجع العمل الإسلامي.

وحاضر العمل الدعوي في المغرب المتمثل في حركة التوحيد والإصلاح، يظهر بوضوح وجود جيل مخضرم مُجرّب، قولهُ هو القول العتيق، لكن الشورى الموسعة التي تنتهجها الحركة هي القرار الحازم، وتكاد الدعوة تتناوش المعالي من خلال الفهم والانفتاح الشجاع والحوار وتغليب البشائر، تاركةً من اختار التشاؤم والخرافات والرؤى الحالمة ينعزل وتستهلكهُ توتراته!.

(*) مدير مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.

من السينما.. يبدأ المسير

كنت أتحدث مع نفسي حين وصولي للمغرب ذلك البلد الذي عُرف في التاريخ بالحضارة والعلم والجهاد.. كيف أن أيدي مفسدة عبثت به وأصبح سوق لتجارة الجنس كما أخبرني بذلك أحد الباحثين المغاربة، وكان يسألني أحد أصحابي عن حال العمل الإسلامي هناك في ظل هذه الأمواج والانحرافات! فحينما عدت أرسلت له عبر البريد الالكتروني أخبره بما شاهدت من بشائر الخير في الرباط، وأمل بالله ثم بحركة التوحيد والإصلاح وأخواتها من الحركات الإسلامية الوسطية، التي تنشر التدين وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر... ثم قلت له يا أخي: «نحن يخدعنا الإعلام بتهويل الفساد الظاهر والشر المستشري، وتهول لنا مواقع الانترنت، وبروز رموز المفسدين، لكن الأمة فيها أخيار وصالحين أكثر ممن نعد من الأشرار، وهؤلاء المفسدين معهم الأموال والإعلام.. ولو أتيحت للمصلحين هذه الوسائل لقل جمع المفسدين وخفت ذكرهم وأُبطلت مشاريعهم , ثم مع الأسف كثير من أهل الخير إنما وقعوا في الأوهام حينما رأوا ضخامة الفساد، وتغير الموازين والمقاييس، وتسلط الأشرار، فظنوا أن الأمر قد فلت، واستحكم الفساد». انتهى.

حين اختارت حركة التوحيد والإصلاح نشر التدين ومحاربة الفساد لم تحصر نفسها في زوايا المساجد وفي مكاتب المقرات بل اختاروا الساحات ونزلوا للجموع وكان اليوم الأول لمؤتمرهم الرابع في قاعة السينما في الرباط!.

والدعوة التي تستنكف هذه الأماكن وتظن أنه لا يليق بقول الله

وقول ﷺ يذكر هناك وفي الساحات، وتنتظر من الناس أن يأتوا إليهم لسمعوا منهم، لهي بعيدة عن الفقه النبوي الراشد فكان قائد الأمة النبي ﷺ يصدع بالدعوة وإعلانها على رؤوس الأشهاد فكان يصعد على الصفا ويخطب في قريش ويسع بين قبائل العرب، وما تأمل متأمل في قوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾[1].

إلا ويدرك التنبيه والإشارة في قوله تعالى: ﴿فِى ٱلنَّاسِ﴾ أن الدعاة مطلوب منهم الولوج في كل الساحات والانفتاح والدخول في المجتمع وإرشاد الناس.

فإن تجربة حركة التوحيد والإصلاح وفقهها في الانفتاح لحري بالدراسة والتمحيص، فكانت أشغال الجمع العام معلنة تماما من التقارير المالية والأدبية وانتخاب الرئيس ونوابه إلى المكتب التنفيذي وتعديل القوانين، وما تم من مداولات واعتراضات وحتى احتجاجات على ضرورة تواجد الدكتور الريسوني، فقد تعذر لظرف طارئ له دليل على أن هذه الحركة حرة فرضت نفسها وأعلنت دعوتها وتجاوزت الظروف وصدق فيها قول الشاعر الإمام محمد محمود الزبيري:

ها هنا أحرار شعب يأتمر وعقول نيرات تزدهر
ومشاعل قلوب تلتقي وبراكين شعور تنفجر
ها هنا العزم الذي لا ينثني ها هنا البأس الذي لا يندثر

(1) سورة الأنعام، الآية: 122.

منهجية فاروقية حنبلية

لقد كانَ من شأن حركة التوحيد والإصلاح خلال مسيرتها من حين توحدت رؤى وأفكار رجالها وتطورت مفاهيمهم ثم تأسيس حركتهم (التوحيد والإصلاح) التي تؤكد بوضوح على مفهوم انتقال مشروع الجماعة إلى مشروع الأمة كما استوعبت ذلك من المهندس الحمداوي - رئيس الحركة - عبر سيدي محاضرة له بعنوان «الانفتاح ومفهوم الجماعة». . وهذا الفهم الذي أدلى به المهندس. . تطور عميق في العمل الإسلامي وضرورة تطبيق ذلك على أرض الواقع.

وأعتقد أن الانتقال إلى مشروع الأمة. . يبدأ بالنأي عن التقليد، والتلّقي الجامد، وحملة للحوار الموسع واستقبال شتى الرؤى ثم تفجير الطاقات الاجتهادية الكامنة في دواخل الدعاة، والاقتداء في منهج الخليفة عمر الفاروق ﷺ في فهمه لضرورة التدقيق والمراقبة الدعوية فإنهُ صعد المنبر يومًا من الأيام فقال: «أيها الناس. . ما تفعلون إذا ميلت برأسي إلى الدنيا هكذا. . وأمال رأسه على كتفه (دلاله على أن الدنيا قد تزينت في رأسه) ما تقولون. ! فلم ينطق أحد!. . فأعادها الثالثة ما تقولوا. . . فقال له أحدهم: إن ملت برأسك للدنيا هكذا قلنا لك بسيوفنا هكذا (وأشار كأن يضرب عنقه) فقال عمر الحمد لله الذي جعل من أمه محمد من يقوم عمر».

فالمنهجية التربوية الصالحة هي التي ترحب بنزعة التدقيق في أوساط الدعاة والفقهاء، وتحمد الله على ذلك، وتجعل هذا علامة خير إيجابية، هي أجدر بقيادة الحياة، وأما ما تفعله بعض الدعوات من المبالغة في الجندية والطاعة واحتكار الصواب، وترويج أن إبداء الرأي

الشجاع الذي يخالف المخضرم فيه نقص من الطاعة!، وما حدث في أشغال الجمع العام في يوم الانتخابات لرئاسة حركة التوحيد والإصلاح. . . حيث كان هناك عدد كبير يقارب النصف صوّت للدكتور الريسوني وهو غائب ولم يحضر المؤتمر وتسائل المؤتمرين عن سبب غيابه، فلم يكن رد اللجنة المسئولة كافيا. . حتى قام أحد الرجال الشجعان وطالب بتفسير غياب الدكتور الريسوني وصاح بهم صيحة المخلص يريد التوضيح والاتصال، فكان الاتصال بالشيخ مباشرة ليسمع ذلك كل من حضر المؤتمر , وتم حسم ذلك ولم يضيق بقيادة الحركة واللجنة المسئولة بذلك بل تقرأ في قسمات وجوههم وخلجات صدورهم قول إمام السُنة المُبجل أحمد بن حنبل حين قال: (لا نزالُ بخيرٍ ما كان في الناس من ينكر علينا)، فقد قالها رحمه الله تأسيسًا لمبدأ وإقرارًا لشجاعة إبداء الرأي ليصبح الطريق مقفلًا أمام رأي واحد يأخذ الحق لنفسهِ وتكون الشورى هنا هي الشورى العملية الحقيقية. . . لا شورى التنظير!.

إن مفاد التجربة تبرهن أن الشورى واتخاذ القرار. . لا يتمحور حول آراء فردية مخضرمة فقط بل من رأي جماعي حقيقي. . الجمع مرتاح له حتى لو لم يوافقه عدد كثير، مادام الأغلب هو الحاسم.

هذا وإن المداولات وتعدد الآراء في المؤتمر (أشغال الجمع العام) كانت ساخنة وشديدة، إلا أن سلامة الصدر وصفاء النفس يلحظها كل من رأى تلك الابتسامات وحرارة العناق بين المؤتمرين وخاصة في أوقات الاستراحات والوجبات.

دعوة للدراسة والإفادة

إن كان الدكتور سعد الدين العثماني الذي نظر وأصل فكرة التمايز بين الدين والسياسة وفرق بين التمايز والفصل في المصطلح والمفهوم، فإن حركة التوحيد والإصلاح المغربية تعد هي الأولى عربيا التي أنزلت الفصل على أرض الواقع بين الدعوي والسياسي من خلال فصل حزب العدالة والتنمية عن حركة التوحيد والإصلاح.

ويقول الدكتور: هشام الهمامي.. أن نصائح الأستاذ صالح أبو رقيق - رحمه الله[1] - كان لها الدور في وضع البوصلة في الاتجاه الصحيح في فصل العمل الدعوى الإسلامي عن العمل الحزبي السياسي، وأنه لولا دوره لكرروا أخطاء غيرهم خطوة خطوة، وأصبحوا ممن يشكون الزمان ويضربون الأمثال.. هذا ما ذكروه بلسانهم واستطردوا في ذكر ما نصحهم به، وشرح لهم أ/ صالح أن الأستاذ البنا بعد تجربة العمل الإصلاحي الذي تطور واكتمل على مدى عشرين عامًا، انتهى لضرورة الفصل بين الاثنين، بل ودفع بالأمر للإمام أكثر فقال نكتفي نحن بالعمل الدعوى التربوي ونساند حزبًا سياسيًا يسير في نفس اتجاهنا وكان أن وقع الاختيار على الحزب الوطني برئاسة المرحوم فتحي رضوان وقتها.

وكانت جماعة النورسيين التركية قدمت ونفذت الفكرة هذه بشكل آخر، وهو مفهوم التخصص الدعوي والاجتماعي والتربوي والمشاركة

---

(1) من الرعيل الأول لجماعة الإخوان المسلمين في مصر كان وفديا ثم انظم مع الجماعة حتى أصبح عضو في مكتب الإرشاد.

الشعبيى السياسية دون إنشاء حزب سياسي أو مشاركة رسمية، بل هي تعد من أقوى الحركات الإسلامية وأكثرها نفوذا في تركيا, فهي الداعمة الأساسية لحزب العدالة والتنمية التركي منذ انتخابات 2003، واستطاعت الجماعة خلال السنوات الماضية أن تدخل في العديد من أجهزة الدولة الهامة لتصبح من الجهات المؤثرة دون إنشاء حزب وكفاهم العدالة والتنمية التركي ذلك.

وكأن الحالة الإسلامية الليبية المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين سوف تسير على نفس الأسلوب حيث أعلنوا أنهم سوف يؤسسون حزبًا وطنيًا مستقلًا.

إن العلاقة بين الحركة والحزب من خلال الفصل والوصل تحتاج إلى مزيدا من الدراسة وإعداد حلقات النقاش بين كل الأطراف المؤيدة والمعارضة، وما هذه الدراسة هي مجرد خواطر وحدوي عاطفي، ولكنها لمنْ أمعنَ النظر وتأمل وتقريرات وخطوات عملية للعمل الإسلامي.. وخاصة تلك البلدان التي تعيش حالة من الرخاء والانفراج.

فهي دعوة لكل الباحثين والمهتمين بدراسة الحالة الإسلامية في نموذج (التوحيد والإصلاح) ليتعرفوا على حركة بدأت بأهم ركيزة من ركائز الانتصار.. وهو الوحدة ثم مزجت ذلك بالمقاصد الشرعية والحقائق الإيمانية ثمَّ بمفاد الواقع، فاتخذت أسلوب فصل التخصصات، لتصبح طريقةً فريدة في فهم الحياة.

ويجدر أنْ تنتدب الدعوات رجالها لتمحيص هذه التجربة والاستفادة منها وتقويمها ليستدركوا على تجاربهم وينتقوا من الفهم الجديد.

بين يدي الكتاب

«استجابة لقول الله تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾[1]، وتقديرًا لأهمية الوحدة وفوائدها، وخاصة في التعاون على الأعمال الجليلة والغايات النبيلة، فإن كلًّا من الجمعيتين:

حركة والإصلاح والتجديد، ورابطة المستقبل الإسلامي، قد قررتا - بواسطة هيئاتهما المعنية - أن تتوحدا وتندمجا في جمعية واحدة تحمل اسم «حركة التوحيد والإصلاح».

وإن الجمعية الموحدة الجديدة إذ تعتبر أن هذا التوحيد مكسب إيجابي لعموم الوطن والشعب المغربي، لتؤكد أن هدفها سيظل هو المساهمة في إقامة الدين وفسح المجال للتعاون على الالتزام به عقيدة وعبادة وسلوكًا، والمساهمة في خدمة المجتمع وإصلاحه وفق قيم الإسلام وشريعته.

كما تؤكد «حركة التوحيد والإصلاح» أن سبيلها في ذلك هو الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والدفع بالتي هي أحسن، والتفاهم والتعاون مع كل من يعمل لخدمة الأمة وترقيتها والنهوض بها، في ظل المشروعية الدستورية والقانونية لبلدنا».

بهذا البلاغ الصادر عن مجلس الشورى الانتقالي يوم 31/ 08/ 1996 تمّ الإعلان عن إحدى العمليات التوحيدية الناذرة في حقل

(1) سورة آل عمران، الآية: 103.

الحركة الإسلامية المعاصرة، وفيه تمّ الإعلان عن هذا الكيان التوحيدي الجديد الذي خلف كلًّا من حركتي الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي باسم جديد هو حركة التوحيد والإصلاح وبقيادة جديدة ومكتب تنفيذي جديد. جاء توحيد الحركتين في سياق وطني وسياق سياسي وحزبي وحركي في المنطقة العربية الإسلامية مثخن بثقافة الانقسام وواقع التجزئة والانشطار.

عملية التوحيد التي تمّت بين الحركتين تقدم نموذجًا حيًّا عن اختيار منهجي في مجال التوحيد قام على أساس الاتفاق على القضايا الكبرى أو الأسس المنهجية للوحدة التي حدّدها المؤسسون في الأسس التالية: المرجعية العليا للكتاب والسُّنة، القرار بالشورى الملزمة، المسؤولية بالانتخاب، حيث كانت تلك الأسس بمثابة محكمات الوحدة التي وضع ما دونها على طاولة الحوار والنقاش.

عملية التوحيد التي تمّت أيضًا احتاجت إلى شجاعة فكرية وأخلاقية كبيرة من القيادات التي كانت وراءها، فالوحدة تعني رئاسات وألقابًا أقل، وتعني مراجعات لمألوفات فكرية وسلوكية وارتباطات عاطفية نسجت على طول عشرات السنين. والوحدة تعني إعادة صياغة الوثائق المؤسسة للحركتين ولقوانينهما ومساطرهما أي وضع ذلك كله موضع مراجعة ومساءلة.

وبناءً على ذلك فالتوحيد لم يكن عملية اندماج بين تنظيمين - وهي ليست عملية سهلة - بل كانت أيضًا عملية إبداع وتطوير في توجهات الحركة واجتهاداتها في المجال الحركي والتنظيمي والتربوي والإداري والسياسي، إذ من مزايا الوحدة أنها جعلت الجميع في حلٍّ من رصيد التنظيمين السابقين في هذا المجال.

لكن ذلك لا يعني القطيعة النهائية مع كسب الحركتين، بل يعني القيام بالتركيب الخلّاق بين أجود وأحسن ما في ذلك الكسب.

ومن المفيد أن ننبّه إلى أن عملية التوحيد كانت في الحقيقة عملية مزدوجة. فبالإضافة إلى بناء مؤسسات الحركة الموحدة كانت هناك استحقاقات الانخراط الجماعي في حزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية، واستحقاقات المشاركة في العملية الانتخابية، واستحقاقات التفاعل مع مستجدات الواقع السياسي والثقافي خاصة بعد انتقال السلطة إلى ملك البلاد الجديد.

ودون شك فإن نجاح الوحدة لا يمكن أن يُقاس فقط بإنجازها الكمّي، وهو أمر له اعتباره، ولكن ينبغي أن يُقاس بصمود مؤسسات الوحدة أمام التحديات الداخلية والخارجية أي قدرتها على إنجاز مقتضيات الوحدة وبرامجها على المستوى الداخلي، وفي الوقت نفسه الانخراط في عدة استحقاقات كبرى على رأسها استحقاق إعادة هيكلة الحزب والانخراط في الحياة السياسية والبرلمانية مع ما فرضته من معارك وقضايا وما تولّد عنها هي الأخرى من استحقاقات، وذلك يثبت بما لا يقبل شكًّا أن المنهجية التي اعتُمدت كانت منهجية صائبة بحيث لم يتحقق رهان بعض من كانوا يتنبؤون ربما بفشلها أو ضعف مردوديتها.

ولعل صمود الحركة في وجه الحملات الاستئصالية المتلاحقة بعد أحداث 16 مايو/ أيار الأليمة والتدبير الهادئ والحكيم لقضية استقالة رئيسها بعد فترة وجيزة من عقدها لأول جمع عام عادي يؤكد أن الوحدة أصبحت حقيقة تنظيمية غير قابلة للمراجعة وذلك أكبر دليل على نجاح الوحدة المباركة.

تجربة التوحيد هي بالإضافة إلى ذلك كله كسب على المستوى الفكري التصوري، وكسب على مستوى التنظيم والهيكلة والتخطيط، وكسب على مستوى الوظائف الأساسية، وكسب على مستوى الأعمال المتخصصة. وهي تتويج لمسار راشد لروافد هذه الحركة لذلك المسار الرشيد مما ولّد تجربة أصبحت مثار اهتمام ومتابعة من لدن الأصدقاء والخصوم.

ومحاولة أولى منا لتوثيق هذه التجربة واقتناعًا منا بأهمية الدخول في «عصر تدوين جديد» يتجاوز ظاهرة الإحجام عن الكتابة أو الزهد فيها باعتبار ذلك ظاهرة ثقافية ظلت ملازمة للمغاربة كان هذا العمل الذي جاء بمناسبة العشرية الأولى للتوحيد وسميناه: عشر سنوات من التوحيد والإصلاح في محاولة منا لتقريب التجربة التوحيدية في مختلف أبعادها، وتقديم صورة تقريبية لكسبها في المجال الإصلاحي على جميع المستويات.

ونحن نودّ أن ننبّه ونؤكد أن الأمر لا يتعلق بدراسة تاريخية ولا ببحث علمي، فهذا أمر متروك للباحثين من أعضاء الحركة وغيرهم للقيام به. لقد سعينا أن نقدّم بعد هذه العشرية لهؤلاء وأولئك ما يساعد على تقييم أداء الحركة خاصة وهي مقبلة على مرحلة جديدة من العمل والإنجاز.

ونحن نود بالمناسبة أن نعتذر لكل الإخوة الذين ساهموا في هذا العمل، فلم يسعفنا الوقت للالتقاء بهم أو لم نتمكن أن نستجوبهم بسبب ظروفنا وظروفهم أو أغفلنا سهوًا إسهاماتهم، فهو سبحانه وتعالى يعلم ما قدم كل واحد من إسهام ليكون هذا الإنجاز ممكنًا، علمًا أن هذا العمل سيبقى مفتوحًا للتنقيح والإضافة والتوسيع المفيد. لكن لا بد هنا

من تنويه خاص بالأخ محمد الحمداوي رئيس الحركة الذي تابع هذا العمل بدءًا باقتراح الفكرة وتوجيه المؤلفين وتحفيزهم على إتمام هذا العمل، وإبداء الملاحظات باستمرار حول سير العمل، حتى كان ممكنًا صدوره في الموعد الذي ضرب له، أي مع الجمع العام الثالث للحركة.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يوفّقنا للخير ويعيننا عليه إنه نعم المولى ونعم النصير.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[1].

محمد يتيم

(1) سورة هود، الآية: 88.

الفصل الأول:

روافد حركة التوحيد والإصلاح

تقديم

في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي بدأ المغرب يشهد ظهور جماعات إسلامية منظمة على غرار الحركات الإسلامية بالمشرق العربي. وهذا لا يعني أن المغرب ظل خاليًا من حركات البعث والنهضة انطلاقًا من الإسلام، بل على العكس من ذلك إذ إن حركات التحرر والمقاومة والمطالبة بالإصلاح ورحيل الاستعمار كانت في مجملها وأصلها حركات دينية وقادها علماء وخريجو المدارس الدينية. كما أن رابطة علماء المغرب التي أسست في بداية الستينيات كانت تحمل في الواقع برنامج حركة إسلامية سوى أنها كانت حركة نخبة علماء ولم تكن حركة ذات امتداد شعبي.

وهناك ملاحظة أساسية فيما يتعلق بالتعددية داخل الحركة الإسلامية، وهي أنه على عكس قانون الانقسامية الذي حكم تشكّل وتطور الحركات السياسية في المغرب وكان ثابتًا من ثوابتها فإن الاتجاه العام داخل الحركة الإسلامية كان توجهًا نحو الجمع والتأليف، ومن ثم فأغلب مظاهر تلك التعددية كانت تلقائية بحكم النشأة التاريخية

والجغرافية، وحتى في حالة التصدعات التي حصلت في الشبيبة الإسلامية وانتهت بأعضائها إلى اتخاذ مواقف متباينة في الخلاف الذي وقع مع قيادتها آنذاك، فإنها سرعان ما ستترك المجال لعملية جمع وتأليف، حيث سنجد لدى المجموعات والجماعات التي تشكّلت خارج الشبيبة الإسلامية نزوعًا إلى التنسيق والتأليف والتوحيد، وهو ما سنقف عليه من خلال هذه الفقرة حول روافد حركة التوحيد والإصلاح.

أولاً: حركة الإصلاح والتجديد

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ظهرت في بداية السبعينيات من القرن العشرين عدة جمعيات ناشطة في حقل الدعوة الإسلامية كان أكثرها حيوية ونشاطًا الشبيبة الإسلامية التي أسّسها عبد الكريم مطيع. وسرعان ما وجدت هذه الحركة نفسها أمام فراغ قيادي بعد خروج مؤسسها من المغرب إثر حادثة اغتيال الزعيم الاشتراكي عمر بن جلون. وسعت لجنة سداسية من الشباب إلى سدّ الفراغ عبثًا إذ بعد مرور حوالي عامين فوجئت القواعد بخلافات عاصفة بين القيادة السداسية والداخل والمؤسس في الخارج فتصدعت الحركة إلى أقسام ثلاثة:

قسم أول ساند المؤسس في موقفه وظل يعمل في إطار الشبيبة الإسلامية إلى غاية سنة 1981.

وقسم ثانٍ انحاز إلى القيادة السداسية ودافع عنها لكنه لم يصمد طويلًا فتلاشى وتفكّك.

وقسم ثالث رفض الانحياز إلى أي طرف من الطرفين السابقين وقام يدعو إلى التبين في الاتهامات والانتقادات المتبادلة بينهما.

وإذا كانت بعض العناصر من القسم الثاني قد انخرطت في جماعة

العدل والإحسان عند ظهورها، فإن أفراد القسم الثاني اندمج في رابطة المستقبل الإسلامي. أما أغلبية القسم الأول فقد انتهت إلى الإعلان عن نفسها في تنظيم جديد سُمّي «الجماعة الإسلامية» التي تحوّلت إلى «حركة الإصلاح والتجديد».

قاد العملية التأسيسية للجماعة الإسلامية التي أصبحت تُسمّى بعد ذلك حركة الإصلاح والتجديد مجموعة من الإخوة هم الأستاذ عبد الإله بن كيران (وترأس الحركة من سنة 1985 إلى سنة 1994) والأستاذ محمد يتيم (وترأسها من سنة 1981 إلى سنة 1985 ثم من سنة 1994 إلى سنة 1996) والأستاذ عبد الله بها والدكتور سعد الدين العثماني والأستاذ الأمين بوخبزة والدكتور محمد عز الدين توفيق والأستاذ عبد العزيز بومارت والأستاذ محمد بلقايد وغيرهم.

وأنجزت الجماعة الجديدة عملية نقد ذاتي ومراجعة شاملة لمنطلقات العمل الإسلامي ووسائله وتصوراته وغاياته ومجالاته أفضت إلى تغيير كبير في توجهاتها في العمل الإسلامي فشقّت لنفسها أسسًا جديدة أهمها:

- التخلي عن كل أشكال السرية والعنف والتطرف والاصطدام مع الآخر، وتبني الخيار السلمي الحضاري في التعاطي مع الواقع.
- الحرص على العمل في ظلّ المشروعية القانونية والدستورية للبلاد وتبني نهج الحوار في التعامل مع الآخرين ومدّ الجسور مع كل مكونات المجتمع بما في ذلك السلطة.
- التركيز على العمل الثقافي والإعلامي والاجتماعي.

وتأكيدًا من الجماعة على توجهها المعتدل، واستجابة لبعض الانتقادات الموجهة إلى الاسم المختار «الجماعة الإسلامية» وما قد

يفهم منه أنه إقصاء أو نفي لإسلامية الآخرين، تخلّت الحركة عن اسم «الجماعة الإسلامية» سنة 1992 واختارت اسمًا جديدًا هو «حركة الإصلاح والتجديد».

وفي سابقة في الحقل الإسلامي غيّرت الحركة عن طريق الانتخاب قيادتها مرتين، مما جعل بعض المعلقين المهتمين بشأن الحركة الإسلامية يعتبر الأمر درسًا وجب أن تقتدي به الأحزاب السياسية مسميًا إياه «الدرس الحاتمي» نسبة إلى «حاتم» الاسم المختصر لحركة الإصلاح والتجديد.

ثانيًا: رابطة المستقبل الإسلامي

أعلن عن ميلاد رابطة المستقبل الإسلامي في 4 أبريل/نيسان 1994 واختارت الدكتور أحمد الريسوني رئيسًا لها والدكتور أحمد العماري نائبًا للرئيس. والرابطة عمل توحيدي لثلاث جماعات إسلامية رئيسية هي جماعة الدعوة الإسلامية بفاس والجمعية الإسلامية بالقصر الكبير وجمعية الشروق بالرباط بالإضافة إلى مجموعة التوحيد بالدار البيضاء.

وقد نصّ القانون الأساسي لرابطة المستقبل الإسلامي على الأهداف التالية:

- تمتين الروابط التاريخية للمجتمع المغربي وفي مقدمتها الإسلام وتراثه العلمي والحضاري.

- العمل على إشاعة روح التعاون والتفاهم والحوار البنّاء بين مختلف فئات المجتمع ومكوناته الفكرية بما يخدم وحدته والتحامه.

- نشر الوعي الحضاري والإسهام في توفير النهضة الحضارية لأمتنا.

- العمل على معالجة الآفات والسلبيات التي تسبّب تأخر مجتمعنا وتعوق نهضته ورقيه.

- العمل على بلورة الحلول العلمية النابعة من قيمنا وأصالتنا للمشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا.

جماعة الدعوة بفاس

تأسست على يد الدكتور عبد السلام الهراس ومجموعة من الأساتذة سنة 1976، أي في أوج جماعة الشبيبة الإسلامية، وقد تحفظ مؤسسو جماعة الدعوة بفاس منذ البداية على الانضمام أو التعاون مع الشبيبة لاختلاف الرؤية والمنهج.

الجمعية الإسلامية بالقصر الكبير

وتأسست هي الأخرى سنة 1976 على يد الدكتور أحمد الريسوني، ومدّت نشاطها عبر التلاميذ والطلبة وبعض الأطر التعليمية إلى شمال المغرب وبعض المناطق المجاورة. ولم يكن التوافق في سنة التأسيس وفي الأهداف والمنطلقات بينها وبين جماعة الدعوة الإسلامية بفاس قائمًا على تفاهم سابق أو لقاء قبلي، بل مجرد اجتهاد ذاتي من كل منهما انتهى بالجماعتين إلى الاتفاق.

جمعية الشروق الإسلامية

وتعود جذورها إلى النزاع الذي طرأ داخل الشبيبة الإسلامية سنة 1977 والذي أدّى إلى انفصال مجموعة أُطلق عليها مجموعة «التبين» لأنها كانت تطالب بالتبين في الاتهامات والأقاويل التي كان يروّجها الطرفان المتصارعان: أنصار عبد الكريم مطيع من جهة، وأنصار

«مجموعة الستة» من جهة ثانية. واستلهمت هذه المجموعة اسمها ومنهجها من الآية المعروفة في سورة الحجرات ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾[1].

ولما يئس طالبو التبين من إصلاح ذات البين أعلنوا انسحابهم من الشبيبة الإسلامية سنة 1977 فأسسوا تنظيمًا مستقلًا قاده مجموعة من الإخوة بلغ عددهم خمسة وعشرين منهم الأخ المرحوم عبد الرزاق المروري والأخ أحمد المشتالي والأخ عبد الرحمن شتور والأخ عبد اللطيف البوزيدي والأخ عبد اللطيف السدراتي.

والتبين مجموعة لم تسم نفسها ولم تنشئ نفسها ولم تسع إلى ذلك لحرصها على وحدة الصف والجماعة (الشبيبة الإسلامية) لكن عبد الكريم مطيع هو الذي فصلها مخافة من نتائج تبينها. فكان أول شيء فعلته هو الانفتاح على الآخرين والسير في مسار التوحيد.

أسست هذه المجموعة عملها على:

- نبذ أسلوب العنف والتطرف اللذين كانا يؤديان في المرحلة السابقة إلى الصراع والصدام.

- الانفتاح على المجتمع بكل مكوناته وربط الجسور مع الجمعيات الإسلامية الأخرى العاملة في الساحة، وذلك ما أوصلهم إلى فتح الحوار مع جماعة الدعوة الإسلامية بفاس والجمعية الإسلامية بالقصر الكبير، والذي توّج بميلاد رابطة المستقبل الإسلامي.

وفي صيف سنة 1985 تعرّض بعض القياديين في «الشروق» إلى

(1) سورة الحجرات، الآية: 6.

اعتقالات دامت أكثر من شهرين ظلوا خلالها بمخافر الشرطة إلى أن أفرج عن الجميع دون محاكمة لعدم ثبوت أي تهمة في حقهم ما عدا أنهم يعملون في جمعية غير مرخص لها.

وعلى إثر خروجهم من الاعتقال بادروا إلى تسوية وضعيتهم القانونية فتقدموا في 3 ديسمبر/كانون الأول 1986 بإيداع وثائق جماعتهم باسم «جمعية الشروق الإسلامية» لدى السلطات المختصة بالرباط دون الحصول على أي وصل قانوني مثلهم في ذلك مثل أغلب الجمعيات والحركات الإسلامية آنذاك.

مجموعة التوحيد

وبالإضافة إلى هذه الجماعات والجمعيات، كانت هناك مجموعات أخرى متفرقة خرجت من الشبيبة الإسلامية أو نبتت وحدها، ومن هذا الصنف «مجموعة التوحيد»، وكان من أبرز أعضائها الأستاذ عبد السلام بلاجي. وحرص أعضاء المجموعة على تجنب التحول إلى جماعة أو تنظيم، وألا يعلن عن نفسه، وألا يختار مسؤولًا ولا رئيسًا، وأن يبدأ منذ اليوم الأول في توحيد الجماعات والجمعيات الإسلامية، خصوصًا المنفصلون عن الشبيبة الإسلامية الذين لم يلتحقوا بالجماعة الإسلامية (الإصلاح والتجديد). وستلتحق عناصر هذه المجموعة برابطة المستقبل الإسلامي وكان بعض مسؤوليها في المكتب المسير لها.

الفصل الثاني:

تجربة التوحيد بلسان بعض المساهمين فيها

تقديم

ليس هناك من هو أقدر على بيان حيثيات النشأة والتأسيس وبسط خطواتها ومعاناتها ونتائجها وعوائقها أكثر من أولئك الذين واكبوا تلك التجربة منذ البداية أي منذ أن كانت طموحًا وهدفًا حتى أصبحت واقعًا ملموسًا. وبين الطموح والتوقع وما تحقّق على الواقع يبقى للمحللين والمؤرخين سواء من داخل الحركة أو من خارجها أن يقيموا تلك التجربة ويستنطقوا من خلال مراحلها وتطوراتها عوامل النجاح وعوامل الإخفاق.

لكننا في هذا الكتاب رجحنا أن نقدم هذه التجربة أولًا بلسان مؤسسيها، وثانيًا من خلال الرجوع إلى وثائقها، وثالثًا من خلال الرجوع إلى بعض الكتابات التأريخية القليلة التي نُشرت في عدد خاص من جريدة التجديد حول الحركة. وبالرجوع أيضًا إلى مضامين المقابلات التي أجريناها مع من تيسر من بعض قيادييها الذين سنحت ظروفهم وظروف المؤلفين بالجلوس معهم والحديث إليهم. ولهذا ننوّه منذ البداية أن هذا الكتاب ليس كتابًا تاريخيًا، فالتأريخ سيبقى من شأن

الباحثين والمتخصصين، ولكنه محاولة أولية لتقديم أسس وخلاصات ودروس تجربة وحدوية نادرة الشبيه في العالم العربي والإسلامي في وقتها، وتبعًا لذلك فهي لا تزعم الإحاطة بجميع جوانب التجربة ولا أن تعرض بالتفصيل لجميع مراحلها وأحداثها ورجالاتها، فذلك عمل ندعو الباحثين المتخصصين من أبناء الحركة وغيرهم للتصدي له، وتوجد في المكتبة الجامعية داخل المغرب وخارجه بحوث في نفس الاتجاه.

البذور الأولى لمشروع الوحدة

المجموعات الإسلامية الأولى بالمغرب قادها في الغالب أساتذة وطلاب وتلاميذ تأثروا بالمدرسة الإخوانية المصرية والجماعة الإسلامية وجماعة الدعوة والتبليغ الباكستانيتين، لكنهم أصرّوا منذ البداية على شقّ الطريق في تجربة مغربية خالصة لا ترتبط تنظيميًا ولا تصوريًا بأي تنظيم خارجي ولو كان إسلاميًا. وعلى قدر من الله قامت طلائع من الفتية المغاربة في عدة مدن مغربية بوضع اللبنات الأولى لعمل إسلامي قادم، فنبتت الجلسات التربوية ثم تطوّرت إلى فكرة الجماعات والجمعيات لتتلاقى النيات الحسنة في أعمال على أرض الواقع.

وتوحيد الفصائل الإسلامية بالمغرب، حلم الرواد الأوائل الذين قادوا العمل الإسلامي منذ أولى خطواتهم في الصحوة الإسلامية وحركاتها التجديدية. وإن المتتبع لمسار فصائل الحركة الإسلامية المغربية منذ ولادتها، وفي لحظات أزماتها وهزّاتها، وبشهادات الرواد الأوائل، سيقف لا محالة على الهاجس التوحيدي الذي سكن عقولهم وأفئدتهم وصدورهم منذ الأيام الأولى لتأسيس مختلف فصائل الحركة الإسلامية المغربية.

فبذور «فكرة الوحدة والتوحيد ملازمة لوجود الحركة الإسلامية ومتأصلة في الثقافة الإسلامية، وجميع الجمعيات والجماعات المغربية اصطدمت منذ نشأتها الأولى بواقع التعددية، وتطلعت إلى الوحدة والتوحيد»[1].

و«الوحدة كانت دائمًا مطروحة في الساحة الإسلامية في جميع الأوقات، وكانت مطلبًا من مطالب عموم أبناء الحركة الإسلامية، وكان أدنى شيء يُثار في ذلك الوقت حول هذه القضية هو الحوار والتواصل»[2].

التفكير في الوحدة إذن نجد أصوله منذ انتماء روادها لحقل العمل الإسلامي بمختلف تعبيراته، إذ أنه على الرغم من أن بعض الرواد مثل الدكتور أحمد الريسوني قد بدأت صلتهم بالعمل من خلال جماعة الدعوة والتبليغ إلا أن ذلك لم يمنع تفاعلهم مع فكر حركات أخرى مثل الإخوان المسلمين: «فقد كنت أمارس الدعوة مع جماعة التبليغ، كما يقول الريسوني، وأقرأ كتب جماعة الإخوان المسلمين ومجلاتها، وفيما بعد أشرطة بعض دعاتها. وأتذكر أننا ربما في حوالي 1977 كنت عقدت لقاء مع الأخ البشير اليونسي مرشد جماعة التبليغ، وكنت آنذاك قد أسست «الجمعية الإسلامية» بالقصر الكبير، وكنت على صلة بالإخوة في الرباط وفاس، وتذاكرنا هذا الموضوع، موضوع جمع الجهود وتقريبها وتوحيدها إن أمكن، فهذا أقدم نقاش أو مذاكرة دخلت فيها في موضوع توحيد الجهود الإسلامية، وكنت آنذاك موظفًا بوزارة العدل بمحكمة القصر الكبير».

(1) مقابلة مع الأستاذ محمد يتيم.
(2) مقابلة مع الاستاذ عبد الله بها.

وهناك ظاهرة مميزة في المشهد الحركي الإسلامي بالمغرب وهو البروز التلقائي لعدة جماعات هنا وهناك، في فاس ووجدة والقصر الكبير، وكان من بين المحاولات الأولى من أجل توحيد الجماعات والمجموعات الإسلامية آنذاك تلك التي قامت بها الجمعية الإسلامية في القصر الكبير وجماعة الدعوة الإسلامية في فاس مع الأستاذ عبد السلام ياسين الذي لم يكن بعد قد اتجه إلى تشكيل جماعته «أسرة الجماعة» التي ستتحول فيما بعد إلى «جماعة العدل والإحسان».

يروي الدكتور أحمد الريسوني هذه البدايات الأولى قائلًا: «فبدأنا بنوع من التعارف الشخصي واللقاءات الشخصية في بعض المناسبات، فكان التصدع من جهة يحثّ على التفكير في مسألة الوحدة ردًّا على مسار التشرذم، ومن جهة أخرى بروز جماعات هنا وهناك، بينما في وقت سابق لم يكن هذا، كانت الشبيبة تبرز شيئًا فشيئًا، وجماعة التبليغ جماعة عالمية، فلم يكن الداعي كبيرًا ولا الوعي بالإشكالات والتحديات التي يطرحها التعدد والتشرذم، مثل المنافسة والصراعات، فضلًا عن تضييع إمكانات كبيرة لتقوية العمل والتقدم به».

لقد قام بالمبادرات الأولى التي عرفتها بداية الثمانينات من القرن الماضي الإخوة العاملون في إطار جمعية الدعوة الإسلامية في فاس والجمعية الإسلامية في القصر الكبير والأستاذ عبد السلام ياسين الذي كان لم يؤسس بعد جماعته الخاصة، ولم تكن «الجماعة الإسلامية» طرفًا فيها بل إنها قد طلبت بعض الوقت لترتيب أوضاعها «نظرًا لخروجنا من الشبيبة الإسلامية والمشاكل التي كانت عندنا من حيث ترتيب البيت الداخلي والضغوطات الأمنية التي كنا نتعرض لها، لكن التفكير في الوحدة والحوار حولها لم يكن غائبًا في هذه المرحلة، ومع

ذلك بقي الحوار مستمرًا على تقطع مع بعض الأطراف الإسلامية، وكان حوارًا يدور حول النظر إلى القضايا والأمور المرتبطة بالصحوة الإسلامية وطرق عمل الحركة الإسلامية والنظام السياسي وطبيعة المجتمع المغربي وأوضاع المغرب والمرتكزات التي تقوم عليها الحركات الإسلامية»[1].

اللقاءات الأولى: تخوفات وتوجسات

مع بداية الثمانينيات، ظهر الأستاذ عبد السلام ياسين ودعوته على الساحة. فكان قد أرسل وفدًا فيه الأستاذ محمد البشيري ﷺ والأستاذ أحمد الملاخ، فكان هذا الوفد يتصل باسمه وهو ما يزال بمدينة مراكش، من أجل توحيد العمل الإسلامي أيضًا. وأسفرت هذه المبادرة عن بداية لقاءات واجتماعات، كان فيها عدد من الأطراف، منها جمعية جماعة الدعوة بفاس، والجمعية الإسلامية بالقصر الكبير، وجماعة التبين التي أصبحت فيما بعد جمعية الشروق، وأطر وفعاليات دعوية أخرى، خاصة بعض الأطر الذين درسوا في أوروبا، وكانت لهم مواقف وأفكار قريبة من توجه الإخوان المسلمين.

هذه هي المجموعات التي تحاورت عدة سنوات على فترات متقطعة، وقاربت أن تقدم على خطوة وحدوية. غير أن بعض التخوفات والتوجسات التي ظهرت آنذاك، ومنها التحذير المستمر لعبد السلام ياسين «من أن نمضي في هذه الوحدة ونتسرع ونصطدم في المستقبل ببعض الصخور» - على حد قوله - كانت من أسباب عدم إنجازها في

(1) مقابلة مع الأستاذ عبد الله بها.

الواقع، وحين كنا نتساءل - يقول الدكتور أحمد الريسوني - عن هذه الصخور، وما عسى أن تكون، فكان الأستاذ عبد السلام ياسين يلمح ويحوم حول بعض الأفكار ولكنه لا يفصح عنها، حتى كان يقول له أحد الإخوة هذه الصخور وهذه الأفكار عندك تشم ولا تفرك، ونحن نريد أن تشم وتفرك وتُوضح ويُصرح بها. وبقي الأمر بهذه الكيفية، وكان في هذا عبرة، لأن الأمور إذا لم تحسم تظل عرضة للصخور إلى أن تنعقد، أما إذا انعقدت فلن تحطمها الصخور كما حصل»[1].

الجماعة الإسلامية: رسالة من أجل الوحدة سنة 1988

ولما أن بدأت الأمور تستوي عند حركة الإصلاح والتجديد (الجماعة الإسلامية التي كان يرأسها آنذاك الأستاذ عبد الإله بن كيران)، بادرت قيادتها بإرسال رسالة الوحدة تنفيذًا لقرارات الجمع العام لسنة 1988، يقول الأستاذ عبد الله بها :

«في ذلك الوقت طرحت قضية العلاقة مع الإسلاميين، وأن الجماعة ينبغي أن تتخذ مبادرة في هذا السياق، فكتبنا رسالة الوحدة ووجهناها إلى الجماعات الإسلامية في ذلك الوقت، ومضمونها حديث حول دواعي الوحدة وأهميتها». وقد نصّت على مرتكزات الوحدة، وهي أولًا المرجعية للكتاب والسُّنة، وثانيًا القرارات بالشورى الملزمة وثالثًا المسؤولية بالانتخاب.

وبعد أن خضعت تلك الرسالة التاريخية لنقاش طويل داخل الجماعة الإسلامية وصادقت عليها اللجنة الوطنية للجماعة، . وانتدبت

---

(1) مقابلة مع الدكتور أحمد الريسوني.

الجماعة الإسلامية الأخ الأمين بوخبزة ليكون سفيرًا بتلك الرسالة إلى مسؤولي الجمعية الإسلامية بالقصر الكبير وجمعية جماعة الدعوة الإسلامية بفاس.

واستمر الحوار خلال هذه المرحلة متقطعًا بين «الجماعة الإسلامية» «حركة الإصلاح والتجديد» و«الجمعية الإسلامية» في القصر الكبير و«جماعة الدعوة الإسلامية» في فاس، و«جمعية الشروق» (مجموعة التبين بالرباط وآسفي). وأفضى الحوار بين «الجماعة الإسلامية» و«التبين» في مرحلة سابقة إلى التحاق طرف مهمّ من التبين. والشيء نفسه بالنسبة لعدة رموز من جماعة أهل السُّنة بالدار البيضاء. وواصلت قيادة الإصلاح والتجديد إقناع بعض المجموعات الأخرى التي توقّفت وانزوت على نفسها بعد التصدع الذي عرفته الشبيبة الإسلامية.

وفي الوقت نفسه كان هناك حوار رباعي بين جمعيات القصر الكبير «الجمعية الإسلامية» وفاس «الدعوة الإسلامية» وجماعة «التبين» «جمعية الشروق» إضافة إلى مجموعة «التوحيد» وقد التحقت بالحوار لفترة وجيزة مجموعة «الاختيار الإسلامي» التي ستتولد عنها فيما بعد «الحركة من أجل الأمة» و«البديل الحضاري».

وباختصار عرفت نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تواصلًا مكثفًا ونشاطًا متواصلًا عزّز التوجه الوحدوي الذي سيتوّج سنة 1996 بإعلان الوحدة الاندماجية بين رابطة المستقبل الإسلامي وحركة الإصلاح والتجديد. وفيما يلي سنقف على أسس هذه الخطوة التوحيدية ومنهجها.

أسس الوحدة ومنهجها

قد يظن البعض من الذين يؤكدون على أهمية إعطاء الأولوية في التأسيس لعمل وحدوي بالبدء بإجراء حوار فكري حول الرؤى والتوجهات والاختيارات التربوية والسياسية والحركية من أجل الاتفاق على أرضية مشتركة قبل الانتقال إلى الدمج التنظيمي بين الكيانات المراد توحيدها، إن حركة التوحيد والإصلاح قد أقدمت على تجربة غير مأمونة العواقب، بل كان هناك من يتوقع انفراط عقدها واصطدامها بخلافات جوهرية عند مناقشة الاختيارات المذكورة.

غير أن هؤلاء لا يستحضرون أن الوحدة التنظيمية لم تكن قرارًا فوقيًا أو توجهًا مغامرًا، فالحركتان من جهة أولى كانتا تلتقيان على جملة من القواسم الفكرية والتصورية التي سهّلت اندماجهما، ونذكر من ذلك مثلًا إجماعهما على رفض الخط الانقلابي ونبذ العنف والتمسك بالعمل السلمي في إطار المشروعية القانونية والدستورية للدولة والتأكيد على أهمية الاستقرار السياسي للبلاد.

ومن جهة ثانية اتفقت الحركتان منذ البداية على مجموعة من الأسس المنهجية الكبرى التي بُنيت عليها بعد ذلك قواعد التوحيد وإجراءاته العملية، ونقصد بتلك الأسس: المرجعية العليا للكتاب والسُّنة، القرار بالشورى الملزمة، والمسؤولية بالانتخاب.

1 - المرجعية العليا للكتاب والسُّنة

وذلك يعني أن الحركتين اللتين توحدتا قد أصبحتا منذ قرار إعلان الوحدة في حلٍّ مبدئي من كل الأوراق والمواثيق والقوانين وما تتضمنه

من تصورات وتوجهات وأنهما على استعداد كامل لمراجعتها وفحصها، وأن ما ليس قابلًا للفحص والمراجعة هو مرجعية الكتاب والسُّنة، وأن الإطار الموحد ليس ملزمًا إلا بما في الكتاب والسُّنة، وأن كل ما دون ذلك موضوع للمناقشة والبحث والمراجعة والأخذ والرد. ولذلك كانت الوحدة فرصة لمراجعة نقدية قام بها التنظيمان الموحدان، فكانت الوحدة بهذا المعنى بالنسبة لأعضاء الحركتين امتحانًا نفسيًا للقدرة على التجدد وامتحانًا فكريًا لمدى القدرة على التجديد.

2 - القرار بالشورى

ونقصد بالشورى الملزمة تلك التي تجري في إطار شوري موحد كان في البداية هو مجلس الشورى الانتقالي الذي حدّد أجله في سنتين وتكون مناصفة بين أعضاء مجلس شورى حركة الإصلاح والتجديد ومجلس شورى رابطة المستقبل الإسلامي، وحدّدت مهمته في التحضير للمرحلة العادية أي في التحضير للجمع العام الأول الذي سينعقد سنة 1998. وذلك يعني نقل عملية النقاش من حوار فكري أشبه ما يكون بحوارات النوادي والمنتديات الثقافية و«الشورى المعلمة» التي لا يترتب عليها التزام، إلى حوار مؤسساتي يفضي إلى قرارات ملزمة وفق قاعدة التصويت بالأغلبية.

ولقد برهنت التجربة العملية أن التصويت في أغلب القضايا المعروضة لم يفرز في غالبية الأحيان استقطابًا بالولاءات التنظيمية السابقة بل كان تصويتًا متحركًا لا يلتقي إلا عرضًا بالمواقع التنظيمية السابقة.

3 – المسؤولية بالانتخاب

ولقد كان هذا المبدأ ترجمة عملية ملموسة لمبدأ الشورى اعتمادًا على قاعدة الأغلبية حيث تمّ اختيار المسؤولين في جميع مستويات التنظيم حتى خلال المرحلة الانتقالية بالانتخاب، وأبرز مثال لتجسيد الممارسة الشورية في مجال انتخاب المسؤولين كان هو انتخاب الدكتور أحمد الريسوني رئيسًا للحركة في ما يشبه الإجماع، وهو ما يؤكد ملاحظتنا السابقة حول التصويت المتحرك المتحرر من الانتماءات التنظيمية السابقة، وقد ترتّب على وضوح تلك الأسس المنهجية تدبير راشد للوحدة كما تجلّى في مجموعة من القواعد الإجرائية التي مكّنت من حسن تنزيل عملية التوحيد ومنها:

أ – حسم الخلافات داخل مؤسسات الوحدة

لقد اتفق المؤسسون أن ما هو حاصل بينهم من تقارب ومن تجانس، وما ذلّلوه من صعوبات ومن اختلافات وما قرّبوا من وجهات نظر كاف لكي يمضوا، وما كان من اختلافات لا يخرج عن الاختلافات الداخلية التي توجد في أي تنظيم. كما اتفقوا على أن الطريقة المثلى لتدبير ما تبقّى من الأمور الخلافية هي حسمها لاحقًا من خلال المؤسسات ومن خلال القرار الشوري وبمبدأ الأغلبية، فمبدأ الشورى الملزمة ومبدأ الأغلبية كان عنصرًا حاسمًا وكان نقطة التقاء تراضوا عليها وبدؤوا يعملون لإخراج هذه الوحدة.

لقد كان المؤسسون أمام خيارين: إما أن ينتظروا حتى يتفقوا على كل شيء ثم يتوحدون وهذا كان صعب المنال أو مستحيلًا وقوعه وبذلك ستضيع الوحدة وهي مطلب أسمى وأعلى من كل المختلف فيه، أو

يتوحدون في المتفق فيه وكان كثيرًا ومرتبطًا بالأصول والقضايا الكبرى، ثم يعالجون المختلف فيه في الإطار التوحيدي الجديد، وكان هذا في المتناول وفي الإمكان ولن يكون فيه الحسم بالنظر ولكن يُحسم بالآليات الوحدوية المتمثلة في الشورى فقرروا أن الشورى ملزمة.

أبرم الاتفاق إذن على توحيد القرار بالوحدة، فإذا وحدوا القرار ووحدوا التنظيم يمكن آنذاك أن يتحاوروا في المسائل والقضايا الأخرى ويتفقوا فيها ويخرجوا بقرارات ملزمة.

تقديم الأصول وتاجيل الفروع

من القضايا التي أجّل النظر فيها حتى يقضي فيها مبدأ الشورى والأغلبية، قضايا العمل السياسي والانتخابات والعلاقة مع حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بقيادة الدكتور عبد الكريم الخطيب، ومواقف آنية من بعض القضايا السياسية التي تأتي في حينها، بل حتى بعض الاختلافات التنظيمية والتربوية، مثل هل يكون هناك تنظيم نسائي مستقل أم يندمج الجميع، وهل تكون هناك تراتبية في العضوية والانتماء أم تكون هناك رتبة واحدة، فقد كان الإخوة في «الإصلاح والتجديد» يأخذون بنظام الرتبة الواحدة، بينما كان الإخوة في «رابطة المستقبل الإسلامي» يأخذون بثلاث رتب، فهذه الأمور قالوا عنها «لندعها حتى نبني مؤسساتنا لأنها لا تنتهي، وحتى لو حسمناها ومضينا فستظهر أمور أخرى وإشكالات جديدة، فهذه من طبيعة ما يقع لكل تنظيم في آنه ومستقبله»[1].

---

(1) مقابلة مع الدكتور أحمد الريسوني.

التوحيد من الأعلى إلى الأسفل

فكان الاتفاق هو أن تُبنى مؤسسات الحركة الموحدة، وقرّر المؤسسون لحركة التوحيد والإصلاح البدء برؤوس المؤسسات، لأن ما يفرق عادة أو يهدّد بالعودة إلى الفرقة هو وجود رؤوس متعددة، رئيسان ومؤسستان، بل مكتبان تنفيذيان. . . فالهيئات المرجعية بدئ بها الأعلى فالأعلى: الرئاسة، والمكتب التنفيذي، ومجلس الشورى. .

وكان هناك توجه آخر يناقش هو أن تبدأ الوحدة من الأسفل، أي أن تترك الهيئات القيادية في محلها، وتمضي عملية الإدماج التنظيمي على مستوى المدن والقطاعات والجمعيات الثقافية الموازية وتصعد هكذا إلى أن تصل إلى آخر ما ينتهي إليه، وهو رئيس موحد، هذا المسار كان قد جرّب في خطوات سابقة لدى رابطة المستقبل الإسلامي، ولكنه بشهادة أهله لم يكن الخيار الأفضل، بل إنه في الحالة التي يختلف فيها قياديو التنظيمات التي شرعت في عملية التوحيد حول قضايا معينة قد تكون آنية، ولكن، يعتبرها البعض منهم أساسية، يقوم ليدعو أفراد هيئته للعودة إلى تنظيمهم السابق، الشيء الذي يؤثر سلبًا على الجميع حيث قد يعودون إلى أسوأ مما كانوا عليه. وكذلك نزلت الوحدة من الأعلى إلى الأسفل، وكان المؤسسون على اطمئنان تام أن الإخوة في القواعد كانوا يرحبون بالوحدة وكانوا متشوقين لها. وكانت هذه الخطوة طريقة عملية لقطع دابر التراجع إلى الوراء لأي سبب يطرأ، وهو ما اصطلح عليها المؤسسون آنذاك بـ«عملية حرق السفن»[1].

---

(1) مقابلة مع الدكتور أحمد الريسوني.

وفي إطار سياسة توحيد الرؤوس أولًا، تشكّل «المكتب التنفيذي المشترك» (واختصره المؤسسون في متم) وهو عبارة عن مكتب يضمّ المكتبين التنفيذيين للهيئتين السابقتين بكاملها حتى يستوعب هذا المكتب الجديد كل الآراء وكل الأصوات، فكانت تُعقد بعض الاجتماعات التي تحضر للخطوات الوحدوية الأخرى في إطار هذه الهيئة. وتحمل الرئاسة فيه الأستاذ محمد يتيم، وكان مجموع الفعاليات والقيادات 24. كانت الاجتماعات تارة في فاس، وتارة في مقرّ جريدة التجديد الحالي (3 شارع المقاومة بحي المحيط في الرباط)، وكان هو مقرّ حركة الإصلاح والتجديد.

انتهى «متم» هذا إلى إعداد قانون داخلي انتقالي، وإعداد مسطرة لتنزيل الوحدة، فقرّر تأسيس مجلس شورى انتقالي يتكون من نصف مجلسي الشورى في الجماعتين، وحضر لأعمال هذا المجلس ولطريقة انتخاب رئيس ومكتب تنفيذي انتقالي، وكان مناصفة تقريبًا. فدعا إلى عقد مجلس الشورى الانتقالي في أغسطس/آب 1996، انطلاقًا من قاعدة المناصفة أيضًا.

وإلى حدود ذلك عقدت الرابطة آخر اجتماع للهيئة الاستشارية وهو الذي صادقت فيه على مبدأ التوحد بصفة نهائية بتصويت عسير، لأنه كان عندها من يقول بالتمهل في التوقيت، وليس برفض الوحدة، إذ لم يكن في الرابطة من يرفضها إطلاقًا.

وكان الإخوة في الإصلاح والتجديد قد بادروا في يونيو/حزيران 1996 إلى عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب، وهي خطوة كانت قد باغتت الرابطة وأحدثت جدلًا «لأننا لم نكن شركاء فيها ونحن على وشك التوحد النهائي»، على حدّ قول الدكتور أحمد الريسوني، فكانت هناك عدة أسباب اعتمد عليها بعض الإخوة وجادلوا في التوقيت وطالبوا

بالتأجيل، فكان لا بد من التصويت، وكانت الأغلبية مع تنفيذ قرار الوحدة والمضي فيه، وأن كل هذه الاختلافات التي ظهرت أو التي كانت، تُدرج في جدول أعمال الهيئات الجديدة.

وصودق في الهيئة الاستشارية تلك على نصف أعضاء المكتب التنفيذي الذي سيتشكل، لأن المكتب التنفيذي الانتقالي لم يكن منتخبًا في مجلس الشورى الانتقالي، بل كل جهة انتدبت نصف أعضائه. يجب الإشارة هنا إلى انعقاد مجلس شورى الإصلاح والتجديد ومصادقته على قرار الوحدة بالإجماع، وكان هذا يوم سبت، ويوم الأحد انتقل الجميع إلى مقرّ حركة الإصلاح والتجديد، والتأم مجلس الشورى الانتقالي، وأكّد مرة أخرى على قرار الوحدة، وناقش قضية الاسم من بين عدة اقتراحات، وكان المكتب التنفيذي المشترك قد أعدّ اسمًا مقترحًا هو «رابطة الوحدة الإسلامية»، وأعدّت ورقة لتقديم هذا الاسم، ولكن في مجلس الشورى، والنقاش فيه كان حرًّا، اقترحت أسماء كثيرة جدًّا، وصوت عليها، ثم مرّ المشاركون إلى التصويت على الأسماء الثلاثة الأولى الأكثر أصواتًا، إلى أن اختير اسم «حركة التوحيد والإصلاح»، وتمّت المصادقة كذلك على بيان إعلان الوحدة، كما تمّ انتخاب الدكتور أحمد الريسوني رئيسًا، واقترح نائبين له فصودق عليهما، النائب الأول الأستاذ عبد الله بها، والنائب الثاني الدكتور أحمد العماري. وتمّ الإعلان عن أعضاء المكتب التنفيذي الانتقالي وانتهت «رابطة المستقبل الإسلامي» وانتهت «حركة الإصلاح والتجديد»، وكما قال المقرئ الإدريسي أبو زيد في الجلسة الختامية لذلك اليوم «دخلنا اثنين وخرجنا واحدًا»[1].

(1) نفسه.

شروط النجاح وصعوبات إنجاز الوحدة

تقدّم تجربة الوحدة التي أنجزتها حركة التوحيد والإصلاح تجربة ميدانية ثرية تستحق الدراسة والتأمل والوقوف عند الشروط التي جعلتها ممكنة، وعند مظاهر نجاحها ومظاهر إخفاقها، خاصة وأنها جاءت عكس اتجاه التشتت والانقسام الذي شهدته حركات سياسية وإسلامية في المغرب وفي العالم الإسلامي عمومًا. فلماذا نجحت هذه المحاولة؟ وكيف حدث ذلك؟ ولماذا نجحت فيما أخفق فيه آخرون؟ وكيف أحرقت حركتا الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي سفنهما بعد عبور مضيق المحاولات التوحيدية الأولى وفترة الإعداد للوليد الجديد؟ ألم تكن «المراكب القديمة» حائلًا دون ركوب سفينة جديدة؟ وكيف تخلّص المؤسسون من رصيد نفسي وكسب حركي واقتناع فكري ترسخ مع مرور الأيام؟ كيف طووا الصفحة وأنشؤوا تنظيمًا آخر واجتهادًا جديدًا؟

شروط نجاح الوحدة

تقف وراء نجاح الوحدة عدة شروط ساعدت على إبرامها والمضي فيها، أو لنقل إنها مؤيدات ساهمت في السير والتثبيت. وعندما يسأل هؤلاء المتوحدون عنها يرونها رأي العين ويعبّرون عنها بأساليب شتى.

ويتفق جل الإخوة المؤسسين لحركة التوحيد والإصلاح أن الوحدة كان حلمًا تحقق، وأن إنجازه تطلّب منهم التجرد والتضحية والصبر والإيمان بشرعية التوحيد.

ويسرد القائمون على الوحدة عدة شروط وأسباب أعانت على إنجاز الوحدة وتحويلها من حلم وأمل إلى واقع وحقيقة ومنها:

- الإيمان بوحدة مصير الدعوة الإسلامية والحركة الإسلامية والميدان المشترك والمصير المشترك.

- تقارب الأدبيات وأساليب عمل الحركتين بحيث لا تجد خلافًا كبيرًا يمكن أن يلفت الانتباه إلا في بعض الخلافات في المواقف السياسية الضيقة التي يمكن معالجتها وقد حصل، وهو من الخلاف الطبيعي الذي وجد حتى في الصف الواحد والحركة الواحدة»[1].

- إحراق السفن: ومن الشروط التي ساعدت على إنجاز الوحدة، ولها صلة بشرط الإرادة عدم تمسك الرواد الذين أنجزوا الوحدة بهياكلهم السابقة واستعدادهم للتضحية بمواقعهم ومراكزهم من أجل إنجاز الوحدة، فقد كان أسلوب «حرق السفن» أسلوبًا ناجعًا، كما كان يعكس قوة الإرادة التي أشرنا إليها.

- الإرادة القيادية الحاسمة

لقد كانت الإرادة القيادية شرطًا حاسمًا في إنجاز الوحدة. وبما أن «كل عمل يحتاج إلى علم وإرادة وقدرة. والعلم نسبي وكذلك القدرة، ولكن الإرادة ليست نسبية: إما أن تريد أو لا تريد. فقد كانت الإرادة الجازمة والحاسمة التي كانت لدى الإخوان الذين انخرطوا في مشروع الوحدة غير مترددة، فاستطعنا بفضل الله أن نتغلب على كل الصعوبات التي من شأنها أن تحدث الارتخاء أو تثير التساؤلات حول جدوى الوحدة كأن يتساءل البعض أليس من الأجدى أن يحتفظ كل طرف بتنظيمه ويكون هناك شكل آخر من أشكال التعاون من دون الوحدة

(1) مقابلة مع الأستاذ عبد الناصر التيجاني.

الاندماجية ومما قوّى هذه الإرادة أيضًا الإيمان بأن الوحدة هي الأصل وواجبة شرعًا»[1].

الوحدة تحتاج حسب الأستاذ محمد يتيم «إلى ثقافة وتربية وإرادة وتضحية والإرادة القيادية أولًا وقبل كل شيء، الوحدة تعني أن تجلس ليس مع المتشابه ولكن مع المغاير، مع أشخاص لم تألفهم فتصبح أمام الاجتهادات الأخرى، ولا ننسى أننا نتحدث رغم ذلك عن حركتين تنتميان في العموم إلى نفس المدرسة، فما بالك إذا تعلّق الأمر بحركتين يوجد بينهما تباعد فكري وسياسي ومنهجي كبير، فلا شك أن العملية ستكون أصعب. فأهم درس في الوحدة هو أنها جهاد تربوي وإبداع في الانتقال من التعدد إلى التوحد، وأن تحرق السفن القديمة وتحمل الجميع في سفينة جديدة دون أن تغرق»[2].

ويؤكد الدكتور أحمد الريسوني نفس المعنى حيث يقول إن «أهم شيء أعان على الوحدة، طبعًا، هو الاقتناع بها، بل بوجوبها، لأننا كنا نقول أن يختلف دعاة أو تنظيمات لها أفكار متباعدة وجوهرية، هذا يتفهم، ولكننا بعد النقاش وجدنا كأننا أبناء مدرسة واحدة وقسم واحد، وليس هناك اختلاف مما يحول بيننا وبين الوحدة، فهذا ما جعلنا نعتقد أنه لا مسوغ أبدًا لعدم توحدنا ولا عذر لنا في عدم توحدنا فليس هناك عذر حقيقي، وهذا أحدث عندنا اقتناعًا بنوع من الوجوب الشرعي لإنجاز هذه الوحدة.

بالإضافة إلى أن الوحدة كانت تبدو لنا في متناول اليد مع بعض

---

(1) مقابلة مع الأستاذ عبد الله بها.

(2) مقابلة مع الأستاذ محمد يتيم.

الصعوبات المقدرة دون شك والمستحضرة، مع ما لهذه الوحدة من آثار مصيرية على مستقبل الحركة الإسلامية وعلى المستقبل الإسلامي للمغرب. فهذه الاعتبارات جعلت عددًا من الإخوة القياديين، فضلًا عن القواعد يقتنعون اقتناعا عميقًا ويصرون إصرارًا شديدًا على إتمام الوحدة. فهذا أهم حافز وأهم زاد على الطريق»[1].

الصعوبات والعقبات

طريق التوحيد - رغم ذلك - لم يكن طريقًا سهلًا أو مفروشًا بالورود بل وقفت في وجهه عدة صعوبات كان من اللازم تذليلها وتطلبت جهدًا كبيرًا يتحدث عنه المؤسسون فيجملون تلك الصعوبات فيما يلي:

الولاء للتنظيمات والرموز والأدبيات السابقة

بطبيعة الحال، كانت هناك عقبات نفسية واختلافات كثيرة، إذ وجد الإخوة المؤسسون نوعًا من الحنين والولاء للتنظيم السابق ورموزه وأدبياته، وهذا أمر طبيعي ومفهوم، كان يحتاج إلى جهد فكري ونفسي كبير من أجل تجاوزه. يذكر الدكتور أحمد الريسوني أن استعمال بعض المصطلحات في التنظيم الداخلي والقضايا التربوية، فكان بعض الإخوة ينحازون إلى مصطلح معين لا لشيء إلا لأنه كان مستعملًا عندهم، وقد صرّحوا بهذا. هذا الشعور بالحنين والأمومة والأبوة والولاء للاسم والتنظيم وللأعراف، فقد كان بعض الإخوة يحسون بفزع شديد بموجب أن يذهب الاسم والمصطلح والشكل التنظيمي. هذا كان ضعيفًا عند

(1) مقابلة مع الدكتور أحمد الريسوني.

الإخوة القياديين، ومتلاشيًا، ولكن عند عموم الإخوة كان يحدث صعوبات نفسية.

صعوبات نفسية

ومن الصعوبات النفسية التي واجهها القياديون توجهات بعض الأفكار، إذ فرض على كل طرف أفكار جديدة ومواقف جديدة عليه أن يلتزم بها ولو على مضض. وكذلك الولاءات الشخصية، لأن هناك رئاسات جديدة على جميع المستويات، لا بد أن أحد الطرفين عليه رئيس جديد لا يعرفه ولم يألفه ولم يكن يقدره، وله حنين إلى الأخ الفلاني والمسؤول الفلاني، فهذا كله احتاج إلى وقت.. حتى طريقة النقاش: بعض الإخوة ألفوا نقاشًا هادئًا لطيفًا، وبعض الإخوة الآخرين ألفوا نقاشات حادة، فيكون الأمر مفاجئًا وصعبًا على من لم يألفوا النقاشات الحادة والاختلافات الشديدة[1].

عدم مسايرة بعض الرموز للوحدة

ومن الصعوبات التي اعترضت طريق الوحدة أن حركة الإصلاح والتجديد صوّتت بالإجماع أو ما يُشبه الإجماع على الوحدة في مجلس الشورى، ولكن رابطة المستقبل الإسلامي دخلت الوحدة بنوع من الاختلاف، الاختلاف في التوقيت، فلذلك الإخوة الذين كانوا قد عارضوا التعجيل بالوحدة شكّلوا نوعًا من المعارضة والتلكؤ، طبعًا كثير منهم مضوا، وبعضهم توقفوا من تلك اللحظة، وبعضهم استمروا مدة ثم توقفوا، وهكذا كان في دخول طرف الرابطة في الوحدة صعوبات في

(1) مقابلة مع الدكتور أحمد الريسوني.

التكيف والتقبل، خاصة أن من بين الإخوة الذين لم يشاركوا في الوحدة إخوة ممن لهم وزن كبير ورمزية خاصة. صحيح أنهم لم يحاربوا هذه الوحدة ولا قاموا بأي مجهود لعرقلتها، بل كانوا يدعون الله من أجل نجاحها. ولكن لمجرد أنهم لم يسيروا فيها ولم يتحمسوا لها كان يرخي بظلاله على الإخوة المرتبطين بهم، فكانت هناك صعوبة في جمع صف الرابطة ودمجه في الوحدة. طبعًا بقي في النهاية نسبة من الإخوة الذين لم يسيروا في ركب الوحدة خاصة في جماعة الدعوة بفاس بخلاف الإخوة في حركة الإصلاح والتجديد علمًا أن الإخوة في فاس كانوا من أكثر الأطراف حماسًا للوحدة عند بداية خطواتها، بل إنهم أسهموا بقسط وافر في تسريع وتيرة إنجازها.

على أن الذين لم يسايروا الوحدة لم يفعلوا ذلك انطلاقًا من عدم إيمان بالوحدة، وكيف لا وقد شاركوا في الإعداد لها والحوار حولها. كانت الأسباب لديهم تتعلق كما قلت بالتوقيت والاستعداد والشروط والضمانات التي رأى هؤلاء الإخوة أنها غير متوفرة وغير مستكملة، وكانوا يتخوفون من أن النمط الديمقراطي في التسيير والتقرير والتدبير سيعطي في النهاية غلبة للأصوات وللكثرة دونما تريث ولا تأن كاف، وفي مقدمة القضايا التي كانت تثير مخاوفهم معالم التجربة السياسية التي كانت قد بدأت تتبلور، فكان لدى البعض منهم تخوف من العلاقة مع الحزب، والعلاقة مع الدكتور الخطيب، والعلاقة مع السلطة من خلال هذه العملية السياسية، تخوفات من أن يطغى العمل السياسي ويهيمن، أو على الأقل تهيمن اهتماماته على العمل، التجربة الانتخابية ومدى الاستعداد لها ولانعكاساتها، فهذه هي الأمور التي كانوا يتريثون فيها ويضعون لها ضمانات ويضعون لها حواجز، على الأقل حواجز ضد

سرعة وتيرتها. بينما كان للبعض الآخر موقف من الصيغة التي دخلت بها حركة التوحيد والإصلاح إلى العمل الحزبي والعمل السياسي، وهذا الدخول بهذه الطريقة يعتبرونه تنازلًا من البداية ينبئ عن استعداد لدى الحركة الموحدة ولدى السلطة للسماح بعمل محجم وبعمل مضبوط أو منضبط.

ويبرز الدكتور أحمد الريسوني أن هناك قضية تكون بصفة عامة في مسيرة الوحدة هاجسًا عند بعض الأطراف، ويتعلق الأمر بتخوفات الأقلية من ضياع صوتها وخاصة عند اعتماد النمط الديمقراطي، «وهي أن الأقلية التي يكون لها رأي وشأن تتمسك به دائمًا عندما تحسب العملية في نهايتها تجد أنها سيتجاوز رأيها ديمقراطيًّا وبواسطة المؤسسات، فتصبح المسألة صعبة بالنسبة لمن يرى أن له أفكارًا ومبادئ لا يمكنه أن يتنازل عنها. وربما كانوا يريدون أن تكون هناك ضمانات أكبر لتكون آراؤهم ومبادئهم واختياراتهم تحافظ على مكانتها ونصيبها بدل أن تضيع في التصويت بالأغلبية»[1].

وكان لهذا الأمر تأثير معتبر في مسار الوحدة لأن حال هؤلاء الإخوة تطلب من القياديين عقد عدة لقاءات واتصالات واجتماعات لتقديم التوضيحات والإجابة عن التساؤلات وفكّ بعض الإشكالات والترددات، وفي النهاية ربما يكون عدد المنسحبين حوالي مائة فرد. ولكن الوحدة في النهاية، وبالنظر إلى صعوبة مثل هذا العمل في أصله، مضت برمتها، فالوحدة بحسب الدكتور أحمد الريسوني قد حقّقت نجاحًا كبيرًا وباهرًا ونادرًا.

(1) نفسه.

لا للتردد والإرجاء

عندما انطلقت الوحدة ظهرت بعض بوادر حديث عند عدد من الإخوة عن التريث في العملية بل وإرجائها خاصة عند تنفيذ القرار الصادر عن الإخوة في حركة الإصلاح والتجديد بعقد المؤتمر الاستثنائي باتفاق مع الدكتور الخطيب. ففي الوقت الذي أوشكت فيه الوحدة على التحقق ظهر أن حركة الإصلاح والتجديد كان لها ترتيب والتزام مع حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية. ويفسر الدكتور أحمد الريسوني كيف وقع التغلب على إغراء التأجيل والتردد فيقول: «طبعًا كان الإخوة في الإصلاح والتجديد يملكون قرارهم، ولكننا كنا على وشك التوحد، ولذلك كان هناك بعض الإخوة ممن يرون أن هذه الخطوة ما كان ينبغي لها أن تتمّ بدون تشاور وتنسيق، وما كان ينبغي لها أن تكون في هذا الوقت لأننا على عتبة إنجاز الوحدة في الصيف.

بالنسبة لي، لم أكن مرتاحًا للطريقة التي تمّ بها عقد المؤتمر، ولكن كنت أعتقد أن هذه الأمور يتجاوز فيها، خاصة بعد أن تأكدنا أن الأمر كان عن حسن نية وأنه فرصة كان يجب اغتنامها وإنجازها، ولم يكن هناك خرق صريح لشيء تمّ الاتفاق عليه، فكنت من بين أكثر الإخوة تساهلًا ما دام الأمر سيؤول في النهاية للمؤسسات والقرارات الشورية»[1].

(1) مقابلة مع الدكتور أحمد الريسوني.

المرحلة الانتقالية ومتاعبها

شكّل الإعلان عن الوحدة في أغسطس/آب 1996، بداية ما سمّاه المكتب التنفيذي المشترك المرحلة الانتقالية، إذ حلّ «متم» وجاء عقبه «متا» أي المكتب التنفيذي الانتقالي، وهي المرحلة التي قدرت لها الحركة سنتين يتمّ الاعتكاف فيها على إعداد قانون داخلي وأوراق ووثائق، ويكون الاشتغال فيها على الدمج التنظيمي والفكري والتصوري.

ويعترف الجميع أن هذه المرحلة كانت أصعب المراحل في تاريخ حركة التوحيد والإصلاح لصعوبات الدمج بين قواعد الهيئتين السابقتين حيث إنه إذا كانت عوائق الوحدة قد زالت فقد بقيت صعوباتها على حدّ تعبير الأستاذ عبد الله بها. فدمج الحركتين على مستوى القواعد لم يكن عملية سهلة، «إذ وجدنا بعض المشاكل في مناطق ومدن من المغرب ولم نجد انسجامًا بين مكونات الحركتين ومكونات أخرى لم تواكب الوحدة كمجموعات بشرية أو كأشخاص، لا أستطيع أن أقول إننا أدرناها بنجاح كامل ولكن على الأقل استمرت الوحدة وتوطدت»[1].

الرأي ذاته عبّر عنه الأستاذ عبد الناصر التيجاني مشيرًا إلى الثقل الذي حمله أحمد الريسوني رئيس الحركة في مرحلتها الانتقالية «يكفي اسم المرحلة الانتقالية ليدل على صعوباتها، إما أن تطبع على الوحدة بصفة نهائية أو تتراجع. كانت فعلًا مرحلة اختبارية للنفوس والنوايا والمواقف والأفكار والمناهج. مع إخوان جدد. كانت صعبة على الرئيس خصوصًا بحكم موقعه والزاوية التي ينظر إليها».

(1) مقابلة مع الأستاذ عبد الله بها.

التوحيد ليس قرارًا سياسيًا فوقيًا

ومن أهم الدروس والخلاصات التي تبرز من خلال التجربة الوحدوية لحركة التوحيد والإصلاح أن التوحيد ليس قرارًا سياسيًا فوقيًا كما قد يبدو للوهلة الأولى أو كما هو شائع في الأدبيات السياسية، بل إنه يحتاج أساسًا إلى ثقافة وحدوية، كما يحتاج إلى تجاوز الثقافة الانقسامية المستحكمة في الوجدان العربي والإسلامي، وتبعًا لذلك يحتاج إلى شجاعة تمكن من تجاوز المألوفات والعادات الفكرية والتنظيمية والحركية التي رسخت لدى كل مجموعة على حدة. إنها تحتاج إلى إعادة صياغة فكرية وتربوية ونفسية، وإلى جهد قيادي وقاعدي لبناء شخصية حركية جماعية جديدة، «فتنزيل الوحدة في المرحلة الانتقالية كشف عن عدة حقائق فعملية التوحيد» ليست عملية سهلة، وليست مرتبطة بقرار سياسي، فقد كنا نظن أن التوحيد بين المؤسسات والدول والشعوب الإسلامية هي مسألة قرار سياسي، فلما جئنا لتنفيذها على مستوى الواقع بتوحيد جماعتين وجدنا أنه على الرغم من الإرادة الوحدوية القوية على مستوى القيادات والمتمثلة في حلِّ المؤسسات السابقة، إلا أننا وجدنا مشاكل على مستوى عملية الدمج التنظيمي على مستوى المدن والمناطق والجهات ووجدنا صعوبات أكبر مما وجدناه على مستوى توحيد القيادات. وأهم درس في الوحدة هي أنها جهاد تربوي وإبداع في الانتقال من التعدد إلى التوحد، وأن تحرق السفن القديمة وتحمل الجميع في سفينة جديدة دون أن تغرق»[1].

(1) مقابلة مع الأستاذ محمد يتيم.

التوحيد والعمل السياسي

ومن الصعوبات التي رافقت عملية توحيد الحركتين أنها كانت عملية مركبة. فالمؤسسون لها لم ينجزوا عملية توحيد واحدة، ولكنهم أنجزوا وحدتين في وقت واحد، التوحد بين الحركتين الإسلاميتين، وعملية الانخراط في حزب سياسي وبنائه من جديد، ويتعلق الأمر بحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بزعامة الدكتور عبد الكريم الخطيب، وهو الذي أصبح فيما بعد حزب العدالة والتنمية، ثم بعد ذلك المضي على وجه السرعة نحو المشاركة في الانتخابات، وهي استحقاقات كبيرة تحققت في وقت وجيز جدًّا.

على أنه من الموضوعية الإشارة إلى أن الانخراط الجماعي في حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لم يكن وليد زمن التوحيد والوحدة، بل هو حصيلة تراكم فكري وتصوري، وتتويج لمجموعة من الخطوات والإجراءات السابقة على عملية التوحيد، وكل ما في الأمر أن عملية التوحيد جاءت متزامنة مع عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب والمشاركة بعد ذلك في انتخابات سنة 1997، وهو ما يؤكده الأستاذ عبد الله بها حينما يذكّر بتطور فكر المشاركة السياسية عند مكونات الحركة «فأول وثيقة في العمل السياسي كانت هي «رؤيتنا السياسية» للجماعة الإسلامية في أواخر الثمانينيات، ثم جاءت بعد ذلك ورقة أخرى تتحدث عن المشاركة وكانت في الجمع العام لسنة 1990. المشاركة السياسية جاءت ضمن رؤيتنا العامة للإسلام ومفهوم العبادة الشامل في الإسلام، حيث اعتبرنا السياسة مجالًا من مجالات العمل التعبدي في الإسلام. أيضًا كان المطلوب عندنا تطبيع وضع الحركة الإسلامية في الحياة الوطنية ولن يكون ذلك إلا عبر المشاركة. إضافة

إلى أن الإصلاح في المجتمع لا يمكن أن يكون إلا ضمن المرجعية الإسلامية التي هي المرجعية الوحيدة للشعب المغربي».

ويرجع الأستاذ بها بذلك التطور الفكري إلى وثيقة «المشاركة السياسية التي أصدرتها» «الجماعة الإسلامية» آنذاك في جمعها العام المنعقد سنة 1988 والتي طرحت عدة خيارات في مجال العمل السياسي منها تأسيس حزب سياسي جديد وإذا وجدت صعوبة ينظر في خيار الاشتغال ضمن حزب سياسي قائم، حتى إذا وجدت صعوبة تمّ المرور إلى خيار جماعة ضغط.

وفي إطار تنزيل عناصر تلك الوثيقة المذكورة بعد أن رفضت السلطات الترخيص لحزب التجديد الوطني الذي كانت مبادرة تأسيسه سنة 1992، يشير الأستاذ بها إلى المحاولات التي تمّت في ذلك الاتجاه حيث «اتصلنا في بادئ الأمر بحزب الاستقلال لكن الإخوة في الاستقلال لم يبدوا استعدادًا للمراجعة ولإعادة النظر، أكثر من ذلك تأسست في تلك الفترة الكتلة الديمقراطية وكانوا طرفًا مهمًّا فيها، فقلنا يوم ذاك إنهم اختاروا خيارهم الاستراتيجي وهو التحالف مع اليسار. نفضنا يدنا من هذا الخيار وبحثنا عن بدائل، وبالفعل توجهنا إلى الحوار مع الدكتور عبد الكريم الخطيب بمبادرة من الأخ عبد الإله بن كيران سنة 1992 وكان آنذاك رئيسًا للجماعة الإسلامية. في البداية لم يبد الدكتور عبد الكريم الخطيب حماسة للموضوع، ولكن بعد مناقشات ولقاءات وتدخلات من قبل بعض الإخوان ممن لهم علاقة به اطمأن. وتزامن ذلك مع أحداث الجزائر المؤسفة، وكان رأي الملك الحسن الثاني ﷺ ألا ندخل الانتخابات في تلك المرحلة وأرسل مستشاره يوم ذاك الأستاذ أحمد بنسودة يبلغنا هذا الرأي.

بعد اجتماعنا في مجلس الشورى ومناقشة المسألة وتبعاتها التي يمكن أن تكون على مستوى البلد كله، علمًا أن تجربة الجزائر كانت جديدة وطرية وخاصة الاصطدام بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجيش، فرجحنا ألا ندخل إلى الانتخابات في تلك الفترة.

بعد ذلك اشتغلنا في إعادة هيكلة الحزب، وأعددنا الورقة المذهبية وكنا مستعدين لعقد المؤتمر الاستثنائي وقدر الله أن هذا المؤتمر برمج في يونيو/حزيران 1996 وكان هذا متزامنًا مع إجراءات الوحدة، وطرحت بعض الآراء التي تذهب إلى تأجيل المؤتمر إلى ما بعد الوحدة حتى يكون فيه النظر المشترك. غير أننا كنا قد دخلنا في التزامات مع الدكتور الخطيب وقدماء الحزب، وقلنا ننجز الخطوة أولًا وبعد ذلك إذا ارتأت الحركة الموحدة أن يكون لها رأي آخر ونظر آخر فلها ذلك. وفعلًا ذلك ما وقع»[1].

وفي الفترة نفسها تقريبًا أي في نهاية 1991 وبداية 1992 جرت محاولات لتأسيس حزب جديد أو الدخول في حزب قائم من طرف رابطة المستقبل الإسلامي، إذ كان الأستاذ محمد مكي الوزاني قد عرض عليها الدخول كعنصر أساسي ووازن في حزب الشورى والاستقلال، ولكن مناقشة هذا العرض داخل قيادة الرابطة أفضى للاعتذار عنه نظرًا للمشاكل والصراعات التي كانت تعرفها بقايا هذا الحزب، وتمّ الاتصال بالدكتور الخطيب للانخراط في حزبه «الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية» وإحيائه لكنه اعتذر. وأخيرًا تقرّر إنشاء حزب سياسي جديد هو «حزب الوحدة والتنمية» بتعاون مع «حركة

(1) مقابلة مع الأستاذ عبد الله بها.

الاختيار الإسلامي»، حيث تقرر أن يكون أمينه العام هو الدكتور لحسن الداودي ونائبه هو الأستاذ الأمين الركالة. وحسب بعض الإخوة من الرابطة آنذاك فإنه كان من الممكن الحصول على وصل الإيداع الخاص بالحزب من طرف السلطة بعد أن حصل فعلًا على وصل المحكمة الابتدائية بفاس ولكن متابعة الأمر لم تتمّ نظرًا لبعض الظروف الداخلية المرتبطة أساسًا بفك الارتباط مع حركة الاختيار الإسلامي.

مواعيد تاريخية لم تمهل الحركة

هذا العمل المكثف على واجهتين: واجهة توحيد حركتي الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي، وواجهة الانخراط في العمل الحزبي والسياسي، عمل كبير ومضنٍ لا محالة كما يؤكد ذلك الدكتور أحمد الريسوني «عانينا من تعب كبير وإرهاق شديد، ويمكن أن نضيف إلى ذلك عملية الانتخابات التي لا تقلّ خطورة وضغطًا وصعوبة عن العمليات التي سبقتها. فسنة 1996 شهدت عملية الوحدة، والسنة نفسها شهدت الدخول في الحزب وبنائه، وبعد سنة أي في يونيو/ حزيران وأكتوبر/ تشرين الأول 1997 شهدت العمليات الانتخابية الجماعية المحلية والتشريعية البرلمانية والبلدية. فهذه الانتخابات لو تأخرت ثلاث سنوات أو أربع سنوات لكان الوضع مريحًا، ولكن نحن كنا نقول هذه مواعيد ليست باختيارنا، إذ لو كان الاختيار لنا لبنينا حركة التوحيد والإصلاح في سنتين أو ثلاث، ثم بنينا الحزب في مثل ذلك، ثم نقول للانتخابات مرحبًا، لكن لسنا وحدنا، هناك أقدار وهناك أطراف أخرى، هناك مواعيد تاريخية إما أن تصيبها أو تخطئها، وكنا نرى أنه رغم جميع الصعوبات والانعكاسات السلبية فهذه مواعيد تاريخية ليست من صنعنا

ولا من اختيارنا قد تتكرر وقد لا تتكرر، وإذا تكررت وأُتيحت قد لا تكون بالفائدة نفسها في الوقت الذي نحن فيه. لذلك كانت النقاشات والتقديرات تقتضي في النهاية أن نمضي، فمضينا في هذه العمليات المتلاحقة أو المتزامنة مما كان له الأثر الكبير والتعب الكبير والإرهاق».

وبعد توحيد الحركتين استمرت الحركة الموحدة في دعم العمل السياسي، وهكذا وإن لم يدخل الحزب في الانتخابات الجماعية لعام 1997، إلا أن الحركة قرّرت المضي في المشاركة المحدودة بصفة مستقلين، وفي الانتخابات التشريعية لعام 1997، تمّ الاتفاق مع قيادة الحزب بالتعاون مع الحركة، ودعمت الحركة الحزب في هذه الانتخابات، وبذلك تمّ تدشين المشاركة السياسية.

جدل الفصل والوصل أو الجدل حول خنزير البحر

طرحت تلك المواعيد والاستحقاقات التي لم تمهل الحركة ولا تزال إشكالية العلاقة بين الحركة والحزب، بل ظلت تلك الإشكالية حاضرة حتى بعد إنجاز الوحدة.

لقد بدأت هذه القضية داخل حركة الإصلاح والتجديد التي كانت قد قررت المضي في الانخراط الجماعي في الحزب والإسهام في عقد المؤتمر الاستثنائي، وكان من القرارات التي اتخذها مجلس شوراها آنذاك ألا يكون رئيسها عضوًا في الأمانة العامة في حين كانت رغبة الدكتور الخطيب غير ذلك.

وبعد إنجاز الوحدة وجدت هذه القضية في صلب النقاشات الداخلية للحركة فكانت أكثر القضايا حدة وتأثيرًا في هذه المرحلة

الانتقالية مرتبطة بالحزب وبالعمل السياسي وخاصة قضية الفصل والوصل كما يشير إلى ذلك الدكتور أحمد الريسوني: «كانت عندنا قضية ظللنا نناقشها في المرحلة الانتقالية وفيما بعد المرحلة الانتقالية وهي قضية الفصل والوصل، أي علاقة الحركة بالحزب، وهي القضية التي ما زالت تُطرح إلى الآن، لكن بدرجة أخفّ، بينما في 1996و1997 و2002 كانت حادّة جدًّا وكانت من كبريات القضايا. والأمر الآخر هو المشاركة في العمل السياسي والانتخابات وما إلى ذلك، أيضًا كانت هناك تخوفات كبيرة وتحفظات كبيرة، أحيانًا تتحول إلى تحفظات مبدئية، وتارة يتعلق الأمر بالتوقيت والاستعداد، فكان أن خضت في هذه المرحلة جهدًا كبيرًا في الدفاع عن المشاركة السياسية وعن الارتباط ولو المحدود، أي الوصل بين الحركة والحزب وليس الفصل، وسجلت عدة أشرطة توجيهية ذات علاقة بموضوع السياسة وموضوع الانتخابات، وكان من الأمثلة التي أكثر من استعمالها وكان لها أثر طيب في بيان المسألة، واشتهرت بين الإخوة بمسألة «السياسة وخنزير البحر»، وكنت أشبه دخولنا في العمل السياسي وما يحيط به من تخوفات بالمسألة الفقهية المتعلقة بخنزير البحر، وهل يجوز أم لا يجوز؟ هل يجوز باعتباره كائنًا بحريًّا أم أنه لا يجوز باعتباره خنزيرًا؟ وكنت أستشهد بقولة الإمام مالك ﷺ حينما سُئل عن خنزير البحر، فقال أنتم تسمونه خنزيرًا، إذن أنتم تتحملون المسؤولية، اختاروا له اسمًا آخر ولن يبقى النقاش هكذا، أما الخنزير فهو الذي نعرفه في الغابة والصحراء، وهذا كان يمكن تسميته اسمًا آخر ولن يتساءل أحد هل هو حرام أم حلال؟ فأنا أقول للإخوة هذا العمل الذي نقوم به كان يمكن أن نسميه باسم آخر غير السياسة والعمل السياسي، هذا الاسم الذي يشبه في سمعته السيئة

اسم الخنزير، ونحن نستعمله لشيوعه، ونحن لن نمارس ما يمارسه الآخرون، سنمارس أخلاقًا وتعبدًا ومجاهدة وجهادًا... فلما اتضحت الأمور بهذه الكيفية كان كثير من الإخوة يفهمون أننا لسنا داخلين إلى السياسة بمعناها الخنزيري، وإنما داخلون للسياسة بمعناها الأخلاقي والمبدئي».

فوائد المشاركة

استفادت الحركة في الانتخابات بتعريف الحركة الإسلامية والعمل الإسلامي عمومًا، - يقول الدكتور أحمد الريسوني - «لأن الناس عرفوا أعضاء الحركة من خلال الحملات الانتخابية مثلًا، قد لا يلتقط أحدهم اسم حركة التوحيد والإصلاح وقد لا يتذكره، ولكنه يعرف أن هؤلاء هم الإخوان الذين كنا نسمع عنهم وتارة يعتقلون، وتارة يقال عنهم كذا وكذا.. فوقع احتكاك واسع وتطبيع واسع في المجتمع للحركة الإسلامية عمومًا، سواء عرف اسم حركة التوحيد والإصلاح وهذا حاصل، أو لم يعرف وهو أيضًا حاصل، لكن النتيجة أن أفكار الحركة الإسلامية وأعضاء الحركة الإسلامية شبابًا ونساءً ورجالًا، كل هذا عرف نقلة كبيرة في ساحة المجتمع، وحتى مع المسؤولين أيضًا، لأن الانتخابات والحزب تجعل المرشحين في احتكاك مباشر مع المسؤولين لإيداع ملفاتهم وترشيحاتهم ولحلّ مشكلاتهم وطلب رخص واجتماعات. وبذلك خرجت الحركة الإسلامية من هامشيتها وقوقعتها.

الفصل الثالث:

حركة التوحيد والإصلاح: الحصيلة والكسب

لا يخفى أن الإحاطة التاريخية الشاملة بجميع المنجزات والمكاسب الوحدوية على صعيد حركة لها تجربة تاريخية متميزة مثل «حركة التوحيد والإصلاح» وتقويم مسارها ومكاسبها وعوائقها ونقط ضعفها في الممارسة الدعوية وثمارها في الحقل المجتمعي والسياسي، وعناصر تميز خطها في الفهم والتنظير أمر صعب ويحتاج إلى دراسات أكاديمية متأنية. وذلك لا تدّعيه هذه الدراسة التي هي مقاربة أولية تعريفية، ورؤية من داخل التجربة. وسنكتفي هنا بخلاصات تركيبية عن أهم مظاهر الكسب أو الإنجازات التي حقّقتها الحركة خلال العشرية السابقة سواء على المستوى التصوري أو على المستوى التنظيمي وعلى مستوى الوظائف الأساسية للحركة وعلى مستوى الأعمال التخصصية. وهي لا تغطي مختلف مظاهر الكسب ولا مختلف مظاهر الإخفاق ولكنها تسعى إلى رسم صورة تقريبية عن بناء جهد متصل في البناء التوحيدي في المجالات التي تمّت الإشارة إليها.

الكسب الفكري والتصوري للحركة

تبدأ حركات التغيير الاجتماعي في العادة توجهًا عفويًا يتلمس طريقه بصورة بسيطة، ثم تنفتح أمامها نوافذ للاقتباس من تجارب سابقة،

وأخيرًا تنتهي إلى منهج عملي متميز تصوغه الخبرة النظرية والتجربة العملية.

غير أنه لا بد قبل التعرض للملامح العامة للنظرية التنظيمية والحركية لحركة التوحيد والإصلاح ومختلف أنواع الكسب الذي حقّقته الحركة على مختلف المستويات تنزيلًا لتلك النظرية وعملًا بمقتضياتها وجب أن نترصد الروافد الفكرية والنظرية للحركة، وهي الروافد التي نجدها في عدة مشارب بعضها داخلي يتمثل في الأدبيات الفكرية للحركة السلفية المغربية وبعضها خارجي يتمثل من جهة في أخلاقيات جماعة التبليغ حيث إن بعض قياديي الحركة كانت بدايتهم مع جماعة التبليغ (أحمد الريسوني، عبد الله بها)، ومن جهة ثانية في التراث الإخواني وخاصة تراث حسن البنا وسيد قطب ومحمد قطب وكذا كتابات أبي الأعلى المودودي.

غير أن مكونات حركة التوحيد والإصلاح بحكم تأثرها ونهلها من المدرسة الفقهية والأصولية المغربية التي يغلب عليها اعتبار مقاصد الشريعة الإسلامية والمصالح المرسلة من جهة، وبحكم نشأتها في البيئة الفكرية والسياسية المغربية من جهة ثانية جعل عندها قابلية أكبر للتفاعل بقوة مع اجتهادات فكرية وتنظيمية نشأت خارج الإخوان المسلمين مثل المدرسة الفكرية لمالك بن نبي ﷺ أو من خلال انتقادات لبعض جوانب تجربتهم مثل التجربة السودانية أو التركية أو تجربة بعض الحركات الإسلامية في جنوب شرق آسيا والمدرسة الفكرية النقدية التي نشأت في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات والتي أثمرت حركة فكرية سُمّيت بـ«النقد الذاتي للحركة الإسلامية» كما عبّرت عنها بوضوح الكتابات التي كانت تُنشر على صفحات مجلة الأمة القطرية أو تلك التي

نشرها الدكتور خالص جلبي والأستاذ جودت سعيد - بالرغم من كل الانتقادات أو التحفظات التي يمكن إبداؤها على بعض اجتهاداتهما - وهو ما جعلها قادرة بالرغم من إقرار روّادها بفضل وسابقية مدرسة الإخوان المسلمين على أخذ مسافة تنظيمية وفكرية من هذه المدرسة ومن فقهها فقهها السياسي والحركي كما سيتبين لاحقًا.

وتقدم بعض الكتابات النظرية المؤسسة أو المواكبة لتطورها الأسس النظرية والملامح العامة لنظرية العمل عند حركة التوحيد والإصلاح من خلال عدة مداخل تأصيلية بعضها أصولي مقاصدي والبعض الآخر منها فكري وتاريخي والثالث منها دعوي تربوي. لكن تنبغي الإشارة إلى أنه على أهمية الإسهام الفكري والنظري لبعض رموز وقيادات الحركة في صياغة مسارها التنظيمي والحركي والسياسي، فإن كثيرًا من التطبيقات على تلك المستويات المختلفة كانت سابقة على الجانب التنظيري، بل إن الجانب التنظيري قد كان أحيانًا يأتي لاحقًا لرصد التجربة الحركية والتنظيمية، وذلك أمر طبيعي في العلاقة بين التنظير والممارسة في المجال السياسي والحركي. وفيما يلي عرض موجز لبعض تلك الإسهامات النظرية وأهميتها في مسار الحركة بروافدها المختلفة:

نظرية المقاصد للدكتور أحمد الريسوني

ليس غريبًا أن تتبنى حركة التوحيد والإصلاح النظرية المقاصدية في مبادئ تشكّلها وتبلورها، وهكذا تحتلّ الإسهامات الأصولية لكل من العز بن عبد السلام والشاطبي والإمام القرافي وابن تيمية وابن القيم مكانة كبيرة في حقل الشواهد الاستدلالية والنصوص الحجاجية والتأصيلية لمفاهيم الحركة الدعوية والحركية والسياسية.

ولعل أهم ما استوعبته الحركة في تعاملها المباشر مع تلك الإسهامات أنها استفادت منها في إعادة صياغة رؤاها الإصلاحية والدعوية والتنظيمية والسياسية. ومجال العمل السياسي على سبيل المثال بنت الحركة رؤيتها على أساسين منهجيين:

الأول: أن العمل والموقف من السلطة والتعامل معها خصوصًا يدخل في إطار السياسة الشرعية، وهو منوط بجلب المصالح وتكثيرها ودرء المفاسد وتقليلها. والموقف السياسي تبعًا لهذا المنطق ما هو إلا اجتهاد في التقدير المصلحي خاضع بالضرورة لاعتبار الترجيح والموازنة.

وينتج عن هذا الأساس المنهجي أن الاختلاف في التقدير أمر حاصل باعتبار الاختلاف في الفهوم والمدارك وتحقيق المناط. ومن ثمة فدائرة النقاش المفترضة بين المختلفين في التقدير ستكون محصورة في الخطأ والصواب تبعًا للتنوع في التناول والمقاربة، وهو ما يعني تجاوز النفس القديم في الفهم الذي كان يحصر الاختلاف في دائرة الحق والباطل، فكان يؤطر النقاش الذي طبيعته الاختلاف بالسقف العقدي الذي ينتج مفاهيم انقسامية وصراعية تجعل المختلفين يتنابزون بألفاظ وصفات ذات حمولة عقدية مثل التفسيق والتضليل.

الثاني: أن العمل الدعوي والسياسي مؤطر برؤية مقاصدية ترى الدين في جملة من المصالح الضرورية والحاجية والتحسينية التي يتعالق بعضها ببعض وفق نسق منهجي يُحسن استثماره في الكسب والسعي الحركيين.

فأول ما يلزم إيجاده من مصالح الدين والتدين المصالح الضرورية ثم الحاجية ثم التحسينية حيث ينبغي المحافظة على التحسيني من أجل

الحاجي، وعلى الحاجي من أجل الضروري، وأي طعن أو إخلال بالضروري ينتج عنه اختلال الحاجي والتحسيني، وأي إخلال بالحاجي ينتج عنه اختلال التحسيني من باب أولى، وإذا اختل الحاجي لا بد أن يختل الضروري بوجه ما.

وحتى داخل المصالح الضرورية هناك نسق تراتبي وجب استثماره حركيًا ودعويًا وسياسيًا في عملية التقدير المصلحي. فحفظ الدين مقدم على حفظ النفس، وحفظ النفس مقدم على حفظ العقل وهكذا.

على أن هذا النسق التراتبي يخضع لآلية مقاصدية منهجية تعتبر الأساس النظري لحركة التوحيد والإصلاح، ذلك أن مشروعها الدعوي والحركي والإصلاحي يمكن أن يفهم بناؤه الاستدلالي من خلال الرجوع إلى مفاهيم أبدعها علم «أصول الفقه» من قبيل الحفاظ الوجودي والحفاظ العدمي كما استُخدمت عند الشاطبي.

فالاصطحاب الواعي أو المضمر لمفهوم الحفاظ الوجودي معناه في الممارسة الدعوية والحركية والسياسية مثلًا المساهمة في الحفاظ على التدين ورعايته وتنميته ونشره في المجتمع حتى يشمل أوسع قدر من الشرائح الاجتماعية ويمتد إلى المؤسسات والهيئات حتى يشمل الأنظمة الاقتصادية والسياسية.

والاصطحاب الواعي أو المضمر لمفهوم الحفاظ العدمي كما عند الشاطبي قد يكون تطبيقه مثلًا هو منع الضرر الحاصل أو المتوقع حصوله بالدين، ومعناه في الحقل الدعوي والحركي والسياسي تحصين التدين وتحصين مكتسباته على مختلف المستويات، بما يستتبع ذلك من إحداث لمؤسسات الدفاع الشعبية والمدنية الهادفة أصلًا إلى التدافع والاحتجاج لأداء الوظيفة الحفاظية من جهة العدم.

لقد تمثّلت حركة التوحيد والإصلاح إذن بعض المفاهيم الأصولية من نظرية الشاطبي وغيره، ونقلتها من صرامتها الأصولية إلى واقع العمل الدعوي والحركي حيث التأكيد على جلب المصالح ودرء المفاسد، وحيث أصبح من الممكن بناء ميزان لتقدير الأولويات، فصارت مصلحة الحفاظ على الدين وإقامته هي أولى المصالح، وتوارت شعارات كثيرة كانت تولي العناية الكبرى لقضية الحكم، وأصبحت السياسة في أحسن أحوالها وسيلة من وسائل دعم التدين في المجتمع ونشر الخير فيه.

وقد كان لتأليف كتاب الدكتور أحمد الريسوني «نظرية المقاصد» أثر كبير في إحداث هذه النقلة المنهجية، أو على الأقل في تأصيلها، فقد سبقت كتابات كثيرة تؤكد مثل هذه المعاني، إلا أن كتاب الريسوني أعطى لهذه الأفكار وتلك القناعات عمقها الأصولي والمقاصدي، فصارت تتمتع بشرعية كبيرة في التداول داخل الحقل الحركي والدعوي والسياسي.

التقريب والتغليب للدكتور أحمد الريسوني

على الرغم من أن الكتاب ينتمي من الناحية المعرفية إلى علم الأصول وعلم المقاصد، وعلى الرغم من أن الدكتور أحمد الريسوني اختار تطبيقاته للنظرية في العلوم الإسلامية كالحديث والأصول والفقه، إلا أن مفهوم النظرية وموضوعها يبقى بامتياز ذا علاقة بحقل الدعوة والحركة.

ولا شك أن كتاب نظرية التقريب والتغليب يبقى من الإسهامات الأصولية التي أنهت الإطلاقية في التفكير الحركي حيث أدخل كثيرًا من المفاهيم الحركية إلى دائرة النسبية، فليس كل ما يُرجى من أهداف

ومقاصد الدعوة والحركة ينبغي أن يتحقق بتمامه وكماله، ولكن المقصود هو مقاربة الكمال والسعي إليه.

وليس كل مفسدة ينبغي درؤها والتخلص منها، فكثيرة هي المفاسد التي يتعارض بعضها ببعض، وهو ما يستدعي تنزيل أصول النظرية في التغليب وتفويت أكبر المفاسد بتحمل أخفّها.

وهذا الكتاب يُعتبر ثورة حقيقية في مجال الترسيخ الأصولي للمفاهيم الحركية الجديدة، فهو يشكّل الأداة المنهجية والنظرية للعمل، فبواسطة نظرية التقريب والتغليب أصبح ممكنًا التعامل بمرونة وشمول مع معضلات الواقع، فالمشكلات مرتبط بعضها ببعض، ومن ثمة فمنهجية العمل يلزم أن تفهم الواقع في تلازمه، وهو ما يعتبره الكتاب أمرًا ضروريًا .

وبالإضافة إلى قيمة الكتاب المنهجية والتأصيلية لطريقة العمل الإسلامي، فهو يتضمن في تطبيقاته أحد الأمثلة العملية في حقل الدعوة وقضايا التنظيم، إذ يعرض لقضية حكم الأغلبية ويؤصل لها بما يعني انتهاء العمل برأي الزعيم الملزم للجميع. فمقولة الحق قد يكون مع الواحد وقد يخالف به الجماعة لم تعد مسلمة من الناحية العملية مع التأصيل لحكم الأغلبية، إذ لا بدّ للرأي من مرجح، وفي حال تعادل الأدلة، وغياب المرجح، فالعدد يبقى هو الحكم في هذه الحالة، وهو ما يعني شرعية العمل بالأغلبية وانتهاء التسليم برأي الزعيم. وهي ثورة حقيقية في الحقلين السياسي والتنظيمي الحركي.

ففي الحقل السياسي يبدو التطبيق العملي لمبدأ العمل بالأغلبية تأصيلًا للديمقراطية كآلية للحكم على الاختيارات والسياسات والقوانين، وفي حقل التنظيم الحركي، يصبح تداول الأفكار والعمل

بالأغلبية هو الآلية الوحيدة المتحكمة في القنوات التنظيمية الحركية، وهو ما يعني إحداث ثورة تنظيمية في الجسم الحركي الإسلامي. وهو الذي نالت بركاته حركة التوحيد والإصلاح، وأصبحت الديمقراطية الداخلية أداة حقيقية لتطوير النقاش داخل هياكلها، ومراجعة كثير من تصوراتها وأسلوب عملها. ويرجع ذلك أساسًا إلى هذه القناعات المنهجية والأصولية التي تمثّلتها الحركة وحكمتها في تعاطيها مع ملفاتها الداخلية والخارجية.

كتابات الدكتور سعد الدين العثماني حول الفقه الدعوي

لقد كان الدكتور سعد الدين العثماني سبّاقًا إلى هذا النوع من التأصيل، إذ يُعتبر كتابه «في الفقه الدعوي» من الكتب التي وضعت مشكلات الحركة الإسلامية في إطارها المنهجي والأصولي. إذ حدّدت مناطق التفكير الإسلامي الثلاث القطعية والظنية ومنطقة العفو، ومثّلت لكل منطقة موضوعاتها وأمثلتها وشواهدها، وحصرت الموضوعات الاجتهادية التي لا نصّ عليها في منطقة الفراغ التشريعي، واعتبرت القول بالمصلحة والتقدير الاجتهادي في هذه المنطقة أمرًا متفقًا عليه بين فقهاء هذه الأمة ومجتهديها.

لكن أهمّ ما يميز هذا الكتاب هو عرضه لكثير من المفاهيم الحجاجية التي ثار بشأنها الخلاف في أوساط الإسلاميين، وتسييجها بإطارها الفقهي، وهكذا نالت قضية الولاء والبراء، وقضية الركون إلى الذين ظلموا، وقضية فقه تغيير المنكر حظها من الإحاطة الشرعية، واستطاع هذا الكتاب الصغير الحجم أن يعيد النظر في كثير من المفاهيم التي استقرت في أذهان العاملين في الحقل الإسلامي دون أن يكون لهم عليها إحاطة شرعية معتبرة.

وقد أورد فيه عدة أمثلة وشواهد عملية من داخل الدائرة الحركية مما جعل الكتاب يمثل إضافة نوعية ضمن التأصيل الفقهي والمنهجي لبعض تصورات الحركة وقناعاتها العملية.

المشاركة السياسية في فقه ابن تيمية للدكتور سعد الدين العثماني

هذا الكتاب يتناول جزئية صغيرة كانت في فترة من الفترات تمثّل معضلة كبيرة في فكر الحركة الإسلامية المغربية، إذ استطاعت الحركة الإسلامية من خلاله التأصيل لأهمية المشاركة السياسية أن تحدث قطيعة فكرية مع تجربة حركية مثقلة بجراحها التاريخية. واختيار الدكتور سعد الدين العثماني لشخصية مثل شخصية ابن تيمية ليس أمرًا عبثًا، فابن تيمية يمثّل الرمز الأكثر مقبولية في الجسم الإسلامي، سواء تعلق الأمر بالجانب السلفي منه أو الجانب الحركي. ولعل النظر في تراث الرجل، والتأسيس لفكرة المشاركة السياسية من خلال مبحث «جواز تولي الولايات» في الأوضاع الفاسدة يشكل مدخلًا أساسيًا نحو إقناع الحركة الإسلامية بشتى أطيافها بأهمية المشاركة السياسية بالنظر إلى مقاصدها وفوائدها العملية، وهو ما قصد الدكتور سعد الدين العثماني بلوغه من خلال إيراده لشواهد من فتاوى ابن تيمية وتحقيقاته.

العمل الإسلامي والاختيار الحضاري لمحمد يتيم

هذا الكتيب الصغير الحجم يحمل بين دفتيه جملة من التصورات والمفاهيم الدعوية والحركية التي تبلورت على مدى أكثر من عشر سنوات من المراجعات الفكرية داخل جسم الحركة الإسلامية المغربية. ويتميز هذا الكتاب بكونه يحاول أن يعرض لأفكاره وقناعاته من خلال نسق نظري تفسيري يتخذ الدرس التاريخي منطلقًا للتأصيل.

وأهم ما يمكن تلمسه في هذا الكتاب هو وضع التغيير السياسي الذي هيمن على التفكير العربي في موضع المساءلة النقدية، فما الذي جعل هذا المنطق يسيطر على التفكير السياسي عمومًا؟ وهل النظر في سجل التاريخ يعطي شرعية لهذا الاختيار؟

فالتغيير السياسي حسب الأستاذ محمد يتيم صار من ثوابت العقل السياسي العربي بحكم التمزق السياسي الذي أصاب الأمة بعد سقوط الخلافة العثمانية، فالتمزق السياسي الذي لحق بالأمة هو الذي كان يبرّر الأولوية السياسية لدى حركات التحرير والحركات الدعوية والحركية من بعدها، فضلًا عن الصراع الفكري والعقدي الذي ساد في القرن العشرين والذي تزيّا بالرداء الانقلابي والثوري السياسي، فصار من الطبيعي في أجواء القوة أن يتضخم هذا النوع من التغيير عند الحركات الإسلامية المعاصرة، باعتباره أقصر الطرق ظاهريًا لامتلاك القوة المادية.

لكن منطق الإسلام حسب محمد يتيم لا ينبغي أن يخضع لمنطق العصر، إذ لا ينبغي أن نلتزم بحكم المفاهيم والثقافة السائدة انتهاج التغيير السياسي أداة وأولوية في منهجية عملنا.

ومن هنا يبدأ النظر في الكسب التاريخي للأمة الإسلامية، ففترة الدعوة الإسلامية تمثّل دعوة عقدية تنطلق من تحويل الإنسان من الداخل كي يصبح بعد ذلك فاعلًا حضاريًا.

من خلال هذه القراءة، أو هذا التأصيل التاريخي، خلص محمد يتيم إلى أفكار أضحت من بعد من صميم الاختيار الحضاري الذي اعتمدته الحركة أساسًا ومنطلقًا للعمل:

- قضية الحكم ليست هي التحدي الحقيقي للحركة الإسلامية في المغرب.

- الأخطار الحقيقية التي تهدّد الحقل الإسلامي تكمن أساسًا في انتصار القيم الحضارية الغربية في نفوس كثير من أبناء هذه الأمة.

- نقطة البداية بالنسبة للحركة الإسلامية هي إعادة ترتيب نظريتها لأساليب التغيير وفقًا لقيم الإسلام. فمحاولة إقامة البناء الإسلامي تقتضي مراعاة سنن البناء بالبداية من أسفله والاهتمام بعروة الصلاة وما جاورها من العرى مما سيكون نتيجته الرجوع بالقاعدة العريضة إلى الإسلام.

وقد جاء كتاب «أوراق في منهج التغيير الحضاري» للأستاذ محمد يتيم ليفصل في كثير من قضايا الكتاب الأول ويتوسع في تناولها ونفس الشيء في الحلقات التي نشرها على صفحات جريدة «التجديد» من كتاب «معالم في التغيير الحضاري ومنهج الإصلاح».

نظرية المواجهة والمراجعة عند الدكتور أحمد العماري

يرى الدكتور أحمد العماري - انطلاقًا من نفس الرؤية التاريخية - أن جهود «التلتين» (أي فرض جذور وأسس الحضارة الأوروبية اللاتينية على البلاد الإسلامية) التي قام بها المستعمر قد وجدت مبررها في الفراغ الحضاري والانحسار القيمي الذي عاشته الأمة، وأن عملية الهيمنة الغربية كانت تقصد إحلال القيم الغربية محل القيم الإسلامية، وتدمير كل المؤسسات والمناهج والبرامج ذات الصلة بالهوية الحقيقية للأمة، وبناء مؤسسات أخرى مرتبطة بالنسق الغربي قيمًا ومرجعية.

وهكذا فمؤسسة القضاء ومؤسسة التعليم وغيرها من المؤسسات التي كانت مؤطرة في الماضي القريب كلية بالإسلام وقيمه أضحت تدريجيًا تنفك من هذه الأرضية الصلبة، وترتبط بالثقافة والقيم الغربية،

وهو ما يعني أن عملية التغيير ينبغي أن تنصرف بدرجة كبيرة على قضية المرجعية والقيم، بما يؤهل القيم الإسلامية من جديد لإعادة بناء نماذجها ومؤسساتها في المجتمع.

وعمومًا يمكن النظر لإسهامات محمد يتيم والدكتور أحمد العماري باعتبارها من النماذج التي تأثرت بفلسفة مالك بن نبي في التفسير التاريخي، إذ لا يعير مالك بن نبي اهتمامًا كبيرًا بقضية التغيير السياسي، ولا يعتبر التحول في مسألة الحكم ذات فعالية في التغيير الإسلامي، إذ الحكم في تصوره ليس إلا آلة سياسية تتأثر وتؤثر في المحيط الاجتماعي، أما الفاعل التاريخي فهو الإنسان من خلال قيمه وثقافته ورأسماله الحضاري.

سبيل الإصلاح للأستاذ عبد الله بها

على الرغم من أن هذا الكتاب هو عبارة عن سلسلة مقالات كُتبت في جريدة الإصلاح سابقًا، إلا أنه يمثّل بحق مساهمة فعالة في التأصيل لبعض قناعات الحركة وتصوراتها. ويكفي أن يكون الكتاب قد عرض في نفس تأصيلي لأهم الموضوعات محل المراجعة في فكر الحركة الإسلامية، إذ عرض إلى أساسية العقيدة والسلوك في البناء الإسلامي كما ركّز على فضيلة الاعتدال والرفق في النهج الحركي، ولفت إلى أهمية التعاون مع الغير مع الاختلاف في الرأي وهي عند النظر أهم المبادئ التي تأصلت في ميثاق الحركة، كما ركّز على موضوع التدرج، واعتبره سُنّة كونية وشرعية، واعتبر غيابها عن عين الدعاة مربكًا لسير الدعوة. فالدعوة بدون النظر إلى قيمة التدرج تتحرك باضطراب في ميزان أولوياتها، فتتبدّد جهودها وتستفرغ طاقاتها في جبهات متعددة أكبر من طاقاتها وقدراتها وإمكاناتها.

لعل أهم ما يميّز كتاب الأستاذ عبد الله بها هو تدقيقه حول قضية المنكر وطريقة تعامل الحركة الإسلامية معه، فليس كل منكر واجب تغييره في كل السياقات، بل إن فقهاء الإسلام وضعوا ضوابط لتغيير المنكر، وهو ما يعني أن الحركة الإسلامية يلزمها أن تكتسب وعيًا دقيقًا بالواقع حتى لا يعود عليها كسبها في تغيير المنكر إلى عكس المطلوب شرعًا. ففقه الواقع يمنح الحركة الإسلامية قدرة على فهم ضوابط فقه تغيير المنكر ويجنبها مهالك سوء التنزيل، إذ لا يخفى أن كوارث كثيرة نشأت في حقل الدعوة والحركة كان منشؤها عدم فقه هذه الضوابط، فيقود تغيير المنكر الأخف إلى ارتكاب منكر أشد.

ومن الموضوعات التي تناولها الأستاذ عبد الله بها بالمراجعة قضية الولاء والبراء، وقضية الركون إلى الحاكم، وقضية البلاغ المبين، وهي قضايا إشكالية كانت تؤطر الفكر الإسلامي الحركي في فترة من الزمن، ولا زالت تداعياتها متحكمة إلى اليوم. وقد استطاع الأستاذ عبد الله بها أن ينزعها عن سياقها الحجاجي والسياسي، ويضعها في إطارها الشرعي، مستشهدًا بآراء العلماء في هذا الشأن.

وعمومًا يمكن النظر إلى كتاب عبد الله بها، وإن تأخر صدوره باعتباره من الكتابات المؤسسة لفكر الحركة الإسلامية المغربية، والمؤصلة لسلسلة من المراجعات التي عرفتها في فترة الثمانينيات.

الحركة الإسلامية وإشكالية المنهج للأستاذ عبد الإله بن كيران

هذا الكتاب الذي جمع من خلال تفريغ عدة محاضرات ألقاها الأستاذ عبد الإله بن كيران هو خلاصة نقد التجربة الحركية للشبيبة الإسلامية في المغرب.

ومن المعلوم أن الأستاذ عبد الإله بن كيران يُعتبر من أوائل من سعوا بجرأتهم الفكرية وشجاعتهم الخلقية إلى إحداث القطيعة مع هذه التجربة فكريًّا وتنظيميًّا. والأستاذ عبد الإله بن كيران، وإن كان يرجع إليه كثير من الفضل في إحداث النقلة الأساسية في فكر الحركة الإسلامية المغربية وتوجهها، إلا أنه لم يؤلف كتابًا يجمع مجمل أفكاره لحظة التأسيس للقطيعة. فكل ما نتوفر عليه من أفكاره يبقى من رصيد التراث الشفوي أو التسجيلات الصوتية والسمعية والبصرية وبعض الحوارات في المجلات والجرائد. غير أن الإصدار المذكور، وإن كان لا يتضمّن مجمل أفكاره، إلا أنه تضمّن بعضًا من تصوراته المركزية والتي تحيل إشكالية الحركة الإسلامية بالأساس إلى التفكير في الانقلاب على السلطة، وقد كان من البديهي والمسلم به، أن يكون التفكير في التغيير السياسي على رأس جدول أعمال الحركة الإسلامية، وهو ما حاول الأستاذ عبد الإله بن كيران تكريس جزء ليس باليسير من حياته من أجل بيان فساد منطلقه وخطورة نتائجه على الكسب الحركي.

فالأصل الكبير في الدين حسب الأستاذ عبد الإله بن كيران هو الدعوة إلى هذا الدين، والسياسة لا يمكن بحال أن تكون الجامع الذي يتحزب عليه العاملون في الساحة الحركية الإسلامية، بل الرابطة الأساسية التي ينبغي أن تجمع العاملين هي الدعوة إلى إقامة الدين في الناس. وتبقى أهم المراجعات التي سجّلها في هذا الكتاب هي النظر إلى طبيعة رؤيتنا لأزمة الأمة والإخفاقات التي أصابتها، إذ يشكّل المبدأ القرآني: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾[1] القاعدة التي ينبغي فهمها وتفعيلها

(1) سورة آل عمران، الآية: 165.

لفهم ما لحق بالأمة من هزائم. فالإحالة إلى الجانب الذاتي يُعتبر من أهم المراجعات الفكرية التي يلزم الأمة الأخذ بها، إذ لم يعد مجديًا تحميل المسؤولية إلى الاستعمار أو إلى أنظمة الحكم. فتحميل المسؤولية إلى الذات ومحاسبتها يُعتبر المدخل الأساس في عملية التغيير. ثم تأتي المراجعة الثانية المتمثلة في طبيعة النظر إلى النظام الملكي بالمغرب وكذا الهوية الدينية له، إذ يعتبر الأستاذ عبد الإله بن كيران أن الشرعية الدينية للنظام الملكي هي مكسب كبير للأمة وللحركة الإسلامية، وأنها مدخل عظيم للعمل الإسلامي بالمغرب عكس الأطروحات التي تنازع مشروعية الملكية، والمراجعة الثالثة خاصة بهوية الحركة الإسلامية، إذ اختلطت المقاصد فصار البعض نتيجة للتركيز الكبير على العمل السياسي يعتقد أن الحركة الإسلامية هي حركة سياسية بامتياز، بينما الأصل الذي ينبغي أن تُجمع عليه الحركة الإسلامية هو الالتزام بالدين والاستقامة عليه، ثم تأتي المراجعة الرابعة تخصّ العلاقة بباقي الأحزاب والنخب الفكرية والسياسية، إذ كان السائد أن من هو خارج الحركة الإسلامية فإنه بالضرورة عدوها، ومن هنا جاءت المراجعة لتفتح المجال للتعاون.

التراث غير المكتوب للحركة

يبدو أن حركة التوحيد والإصلاح لم تفلت من تلك الظاهرة الثقافية التي ظلّت ملازمة للبنية الثقافية للمغرب منذ قرون ألا وهي غلبة التراث الشفوي والإقلال في الكتابة والحرص على الجودة إلى درجة يقع فيها انسداد مسالك التأليف.

ويوجد بالمكتبة السمعية والمرئية تراث فكري هائل ينتظر من يخرجه

إلى التدين بتفريغه وترتيبه وتنقيحه حتي يتحول إلى تراث مكتوب تبقى آثاره متواصلة عبر الأجيال وتتجاوز تلك الآثار على الأقل من استمعوا إليه كي تصل إلى جمهور القرّاء العرب والمسلمين. ومن ثم أصبح من اللازم أن تدشن الحركة خاصة وهي التي تقدم نفسها باعتبارها أولًا حركة دعوية تربوية فكرية وثقافية عصر تدوينها الخاص باعتباره مؤشرًا على التطور في تاريخ الحركات والأمم.

إن الرجوع أيضًا إلى العمل التواصلي الداخلي خلال مرحلة الثمانينيات ومنتصف التسعينيات، وإلى مئات المحاضرات التي ألقاها عدد من قيادات الحركتين آنذاك قبل التوحيد مثل الدكتور أحمد الريسوني والأستاذ عبد الإله بن كيران والأستاذ المقرئ أبو زيد والدكتور سعد الدين العثماني والأستاذ محمد يتيم والدكتور أحمد العماري فضلًا عن الكتب القليلة والدراسات والمقالات التي نُشرت في منابر مثل مجلتي الفرقان والهدى، تشكل مرجعًا هامًّا بالنسبة للدارسين ومرجعًا كبيرًا وثريًّا بالنسبة للباحثين الذين يريدون الوقوف على الأصول الفكرية والتصورية لحركة التوحيد والإصلاح.

الوثائق الرسمية للحركة أو الإنتاج التصوري والفكري الجماعي

وقد جاءت الوثائق الرسمية للحركة كي تستجمع خلاصات ذلك الجهد الفكري وتبوّبه وتدققه وبالتالي تحدّد معالم النظرية العامة لحركة التوحيد والإصلاح.

وبالنظر إلى مجمل تلك الإسهامات النظرية والجهود التأطيرية والأوراق التصورية ومجمل إسهامات قياداتها ونخبها، يمكن الوقوف عند عدة خصائص وتوجهات يمكن إجمالها في الآتي:

حركة دعوية تربوية

فحركة التوحيد والإصلاح تعرّف نفسها بأنها «حركة دعوية تربوية على منهاج أهل السُّنة والجماعة، تعمل في مجال الدعوة الإسلامية عقيدة وشريعة وقيمًا وآدابًا، من أجل الالتزام بمقتضيات الإسلام وإقامة أركانه وأحكامه على صعيد الأفراد والمجتمع والدولة والأمة»[1].

وهذه الأهداف التي يشكّل العمل لأجلها مكونًا أساسيًّا لهوية حركة التوحيد والإصلاح، تمّ تفصيلها وبيانها في ميثاق الحركة الذي حدّد أهدافها في إقامة الدين على صعيد الأفراد، وعلى صعيد الأسرة، وعلى صعيد المجتمع، وعلى صعيد الدولة، وعلى صعيد الأمة. وكذلك دعم التوجه الوحدوي في الأمة الإسلامية، والإسهام في تحسين أوضاع المسلمين ومناصرة القضايا العادلة، والإسهام في نشر الإسلام في العالم، والإسهام في بناء حضارة راشدة. ويؤكد الميثاق تعريف الحركة وأهدافها بصيغة أخرى فيقول حركة التوحيد والإصلاح «حركة مستقلة عن أي جهة داخلية أو خارجية» وأنها «مفتوحة في وجه كل مسلم من أبناء هذا الوطن يريد أن يتفقه في دينه، ويعمل به، ويدعو إليه»[2].

حركة إصلاحية معتدلة

تعتبر الحركة نفسها استمرارًا للحركات الإصلاحية التي عرفها التاريخ الإسلامي بصفة عامة، والتاريخ المغربي بصفة خاصة، حيث عرف المغرب مثل غيره من بلدان العالم العربي والإسلامي، ظهور

(1) ورقة توجهات واختيارات.
(2) الميثاق ص 11.

حركات للجهاد والتحرر قاومت من أجل خروج المستعمر الأوروبي من بلاد المسلمين، وكذا بروز «مجاهدين مصلحين تتبعوا ما أفسده الانحطاط وما خربه الاستعمار يصلحون ويقومون، فكان من ثمار تلك الجهود مقاومة الاستعمار وإخراجه، ثم ملاحقة رواسبه ومخلّفاته لتجديد التدين وتحقيق الشهود الحضاري، وفوجئت القوى الاستعمارية بصحوة إسلامية مباركة تعمّ مجتمعات المسلمين وتشترك في العودة إلى الإسلام الصحيح عودة شاملة»[1].

والحركة إذ تدعو إلى الإصلاح خاصية لها ومنهجًا فهي تعتبره «متابعة لرسالة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، كما جاء على لسان نبي الله شعيب في القرآن الكريم: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[2]، وهو الإصلاح «الذي يثبت عناصر الخير والصلاح القائمة ويقويها وينميها» في المجتمع والدولة، و«يسعى إلى إقامة ما هو مفقود منها» فيهما، استلهامًا لما جاء في القاعدة الأصولية المعروفة» جلب المصالح وتكثيرها، ودرء المفاسد أو تقليلها»[3].

حركة سنّية سلفية

تؤكد وثيقة «اختيارات وتوجهات» على أن الحركة تدعو «للاقتداء بالسلف الصالح لكننا - نضيف الوثيقة - سلفية مجددة لأننا نعتبر أن التدين هو كسب خاص بكل جيل بل بكل إنسان. قال تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ

(1) الميثاق ص 10.
(2) سورة هود، الآية: 88.
(3) الميثاق ص 10.

قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾(1).

فالدعوة للاقتداء بالسلف الصالح هي - حسب تصور الحركة - دعوة إلى إعمال منهجهم في التعامل مع الكتاب والسُّنة لا إلى استنساخ تجربتهم التاريخية، وفي الاجتهاد واستنباط أحكام جديدة فيما لا نص فيه على أساس مقاصد الشريعة والضوابط العلمية والقواعد المنهجية المعتمدة.

حركة تجديدية

وانطلاقًا من ذلك تؤكد الحركة على طبيعتها التجديدية وانخراطها في الحداثة بمعناها الإيجابي «فنحن - تقول وثيقة توجهات واختيارات - أول من يأخذ بالحداثة بما هي إعمال لقواعد العقل الصريح والعلم الصحيح، في النظر والتفكير وفي تنظيم المجتمع وعلاقاته ومؤسساته، وفي تصريف سائر شؤون الحياة. ولكننا ننبذها حين يُراد بها التنكر للدين ودوره في الحياة أو جعلها حرية إباحية مدمرة للأخلاق والقيم ومشجعة للفساد والانحلال». وتضيف الوثيقة أيضًا: «وانطلاقًا من إيماننا بالاجتهاد وانخراطنا في الحداثة بمعناها الإيجابي البنّاء، فإن حركتنا تدعو إلى الانفتاح الخلّاق على الثقافات واللغات والتجارب الإنسانية، وتلك نتيجة طبيعية لعالمية الرسالة الإسلامية ودعوة الإسلام إلى الانفتاح على الأمم الأخرى والتعارف معها مصداقًا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾(2).

(1) سورة البقرة، الآية: 134.
(2) سورة الحجرات، الآية: 13.

حركة شورية ديمقراطية

تعتبر الحركة أن الشورى هي فلسفة الديمقراطية ومرجعيتها، بينما تُعتبر الديمقراطية وسيلة لتطبيق الشورى ومقتضياتها، وبهذا فإن الشورى هي خلق وقيم تحكم السلوك والفكر، وتتنافى مع قيم التسلط والاستبداد بالرأي، كما أن الشورى ليس لها مجال واحد، بل مجالاتها الحياة كلها، فهي تبدأ على المستوى الشخصي، خلقًا وفكرًا، وتتوسع إلى الأسرة والمجتمع والدولة حيث تعد الديمقراطية من آليات تطبيق الشورى على المستوى المؤسساتي.

والديمقراطية إلى جانب حقوق الإنسان تعتبرهما الحركة «مكسبًا عظيمًا للبشرية، تبلور من خلال القيم الدينية ومن خلال كفاح الشعوب وزعمائها المصلحين والمفكرين المستنيرين، وهي ملتزمة بما تقرّر منها في الإعلانات والمواثيق الدولية باستثناء ما تعارض منها تعارضًا بيِّنًا مع أحكام ديننا وشريعتنا».

ومن مقتضيات ذلك إيمان الحركة «بالتعددية السياسية والحزبية والفكرية والثقافية في إطار الثوابت العامة للأمة»، على اعتبار أن التعددية هي «تنوع يغني وحدة الأمة ويقوّيها بعوامل الخصوبة والحركة والتطور».

من ميثاق حركة التوحيد والإصلاح

لقد كانت مهمة إعداد الوثيقة المرجعية للحركة الموحدة موكولة للمرحلة الانتقالية، حيث هيّأ المكتب التنفيذي الانتقالي مشروع «ميثاق الحركة»[1] انطلاقًا من الوثيقتين السابقتين النظرية العامة (للرابطة)

---

(1) نشرت الطبعة الأولى من الميثاق سنة 1998.

والميثاق (لحاتم) اللتان تشكّلان بحق الروافد الأساسية لتصور الحركة الجديد، وتمّت مدارسته في مجلس الشورى الانتقالي والمصادقة عليه بتاريخ 27 يونيو/ حزيران 1998.

ويمثّل الميثاق مجهودًا فكريًا أساسيًا في إعادة صياغة ومراجعة مجمل الأدبيات التصورية والسياسية لمختلف مكونات التجربة الوحدوية، ويمكننا أن نجلي المعالم الأساسية لهذه الوثيقة التي تشكّل جماع الاجتهاد النظري والتحليلي لتجارب وحدوية متعددة، من خلال رصد تحليلي تركيبي للخلفية التحليلية لعناصر الواقع المجتمعي بالمغرب الذي تقدّمه الورقة، وطرق الحل والمعالجة المطلوبة.

فمن ناحية التشخيص فإن الواقع الذي نعيشه في نظر الميثاق يتّسم بالعناصر التالية:

- ضعف الاستناد إلى المرجعية الإسلامية في الحياة العامة، وسببه مخلفات عصر الجمود والانحطاط بسبب تأثير الاحتلال الأجنبي على هوية المغاربة المنطلقة من مرجعية الإسلام من خلال محاربة مصدر المقاومة.

- استمرار الخضوع والتبعية، واستمرار الاستعمار في سياق ما بعد الاستعمار[1].

كما يبرز فرص الإصلاح القائمة ومنها:

- سُنّة الإصلاح والتجديد الإسلامي في مسار الأمة.

- تشبث المجتمع المغربي بالإسلام عبر التاريخ.

(1) الميثاق، ص9 - 10.

- يقظة الأمة وبروز صحوة إسلامية بسبب الاستعمار، وقيادة العلماء المجاهدين المصلحين له.

- مساهمة حركة المقاومة التي قادها العلماء المغاربة، في تجديد التدين وتحقيق الشهود الحضاري ملاحقة لرواسب الاستعمار.

- الدور التاريخي الطليعي للحركة الإسلامية في قيادة تيار الصحوة، باعتبارها الامتداد الصحيح لجيل المقاومة والجهاد ضد الاستعمار.

المعالجة المطلوبة

وعلى مستوى المعالجة المطلوبة فإن المقصد الأساسي الذي يمكن استخراجه من الميثاق، والرسالة المحددة لمعالجة هذه «الأزمة الحضارية» واستثمار فرصها الحيوية هو «إقامة الدين» الذي يحيل على اعتبار أن «التدين هو الأصل» وهذا المقصد يتحقق بمنهج يقوم على مرتكزين أساسيين:

- التوحيد: الذي يبدأ بتوحيد الخالق، ويتوجه إلى توحيد الخلق لأجل تجاوز حالة استشراء الفرقة والأنانية والانقسامية والتشرذم والتفكك الذي أُصيبت به الأمة.

- الإصلاح: الذي هو متابعة لرسالة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، الإصلاح الذي يثبت عناصر الخير والصلاح القائمة ويقويها وينميها، ويسعى إلى إقامة ما هو مفقود منها.

إنه الإصلاح الذي يلخّصه العلماء في كون رسالة الأنبياء جميعًا تتمثل في «جلب المصالح وتكثيرها، ودرء المفاسد وتقليلها».

طبيعة الحركة:

تتحدد طبيعة الحركة تبعًا لذلك بعدة مواصفات وخصائص منها :

- أنها حركة مستقلة عن أي جهة داخلية أو خارجية.
- أنها حركة مفتوحة في وجه كل مسلم من أبناء هذا الوطن يريد أن يتفقّه في دينه ويعمل به ويدعو إليه.
- أنها حركة مفتوحة متفتحة، تندمج مع مجتمعها وتتفاعل معه وتعتبر نفسها منه وإليه، تستفيد منه وتفيده وتأخذ منه وتعطيه، فهي ليست حركة طائفية مغلقة، ولا حركة نخبوية خاصة.

إن هذه الفلسفة التي تؤطر منهج الحركة الإصلاحي المنفتح، تنطلق أيضًا من المبادئ والمنطلقات التي تعبّر عن تلك الكليات والأسس التي ترتكز عليها الحركة لتحقيق أهدافها.

وقد حدّد الميثاق تلك المبادئ والمنطلقات كما يلي:

ابتغاء وجه الله والدار الآخرة

ويأتي هذا المبدأ في صدارة كل المبادئ والأهداف تأكيدًا على تميز الحركة عن الحركات الوضعية التي تجعل من أهدافها المطامع الدنيوية، بحيث يصبح الالتزام في إطار الحركة والعمل فيها من مقتضيات الالتزام الديني ومجالًا من مجالات تحقيق العبودية لله إذ إن الإسلام يأمر المسلم أن يجعل مرضاة الله وابتغاء وجهه والتوجه إليه والإخلاص له مدار حركة المسلم وسكناته، في قوله في كل الأحيان والأوقات.

متابعة السُّنة في الاعتقاد والقول والعمل

وهذا المنطلق الثاني يتصل بالأول ويؤكد الطبيعة السلفية السُّنية

للحركة وانتماءها للنهج العام الغالب في الأمة أي منهج أهل السُّنة والجماعة.

الإسلام هو الهدى

لقد فضلت الحركة هذه الصيغة على صيغة متداولة لدى بعض الحركات الإسلامية والتي تقول: «الإسلام هو الحل». ومعنى ذلك أنه إذا كان دين الله هو الهدى. فحلّ المشاكل متوقف على ارتضاء علو مرجعيته وسموها على غيرها من المرجعيات، كما أن حلّ المشاكل بيد المسلمين أنفسهم الذين عليهم أن ينزلوا أحكامه ويجتهدوا لتحقيق مقاصده في واقع حياتهم.

الدعوة إلى الله تعالى

يؤكد الميثاق على أهمية الدعوة باعتبارها إحدى الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها اجتماع الأعضاء في الحركة. ونظرًا لأهميتها ومكانتها كانت هي أول الوظائف الأساسية للحركة واحتلت تبعًا لذلك مكانة متميزة في برامجها كما خصّصت لها ورقة خاصة هي ورقة «الرؤية الدعوية» التي جاءت تفصل في مكانتها وفضلها ومنهجها.

الأخوة والموالاة

ومعنى هذا المبدأ حسب - الميثاق - أن أعضاء الحركة يرتبطون في الأصل بأخوة الإسلام ومودة الإيمان قبل أن يرتبطوا بعلاقات التعاون والعمل المشترك داخل التنظيم، ولذلك فالارتباط في الحركة ليس مجرد آصرة تنظيمية إدارية بل هو مبني على أواصر إيمانية مثل المحبة والأخوة والولاء بما يستلزمه من حقوق وواجبات.

العمل الجماعي المنظم

العمل الجماعي المنظم عند الحركة هو خيار مبدئي يضمن نجاعة لقيام بالدعوة في المجتمع وتوحيد جهود العاملين داخلها لتحقيق الأهداف الإصلاحية. إذ لابد لإقامة أمر الدعوة من خطط ونظم وسياسات وقوانين، ولابد من مؤسسات ولجان ومسؤولين ومهام، ولابد من اجتماعات ولقاءات ومشاورات وقرارات، ولابد من محاسبة ومراجعة وتقويم، وهذا لا يكون بغير عمل جماعي منظم.

والعمل الجماعي المنظم يبقى - رغم التطورات الهائلة التي عرفتها المجتمعات العصرية في مجال أساليب التواصل - أحد عوامل قوة الحركات الإسلامية المعاصرة وفاعلية برامجها وتأثيرها في محيطها، ومن ثم ما فتئت الحركة بناء على ذلك تطوّر في أساليب تنظيمها وإدارتها كما سيتضح عند عرض الكسب التنظيمي للحركة.

الحرية والشورى

الحرية - حسب الميثاق - هي من أبرز ما فضّل الله به الإنسان، وهي حرية تترتب عنها مسؤولية يتحمل فيها عواقب اختياره وتصرفه. وإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن في منهج الحركة أن نتصور دخول الناس إلى الإسلام أو الدعوة أو الحركة إلا عن طريق الإرادة الحرة والاقتناع القائم على الحجة والدليل، والرضا المؤسس على العلم والمعرفة المؤديين إلى الاستجابة الذاتية للدعوة.

وقد ترتّبت عن نظرة الحركة لمفهوم الحرية في علاقته بالمسؤولية عدة تطبيقات في المنهج الدعوي والمنهج الحركي وفي المنهج

التنظيمي، وهي المناهج التي تقوم على استبعاد أي شكل من أشكال الإكراه أو الإلزام بما لا يلزم شرعًا، أو سلب حرية الأعضاء وجعلهم أتباعًا مقلدين. كما ترتّب عنه رفض أي شكل من أشكال المشيخة أو الأبوية الموروثة عن الانحرافات التي طرأت على التصوف، وترسيخ الفكر والممارسة الشورية داخل الحركة ومؤسساتها وقوانينها. بل لقد كان مبدأ القرار بالشورى الملزمة أحد المبادئ الثلاثة التي أسست للوحدة المباركة. وهي - حسب الميثاق - ذلك الخلق الإسلامي الذي يقابل الاستبداد بالرأي والإعجاب به كما أنها كانت خلق الأنبياء كما كان الاستبداد خلق الطغاة والجبابرة. وممارستها شاملة لكل مجالات الحياة.

الطاعة والانضباط

وفي إطار الجدلية القائمة بين الحرية والمسؤولية يقرّر الميثاق جدلية بين الشورى وبين الطاعة والانضباط. والمقصود بهما عند الحركة الالتزام بالقرارات التي تتخذها الهيئات المسؤولة والمؤسسات المخولة والقرارات الجارية التي يتخذها مسؤولوها طاعة لله ورسوله وخدمة لدينه ودعوته. فالطاعة - التي يقررها الميثاق - تعني الالتزام الواعي والطاعة المبصرة وليست الطاعة العمياء على اعتبار أن القرار في هيئات الحركة يصدر أولًا عن آلية شورية مؤسسية، كما أنها طاعة في المعروف.

فكما يتحمل العضو المسؤولية في الإدلاء برأيه في موضوع يجري التشاور بشأنه، فإن عليه أن يتحمل نفس المسؤولية تجاه القرار الذي أفرزه التشاور الجماعي.

التدرج

التدرج - حسب ميثاق الحركة - سُنّة كونية واجتماعية وتاريخية وشرعية. فتقدم الأمم وقيام الحضارات خاضع لسُنّة التدرج، وانتصار الدعوات خاضع لسنة التدرج.

ولقد مكّن إعمال هذا المنهج الحركة من اجتناب كثير من المنزلقات والتنطعات التي أدّت إلى استدراج كثير من التجارب الحركية التاريخية والمعاصرة إلى آفاق مسدودة وإلى صدامات كانت كلفتها عالية دون أن تجلب المصالح المأمولة بل أدّت إلى الإجهاز على عدة مصالح مكتسبة بات العاملون في الحقل الإسلامي يتحسرون على فواتها بعد ذلك.

المخالطة الإيجابية

هذا المبدأ يؤصل لمنهج الحركة القائم على المشاركة الإيجابية والفاعلة ويجنّب الحركة انسدادات منهج العزلة والرفض والقطيعة مع المجتمع على مختلف مستوياته.

وفي كتابات مسؤولي الحركة وقياداتها تفصيل لهذه القضية وفي ممارساتها تطبيق لهذا المبدإ على عدة مستويات ومنها فكرة الأعمال المتخصصة التي كرّست الانتقال من التنظيم الجماعي أو التنظيم الجامع، إلى التنظيم الرسالي المنفتح.

التعاون على الخير مع الغير

هذا المبدأ يلتقي مع المقصد الأكبر للحركة الذي هو الإسهام في إقامة الدين كما أنها تجسيد لفكر ومنهج المخالطة والمشاركة ونبذ لعقلية الرفض التي تنطلق من احتكار الصلاح والوصاية على الدعوة

والإصلاح، وتأكيد على أن المشروع الإصلاحي للحركة هو مشروع للأمة بمختلف مكوناتها وتشترك فيه مع غيرها من مكونات الساحة الإسلامية على مختلف مستوياتها الشعبية والرسمية..

مقاصد وأهداف الحركة ومركزية مقصد إقامة الدين

إن المبادئ والمنطلقات التي وضعتها الحركة في ميثاقها والخصائص والتوجهات المشار إليها والتي تحدّد الهوية الفكرية والإصلاحية لحركة التوحيد والإصلاح، ستجد لها ترجمتها على مستوى أهداف الحركة ومقاصدها من خلال مقصد وهدف عام ألا وهو «الإسهام في إقامة الدين» أولًا وأخيرًا، وهو تحول نوعي في القضايا التي كانت تشتغل الحركة الإسلامية بها وعليها، والتي ظلّت تُعتبر لعقود طويلة، إقامة الدولة الإسلامية ذات النظام الإسلامي «أولوية الأولويات».

لقد حقّقت الحركة من خلال ما يمكن اعتباره قطيعة فكرية ومنهجية مع الخطاب الحركي الإسلامي المشرقي حين جعلت «التركيز والاهتمام على إقامة الدين الذي هو الهدف وهو الواجب، في حين تعد الدولة مجرد وسيلة من بين وسائل كثيرة لإقامة الدين والدنيا معًا».

وتوضّح ورقة داخلية لم تنشر بعد بعنوان «المنهج العام لحركة التوحيد والإصلاح»، هذه العلاقة بين النهج الإصلاحي والفكري للحركة، وبين الاشتغال على قضيتها المتمثلة في إقامة الدين بقولها: «كما أن الحركة - وهي تتفاعل مع بيئتها وتتلاءم مع خصوصياتها المغربية - وجدت أن الدولة المغربية مستمرة منذ كانت في التمسك بإسلاميتها. وقد تعزّز ذلك بالتنصيص عليه في دستور البلاد. كما أن

الملك ملتزم دستوريًا بكونه حاميًا للدين. وهذا يعني أن إقامة الدين وخدمة الدين مع هذه الدولة ومن خلالها وفي ظلّها، أمر لا غبار عليه من الناحية المبدئية والدستورية والفعلية، بغض النظر عن الصعوبات والعوائق العرضية».

وتضيف قائلة: «ومن جهة أخرى يقتضي النهج الإصلاحي للحركة - كما تقدم - تثبيت عناصر الخير والصلاح القائمة وتقويتها وتنميتها ودعمها. ومنها بدون شك الصفة الإسلامية للدولة المغربية، ومنها كذلك صفة إمارة المؤمنين، التي تعني خدمة الدين وحمايته، ومنها المكتسبات الإسلامية الفعلية المتحققة في عدد من مؤسسات الدولة ومصالحها الحكومية، مع قابليتها لمزيد من التوسيع والتحسين إذا توفّرت لها العوامل المساعدة على ذلك»[1].

بناء على ذلك، يُعتبر الهدف العام للحركة «إقامة الدين»، هدفًا جامعًا وموجهًا لكافة أعمالها ومواقفها مما جعلها تنظر إلى كافة الأعمال والجهود التي تصبّ في هذا الاتجاه على أنها منها وإليها. وأن من يقومون بها ليسوا منافسين أو مزاحمين، ولا يشكّلون لها أي حرج أو مضايقة، بل هم شركاء يقتسمون معها ويحملون عنها جزءًا من الواجب ومن أعبائه. فكل عمل يخدم الإسلام والمسلمين فهو جزء من عملنا ونحن نسانده ونرحّب به ونضع أنفسنا في خدمته، سواء صدر من مؤسسات حكومية أو أحزاب أو جمعيات أو طرق صوفية أو من أفراد أو علماء أو خطباء. . . . وهو ما يستبعد أي توجه إقصائي أو احتكاري للحديث باسم الدين أو تكفيري للمجتمع والدولة حيث إن مصطلح

(1) المنهج العام لحركة التوحيد والإصلاح. ورقة غير منشورة.

«الإقامة» لا يقوم على «مسح الطاولة» أو نفي الصفة الإسلامية للمجتمع أو الدولة بل يفيد معنى الإتقان والتحسين والتطوير، كما أن مصطلح «الإسهام» يعني أن إقامة الدين عمل تشاركي تقوم فيه كل الجهات المعنية بدورها وتضطلع فيه بمسؤولياتها.

وتنبثق عن مقصد وهدف «إقامة الدين» بقية أهداف الحركة، بل إن الأهداف الأخرى ما هي إلا تطبيق مجالي لهذا الهدف الكبير كما يتضح من خلال الأهداف الاثني عشر التالية وهي: إقامة الدين على مستوى الفرد، إقامة الدين على مستوى الأسرة، إقامة الدين على مستوى المجتمع، إقامة الدين على مستوى الدولة، إقامة الدين على مستوى الأمة، دعم التوجه الوحدوي في الأمة الإسلامية، الإسهام في تحسين أوضاع المسلمين، مناصرة القضايا العادلة، الإسهام في نشر الإسلام في العالم، الإسهام في بناء حضارة راشدة.

مجالات عمل الحركة من خلال الميثاق

انطلاقًا من شمولية أهداف ومقاصد الحركة كما حدّدها الميثاق يتضح أن مجالات عمل الحركة ستكون مجالات واسعة متعددة تعدد الأهداف والمقاصد، ولذلك نجد أن «الميثاق» يحدّد مجالات عمل الحركة في المجالات التالية:

- **الدعوة الفردية**
- الدعوة العامة.
- العمل الثقافي والفكري.
- العمل العلمي والتعليمي.
- التربية والتكوين.

- العمل الاجتماعي والخيري.
- العمل السياسي.
- العمل النقابي.
- العمل الإعلامي.
- العمل الاقتصادي.

غير أنه ينبغي التأكيد أن شمولية المقاصد والأهداف على مستوى التصور وشمولية مجالات عمل الحركة لا يعني أن تنظيم الحركة هو الذي سيتولى تحقيق الأهداف المذكورة. فالأداة الرئيسية لتحقيق الوظائف الأساسية مثلًا هو تنظيم الحركة ونتكلم هنا بالخصوص عن الوظائف الأساسية أي الدعوة إلى التربية والتكوين، وهي الوظائف التي يحدّد الميثاق مجالاتها في: مجال الدعوة الفردية، والدعوة العامة، وجزء من العمل الثقافي والفكري، وجانب كذلك من العمل العلمي التعليمي، والمجال التربوي والتكويني.

أما المجالات الأخرى فهي مجالات لعمل أعضاء الحركة وتقع خارج التنظيم، وقد تكون مستقلة تمامًا عن عملها ومجال اهتمامها اليومي، كما قد تكون العلاقة معها علاقة تعاون أو شراكة أو تنسيق بحسب الحالة.

وهذا التمييز بين ما يدخل في مجال عمل تنظيم الحركة وما يقع خارج اهتمامها التنظيمي المباشر هو الذي قاد إلى إبداع ما سُمّي في عمل الحركة بعمل التخصصات باعتباره أكبر كسب في مجال الفكر التنظيمي للحركة. وهو يعني - أنه إذا كانت الشمولية على مستوى التصور هو أهم ما يميّز نظرية العمل عند الحركة - فإن الحركة تميل على مستوى الإنجاز إلى التمييز بين الوظائف الأساسية للتنظيم، وبين

مجالات العمل الأخرى. فهي شمولية في الفهم والتصور، وتخصص في التنزيل والإنجاز. وبهذه الطريقة استطاعت الحركة أن تضع بوادر نظرية تنظيمية متميزة لمعالجة إشكالية الدعوي بالحزبي، والدعوي والسياسي بمجموعة من المجالات مثل العمل الاجتماعي والخيري والعمل الثقافي...

كسب الحركة على مستوى التنظيم والهيكلة والإدارة

بعد تنفيذ قرار الوحدة بين التنظيمين في أغسطس/آب سنة 1996، شرعت قيادة التنظيم الجديد، التي تشكّلت من بين قيادات التنظيمين السابقين (حاتم والرابطة)، في تنفيذ عملية الوحدة على مستوى باقي أجهزة الحركة ومؤسساتها، هيكلة ووظيفة وتربية، وهي العملية التي احتاجت إلى سنتين وسُمّيت بـ«المرحلة الانتقالية»، وواكبتها ببرامج انتقالية ومقررات تنظيمية وتوجيهات تربوية.

وقد كشفت تلك المرحلة والتحول الذي عرفته الحركة، عن حاجة أكيدة إلى التجديد في البنيات والفلسفة التنظيمية، تستجيب لشروط المرحلة الجديدة ونتائج التحول، والذي دشن نقلة جديدة للمشروع الإصلاحي الإسلامي.

لقد ترتّب عن ذلك الأمر إعادة النظر في الفلسفة التنظيمية للحركة، حيث ميّزت الحركة وذلك لأول مرة، بين التنظيم العام الذي يضطلع بالوظائف الأساسية التي تشكل هوية الحركة وروحها ورسالتها وهي الدعوة والتربية والتكوين، وبين التخصصات التي تمثّل مجالات العمل المنصوص عليها في الميثاق.

وأول مظاهر هذا الكسب توحيد هيكلين تنظيمين وإدماجهما في

إطار تنظيم واحد في عملية دمج تنظيمي وتربوي ووظيفي لم تتمّ بسهولة نظرًا لتباين الهيكلتين، وهذا ما يفسّر اللجوء إلى تسمية مرحلة الاندماج بـ«المرحلة الانتقالية»، فإنه قد تمّ وضع الوحدة على السكة من خلال عدة برامج انتقالية لتسهيل عملية الدمج التنظيمي والتربوي والوظيفي والتي امتدت من لقاء الوحدة (أغسطس/آب 1996) إلى الجمع العام العادي الأول (6/ 7/ 8 نوفمبر/تشرين الثاني 1998).

لكن عملية الدمج كانت تواكبها في نفس الوقت عمليات ابتكار أشكال تنظيمية جديدة ملائمة للتحولات الفكرية وللكسب الفكري والتصوري الذي حدث للحركة، بحيث تمّت صياغة نظرية تنظيمية وفي الوقت نفسه تمّ العمل على تنزيلها، نظرية فحواها الانتقال من التنظيم الجامع المتمركز على الذات إلى التنظيم الرسالي المنفتح على المجتمع، والتمييز بين تنظيم عام يضطلع بالوظائف الأساسية أي وظائف الدعوة والتربية والتكوين وعمل التخصصات، وبالتالي فالكسب التنظيمي في عملية الوحدة لم يقتصر على جانبها المتعلق بالدمج التنظيمي بل تعدّاه إلى الإسهام في بلورة نظرية تنظيمية جديدة في التجربة التنظيمية للحركة الإسلامية المعاصرة.

الدمج التنظيمي

على هذا المستوى يمكن أن نحدّد أهم المكتسبات فيما يلي:

أ - قيادة واحدة بدل قيادتين: مكتب تنفيذي انتقالي ومجلس شورى انتقالي (متا ومشا).

كانت أول خطوة في عملية التوحيد هي إنشاء مكتب تنفيذي مشترك قبل أن تنعقد مجالس شورى كل من «حاتم» و«الرابطة» للحسم في قرار

الوحدة، وسينعقد المكتب التنفيذي المشترك الذي ضمّ المكتبين التنفيذيين للهيئتين السابقتين برئاسة الأستاذ محمد يتيم، وقد شكّل هذا العمل المشترك لحظة فاصلة في عملية الوحدة ذلك لأن نتائجه ستكون حاسمة.

وكانت قراراته دالة على آفاق الوحدة المستقبلية، إذ سرعان ما يقرّر تأسيس مجلس شورى انتقالي مكون مناصفة بين الحركتين ومكتب تنفيذي انتقالي يتشكل مناصفة أيضًا من أعضاء المكتبين السابقين.

وقد التأم مجلس الشورى المذكور في مقرّ حركة الإصلاح والتجديد سنة 1996، حيث تمّ التأكيد على قرار الوحدة وإقرار مشروع التوحيد والاندماج، وتمّ اختيار اسم «حركة التوحيد والإصلاح» للتنظيم الموحد، وتمّت المصادقة كذلك على بيان إعلان الوحدة.

وخلال هذه المرحلة انكبّت الحركة على تنزيل عملية الدمج التربوي والتنظيمي من الأعلى إلى الأسفل ومن ثم هيكلة التنظيم الجديد والتحضير للجمع العام العادي الأول المنعقد سنة 1998 والذي انتخب الدكتور أحمد الريسوني رئيسًا للحركة.

ويمكن أن نرصد أهم الإنجازات التنظيمية خلال هذه المرحلة سواء على مستوى المنهج أو على مستوى النتيجة فيما يلي:

ترسانة قانونية مواكبة

شكّل الدمج التنظيمي أهم منجز وحدوي على الصعيد الداخلي خلال السنة الانتقالية الأولى (1996)، حيث تمّ على جميع المستويات، ووفق الجدولة الزمنية المقدرة والمقررة له، وقد واكبت عملية الدمج بترسانة من القوانين التنظيمية والتوجيهات واللوائح

المفسرة والداعمة للمسار العام للوحدة والاندماج، حيث أصدر المكتب التنفيذي الانتقالي مقررًا تنظيميًّا مكملًا للقانون الداخلي الانتقالي يتطرق لمسطرة اتخاذ القرار، وللهيئات المشتركة ولانتخاب المسؤول والعضوية وغيرها من الإجراءات التنظيمية، كما تمّ وضع مسطرة انتقالية لدمج التنظيمين في مرحلة أولى على مستوى الجهات أشرف عليها أعضاء المكتب التنفيذي، ثم على مستوى المناطق أشرفت عليها مكاتب الجهات، ووضعت مسطرة الدمج المالي لتوحيد الصرف المالي داخل الهيئات الموحدة تلاه قانون مالي انتقالي لتوحيد الوظيفة المالية داخل الحركة.

ولم تكن فلسفة «حرق السفن» صعبة المنال على التنظيمين المندمجين، بل إن [شدة الإيمان بالمشروع الوحدوي وبضرورة إنجازه مهما كلف الأمر، ورفع مبدأ «الصبر حتى القبر» كما يؤكد الدكتور أحمد الريسوني، هو الذي حقّق الطمأنينة في قلوب المتوحدين وساعدهم في التغلب على الصعاب وجعل تجربة المكتب التنفيذي الانتقالي نموذجية، أو بتعبير الدكتور الريسوني «تجربة رائدة استحقت أن تكون قاطرة للوحدة»، من خلال دورها في تثبيت سُنّة الانتقال من هاجس الدفاع عما جاء به كل طرف، إلى هاجس مراجعته وتجاوزه إلى ما هو أرشد وأفضل.

وقد بذلت حركة التوحيد والإصلاح مجهودات مقدرة في إرساء الخيارات التنظيمية والهيكلية والمؤسساتية، في تناسق تام ومكمل لأهداف الحركة ومبادئها، باعتبار التنظيم وسيلة في خدمة الدين وتوحيد جهود العاملين لتحقيق مقاصده. وفي أواخر يوليو/تموز 1997 نظم المكتب التنفيذي يومًا دراسيًّا حول المسألة التنظيمية، شكلت مادته

منطلقًا لمراجعة هيكلة الحركة الجديدة، على أساس وظيفي، ميّزت بين الوظائف الأساسية والوظائف الداعمة، الأولى داخلية، والثانية خارجية.

البنية الهيكلية: سعي نحو الانفتاح وتركيز لمبدأ الشورى

اقتصر القانون الداخلي الانتقالي، في مواده وتعبيراته التنظيمية، على المبادئ الكلية دون دخول في التفاصيل، بالنظر إلى طبيعة المرحلة الانتقالية ذاتها، وهو ما دفع قيادة الحركة إلى اعتماد إصدار المقررات التنظيمية لتسريع وتيرة الدمج التنظيمي والهيكلي، وقد تمّ التمهيد للمرحلة العادية بتحضير قانون داخلي جديد يحاول استيعاب فلسفة التخصص وتكريس البنيات الشورية الضرورية.

القانون الداخلي للمرحلة العادية يوليو/تموز 1998

سعى القانون الداخلي الذي صادق عليه مجلس الشورى الانتقالي في يوليو/تموز 1998، تثبيت التصورات المنبثقة عن الميثاق وعن مبدأ التخصص في الوعاء التنظيمي والهيكلي من خلال استيعاب التجارب التنظيمية المتنوعة التي شهدتها الحركة في خطواتها الوحدوية، حيث يذكر القانون الداخلي في ديباجته أن «حركة التوحيد والإصلاح التي ورثت في خطواتها الوحدوية عدة تنظيمات وفصائل سابقة، قد ورثت معها ومن خلالها تجارب تنظيمية غنية ومتنوعة (. . .)، وهذا ما يجعل رصيد الحركة غنيًّا وناميًا ومتطورًا باستمرار، ويجعل ثقتنا كبيرة فيما يحمله هذا القانون الداخلي من عناصر النضج والرشد والاستيعاب»، وقد تميّز بتوحيد التنظيم وتوحيد العضوية واعتماد «مبدأ التخصص».

مميزات الهيكلة التي أفرزها القانون الداخلي

باستثناء التبلور الهيكلي لسياسة التخصص في القانون الداخلي، فإنه قد تميّز في أغلب مواده بالسعي نحو تدقيق وتوضيح طرق وكيفيات ممارسة الشورى في مختلف أعمال وقرارات الحركة، بحيث رسخ هذا القانون الثقافة الديموقراطية التي ورثتها الحركة من تجارب الحركتين السابقتين. فقد تمّ تكريس مبدأ الأغلبية والعمل المؤسساتي في حسم الاختيارات الكبرى للحركة، أي الرجوع في القرارات والتوجهات الكبرى لكل من الجمع ومجلس شورى الحركة. كما تمّ اعتماد ما كان معمولًا به سابقًا من تحديد ولاية الرئيس في أربع سنوات على أن لا يتجاوز ولايتين على الأكثر وهو ما يفتح المجال واسعًا للتداول على المسؤوليات داخل الحركة على جميع المستويات ويشجع على فتح المجال لقيادات شابة أو بتعبير الأستاذ محمد الحمداوي «إن نظام الولايتين يشجع التجدد ويضمن تعاقب كفاءات متنوعة على المسؤولية، مما يُسهم في إعداد القيادات وإغناء الهيئات المسيرة». وهو ما يخالف «فكرة البيعة للمرشد مدى الحياة» المعمول بها في بعض الجماعات. كما اختار هذا القانون صيغة التنظيم الواسع القائم على درجة واحدة من العضوية، الذي يرعى حق جميع أعضائه في حقوق العضوية، بما في ذلك حقّهم في الشورى.

ويتّضح من خلال تفحص القانون الداخلي للحركة أيضًا اعتماد منهج الترشيح من قبل القاعدة - لا أن يرشح العضو نفسه - حتى تظل الحركة معافاة من ذوي الطموحات غير المشروعة، حيث يسود بين أعضاء الحركة المشاركين في عمليات الاختيار الشوري نفس عام يرتكز

على الحديث النبوي الشريف الذي يدعو إلى منع طالب المسؤولية والحريص عليها من توليها.

كما اعتمد هذا القانون أيضًا منهج التداول في المرشحين، بما هو سلوك تنظيمي وأخلاقي يقوم على المفاضلة بين أعضاء الجمع في الأرجح من بين المرشحين لتحمل المسؤولية من حيث الكفاءة والمؤهلات العلمية والعملية بعد أن يغادر هذا المرشح الجمع وبحضور المرشح فيما بعد التعديل الذي أدخل على القانون الداخلي سنة 2002، على أساس أن «التداول من أمانات المجلس التي يجب أن تُحفظ ولا تُذاع».

كما يتيح هذا القانون للجمع العام باعتباره أعلى هيئة في الهرم التنظيمي صلاحيات واسعة، ذلك أن من صلاحيات ومهام الجمع العام الوطني حسب المادة 8 (الفقرة 5) «مراجعة تصورات الحركة واختياراتها» وأنه حسب الفقرة الموالية «يختص دون غيره من هيئات الحركة، بتعديل ميثاق الحركة، ومراجعة القانون الداخلي في المجالات التي تهم: الهيئات المركزية، مسطرة الانتخاب، مسطرة اتخاذ القرار، توحيد الحركة ودمجها». ومعنى ذلك أن التوجهات الكبرى في المجالات التصورية والفكرية والسياسية والتنظيمية تبقى في يد قاعدة الحركة أي في يد الجمع العام الذي ينوب مندوبوه المنتخبون عن أعضاء الحركة في المناطق.

القانون الداخلي الجديد: (14 يوليو/تموز 2002)

في إطار عملية التطوير المستمر للهيكلة بما يستجيب لتحولات الحركة، تمّ تنظيم يوم دراسي حول «تقويم الهيكلة»، بتاريخ 28 مايو/

أيار 2000، تمّ فيه تقويم أولي للمرتكزات الأساسية للهيكلة المعتمدة، والتي تقوم على توحيد التنظيم وتوحيد العضوية واعتماد التخصصات، وذلك قصد تجاوز الصعوبات والثغرات التي تحول دون اعتمادها في الواقع العملي، وقد شكّل هذا اليوم الدراسي خطوة متقدمة في مسار تطوير الهيكلة التنظيمية لحركة التوحيد والإصلاح، والدفع في اتجاه إقامة كل مؤسسات الحركة وهيئاتها وفق القانون الداخلي.

وقد كان الجمع العام الاستثنائي الذي خصّص جدول أعماله لنقطة واحدة تتمثل في تعديل القانون الداخلي، مناسبة أيضًا لوضع هيكلة جديدة أكثر استيعابًا وملائمة للتطورات التي عرفتها الحركة وتعرفها على مستوى اعتماد سياسة التخصصات وعلى مستوى التركيز وظائفها الأساسية، أي التربية والدعوة والتكوين.

ويمكن تلخيص العناصر المميزة للتعديل الذي خضع له القانون الداخلي، فيما يلي:

- الاتجاه نحو التخفيف من المركزية والتمركز في تسيير أعمال الحركة: وهو ما يساهم في تفريغ القيادة المركزية للمهام القيادية، بدلًا من استنزافها في الجزئيات الإدارية، ذلك أن تفريغ القيادة من هم الوظائف الصغيرة الراتبة، يجعلها تنخرط في بناء منطق متطور في التدبير والتخطيط المسبق، بما يضيف لعنصر تكامل تجارب الحركة وثقافة قيادتها التنظيمية، عنصر تميز أساسي يتمثل في تحرير القيادة للنظر الإجمالي في مشروع الحركة ومنظومتها الشاملة، وفي مراجعة كسبها وتجربتها، وللتقدير الكلي لمسير الحركة ومصيرها، في إطار ظروف الواقع، بحيث تتحدد المسؤوليات والتخصصات، وتتجه القيادة إلى التوجيه والتخطيط الاستراتيجي.

- تعزيز التوجه الشورى للحركة: وذلك باعتماد عدد من التدابير والإجراءات من مثل:

* انتداب المندوبين للجمع العام الوطني على مستوى المناطق بعدما كان في السابق يتمّ على مستوى الجهات، وهذا يسمح بتوسيع الاستشارة حول أولويات الحركة لتعمّ أكبر عدد ممكن من الأعضاء، والرغبة في إحداث توازن على مستوى التمثيلية، وإعطاء الفرصة للفعاليات المحلية.

* تفعيل أداء مجلس الشورى بإحداث منسقية عامة تتلقى الاقتراحات والملاحظات، كما تقوم بمدارسة الوثائق والمشاريع والتقارير المعدّة من قبل المكتب التنفيذي، من أجل عرضها على مجلس الشورى، بالإضافة إلى إمكانية إحداث لجان دائمة لمتابعة التوصيات الصادرة عن المجلس، والتدقيق مع الهيئات التنفيذية.

* تعميم فلسفة الولايتين في المسؤولية: إذ اعتمد القانون الجديد ألا يتولى المسؤولون الجهويون والمحليون في الحركة المسؤولية لأكثر من دورتين متتاليتين، بعد أن كان هذا الإجراء خاصًا برئاسة الحركة.

القانون الداخلي سبتمبر/أيلول 2006 في أفق الولاية 2006 – 2010

انطلاقًا من ثغرات الهيكلة التي كان معمولًا بها إلى حدود الجمع العام الثالث للحركة والتي ظهرت من خلال عدة محطات تقييمية وسعيًا إلى ملاءمة الهيكلة مع مجالات العمل التي اعتبرت مجالات عمل استراتيجية للحركة أي الدعوة والتربية والتكوين والإنتاج العلمي والفكري والفني والانفتاح والتواصل وتعزيز الموارد المالية، فقد برزت عدة توجهات في مجال هيكلة الحركة ومنها الحاجة إلى تجميع موارد

الحركة وإعادة التقسيم التنظيمي بما يلائم انتشار الحركة ووفق معايير موضوعية.

وهكذا ستتأكد الحاجة إلى مزيد تعزيز لـ «اللاتمركز» من خلال تعزيز دور مجلس الشورى وتوزيع المسؤوليات والمهام (التفقد، التحكيم، التنسيق مع التخصصات، . . .) وتعزيز اللامركزية من خلال اعتماد الجهوية وتفويض عدد من الصلاحيات وتفعيل وحدات العمل الأساسية أي المنطقة كوحدات للعمل وكقيادة محلية وتقوية التواصل معها مركزيًّا وجهويًّا، وإلغاء بعض المستويات التنظيمية الوسيطة والإبقاء على الأسرة التنظيمية التي هي الوحدة الأساسية إلا في حالة وحدة المدينة حيث يفترض كثرة عدد الأسر التنظيمية، كما تأكدت الحاجة إلى التأكيد على الفعالية وليس مجرد الانتماء أساسًا جديدًا لمفهوم العضوية. كما برزت إمكانية التفويض التدريجي للجهات على مستوى وضع لوائح داخلية تراعي خصوصيات الجهات ووضع نظام تواصلي فعّال ووضع مخطط للتكوين والحزم في تنفيذه من أجل إعداد كفاءات قيادية وإبراز رموز محلية، وتقوية دور المسؤولين في التوجيه الدعوي والتربوي من خلال التدريب والتكوين.

كسب الحركة في مجال الإدارة والتخطيط

مثل سائر أعمال الحركة، بدأ العمل بتقنية التخطيط في إطار التنظيمين السابقين، وهو من المجالات التي راكمت فيها الحركة أيضًا خبرة وتجربة مهمتين، كما أنه خضع في طبيعته لنفس التحولات التي عرفتها الحركة من التنظيم الجامع إلى التنظيم الرسالي.

وقد امتزج في عملية التخطيط الجانب النظري الصرف بواقع الحركة

وأهدافها ومشاكلها، أكسبها خبرة في التخطيط والبرمجة تطوّرت مع مرور السنوات. وقد لجأت الحركة إلى تجارب مختلفة على مستوى التخطيط منها:

تقنية التخطيط بالأهداف والمشاكل

يُعتبر التخطيط من بين التقنيات الناجعة في تدبير العمل وتوحيد الجهود، وتبرز الحاجة إليه أكثر كلما اتسعت دائرة الحركة أو التنظيم، أو كبر حجمها، كما أن هذا المجال يشكّل بحكم غياب أي تراكم علمي لدى الحركة الإسلامية في هذا المجال، مدخلًا نحو الأخذ بالحداثة التنظيمية.

وتعتبر التقنية الألمانية ZOPP أو ما تمّت ترجمته بطريقة «تمام» أي التخطيط للمشاريع بالأهداف من خلال تحليل وتصنيف المشاكل، (تخطيط - مشاريع - أهداف - مشاكل «ت=م=أ=م»، وهي أول طريقة أو تقنية تمّ اعتمادها في تدبير أعمال الحركة.

وقد تمّ اللجوء إلى هذه التقنية في مرحلة مبكرة قبل الوحدة بإشراف كل من الأستاذ محمد الحمداوي والأستاذ رشيد بلفقيه، وذلك في مرحلة توسع فيها عمل بعض مكونات الحركة وتنوع «حركة الإصلاح والتجديد»، وأصبح معه من المتعذر تقييم الأعمال، هل هي في تقدم أو في تراجع، هل تحقق الإنجازات المرجوة منها أم لا، وما هي الأهداف التي يجب إنجازها؟ كل هذه الأسئلة كانت تُثار في لقاءات واجتماعات التقييم بين قيادة الحركة وقواعدها، غير أنها كانت تظل من دون إجابات وافية ودقيقة، كما أنه في غياب مؤشرات دقيقة للإنجاز، بحيث كانت تتحول الاجتماعات إلى مجرد مجالس تدور حول ذاتها، إن لم تتحول

إلى اجتماعات لجلد الذات وتقريعها، من خلال انطباعات ذاتية تناقش إشكالات قد تكون غير حقيقية أو يتمّ تضخيمها، كما أنها قد تتحول إلى مناسبة للنقد اللاذع للهيئات المسؤولة عن تنفيذ الأعمال.

وتمكن تقنية «تمام» من تحليل المشاكل التنظيمية والتمييز بينها فيما يخصّ الأسباب والتجليات أو الأعراض، وتصنيف تلك المشاكل على شكل مجموعات، بحسب مجال اشتغال الحركة بين مشاكل تربوية وأخرى مالية وتنظيمية. . . . الخ، (وفق علاقة: سبب - نتيجة). كما أن تحديد المشاكل اعتمادًا على هذه التقنية، سيجعل من أهداف التخطيط في الحركة هو تجاوز مشاكلها، مما يعني أن كل مشكل يصبح هدفًا يتطلب تجاوزه، وبعد تحديد الأهداف تأتي البرمجة بحيث تمّ لأول مرة، وفي بداية التسعينيات اعتماد برنامج لمرحلة بأكملها، وكذا اعتماد تحقيب زمني محدد، لكل ما سيتمّ إنجازه بدقة، مع ميزانية مدققة، وكذا تحديد المسؤولين عن التنفيذ، مع تعيين وقت محدد للإنجاز، ومؤشرات للإنجاز كذلك. . ، أي المعايير الرقمية إن أمكن ذلك لإنجاز كل وسيلة، علمًا أن العمل الإنساني والإسلامي عمومًا من صعوباته وضع مؤشرات رقمية للإنجاز خاصة في بعض الوسائل النوعية مما كان يطرح على الحركة إشكالات تطرح في جميع تقنيات التخطيط ويتعلق الأمر بمفاهيم مثل قياس الأثر وقياس الجودة.

لذا شكّل كل ذلك رصيدًا أثرى التجربة التنظيمية للحركة الموحدة، وأمدّها بتراث مفيد في بناء تجربتها الجديدة، كما أنها أفادت التنظيمين السابقين في تسريع الوحدة بينهما، من حيث إنها أفادت في رصد الإيجابيات والسلبيات في كلا التنظيمين، حيث أصبحت الهيكلة الجديدة هي العمل على تجاوز سلبيات التنظيمين معًا.

تقنية التخطيط بالأولويات

بعد إنجاز الوحدة بين التنظيمين، اعتمدت نفس التقنية السابقة، مع إدخال بعض التعديلات عليها وأهمها التعديلات التالية:

عوض الاشتغال بالأهداف المستخلصة من تحليل المشاكل بدأ العمل بناء على أولويات، يتمّ تحديدها وفق أرضية مسبقة تضعها قيادة الحركة، وتبعث بها إلى الجموع العامة الجهوية والمحلية لمدارستها واقتراح التعديلات عليها، كما يتمّ اقتراح المندوبين للجمع العام الوطني على ضوئها، وعند انعقاد الجمع العام الذي يختار قيادة المرحلة لأربع سنوات، فإنه ينتخب قيادة تنفيذية يلزمها بتنفيذ تلك الأولويات، التي تُعتبر أولويات للمرحلة، حيث يتمّ تحويلها إلى برامج وفق ما كان عليه في السابق، غير أنه تمّت إضافة نوعية، جديدة على تقنية «تمام» أي تحديد أهداف، لكل أولوية أهدافًا محددة، بمؤشرات رقمية، وهي إضافة لم تكن موجودة في «تمام»، إضافة إلى وضع مؤشرات لتلك الأهداف، وكذا شعار لكل مرحلة.

إلا أنه أثناء الاشتغال بهذه الأولويات اتضح أن هناك حلقة مفقودة بين الميثاق وتحديد أولويات المرحلة، بحيث إن وضع الأولويات يكون على قدر من العفوية، وهذه الحلقة المفقودة هي بعض ما تنبّهت إليه أو تحاول الحركة تجاوزه من خلال تحولها نحو اعتماد التخطيط الاستراتيجي.

التخطيط الاستراتيجي

- لقد كان هناك اهتمام بالتخطيط الاستراتيجي في التجربة السابقة للتنظيمين المتوحدين، غير أن هذا الاهتمام لم يتحول إلى ترجمة فعلية إلا

بعد الوحدة، التي وضعت أسس للفكر الاستراتيجي داخل الحركة، بحيث سيشكل اليوم الدراسي الذي نظم سنة 2001 محطة أساسية مكّنت الحركة من الوقوف على أهمية العمل وفقها بالنظر إلى المقاصد والأهداف.

وقد عرفت المرحلة الأخيرة طفرة دالة في التفكير الاستراتيجي داخل الحركة، حيث تعمل الحركة على وضع مخطط استراتيجي للسنوات القادمة (2020)، حدّدت فيه رؤية الحركة ورسالتها، وكذا المجالات الاستراتيجية للمخطط، التي ستفرز منها أولويات بحسب كل مرحلة.

ويمكن القول إن التخطيط الاستراتيجي وجد الظروف مهيّأة داخل الحركة بعد اعتماد تقنيات التخطيط السابقة الذكر وبعد انتشار وعي وثقافة إدارية وتنظيمية لا بأس بها على كافة مستويات التنظيم.

الفلسفة التنظيمية للحركة من خلال فكرة «التنظيم الرسالي»

لا يمكن الفصل بين التنظيم والفكر الذي يؤطره، بل يمكن اعتبار كل تنظيم هو نتيجة منهجية ولازمة للفكر، ما دام لكل تنظيم أهداف محددة، سواء في التغيير أو في الإصلاح أو غيره، كما أن الاختيارات الفكرية لمجموعة معينة هي التي تحدّد أيضًا الشكل التنظيمي الذي تؤطر من خلاله نشاطها النضالي من أجل تجسيد أفكارها في الواقع.

ويلخص الأستاذ عبد الله بها أهم التحولات الكبرى التي عرفتها الحركة الإسلامية بالمغرب في التحول من التنظيم الانقلابي الذي يدعو إلى التغيير بالقوة والعنف، نحو التنظيم الجامع الذي يرى نفسه بديلًا عن المجتمع والدولة، إلى التنظيم الرسالي الداعي إلى الإصلاح، والرافع لواء الانفتاح والمشاركة على المجتمع والدولة ومؤسساتهما.

التنظيم الانقلابي: المواصفات والتجليات

من الناحية التاريخية مثّلت الشبيبة الإسلامية التي تأسست أواخر الستينيات نموذجًا للتنظيم الانقلابي سواء من الناحية الفكرية أو التنظيمية. فقد كان يؤمن أعضاؤه بأن القوة هي السبيل الأنجع للتغيير، مثلها في ذلك مثل عدد من الجماعات الإسلامية آنذاك في شتى أنحاء العالم العربي، والتي كانت تتطلع إلى تغيير أنظمة الحكم القائمة، باعتبارها المنكر الأكبر.

وقد شكّلت كتابات سيد قطب، خاصة كتابه «معالم في الطريق»، الوثيقة المذهبية التي غذّت هذه التوجهات، وساعدت على التعبئة والتأطير، من خلال المقولات الفكرية مثل «التميز» و«المفاصلة» و«الاستعلاء» التي تمّ إسقاطها على العلاقات الاجتماعية، فولدت سلوكات غير رشيدة كالتركيز على مواطن الاختلاف بدل مواطن الاتفاق، وإحداث القطيعة في العلاقات الإنسانية أو التصرف بنفسية شعب الله المختار، وهذه المبادئ الفكرية شكّلت السند الإديولوجي والمتن التربوي للجماعات التغييرية والعنيفة، التي ظهرت خلال الستينيات بمصر، ثم بباقي البلدان العربية، نتيجة القمع والعنف الذي شنّه النظام الناصري ضد جماعة الإخوان المسلمين، وفيما بعد باقي الأنظمة تجاه مختلف الجماعات الإسلامية. وقد أدّت عملية القمع والعنف لهذه الجماعات، إلى نشوء وترعرع الفكر المتشدد الذي يدعو إلى تغيير المجتمع والدولة بالقوة، بعد تكفيره وتجهيله، حيث نسج مقولاته انطلاقًا من المستندات والمبررات التالية:

- أن المنكر الأكبر هو تعطيل الحكم بما أنزل الله.

- أن أنظمة الحكم هي المسؤولة عن تعطيل الحكم بما أنزل الله، وبالتالي هي المنكر الأكبر الذي يجب تغييره بكل وسيلة ممكنة.

- إعادة إنتاج التجربة النبوية باعتبار المجتمعات الحالية مجتمعات جاهلية.

ولأن المجتمعات التي تُحكم من قبل هذه الأنظمة «الكافرة»، فقد تمّ وصفها بدورها بالجاهلية، لتنطلق هذه الجماعات بناء على ذلك - بعد تكفير الأنظمة وتجهيل المجتمعات - نحو إعادة تمثل ومحاولة إحياء التجربة النبوية باعتبارها الخلاص الوحيد والبديل الحاسم عن هذه الأنظمة ومجتمعاتها، حيث تمّ تجاوز الشروط التاريخية الخاصة بتلك التجربة وتجاهل معطيات الواقع الحالي للمسلمين.

وفي المغرب، كان هناك نزوع كامن لدى الشبيبة الإسلامية في بداية السبعينيات نحو هذا التوجه، حيث عملت على بناء تصور تنظيمي ودعوي على أساس مفهوم السرية وبنفس انقلابي، وإن كان لم يعبر عن ذلك التوجه بأعمال ملموسة تجاه الدولة طيلة سنوات السبعينيات:

على مستوى التنظيم: حاولت الشبيبة الإسلامية أن تبني لنفسها تنظيمًا سريًا - وإن كانت في الواقع لم تفلح في ذلك - بحيث يكون التنظيم عبارة عن مجموعات منقطعة عن الأخرى، وبحيث يكون كل قطاع مستقلًا أو مغلقًا عن القطاعات الأخرى وموصولًا مباشرة بالقيادة، ويكون أعضاء الخلايا ما أمكن غير معروفين لدى الخلايا الأخرى وأعضاء كل مجموعة ليس لهم علم ولا تعارف بمجموعات أخرى، فلا يعرفون سوى مسؤولهم المباشر.

وفي وقت من الأوقات اعتمدت قيادة الحركة آنذاك أسلوب إيجاد طبقات للقيادة بعضها ظاهر للتورية وبعضها سرّي فيما كان يُعرف

بـ«نظرية الخطوط»: الخط الأول يمثّل القيادة الظاهرية التي تشتغل في الأعمال الدعوية العامة، والخط الثاني الذي يشتغل في كامل السرية ببرنامج آخر لا علم لقيادة الخط الأول به، وهكذا دواليك حيث بدأ الحديث عن خط ثانٍ وثالث نهاية السبعينيات، فكان ذلك من بين الأسباب التي فاقمت أزمة الثقة داخل الحركة، وسيادة انعدام الوضوح والرؤية، ودفعت بكثير من أعضاء الحركة ومسؤوليها للمطالبة بالتوضيح والوضوح الشيء الذي أدى إلى انفصالات متلاحقة على الشبيبة كان آخرها الانفصال الذي أدّى إلى تأسيس «الجماعة الإسلامية».

على مستوى الدعوة: بناء على مفهوم التنظيم باعتباره «إطارًا للتنفيذ»، تبلور مفهوم خاص للدعوة، عند مثل هذه التنظيمات، فهي ليست واجبًا على كل مسلم علم من دين الله تعالى قليلًا أو كثيرًا، ومفتوحة على مختلف شرائح المجتمع، بل هي التركيز على من لهم الاستعداد للتنفيذ فقط، أي التركيز على من لهم استعداد نفسي بدني، لأن ينخرطوا في المشروع الانقلابي السري للحركة، وبهذا أصبحت للدعوة مفهومًا خاصًا مرتبط بأهداف التنظيم ومشروعه، وبالتالي لا يكون هناك معنى للدعوة الفردية أو العامة إلا في إطار ما يخدم العمل الجهادي الذي ستهدف تقويض الأنظمة «الطاغوتية الكافرة» بحسب تعبير الأدبيات الانقلابية.

التنظيم الجامع: المواصفات والتجليات

لم يكن الانفصال عن الشبيبة الإسلامية من لدن آخر وأكبر مجموعة قيادية في بداية الثمانينيات ناجمًا فقط خلافات تنظيمية أو بسبب المواقف السياسية الجديدة التي انزلقت إليها قيادتها آنذاك فحسب، بل

كان تعبيرًا عن مؤشرات تحول فكري وتنظيمي، حيث تأكد بالملموس أن الطبيعة السرية المغلقة للتنظيم في الشبيبة الإسلامية لم تعد ملائمة.

لقد نتج عن الانفصال المذكور انفصال آخر تمثّل في تجاوز للطبيعة الانقلابية للتنظيم على اعتبار أنه لم تعد هناك حاجة لمثل هذا التوجه خاصة. فالمراجعات التي تمّت لدى القيادات الصاعدة آنذاك أفرزت أن ظروف المغرب وواقعه السياسي تفرض استبعاد إسقاط الواقع السياسي الذي كانت تعيشه بعض الحركات الإسلامية المشرقية على الواقع السياسي المغربي ومن ثم مراجعة السرية التنظيمية المتلائمة مع تنظيمات تعيش حالة اضطهاد وتوتر في العلاقة بأنظمتها وواقعها السياسي.

لكن المراجعة المذكورة في البداية بقيت محدودة، فالانتقال من فكرة التنظيم الانقلابي السري لم يمض بعيدًا حيث اكتفى بتبني فكرة التنظيم الجماعة أي التنظيم باعتباره «إطارًا للانتماء والتجميع» بدل أن يكون «إطارًا للتنفيذ» حسب تعبير الأستاذ عبد الله بها.

لقد تغيّر مفهوم الدعوة تبعًا لذلك من التركيز على من لهم الاستعداد للتنفيذ في إطار التنظيم الانقلابي، إلى كونها عملًا يقوم به أعضاء التنظيم من أجل «تكثير السواد»، وقد استمر هذا التوجه إلى حين الإعلان عن حركة التوحيد والإصلاح.

من التنظيم «الجماعة» إلى «التنظيم الرسالي»

عرفت مكونات حركة التوحيد والإصلاح منذ تأسيسها تحولات تنظيمية جوهرية تعكس خبرة تاريخية طويلة في هذا الباب، خبرة تنظيمين عرفا تحولات، ومع عملية الوحدة بدأ التحول من التنظيم المحوري والمركزي، نحو التنظيم الرسالي، من خلال إبداع أطروحة التخصصات.

فقد تحولت مجالات العمل في الحركة المحددة في الميثاق إلى شبه تنظيمات متخصصة قائمة الذات، ومستقلة عن بعضها تنظيمًا وقانونًا وقرارًا، في إطار وحدة المشروع بدل وحدة التنظيم، ومن ثمّ أصبح كل مجال يؤطر عمله ضمن الأطر التنظيمية والقانونية المناسبة ويركّز عمله وانشغاله على مجال محدد، لا يخرج عنه إلى غيره، لكن هذه التنظيمات المتخصصة تربطها علاقة التعاون والتكامل فيما بينها، والتكامل والتعاون مع الحركة الأم. وتتفاوت درجة الارتباط والتنسيق أو التعاون حسب كل حالة وحسب كل مرحلة من مراحل بناء التخصص وتقدمه في بنائه الذاتي.

بناء على ذلك يتغير مفهوم الحركة وينتقل من إطار للانتماء والحشد لأعضائه، كما كان عليه الأمر في التنظيمات السابقة، إلى إطار للفعل والتعاون والتكامل، بين مجموعة من التخصصات، التي تشترك مع الحركة في مشروعها وأهدافها، والمستقلة عنها تنظيميًا، وهكذا لم يعد التركيز على عدد أعضاء التنظيم وحجمه، بل على أثر التنظيم وأعضائه وفاعليتهم ونتاجهم ومردوديتهم في المجتمع ومؤسساته والدولة ومؤسساتها فبدل أن يعمل أعضاء التنظيم على جلب المزيد من الناس إلى التنظيم لمجرد تكثير سواده، فإنهم يخرجون إلى الناس ويشاركونهم في مناشطهم ومؤسساتهم، ويتعاونون معهم على الخير، ويستوعبون منهم من يرونهم مؤهلًا للعمل في إطار الحركة. وذلك هو معنى التنظيم الرسالي كما حدّدته أدبيات الحركة وشرحه مسؤولوها حيث يقول الأستاذ محمد الحمداوي رئيس الحركة: «التنظيم الرسالي» أو رسالية التنظيم تعني «الحضور المكثف والفعال والمؤثر لأفراده، في الوسط الذي يتواجدون فيه، بجميع الوسائل الممكنة والمناسبة والفعالة،

وتوظيفها بشكل رشيد، للإسهام في إقامة الدين، ونشر قيم الهداية والاستقامة والتزكية، فيما بين أفراد التنظيم ومجال اشتغالهم، ومن ثم فالرسالية هي مجاهدة متواصلة من أجل إقامة الدين على مستوى الفرد والمؤسسة والمجتمع، بالتعاون مع الهيئات الرسمية والشعبية من أجل جبهة تسعى إلى تعميق التدين في حياة الناس والهيئات، «إن إضفاء الطابع الرسالي على أعمال الحركة هو أساس قيام استمرارها والإطار العام لكل أعمالها، وذلك بحمل الرسالة وأداء الأمانة، رسالة الدين وأمانة العمل به والدعوة إليه»[1].

فحركة التوحيد والإصلاح إذن وفق هذا التصور هي «حركة رسالية بحكم وظيفتها الدعوية والتربوية في المجتمع، وكذا بفعل سعيها المستمر من أجل تثبيت هدفها العام المتمثل في إقامة الدين، وتفعيل دورها في إصلاح المجتمع».

أصول نظرية لفكرة التنظيم الرسالي

تجد فكرة التنظيم الرسالي أصولها النظرية في النظرية العامة للحركة كما حدّدها الميثاق أي في مبادئها وفي أهدافها ومقاصدها كما يتضح ذلك من خلال بعض الأمثلة:

مقصد الإسهام في إقامة الدين والتنظيم الرسالي: منذ نشأة الحركة الإسلامية المعاصرة، وهي تعتبر هدفها الأساسي إقامة الحكم الإسلامي والدولة الإسلامية، حتى أنها خاضت من أجل ذلك صراعات ومعارك شتى، ومنها من جعل الأنظمة الحاكمة أول ما ينبغي أن يُزال بأية وسيلة ممكنة.

---

(1) (الشريط التوجيهي رقم 19).

وقد سبقت الإشارة إلى أن من بين ما أبدعت فيه حركة التوحيد والإصلاح هو إعادة النظر في الهدف العام من قيام الحركة الإسلامية، حيث استطاعت أن تخرج من الإشكالية التي أطّرت المجال المعرفي العام للحركة الإسلامية المشرقية والمتمثلة في «سقوط الخلافة الإسلامية» و«المؤامرة» التي أدّت إلى «إسقاط الدولة الإسلامية».

لقد حقّقت الحركة الإسلامية المغربية نقلة معرفية جعلتها تنتقل من التمركز حول إقامة الدولة الإسلامية، إلى التمركز حول «إقامة الدين». ويفسر بعض قياديي الحركة هذا الأمر بكون الحركة الإسلامية في المغرب قد نشأت ضمن مناخ ثقافي وسياسي لم يتأثر بالإشكاليات المشرقية، فالمغرب كان على الدوام دولة إسلامية مستقلة عن الخلافة، والدولة المغربية بقيت قائمة من الناحية القانونية رغم حلول الاستعمار الذي اتخذ من الناحية القانونية شكل حماية للدولة وليس إزالتها. ومن جهة ثانية فإن النشأة المتأخرة للحركة الإسلامية في المغرب بالمقارنة مع نظيراتها المشرقية، مكّنها أن تتخذ مسافة تأملية ونقدية في التجارب المشرقية.

والحركة الإسلامية في المغرب نشأت ثالثًا في إطار مناخ سياسي منفتح نسبيًا على التعددية وغير مغلق على غرار بعض الأنظمة العسكرية أو الطائفية أو العشائرية التي حكمت في الدول التي تمخضت عن اتفاقية سايكس بيكو.

والحركة الإسلامية استفادت أيضًا من التراث الفقهي المغربي المقاصدي كما استفادت من قربها من إحدى قلاع الفكر العقلاني، ونقصد بذلك العقلانية الفرنسية التي لها بصماتها على الثقافة المغربية عامة ومن ثم على الثقافة الإسلامية المغربية.

وبالرجوع إلى الكتابات التأصيلية أو التنظيرية لمؤسسي الحركة مثل كتابات الدكتور أحمد الريسوني أو الدكتور سعد الدين العثماني أو الأستاذ محمد يتيم نستطيع أن نفهم تلك النقلة المعرفية في الثقافة الحركية الإسلامية.

ولا تخفى العلاقة بين التأكيد على مقصد «الإسهام في إقامة الدين» وبين مفهوم التنظيم الرسالي. فالتعبير الأول أي «الإسهام» إذ يتخلص من فكرة التنظيم البديل أو الجماعة المخلصة ليضع بدلًا عنها التواضع على مستوى الطموح، يعتبر الحركة مجرد مسهم مع الآخرين في إقامة الدين، كما يعترف تبعًا لذلك بدور المكونات الإسلامية الأخرى شعبية كانت أو رسمية، وغيرهم من الفاعلين في مجال الإصلاح بالمفهوم الإسلامي.

والتعبير الثاني أي «إقامة الدين» إذ يتخلص من هاجس إقامة الدولة كهدف مركزي وجامع ويجعل بذله الإسهام في إقامة الدين، يحرر من آفة الانقلابية كما يحرر من آفة الطائفية أو من مفهوم الجماعة المخلصة.
والتعبيران معًا أي «الإسهام» و«إقامة الدين» يجعلان من التنظيم أداة وظيفية للتعاون على الدعوة والتربية وعلى تكوين الأعضاء تكوينًا رساليًا يجعلهم قادرين على الإسهام في إقامة الدين حيثما حلوا وارتحلوا، ومن ثم لا يصبح من اللازم أن تتحقق أهداف الحركة ضرورة من خلال التنظيم ولا من خلال المنتمين إليه فحسب، بل تصبح أهداف الحركة مجالًا واسعًا للتعاون على الخير مع الغير، كما تصبح مجالًا للشراكة مع هيئات وحركات ومؤسسات أخرى تلتقي مع الحركة في مجال من مجالات عملها.

مبادئ الميثاق والتنظيم الرسالي:

والمتأمل في بعض المبادئ التي يقرّرها الميثاق مثل مبدأ التدرج ومبدأ المخالطة الإيجابية ومبدأ الحرية والشورى، يجد أنها تضع الأسس التصورية لتكوين الفرد الرسالي وبناء التنظيم الرسالي. فهي إذ تؤكد على الانفتاح والتفاعل وتركّز على مبدأ الحرية، ومن ثم على مبدأ المبادرة، وهي إذ تحرّر الفرد والتنظيم من الاستعجال الذي يفرضه اختزال غايات الحركة وأهدافها في تحقيق هدف سياسي قريب هو إقامة الدولة وتربطه بإقامة الدين على جميع المستويات بما يفرضه ذلك من مراعاة سُنّة التدرج والأجل المسمى، تسهم جميعها في وضع الأسس الثقافية والفكرية لاعتماد منظومة تربوية وتكوينية رسالية وبناء تنظيم رسالي.

فالدعوة والتربية والتكوين في إطار حركة التوحيد والإصلاح، لم تعد خاصة بأولئك الذين لهم استعداد لتنفيذ انقلاب ضد الحكم، أو استقطاب من أجل التنظيم، بل باتت تعني الفاعلية والعمل والإنتاج، أي إنجاز مهما كَبُر حجمه أو صغر في إطار إقامة الدين بمعناه الشامل سواء تحقّق من خلال تنظيم الحركة أو بالتعاون مع غيرها يصبح إنجازًا في إقامة الدين الذي هو هدف قائم باستمرار.

ثالثًا: الحصيلة والكسب في الوظائف الأساسية

مرت حركة التوحيد والإصلاح - والفصائل التي اندمجت في إطارها - بعدة تجارب وتطورات في مختلف مجالات عملها. وقد انتهت الحركة - الآن - إلى تقسيم أعمالها وأوجه نشاطها إلى قسمين هما:

الوظائف الأساسية والأعمال التخصصية

وقد تمّ تحديد هذه الوظائف الأساسية في ثلاث هي: الدعوة، التربية، التكوين. وواضح من تسميتها وظائف أساسية، أنها تمثّل الشغل الشاغل والعمل الدائم. وقد راكمت الحركة طوال العشر سنوات الماضية، مكتسبات كما عرفت هذه الوظائف نفسها تحولات.

الوظائف الأساسية وأهميتها في منهج الحركة

يبيّن الدكتور أحمد الريسوني رؤية الحركة في تمييز أعمالها إلى وظائف أساسية وأعمال تخصصية من خلال ورقة داخلية كان قد أعدّها خلال فترة رئاسته للحركة على الشكل التالي: «مرّت حركة التوحيد والإصلاح - والفصائل التي اندمجت في إطارها - بعدة تجارب وتطورات في مختلف مجالات عملها. وقد انتهت الحركة - الآن - إلى تقسيم أعمالها وأوجه نشاطها إلى قسمين هما: الوظائف الأساسية والأعمال التخصصية.

القسم الأول: الوظائف الأساسية

وقد تمّ تحديد هذه الوظائف الأساسية في ثلاث هي: الدعوة، التربية، التكوين. وواضح من تسميتها وظائف أساسية، أنها تمثّل الشغل الشاغل والعمل الدائم. فالوظيفة والوظيف يعنيان العمل الدائم المستمر المتكرر المنتظم. كما أن وصفها بالأساسية، يجعل منها أسسًا لقيام الحركة واستمرارها، وأُسسًا لكافة أعمالها. بل هي وظائف أساسية للرسل والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم. وهي مستوحاة من قوله عز وجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ

وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[1].

1. فتلاوة آيات الله على الناس، وبيانها وبيان أحكامها لهم لكي يتبعوها ويعملوا بها، هذه هي وظيفة الدعوة.

2. وتزكية المقبلين على الدعوة المستجيبين لندائها هو التربية، فالتزكية هي جوهر التربية.

3. وتعليم الناس الكتاب والحكمة، هي درجة عليا من الفهم والتفقه والخبرة، فهي ترقية علمية وعملية فوق ما سبق ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[2].

على أن اعتماد هذه الوظائف الأساسية (الدعوة والتربية والتكوين) لا ينحصر سنده في هذه الآية الكريمة وآيات أخرى مماثلة، بل هي مضمّنة فيما لا يحصى من الآيات والأحاديث، كما أن السيرة النبوية المطهرة كلها تجسد هذه الوظائف وأولويتها وأساسيتها.

وقد وضعت الحركة كتابًا خاصًا لكل من وظيفة الدعوة ووظيفة التربية هما (الرؤية الدعوية) و(الرؤية التربوية)، يبينان أهميتهما وأحكامها ومنهج الحركة في فهمها وممارستهما.

ونظرًا للأهمية البالغة لهاتين الوظيفتين خاصة، فإن الحركة تعتبر أن جميع أعضائها، مهما كان موقعهم الحركي أو الاجتماعي، ملزمون بالانخراط فيهما وأن يكون لهم نصيبهم منهما. فلا أحد يعفى من القيام بالدعوة وبخدمة الدعوة، ولا أحد يستغني عن التربية وإعادة التربية ومزيد من التربية.

---

(1) سورة الجمعة، الآية: 2.

(2) سورة البقرة، الآية: 269.

وأما التكوين، فبحكم أن نصيبًا منه يتحقق من خلال العمل الدعوي والعمل التربوي، وبحكم أن مستوياته العليا لا تتأتّى لجميع الناس، فإن الانخراط في برامجه لا يمكن تعميمه على جميع الأعضاء وفي جميع الأوقات.

ولعل أهم ما تتميز به «الرؤية الدعوية» لحركة التوحيد والإصلاح هو ما يمكن تسميته بتحرير الدعوة، تحريرها من كثير من العوائق النفسية والفكرية، ومن شروط فرضت عليها وعلى القائمين بها ما أنزل الله بها من سلطان.

فالدعوة إلى الإسلام، وإلى أي حكم من أحكامه، تجب على جميع المسلمين، وليس لها من قيد أو شرط. نعم هناك شروط لكي تكون الدعوة أكثر سدادًا وأكثر نجاحًا، كالعلم والحكمة والقدوة الحسنة والأسلوب الأنجع والوسيلة الأوسع...، لكن نقصان هذه الشروط والمواصفات، أو فقدان بعضها، لا يُسقط وجوب الدعوة حيثما وجبت وتعيّنت.

كما أن تحرير الدعوة يتمثل في جانب آخر، هو وسائل الدعوة. جاء في خاتمة «الرؤية الدعوية»: (فالدعوة لكي تتحرر وتتسع وتتطور، يجب أن تكون دائمة التوسيع والتجديد والتنويع في وسائلها ومداخلها ومسالكها...).

ومن هنا فإن أبواب الدعوة وأشكالها ووسائلها، ليس فيها تحديد ولا حصر، بل هي مفتوحة على كل ما هو مُباح ومُتاح، وقابلة لكل ابتكار وإبداع.

حينما تتحرر الدعوة ووسائلها، وحينما تنفتح أبوابها للجميع ليمارسها ويسهم فيها ويساعد عليها، وحينما تنفتح أبوابها لجميع الناس

لكي يستفيدوا منها ويتفاعلوا معها، حينئذ يجب إعداد المحاضن والمجالس والأجواء التربوية، ليلجها ويستفيد من خدماتها كل راغب وكل طالب. فحينما تدعو الناس فيستجيبون لدعوتك، لا بد أن تفتح لهم بيتك وتقدم لهم ضيافتك، ونعني بها الخدمة التربوية والمائدة التربوية.

من هنا أقدمت حركة التوحيد والإصلاح منذ بضع سنوات على فتح جلساتها وأنشطتها التربوية لغير أعضائها، ممن لهم رغبة واستعداد للانتظام فيها. وهكذا فإن العمل التربوي الذي كان مقصورًا على أبناء الحركة وأعضائها، أصبح مفتوحًا لأقاربها وأصدقائها وجيرانها ومؤيديها. وبعد أن كان محصورًا داخل جدرانها، أصبح يتمّ على جنباتها وفي حدائقها وممراتها...

الوظيفة الدعوية تخدم الامتداد الأفقي للدين والتدين، والوظيفة التربوية تخدم الامتداد العمودي لهما وتمثل امتدادًا وتثبيتًا وصيانة وتنمية لمكاسب الوظيفة الدعوية. ثم تأتي وظيفة التكوين لتعطي مزيدًا من الارتقاء ومزيدًا من العمق، ومزيدًا من الكفاءة والخبرة والإعداد لتحمل المسؤولية، حسب الاستعدادات والاختصاصات والمؤهلات[1].

ونقف بعد هذا التعريف بشيء من التفصيل على تصور الحركة ورؤيتها للوظائف الأساسية وأهم الإنجازات والتعثرات في مجال تطبيقها.

---

(1) الدكتور أحمد الريسوني: المنهج العام لحركة التوحيد والإصلاح (وثيقة غير منشورة)..

الحصيلة والكسب في المجال الدعوي

الناظر في ميثاق حركة التوحيد والإصلاح يلحظ أن الدعوة إلى الله هي محور عملها ككل. ففي المبادئ والمنطلقات نجد الدعوة حاضرة باللفظ في المنطلق الرابع، كما نلحظ أن بقية المنطلقات مبينة طبيعة الدعوة التي نريد. أما المقاصد والأهداف فقد لُخّصت كلها في ضميمة (إقامة الدين) على مختلف المستويات استنادًا إلى ما أمر الله به الأنبياء والمرسلين وفي مقدمتهم خاتمهم ﷺ في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾(1). كما أن للدعوة حضورًا بارزًا في مجالات العمل من الميثاق إذ ورد في صدارتها مجال الدعوة الفردية ومجال الدعوة العامة.

لذلك كانت الدعوة إلى الله عز وجل في بُعدها الشمولي هي عمل الحركة وشغلها الشاغل.

لكن مع اعتماد سياسة التخصص اتضحت الحاجة الماسّة إلى تعزيز وضعية الدعوة والتربية والتكوين في اهتمامات الحركة، فأخذت وظيفة الدعوة منحى متميزًا في عمل الحركة.

هذا وقد عمل القسم منذ لحظاته الأولى على وضع دليل له محددًا شعار القسم وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾(2). متحدثًا فيه عن تأسيس القسم وتكوينه، مبرزًا دواعي إحداثه، مبينًا موقعه في هيئات الحركة.

---

(1) سورة الشورى، الآية: 13.

(2) سورة يوسف، الآية: 108.

ويمكن تمييز نقلتين نوعيتين بهذا الخصوص:

في الأولى تمّ تكوين لجنة دعوية من قبل المكتب التنفيذي الانتقالي للحركة، برئاسة أحد أعضاء المكتب. وقد نشطت نشاطًا ملحوظًا وأصدرت بعض المواد الدعوية

أما النقلة الثانية فقد تمثّلت في بداية المرحلة الأخيرة إذ لخّصت الحركة عملها في الوظائف الثلاث: الدعوة والتربية والتكوين. وأسست لكل وظيفة قسمًا وانتظمت الأقسام في مديرية التنظيم العام. فتشكل بذلك قسم الدعوة من رئيس معين من قبل المكتب التنفيذي وأعضاء آخرين.

وتعزّزت مكانة الدعوة في هذه المرحلة بصدور الرؤية الدعوية مكونّةً من فصلين كبيرين.

تناول الأول حكم الدعوة إلى الله وبيان أهميتها كما لم يفته التنبيه على العوائق التي تحول دون أدائها الأداء المطلوب، مجملًا ذلك في سبعة:

1 - ضعف الوعي بأهمية الدعوة. 2 - ضعف الحوافز الإيمانية. 3 - ضعف المبادرة الذاتية والحوافز التنظيمية. 4 - النزعة الانتقائية والنخبوية في الدعوة. 5 - وهم براءة الذمة من واجب الدعوة. 6 - طغيان الثقافة الدنيوية المادية. 7 - شيوع السلبية والأنانية.

وخصّص الفصل الثاني للخطاب الدعوي، فحدّد مواصفاته الرئيسية في سبعة كما يلي: 1 - خطاب إيماني. 2 - خطاب واضح. 3 - خطاب رأفة ورحمة. 4 - خطاب معتدل متوازن. 5 - خطاب متدرج. 6 - خطاب إيجابي. 7 - خطاب حكيم. كما بين أولويات الخطاب الدعوي الثابتة والظرفية.

والحقيقة أن الرؤية الدعوية تُعتبر ذات قيمة متميزة خلال هذه المرحلة، لأنها أعادت الاعتبار للدعوة إلى الله ﷻ بتوفير أرضية نظرية كانت محور عدة دورات وملتقيات على مستوى الجهات والمناطق، وبتقديمها لجملة من المبادئ والمعالم المنهجية الهادية في ممارستنا الوسطية للدعوة إلى الله.

ورغم كون الرؤية الدعوية حازت بالسبق تفضيلًا يصعب تجاهله، فإن الجدير بالذكر أنها في حاجة اليوم إلى إعادة التأليف في ضوء ما تراكم من الفهم والممارسة، وفي النظر إلى ما استجد في المحيط الدولي والوطني، مع إضافة فصل كبير يتناول جملة من الطرق والأساليب الممكنة من الأداء الفاعل للدعوة إلى الله تعالى.

- الحملات الدعوية

وقد دأب قسم الدعوة بفضل الله تعالى على الإسهام في تأطير أعمال كثيرة مركزيًا وعلى مستوى الجهات والمناطق مما جعل الدعوة وهمومها والتفكير فيها حاضرًا أكثر من ذي قبل.

كما سنّ القسم بفضل الله تعالى سنة إقامة الملتقيات الربيعية للدعوة إلى الله تعالى والتي حظيت باستحسان كبير من قبل المشاركين وغيرهم، مع الدعوة الملحة إلى رعايتها وتطويرها كمًّا وكيفًا...

وباعتبار الحركة مفتوحة في وجه كل مسلم من أبناء المغرب يريد أن يتعاون على التفقه في دينه والعمل به والدعوة إليه، فمن صلب المهام الدعوية توحيد الخالق سبحانه، توحيدًا بالربوبية، وتوحيدًا بالعبودية، وتوحيدًا بالمرجعية العليا لكتابه وسُنّة نبيه ﷺ. والدعوة للإصلاح باتباع رسالة الأنبياء التي جمعتها رسالة الإسلام، وإثبات عناصر الخير

والصلاح في الفرد والمجتمع وتقويتها ومقاومة عناصر الفساد والإفساد في الفرد والمجتمع واجتثاثها.

وبخصوص المنتوجات الدعوية فقد دأب القسم على بيان قيمتها في الدعوة إلى الله ومدى الحاجة إلى المواد الدعوية الهادفة المناسبة الميسرة. وعمل على إنتاج جملة منها حظيت، ولله الحمد، بقبول حسن في مجملها.

وقد تقدّم القسم خطوات في إعداد موقع إلكتروني متخصص في الدعوة إلى الله تعالى، يجد فيه العاملون في الدعوة بغيتهم من المواد التكوينية النظرية ومن المواد التطبيقية من خطب ودروس ومواعظ وتوجيهات... كما يجدون فيه أرضية رحبة للتحاور فيما بينهم وتبادل التجارب والخبرات والمعلومات، وكذلك للتحاور مع مختلف الناس وتلقي استفساراتهم وملاحظاتهم وطلباتهم والموقع تحت اسم: رياض الدعاة.

الحصيلة والكسب في المجال التربوي

يشكّل العمل التربوي لحركة التوحيد والإصلاح مكونًا مركزيًا في العمل الرسالي الذي تنخرط فيه، وتبحث لها عن شركاء في محيطها المجتمعي والإقليمي والدولي للنهوض به في جوانبه الدعوية والتربوية والفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والنقابية وغيرها من مجالات العمل والحياة.

مركزية القضية التربوية

فالقضية التربوية قضية مركزية في حركة التوحيد والإصلاح، بل لكل حركة إسلامية تريد إحياء وبعث وتجديد رسالة الأنبياء في حياة الناس،

إذ الإسلام رسالة تربوية لا يكفي دعوة الناس إليه وإنما لا بدّ من تعهد المستجيبين لندائه حتى يفقهوه ويعلموه ويعملوا به ويمتثلوه ليكون سببًا لحياتهم الطيبة في الدنيا ونجاتهم في الآخرة. وقد جاء في الرؤية التربوية للحركة التأكيد على هذا الأمر: «وسيبقى الواجب المركزي للحركة الإسلامية هو كيف تدعو الناس وكيف تربيهم، فهو الابتلاء الذي يواجه الدعوة الإسلامية في كل زمان، وجميع العوائق أمام حياة إسلامية أفضل في مجتمعاتنا الحاضرة تعود بصورة أو بأخرى إلى عوائق تربوية تتصل بالإنسان ومركز القيادة فيه واتخاذ القرار، وهو القلب سواء في فهم الدين أو العمل به».

وفي هذا الإطار يمكن أن يفهم ما يحدث من تفويض أو شراكة أو حتى تفويت بعض القطاعات والمجالات والتخصصات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، إلا ما كان من القضية التربوية ومعها الدعوة والتكوين، فما تزال الحركة تعتبرها أم القضايا ومحور الاهتمام والعمل ورأس الأولويات.

كما جاء في ورقة توجهات واختيارات حركة التوحيد والإصلاح في تحديد هويتها بأنها: «حركة دعوية تربوية على منهاج أهل السُّنة والجماعة، تعمل في مجال الدعوة الإسلامية عقيدة وشريعة وقيمًا وآدابًا، من أجل الالتزام بمقتضيات الإسلام وإقامة أركانه وأحكامه على صعيد الأفراد والمجتمع والدولة».

مفهوم التربية وخصائصها عند الحركة

التربية بمعناها الخاص، كما حدّدتها الرؤية التربوية للحركة، هي تلك الجهود التي يبذلها الفرد في مجال تنمية ما هو خير فيه وإصلاح

نفسه «بمساعدة المربي لكي يرتقي في اعتقاده وتفكيره وسلوكه بما يجعله صالحًا مصلحًا في مختلف جوانب حياته الفردية والجماعية ومجالات عمله في محيطه القريب والبعيد».

فبالدعوة العامة تتحقّق التوبة الأولى، توبة الإيمان والإسلام، وبالتربية تتحقق التوبة الثانية، توبة الالتزام والاستقامة.

خصائص التربية كما حدّدتها الرؤية التربوية

وتنطلق تلك الخصائص التربوية أساسًا من خصائص الإنسان كما حدّدها الإسلام، ومن خصائص هذا الدين الذي ينتمي إليه ويتبناه، فهي تربية تراعي الكرامة، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[1] ومن ذلك العناية بوظيفة العقل لدى الإنسان وجعلها مناط التكليف ووسيلة للتدبر والتفكر والاعتبار، فيكون من المهام التربوية تحرير العقل من الكسل والجمود والتقليد وحفزه على الإبداع والابتكار والتجديد وترشيده بالسنن الشرعية والكونية. والعناية بتنمية الدوافع الذاتية لدى الإنسان وذلك عن طريق البيان والتعليم والحوار والمشاركة الإيجابية في الأعمال وتنمية روح المبادرة والتحرير من الخوف من الأخطاء وغيرها من الأساليب التربوية المحررة للإرادة والحافزة على المبادرة.

كما تستوجب الحذر من القمع والاستبداد والإسراف في استعمال السلطة سواء كانت تنظيمية أو تربوية أو علمية، وتنمية الشعور بالمسؤولية والصبر على الوفاء بالالتزامات والقيام بالواجبات وتحمل

(1) سورة الإسراء، الآية: 70.

تبعات التصرفات والأعمال بشجاعة، وقبول الجزاء ثوابًا كان أو عقابًا، وتحري الإنصاف والعدل في الحكم.

وهي تربية ربانية تعتمد الوحي مصدرًا للمضامين والمناهج وأصول الوسائل، وتعتمده محددًا للغاية، بتحقيق العبد مراد الله منه عبادة دون شريك لينال مرضاة الله ويفوز في الحياة الدنيا والآخرة.

كما أنها تربية إيجابية تكون بها الشخصية الإنسانية نموذجًا للإنسان العدل أينما توجهه يأتي بخير لنفسه ولغيره، ويكون بها فاعلًا مصلحًا يؤمن ويعمل الصالحات ويتواصى بالحق ويتواصى بالصبر. لا يعرف الكسل والتواكل والعزلة والسلبية والانتظارية، يحرص على القيام بواجباته أكثر من حرصه على تحصيل حقوقه.

وهي تربية واقعية تراعي سنن الله في تغيير الأنفس والمجتمعات وتتدرج مع الإنسان ليرتفع شيئًا فشيئًا حتى يصل إلى أقصى كمال يستطيعه، وتراعي الواقع الاجتماعي السائد، وتتجنب التنطع والتشدد، والغلو الذي يصادم الفطرة. وتتجنب إساءة الظن بالناس واليأس من قدرتهم على السمو والارتقاء، وتراعي التفاوت بين الأفراد في المواهب والقدرات، وهي لا تعمل على تثبيت الواقع بل تعمل على إصلاحه وتحسينه.

كما أنها تربية شاملة شمولية العبادة لجوانب حياة الإنسان الباطنة والظاهرة والفردية والجماعية، وهي وفق ذلك تسعى - هذه التربية - إلى أن يحسّن الفرد في عبادته بزيادة إيمانه اعتقادًا وعملًا، بإتيان الطاعات وتجنب المعاصي.

وتحرص أن تكون شاملة لكل أعمال الإنسان التي يقوم بها بقلبه

وجوارحه والتي يأتيها في مختلف مجالات الحياة الفردية والاجتماعية والسياسية وغيرها، يصحبها معه في حلّه وترحاله.

وهي تربية متوازنة تمنع طغيان جانب على جانب، وتحول دون تشويه الصورة الجميلة التي تقدمها تعاليم الإسلام المتناسقة المتكاملة، والتي تأتي مع الفهم الصحيح للدين واليقظة المستمرة في العمل به.

مصادر التربية

حدّدت الرؤية المصادر المعتمدة في البرنامج التربوي للحركة في القرآن الكريم، والسُّنة النبوية، إذ جاء في الرؤية: «فالسُّنة النبوية عندنا مصدر للعقيدة والتشريع والدعوة والتربية والتوجيه والمعرفة والحضارة»، وكذا التراث العلمي للمسلمين، تقول الرؤية: «وموقفنا من التراث وسط بين الرفض والتقديس، ففي تراثنا ما هو مفيد لزمانه مفيد لزماننا، وفيه ما هو مفيد لزمانه غير مفيد لزماننا، وفيه ما لم يكن مفيدًا لزمانه وليس مفيدًا لزماننا»، ثم الاجتهادات الإسلامية المعاصرة والتجارب الواقعية أي الخبرة البشرية المتراكمة المشروعة والمفيدة من ممارسة العمل التربوي وكتب التربية العامة. تقول الرؤية: «لا نتعصب لمدرسة من المدارس ولا نتعصب ضد جماعة من الجماعات، ولكننا نستفيد من تجاربها الواقعية، ونأخذ ما نراه صالحًا وصوابًا ونرد على المخطئ خطأه وعلى المبتدع بدعته، ونعتقد أن التجارب التربوية للمصلحين والمجددين مفيدة لمن بعدهم خطؤها وصوابها».

المنهج التربوي

يقصد عادة بالمنهج التربوي: مجموع البرامج والوسائل التي تترجم الرؤية التربوية إلى عمل وتطبيق.

وقد اهتمت الحركة في وقت مبكر بوضع البرامج التربوية لتوحيد التصورات وتنظيم جهود القائمين بالعمل التربوي داخل الحركة، والحصول على نتائج تربوية متقاربة، ورفع حيرة المربين أمام كثرة الدروس والكتب والموضوعات، والتعود على العمل الجماعي، والعمل ببركة الشورى وتشجيع عقلية التخطيط ليكون خلقًا من أخلاق القوة لدى جميع أبناء الحركة يعملون به في حياتهم الشخصية والمهنية والدراسية والدعوية والتربوية. وتتكون تلك البرامج من برامج مفتوحة تشمل الأعضاء وغيرهم وأخرى خاصة بأعضاء التنظيم.

ووضعت الرؤية التربوية تصورًا لأربعة أنواع من البرامج: البرنامج التمهيدي: وهو للمدعوين، والبرنامج الأساسي: وهو للأعضاء، والبرنامج التأهيلي: وهو تأهيل أعضاء الحركة للتخصص، والبرنامج الاستكمالي: وهو للحفاظ على المكاسب التربوية واستكمال التكوين.

ثم بيّنت مواصفات كل برنامج وملامحه الرئيسية، غير أنه من الناحية العملية، وبعد الوحدة المباركة تمّ وضع برنامج تربوي انتقالي، ركّز على تعميق معاني الوحدة واهتم بمحاور: حق الإسلام كالتوحيد ومتابعة الرسول ﷺ، وحق الدعوة اشتملت دروسها على حكم الدعوة وفضلها ووجوبها والإخلاص فيها. . ، ثم حقّ الحركة بدروس تدعم الوحدة في نفوس أبنائها وتقوي فيهم الحرص عليها.

ثم بعد ذلك وضع البرنامج التمهيدي، أكّدت مقدمته على مركزية المسألة التربوية في تصور الحركة، وأن جميع الأنشطة التي يمارسها الفرد داخل الحركة وخارجها، سواء كانت علمية أو اجتماعية أو سياسية نظرية أو عملية تساهم في عملية تزكيتهم، كما أكّدت أن العملية التربوية

تزكية يمارسها الفرد بمجهوده الخاص ويكون العمل الجماعي والوسائل التربوية الجماعية أمورًا مساعدة.

واشتمل البرنامج على دروس استهدفت تحقيق سلامة الاعتقاد وتنمية الإيمان وبناء الاستقامة والانخراط في سلك الدعوة، وتضمّنت الدروس جوانب نظرية وأخرى عملية تطبيقية لترسيخ العمل بعد العلم والفهم.

وبعد البرنامج التمهيدي تمّ وضع البرنامج التربوي الأساسي ليعمق معاني البرامج السابقة، وتمّ تخصيص حصص خاصة بمدارسة نصوص من القرآن الكريم إمعانًا في ربط العضو بأصل الأصول وترسيخًا لسُنة تدبر الكتاب العزيز، بالإضافة إلى الدروس العامة وتمّ الحفاظ على الجمع بين النظري والتطبيقي العملي.

وقد أخرجت الحركة أيضًا برنامجًا رساليًا يهمّ الأفراد ويساعدهم على تنظيم أوقاتهم وأعمالهم العبادية والعادية بما يقوّي فعاليتهم واجتهادهم في الخير، والحركة الآن بصدد إعداد وتهييء البرنامج الرسالي العام.

وتتعزز البرامج عادة بوسائل أخرى كالدورات والمخيمات وغيرها من اللقاءات والأنشطة التكوينية، وحملات تعالج بعض الآفات التربوية أو تعمّم العمل بواجب شرعي أو سنة مهجورة أو نحو ذلك. وبرامج متغيرة أخرى تتكامل مع البرنامج القار وتوسع معنى التربية وتتجاوز التلقين النظري، كما تخرج بالتربية من إطار الحلقة التربوية الجالسة وحدها إلى العمل الميداني الفاعل في المجتمع.

وإدراكًا من الحركة لأهمية التقويم التربوي بعد العناية بتنويع

الوسائل، تناولت رؤيتها التربوية أهمية هذا الأمر، وتأصيله بالحديث عن المشارطة والمراقبة والمحاسبة والمعاتبة، بل وحتى المعاقبة غير أن مجمل ذلك بقي على مستوى النظر وتعثّر على مستوى التطبيق والعمل.

المنطلقات والمقاصد التربوية

القول بأن جماعة بعينها أو هيئة محددة لها منطلقات ومبادئ في الحركة والعمل، يعني أنها تشكّل قناعة المؤسسين لها، وكذا قناعة المنضمين إليها ولو بشكل أولي وعام، ويعني أيضًا أنها موضع اهتمام وانشغال وممارسة وتكوين وتربية عليها حتى تستمر بنفس الزخم في الأجيال المتعاقبة، وليس غير التربية وسيلة لهذه المهمة الكبيرة. ولما كان الميثاق بمثابة دستور حركة التوحيد والإصلاح، فإن المفترض في الأوراق التي تنجزها والتصورات والرؤى التي تتواضع عليها، أن تنطلق منه وتخدمه شرحًا وتفصيلًا وتأكيدًا.

ومن هنا، فإن منطلقات ومبادئ ومقاصد الميثاق تؤطر رؤى مختلف الوظائف بما فيها وظيفة التربية، والتي تعمل على تأطير الأعضاء والمتعاطفين ليقتنعوا بها ويعملوا بموجبها أو تزيد قناعتهم وتقوي التزامهم بها، فيكون أول منطلق يتمّ الحرص عليه وتربية الأعضاء والمتعاطفين عليه والتذكير به على الدوام هو أن يجعل وجه الله تعالى والدار الآخرة هو المراد من حياة الناس وموتهم وحركتهم وسكونهم.

وقل مثل ذلك في التربية على مبادئ ومنطلقات: التعاون على الخير مع الغير والمخالطة الإيجابية والتدرج والطاعة والانضباط والحرية والشورى والعمل الجماعي المنظم والأخوة والموالاة والدعوة إلى الله.

وغرس قناعة أن الإسلام هو الهدى بعقيدته وشريعته وأخلاقه

ونظامه، وبأنه هو وحده القادر على إسعاد البشرية، والجدير بهدايتها، وقيادتها في طريق الحق والخير والعدل، وأن برهان الاقتناع بذلك وعمق الإيمان به يكمن في العمل بالكتاب والسير على هديه ومتابعة السُّنة في الاعتقاد والقول والعمل.

وبخصوص المقاصد تؤكد الرؤية التربوية ابتداء مقصد الرسل والأنبياء في دعوة الناس وتربيتهم، حيث جاء فيها: «إن هدفنا الذي يجب أن تدور حوله كل جهودنا هو أن يصير الإنسان عبدًا لله بإرادته في أعماله الاختيارية كما هو عبد له في الجانب غير الإرادي من حياته، فيخرج من داعية هواه إلى طاعة ربه ومولاه ويصبح بذلك كامل العبودية لله وحده لا شريك له».

فأهداف التربية في الحركة هي أهداف الإسلام ذاته والتي تتمثل كما فصلها الميثاق في السعي لإقامة الدين على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة والإنسانية جمعاء، بالإسهام في نشر الإسلام في العالم. وكذا وحدة الأمة المسلمة واجتماعها على الهدى وإحياء التضامن بين دولها وشعوبها لتستعيد خيريتها بين الأمم. ويكون التراحم بين أغنيائها وفقرائها، ومناصرة قضاياها العادلة، والإسهام في بناء حضارة راشدة وفق نموذج قوامه الانسجام بين العلم والإيمان، والتكامل بين التنمية والأخلاق، والتوازن في حفظ كيان الإنسان وتلبية احتياجاته.

وكأن المساهمين في بلورة هذه الرؤية أدركوا ضخامة الأهداف والمقاصد التي إليها يدعون، فاستدركوا بالقول: «إن أهدافنا التربوية أكبر من وسائلنا، ووسائلنا أوسع من تلك التي نجتمع عليها، وتحديد الأهداف يجب أن يكون مستوعبًا ولو لم نصل إلى بعضها بعد، أو كانت مشاركتنا في تحقيقها محدودة».

مواصفات الشخصية المنشودة

ثم حددت الرؤية مواصفات الشخصية المنشودة من خلال العمل التربوي للحركة، والمتمثلة في صفة الرباني الأمين، الذي أخلص لله تعالى نيته وعمله، وجعل الوحي مصدره في التشريع والتوجيه فهو رباني في مقصده ومرجعه، قلبه موصول بالله في كل وقت، أمين حفيظ، لا يشتري بآيات الله ثمنًا قليلًا، خشيته من الله تغنيه عن مراقبة الخلق، لا يختلف أمره في السر والعلانية، ولا يتلون باختلاف الأحوال، لأن الله تعالى مطّلع عليه، وهو يشهد بذلك ويتيقنه.

ثم صفة القوي العليم ومعنى القوة المطلوبة في المسلم كما في الرؤية أن يكون صالحًا في نفسه مصلحًا لغيره جامعًا بين الاستقامة على الدين ودعوة الناس إليه، وأن يكون قويًا في علمه بدينه، وبما يحتاج إليه في وظيفته ومهامه، قويًا في إيمانه يحب الله ورسوله والمؤمنين ويكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار، قويًا في عمله والتزامه وإحسانه وأقل عمله أداء الفرائض واجتناب الكبائر، قويًا في دعوته يدعو أهله وأقاربه وجيرانه ومعارفه ومحيطه، قويًا في جسمه بالتغذية الصحية، والرياضة المستمرة والعلاج عند الحاجة، قويًا في ماله يجتهد في تحصيل ما يعفيه عن سؤال الناس، ويغنيه عما في أيديهم، كل ذلك عملًا بالحديث النبوي الشريف: «المؤمن القوي خير وأحبّ عند الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير».

ثم صفة المجاهد الحكيم، بمعنى أن يكون الفرد بالإضافة إلى صلاحه في نفسه، مصلحًا لغيره يدعو بحكمة ويجاهد بتبصر، يبذل نفسه وماله في سبيل الله، همته أن يكون من الصالحين والشهداء، يعيش

صالحًا ويموت شهيدًا. والحكمة خاصة باختيار الأحسن لدينه في كل مرحلة من المراحل وفي كل ظرف من الظروف.

مجالات ووسائل العمل التربوي

تعدد وتنوع مجالات عمل حركة التوحيد والإصلاح وكثرة وسائل اشتغالها في إطار ما يبيحه ويسمح به الإسلام وكذا القوانين الجاري بها العمل يجعل الباب مفتوحًا لأعمال خير كثيرة مشرّعة أمام أعضائها والمتعاطفين معها، بل وأمام جميع المسلمين وغيرهم ممن يرغب في التعاون على القيام بما هو مستطاع من أعمال الخير والبر.

وقد حدّد الميثاق من تلك المجالات: مجال الدعوة الفردية والدعوة العامة والعمل الثقافي الفكري، والعمل العلمي التعليمي والمجال الاجتماعي والخيري والمجال السياسي والمجال النقابي والمجال الإعلامي والمجال الاقتصادي، فضلًا عن المجال التربوي والتكويني، الذي هو صلب عناية واهتمام الوظيفة التربوية، والتي تزيد على مجرد العلم العمل بالنافع منه، وعلى مجرد معرفة الحق الالتزام به.

وتتجلى أهمية استحضار مختلف هذه المجالات في حديثنا عن المشروع التربوي لحركة التوحيد والإصلاح، للوقوف على الشروط الضرورية لنجاح التربية بمقدار مرونتها لتتكيف مع كل مجال مجال، وانسجامها زيادة على الحد الأدنى المشترك مع الخصوصيات والتحديات التي تفرضها البيئات المختلفة للعمل، وتستوعب تنوع الطاقات وتعدد الاهتمامات القادمة من مختلف التخصصات. والمهم كيف تبقى التربية روحًا تسري في مختلف مجالات العمل، ويحملها العضو والمتعاطف سلوكًا يميّزه عن باقي السائرين ممن لا تشكّل التربية الإسلامية قضية جوهرية في تكوينهم واهتماماتهم.

تقييم الواقع التربوي في الحركة

وحتى تكتمل الصورة بين الجانب النظري الذي يبدو موفقًا ببركة الشورى والانفتاح والاستفادة من تجارب الآخرين، وبين الواقع التربوي للحركة، الذي يبقى مهما قيل عن خيريته وتميزه عن محيطه واقعًا بشريًا تعتريه الآفات وينتابه القصور، ينبغي الإشارة إلى أن الرؤية التربوية انطلقت من تشخيص الواقع التربوي داخل الحركة وخلصت إلى أن جزءًا من الآفات والمخالفات التي نراها في الواقع التربوي للأمة موجود نصيب منه في صفوف الحركة، وإن كان في العموم أقل حدّة. وقد أسفرت مجموعة من الاستطلاعات التي تمّت داخل صفوف الحركة عن رصد مجموعة من الإيجابيات منها الاهتمام المستمر بالمسألة التربوية واعتبارها المسألة المركزية لكل مخططات الحركة، والشعور المتزايد بوجوب تصدّر العمل التربوي لسلم الأولويات ووجود وحدة فكرية وشعورية وتنظيمية بين أبناء الحركة وحصول قدر ملموس من الانتفاع بالبرامج التربوية، وغلبة التوسط والاعتدال على أعضاء الحركة، وظهور آثار العمل التربوي السابق في الشورى والعمل المؤسساتي، والتحقق بقدر لا بأس به من التدين والاستقامة والاستعداد المعتبر للتضحية بالوقت والمال في سبيل الله ونصرة الإسلام.

كما أسفرت عن رصد مجموعة من السلبيات منها ضعف الاستفادة والتفاعل مع البرامج الخاصة التي يوكل تطبيقها إلى همّة الفرد وحرصه على الخير ورصد مجموعة من الآفات التربوية وعجز الحملات التربوية عن إزالتها مثل التهاون في حضور الصلاة في المسجد والقيام لصلاة الصبح بانتظام، وعدم استثمار الأوقات، وإهمال الأسرة، وترك

الدعوة، وعدم احترام المواعيد وتراجع في المؤهلات التي ترشح أعدادًا من المتربين لكي يصبحوا من المربين الأكفاء وبعض التراجع في مستوى الجندية والتضحية، وإسراف في ممارسة الحرية على حساب الوفاء بالالتزامات والقيام بالمسؤوليات وأداء الواجبات والتكليفات وضعف التحصيل العلمي وعدم انتظام كل أعضاء الحركة في الأنشطة التربوية للحركة وتنامي الاهتمامات الدنيوية والمعاشية وطغيان الميول الاستهلاكية.

غير أننا إذا علمنا أن البيئة التربوية التي يعيش فيها أبناء الحركة تضمّ قدرًا قليلًا من أدوات البناء وقدرًا كبيرًا من معاول الهدم علمنا أن المستوى الذي عليه أبناء الحركة مقارنة بعموم الأمة ليس سيئًا، ولكنه في ذات الوقت لا يدعو إلى الرضا التام. لأن التربية مجاهدة مستمرة لإزالة الآفات والسلبيات أو تخفيفها قدر الإمكان، ولتحصيل الفضائل والإيجابيات وتحسينها وترقيتها نحو الأفضل.

ولاشك أن طموح الحركة ومسؤوليها وقيادييها هي أن يكون أعضاؤها والدائرين في فلكها، كما قال رسول الله ﷺ شامة بين الناس في حسن التدين والاستقامة ليكون السواد الأعظم فعلًا دعاة إلى الله بالحال والمقال. وتكون الحركة مدرسة يرتقي فيها الجميع ويتقدمون في الخير ويكثر فيهم أهل الفضل والإحسان والنبغاء والنجباء والمتفوقون في الاستقامة والالتزام.

وانطلاقًا من التقييم السابق ومن التطورات التي عرفها واقع الحركة ومحيطها وخاصة توسع الحركة وانتشار كثير من أعضائها في مجموعة من المجالات التخصصية تعكف الحركة على بناء منظومة تربوية وتكوينية جديدة ينكبّ عليها مجموعة من خبراء الحركة في الميدان.

العمل التلاميذي

لا يخفى أن التلاميذ يشكِّلون نسبة هامة من المجتمع الذي تعيش فيه وله الحركة، فالأعضاء منهم في الحركة يخاطبهم الميثاق لينطلقوا من المبادئ التي حدّدها، وليستهدفوا المقاصد التي وضعها، وليجتهدوا في مجالات العمل التي رسمها.

أما غير الأعضاء من التلاميذ فتستوعبهم أهداف إقامة الدين على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة. بل إن الميثاق ركّز هنا على عدة ثغور من بينها «العناية بالأطفال واحتياجاتهم تربية وتعليمًا وتحصينًا من عوامل الفساد والانحراف...»[1].

وعمومًا فإن التلاميذ يشكّلون مادة مهمة للعمل الدعوي والتربوي كما أن الأعمال الأخرى ثقافية وفكرية كانت أو علمية - وتعليمية، وجب أن تكون فضاءات أساسية للتأطير التربوي والتكويني والاجتماعي بالنظر إلى أنه أهم مجال يتناسب مع هذه الشريحة العمرية وقابليتها وحاجياتها.

وقد عرف هذا العمل ثلاث مستويات في التحول، مستوى إعادة تأسيس العمل، ومستوى العناية به وتطويره داخليًا، ثم أخيرًا مستوى انفتاح هذا العمل ومساهمته في العمل الدعوي للحركة بالمؤسسات التعليمية.

وقد انطلق عمل حركة التوحيد والإصلاح فيما يخصّ مجال العمل التلاميذي بوضع مسطرة دمج العمل وإعادة هيكلته على مستوى

(1) الميثاق ص: 56.

المناطق. وعلى الصعيد التربوي تمّ وضع ورقة تربوية واضحة المعالم والرؤية وهذه الأعمال يمكن اعتبارها إلى حدٍّ كبير بمثابة الأرضية الجديدة التي وضعت لإعادة تأسيس وانطلاق مجال العمل التلاميذي سواء على المستوى المركزي أو على المستوى الجهوي. بحيث يمكن اعتبار ما بُرمج وما وضع من إمكانيات معنوية ومادية وبشرية بمثابة ضخّ ماء جديد في شريان هذا المجرى الذي يُعدّ من أوسع روافد الحركة.

ومن جهة أخرى تجلّى اهتمام الحركة بالعمل التلاميذي في جعل النهوض به من أولوياتها خلال المرحلة الأخيرة فسطرت في برامج الحركة واتخذت عدة تدابير على مستويات مختلفة منها:

المستوى التصوري:

حيث تمّ رسم التوجهات الكبرى والورشات الأساسية لهذا العمل ومنها مثلًا: البرنامج التربوي، التكوين، التفوق، الإعلام، الوقاية من الميوعة، التربية بالحدث، المؤسسة التعليمية، المخيمات، الحقيبة الصيفية، البرنامج الصيفي، المدرسة الصيفية، الورشات الصيفية.

- العمل على إيجاد جسور طبيعية ودقيقة بين العمل الطفولي والعمل التلاميذي والعمل الطلابي، اتخاذ تدابير متعددة لتشجيع انخراط التلاميذ العضوي في الحركة وتوجيه المسؤولين إلى إدماج التلاميذ في أعمال الحركة ولقاءاتها، تشجيع المسؤولين على منح العضوية للتلاميذ الذين تتوفر فيهم الشروط.

المستوى التنظيمي:

تمّ اتخاذ عدة إجراءات نذكر من أهمها إنشاء القسم التلاميذي والذي تجلّت مهامه في تطوير وتفعيل وإبداع أساليب وآليات تنهض

بالعمل التلاميذي على المستوى الوطني وإنجاز ملفات تحتوي مجموعة من القضايا والبرامج الداعمة للعمل والمطورة للفعل الحركي الرسالي داخل الصف التلاميذي وتعميم ملتقيات الأُطر على المستوى الجهوي.

المستوى التربوي:

تمّ تعميم البرنامج التربوي التلاميذي وتأطير لقاءات لشرح فلسفته وطرق تنزيله، ووضع برنامج التكوين للأطر التلاميذية وبرنامج لتكوين التلاميذ الفاعلين والعناية بالمتفوقين من خلال عقد الملتقى الوطني السنوي للمتفوقين والملتقيات الجهوية وتوجيه المؤطرين للعناية بالجانب الدراسي وتنظيم المعتكفات العلمية لتعويد التلاميذ على المدارسة والتحصين ودعمهم وعقد الملتقى السنوي للموجهين ولقاءات جهوية للتوجيه الدراسي.

على المستوى الدعوي:

حيث تمّ القيام بحملات دعوية في أوساط التلاميذ حول الصلاة، العلاقة مع القرآن الكريم، رمضان واستثمار الأحداث والمناسبات الدينية والوطنية للرفع من مردودية العمل التلاميذي تربية واستيعابًا مع استثمار العطل في التكوين والتأهيل من خلال المخيمات التي أصبحت وسيلة قارة وملزمة لدعم المسار التربوي والدعوي عبر برامج محلية ووطنية.

وقد نجحت جهود الحركة من خلال التصدي لهذه الأولوية في العشر سنوات الماضية في تحقيق عدة إنجازات مهمة تمثّل أبرزها في إحياء العمل التلاميذي ووضع خريطة لهذا العمل واضحة المنطلقات والتوجهات والورشات وتثبيته بمختلف الجهات وتطويره في أغلبها.

بالرغم من الإنجازات المتحققة فهناك تحديات خلال المرحلة المقبلة لا بد من العمل على تجاوزها تتمثل أساسًا في تحقيق جاذبية أكبر للعمل التلاميذي داخل الحركة وفي صفوف الحركة وداخل المجتمع وتقليص المفارقة بين مساحة التنظير والتخطيط وبين مساحة الفعل الميداني؛ (عمل المتفوقين، التكوين، الوقاية من الميوعة)، وتحدي ملء الفراغات الموجودة خاصة ما يتعلق بتفعيل العمل داخل المؤسسات التعليمية وتحدي الانحرافات الفكرية والسلوكية: الميوعة، التشيع، التطرف، التنصير. . وتطوير البرامج التربوية والتكوينية لملائمة الحاجات الدائمة والمتجددة للتلميذ وتنزيلها.

التخصصات والتحديات التربوية

يبدو من الموضوعية تجاه من يطّلع على هذا العمل من المهتمين بالعمل الإسلامي من الدارسين والباحثين أو من غيرنا من الحركات الإسلامية التي تتأمل هذه التجربة وتسعى إلى الاستفادة منها أن تقف عند بعض المضاعفات السلبية والمخاطر المصاحبة لسياسة التخصص على المشروع العام للحركة.

نشير منذ البداية إلى أن هذه الصعوبات والمخاطر كانت متوقعة منذ البداية، كما أنها لم تزل موضوعًا متواصلًا لحوار داخلي وتفكير في الإجراءات المصاحبة من أجل التقليل من مضاعفاتها السلبية شأنها في ذاك شأن كل العلاجات الضرورية والمطلوبة.

ولعل أول مضاعفة من مضاعفات الانتشار التخصصي هو آثاره الأكيدة والمتوقعة على الإحسان التربوي، والالتزامات التربوية الراتبة. فقد مضى ذلك الزمن الذي كانت فيه الحركة وأسرها التنظيمية والتربوية

هي الإطار الوحيد لعمل عضو حركة التوحيد. لقد تعدّدت الأطر ومجالات العمل والحركة والإنتاج والإنجاز، وأصبح لذلك تأثير محقّق على التركيز التربوي وعلى الجودة التربوية سواء من جهة كثرة الانشغالات وتعدد الاهتمامات، أو من المخالطات المختلفة في الأعمال المتخصصة وما تستنزفه هي الأخرى من أوقات وجهود وطاقات وكفاءات افتقدت في مجال التأطير والتوجيه التربويين المباشرين.

غير أنه بالرجوع إلى القرآن الكريم والسيرة النبوية نجد أن وجود هذه الظاهرة أمر طبيعي في الحركة التاريخية للتجمعات والجماعات الإسلامية. وما ليس طبيعيًّا هو عدم توقعها وتحسبها والإعداد لها بما يلزم من التدابير والإجراءات.

ففي سورة المزمل إشارة واضحة إلى التغير الحاصل أو الذي سيحصل في الجماعة الإسلامية الأولى بسبب الانتشار وظهور مجالات جديدة في العمل بالمقارنة مع السنوات الأولى التي وجّه فيها النبي ﷺ إلى قيام الليل والانقطاع لله سبحانه وتعالى كما جاء في مطلع سورة المزمل في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ۝ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا ۝ إِنَّا سَنُلۡقِي عَلَيۡكَ قَوۡلٗا ثَقِيلًا ۝ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ هِيَ أَشَدُّ وَطۡـٔٗا وَأَقۡوَمُ قِيلًا ۝ إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبۡحٗا طَوِيلٗا ۝ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ۝ رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلٗا﴾ إلى أن يقول: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعۡلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيۡلِ وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗاۚ

وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1].

فالقرآن كما نلاحظ يسجّل أن حركية المجتمع الإسلامي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالإعداد التربوي والتعهد التربوي المتواصل حتى في حالة الانتشار والتوسع والتخصص، فمن لحظة الإعداد التربوي المكثف والانقطاع إلى ذكر الله وتزكية النفس وصقلها إلى مرحلة انتشار أصبح المتعين فيها هو تلاوة ما تيسّر من القرآن. لكن القرآن يؤكد بوضوح أنه لا الانشغال بمختلف مجالات ميادين الجهاد ولا الضرب في الأرض في طلب الرزق الحلال أو العلم ولا الأعذار الصحية بمبرر لترك الفرائض من صلاة وزكاة ونفقة واجبة أو تطوعية وذكر لله واستغفار متواصل عن التقصير في حق الله، وبالتالي هي دعوة ليقظة متواصلة وتعهد تربوي للذات لا يكلّ ولا يملّ، وتعهد تربوي من الجماعة لأفرادها حتى يظلوا وهم منتشرون ضاربون في الأرض موصولين بربهم حذرين من أن ينسوا أو يغفلوا عن ذكره والتوجه المتواصل إليه.

قضية التعهد التربوي والاستمرار في الالتزام بالمنهج الرسالي من أكبر التحديات التي تعترض فلسفة التخصص، وتسعى الحركة باستمرار لإيجاد حلول لها حتى تتحقق الرسالية في أعضائها حيثما حلوا وارتحلوا وحتى يكونوا مؤثرين لا متأثرين وهم ينتشرون ويخالطون.

والقضية الثانية أن الانتشار التخصصي هو مناسبة لظهور جوانب القصور في المنهج التربوي والبرامج والوسائل التربوية المعتمدة. كما هو مجال لظهور آفات تربوية لم يكن العمل التربوي الدعوي المحدود

---

(1) سورة المزمل، الآيات 1 - 20.

يسمح بظهورها على عكس المجالات المفتوحة التي يتعرض فيها العاملون بها لأشكال مختلفة من «الغنائم» و«الأنفال» وإغراءات الوجاهة والتصدر والمكاسب المختلفة.

وعلى الحركات الإسلامية أن لا تستبعد هذه الحقائق وتتعامل بطريقة مثالية مع الطبيعة البشرية للمنتمين إليها. وكيف لا وهي تجد في القرآن الكريم تسجيلًا لحالات مشخصة وقعت من الجيل الأول الذي كان قريبًا من مشكاة النبوة، ألم نجد في القرآن وهو يعلّق على أحداث غزوة أُحد قولًا واضحًا وصريحًا يكشف الدوافع المستورة في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[1]، ومن ثم عليها أن تدخل في منهجها وبرامجها التربوية الانتباه إلى الآفات التربوية التي يمكن أن تنخر جسدها وتفتك بمناعتها.

وقد وضعت حركة التوحيد والإصلاح في الموضع تصورًا لمواجهة الآفات التربوية حيث أكّدت في ورقة بالعنوان نفسه على الأسلوب الوقائي الاستباقي والأسلوب الإصلاحي العلاجي والأسلوب التأديبي.

ومن مضاعفات التخصص أيضًا قضية الاستنزاف في الموارد البشرية حيث إن بناء التخصصات وضمان وفائها للمشروع العام ومن ثم لرساليتها، يستلزم تخصيص موارد بشرية كبيرة كانت متفرغة للعمل التربوي والدعوي، بل قد ينتج عن انخراط تلك الكفاءات أن تكتسب رمزيات أخرى سياسية أو نقابية أو اجتماعية وتفقد تدريجيًا رمزيتها الدعوية التربوية التي بُنيت عبر مسار تكويني ودعوي وتربوي طويل مما قد يؤدي إلى حدوث فراغات وضمور في الوظائف الأساسية للحركة.

---

(1) سورة الأنفال، الآية: 1.

ويتضاعف هذا الخطر إذا كانت عملية التجدد العضوي داخل الحركة وإعداد الخلف القيادي تعاني من صعوبات أو تصطدم بعراقيل ذاتية أو موضوعية.

ومن مضاعفاته السلبية أيضًا قضية الاستنساخ ونقصد به عدم قدرة أعضاء الحركة أحيانًا - بحكم ثقل الرصيد الفكري والتنظيمي والتصوري الذي يحملونه معهم من الحركة الأم - على إنتاج أدوات فكرية ووسائل عمل وتحرك تتناسب مع المجال التخصصي، فمفردات وأدوات الخطاب السياسي تختلف مع أدوات مفردات الخطاب الدعوي وقس على ذلك العمل النقابي والعمل الجمعوي المدني، والعمل العلمي... وهلم جرّا. الاستنساخ في هذه الحالة يُفقد سياسة التخصص مقاصدها ويُفرغ فلسفتها من محتواها إذ نصبح في الواقع أمام إعادة إنتاج جديدة للحركة في مجالات أخرى أي بناءات تنظيمية جديدة مغلقة بأعضاء الحركة وإمكانياتها البشرية والمادية ومن ثم بدل أن يكون التخصص إضافة نوعية يتحول إلى إضعاف للحركة تربويًا وتنظيميًا ودعويًا.

وحركة التوحيد والإصلاح وهي ترسي تجربة التخصص وتقيمها استطاعت أن تنتبه إلى كل تلك المزالق وأن تتخذ من التدابير والإجراءات ما يقلّل من خطورتها وتأثيرها، بعضها ظهرت ثماره وبعضها سيظهر إن شاء الله في المدى المتوسط من خلال البرامج والمخططات التي تضعها الحركة للمرحلة المقبلة.

كسب الحركة في مجال التكوين

حظي العمل التكويني داخل الحركة بأهمية تزايدت مع الزمن، بالنظر إلى التحولات التي عرفتها الحركة في تاريخها، وكذا تاريخ

التنظيمين المكونين لها، فلئن كان التكوين قد اعتبر منذ البداية واجبًا شرعيًا وضرورة حضارية، فإنه ظل يتميز بميزات التنظيم ذاته، خادمًا لأهدافه، متحولًا مع تحولاته، وهكذا فقد اختلفت روح العملية التكوينية ومقاصدها بين فترة التنظيم الجامع المنكفىء على ذاته وحولها، وبين مقاصده في إطار التحول نحو التنظيم الرسالي.

وظيفة التكوين: أو الحاجة إلى التاهيل

عرفت العملية التكوينية عدة تحولات تبعًا لطبيعة كل تنظيم وأهدافه، ففي مرحلة التنظيم/الجماعة، أي ما قبل الوحدة بين حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي، حيث اصطبغ التكوين بأهدافهما، فإذا كان التنظيم يسعى إلى أن يكون بديلًا عمّا هو موجود في المجتمع، فإن التكوين يؤدي إلى جانب التربية وظيفة التعبئة ولا يهتم بمعالجة قضايا المجتمع، في أفق استيعابه، وفي هذا الإطار تتماهى التربية والتكوين.

غير أنه بعد الوحدة والإعلان عن حركة التوحيد والإصلاح، اتخذ الاهتمام بالمسألة التكوينية منحًى آخر، تحول خلالها من عملية تابعة للعمل التربوي إلى وظيفة مستقلة عنه تتوخى التأهيل، وأخيرًا إلى منظومة تكوينية تربوية تتوخى التأهيل والتخريج معًا.

خلال المرحلة الانتقالية للحركة 1996 - 1998، كان التركيز أساسًا على العملية التربوية باعتبارها ركيزة أساسية في إنجاح عملية الوحدة وتوطيدها، ولم يتمّ الاهتمام بالتكوين أو حتى بالدعوة إلا في مراحل لاحقة، حيث تشكّلت لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة التربوية المركزية، كُلِّفت بوضع تصور أولي عن عملها، وقامت بصياغة برنامج تأهيلي للتكوين، والتفكير في إيجاد حقائب تكوينية، وقد اشتغلت اللجنة

الفرعية على هذا البرنامج، وعملت على تنزيله في دورات تكوينية منتظمة، غير أن هذه اللجنة ما لبثت أن اصطدمت بصعوبة التنزيل، وتبين لها أن البرنامج الذي تمّ وضعه لم ينطلق من الحاجات الفعلية للحركة، ولا من الإمكانات البشرية لها، القادرة على تحقيقه على أرض الواقع.

وفي سنة 2000/ 2001 أنشأ المكتب التنفيذي لجنة مركزية للتكوين سهرت على إعداد برنامج لتكوين الأطر (البرنامج التأهيلي) تمّت المصادقة عليه من قبل المكتب، لتنطلق اللجنة عقب ذلك في تنظيم دورات تكوينية وطنية، والقيام بحملة تحسيسية في الجهات والمناطق بجدوى وفعالية برنامج تكوين الأطر في الرفع من مستوى جودة أداء الحركة، كما عملت على توفير بعض متطلبات البرنامج بتوفير مكتبة مركزية من المراجع التي تخدم برنامج تكوين الأطر وغيرها.

وعقب المؤتمر الثاني للحركة في سنة 2002، صادق الجمع العام على مشروع ورقة تعتبر أن التكوين إلى جانب التربية والدعوة وظائف أساسية بالنسبة إلى الحركة، حيث ميّزت وثيقة داخلية عن مديرية التنظيم العام، بين التربية والتكوين والدعوة، واعتبرت أن التكوين وظيفة داخلية للحركة، تتقصد التأهيل المعرفي والتربوي والمهاراتي للفرد.

منظومة التربية والتكوين: أولوية التأهيل والتخريج

التكوين في التنظيم الرسالي هدفه الأساسي تأهيل الأطر وتخريجهم إلى المجتمع ومؤسساته حيث الحاجة أكيدة إلى التكوين المتين، وفق منطلقات ومرجعيات، وفلسفة ومقاصد محددة. بحيث لن يعود التكوين من أجل التنظيم فقط، بل من أجل المشروع وحاجته إلى أطر كفوءة قادرة على تحمل المسؤوليات وممارسة الريادة في المجتمع.

وتُعدّ الحاجة إلى منظومة في التربية والتكوين حاجة أكيدة بالنسبة لكل التنظيمات، وهو ما عملت الحركة على إنجازه، وأكّده المخطط الاستراتيجي للحركة، الذي جعل التكوين إلى جانب التربية مجالًا استراتيجيًا لها خلال السنوات القادمة.

حيث تمّ الإعداد للمنظومة في ورشات متتالية للجنة مختصة، ساهمت خلال لقاءات متعددة في صياغة الأرضية الأولى للمنظومة، بمنطلقاتها ومرجعياتها وهندستها البيداغوجية.

وتتحدد أهداف المنظومة في «الارتقاء بالفرد إلى مستوى أرقى من الالتزام بالدين أحكامًا وقيمًا، والدعوة إليه بحكمة وتبصر، ووسطية واعتدال، والإسهام في تخريج الأطر الرسالية القوية والأمينة ذوي الخبرات العلمية والمهارات العملية والمنظومة القيمية الراقية من أجل الإسهام في التنمية وبناء حضارة راشدة».

الحصيلة والكسب في الأعمال المتخصصة

يبرز الدكتور أحمد الريسوني أهمية سياسة التخصص وفلسفتها ودواعيها كما يلي:

«الحركة - كما تقدم - تريد أن تُسهم في إقامة الدين وفي الإصلاح، على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة. وكل ذلك بحسب الإمكان «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت». وقد نصّت الحركة في ميثاقها على أن مجالات العمل متنوعة وممتدة لكل مناحي الحياة. وقد ذكر الميثاق منها عشرة مجالات هي:

مجال الدعوة الفردية، مجال الدعوة العامة، العمل الثقافي

والفكري، العمل العلمي التعليمي، المجال التربوي والتكويني، المجال الاجتماعي والخيري، المجال السياسي، المجال النقابي، المجال الإعلامي، المجال الاقتصادي، وتعدد هذه المجالات وتنوعها وتخصصها، لا يسمح بأن تمارس في هيئة واحدة وإطار واحد، لا من الناحية الكمية، ولا من الناحية الكيفية، ولا من ناحية الاختصاص والأهلية، ولا من حيث الطاقات والإمكانيات.

ولذلك لجأت الحركة إلى ما سُمِّي بسياسة التخصصات. حيث يتمّ توجيه أعضاء الحركة إلى العمل في واحدة من هذه المجالات، من خلال تأسيس هيئة مستقلة لهذا الغرض، أو الانخراط في هيئات ومؤسسات قائمة، أو من خلال شعب فرعية داخل تنظيم الحركة. وقد جاء هذا التوجه ليكون «ترجمة عملية لرغبة الحركة في الانتقال من تنظيم جامع بديل متعدد الوظائف إلى حركة رسالية فاعلة في محيطها ومنفتحة عليه وعلى طاقاته».

وأما الدواعي التفصيلية لهذا التوجه كما حدّدتها الورقة الخاصة به، فهي:

- التخفيف من وظائف الهيئات المسيرة في التنظيم العام ليركّز على مهام التربية والدعوة والتكوين.
- توسيع مجالات العمل الإسلامي من خلال انفتاح أكبر على المجتمع ومؤسساته.
- مسايرة تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني.
- تنمية أداء الحركة ورفع مستوى الكفاءة والخبرة والإتقان في مختلف مجالات عملها.

- وضع الفرد المناسب في مجال العمل الذي يناسب تخصّصه وتكوينه وميوله.

- انفتاح أوسع على كفاءات في المجتمع لا يمكن استيعابها إلا في إطار مجال تخصصها.

لقد كانت فكرة التخصصات مطروحة في التنظيمين ما قبل الوحدة، غير أن اعتمادها كسياسة واستراتيجية لن يتمّ إلا بعد الوحدة. وتعتبر قيادة الحركة أن سياسة التخصصات خصوصية لحركة التوحيد والإصلاح الأساسية.

أهمية التخصصات وأولوية الوظائف الأساسية:

يبرز الدكتور أحمد الريسوني أهمية التخصصات وأولوية الوظائف الأساسية قائلًا:

«الأعمال المتخصصة كما ظهر في الدواعي الستة المذكورة، تمثل أبوابًا وأشكالًا للانفتاح على المجتمع ومؤسساته وطاقاته البشرية وإمكاناته المادية والاجتماعية، كما أنها تتيح لذوي الكفاءات والتخصصات والخبرات من أعضاء الحركة أن يستعملوا ذلك كله ويوظفوه في خدمة المجتمع والمساهمة في إقامة الدين بمختلف قطاعاته ومرافقه.

وإذا كان من شأن التنظيم وعمله الدعوي والتربوي أن يجتذب الناس إليه ويستقبلهم عنده ويجعل منهم أعضاء ومساندين، فإن من شأن التخصصات أن تخرج هؤلاء الأعضاء والمساندين، وتدمجهم في المجتمع ومؤسساته وخدماته. فالتخصصات تُسهم مباشرة في تفعيل الحركة التنموية والنهضوية للمجتمع.

ولكن ورغم هذه الأهمية البالغة للتخصصات وللأعمال المتخصصة، فإن الأولوية الدائمة عند الحركة تبقى للوظائف الأساسية. ولذلك نجد أن الداعي الأول من الدواعي الستة لسياسة التخصص هو «التخفيف من وظائف الهيئات المسيرة في التنظيم العام ليركز على مهام التربية والدعوة والتكوين».

وتنصّ ورقة التخصص كذلك على ضرورة ارتباط العضو العامل في أي تخصص بالتنظيم العام والتزامه بواجبات العضوية، التربوية والدعوية والمالية.

وتذكر الورقة كذلك بأن «التنظيم العام بوظائفه الأساسية الثلاث يمثل إطارًا مرجعيًا ورافدًا قويًا وضروريًا لكل مجال من مجالات عمل الحركة في المجتمع».

كما نجد وثيقة (الرؤية السياسية) تذكر في ختامها «أن أعمالنا الدعوية والتربوية والثقافية والإصلاحية للمجتمع هي الأساس المكين الذي يمكن أن يقوم عليه كل إصلاح سياسي عميق ومكلّل بالتوفيق والنجاح والاستمرار».

بعد هذا التمهيد نقف الآن على إعطاء نماذج حول الرؤى المؤسسة لبعض التخصصات ولأهم الإنجازات فيها.

الحصيلة والكسب في مجال العمل الطفولي

يؤكد ميثاق الحركة على أهمية العناية بالطفولة حيث جاء فيه (العناية بالأطفال واحتياجاتهم تربية وتعليمًا وتحصينًا من عوامل الفساد

والانحراف، لأن في هذه العناية عونًا للأسرة على تماسكها وتكميلًا ودعمًا لرسالتها)[1].

وقد جعلت حركة التوحيد والإصلاح الحفاظ على الأسرة من بين ما يحقق هدفها العام الذي هو إقامة الدين باعتبار أهميتها البالغة في حفظ الدين والخلق وتوريثهما بين الأجيال، مما يقتضي العمل على عدة محاور من بينها، فمرحلة الطفولة مرحلة أساسية في بناء شخصية الإنسان، وبقدر الاهتمام والعناية اللذين توليهما الأمة للطفل والطفولة، بقدر ما يتحقق امتدادها الإيماني وإشعاعها الرسالي.

من هذا المنطلق اختار عدد كبير من أبناء الحركة القيام بدورهم في هذا المجال من خلال تأسيس عدد من الجمعيات المتخصصة في العمل التربوي الخاص بالطفولة أو في إطار نوادي على مستوى دور الشباب أو في عدد من الجمعيات ذات الاهتمامات المتعددة أو الانخراط في جمعيات ونوادي قائمة. كما تبنّت الحركة دعم إحدى هذه الجمعيات الرائدة في هذا المجال وعملت على توسيع انتشارها ومجال عملها الذي شمل بالإضافة إلى العمل التربوي نشاط التخييم الذي يكتسي أهمية كبيرة في هذه المرحلة العمرية.

وسنة بعد سنة توسعت المكتسبات سواء في مجال التنشيط الأسبوعي أو التكوينات والتدريبات الوزارية أو فرص التخييم أو الشراكات.

وانطلاقًا من الأهمية التي توليها الحركة للعمل الطفولي، وانسجامًا مع سياسة التخصص، ونظرًا لتراكم التجربة والخبرة في هذا العمل لدى

(1) ميثاق الحركة ص 56.

عدد من أعضاء وهيئات الحركة، تمّت مصادقة مجلس الشورى (المنعقد بتاريخ 25 و26 جمادى الأولى 1423هـ موافق 26 و27 يوليو/تموز 2003) على إنشاء تخصص العمل الطفولي لمزيد من التطوير والإحسان في الأداء.

وقد جاء هذا التأسيس نتيجة عدة دواعٍ حدّدتها الأوراق المؤسسة لهذا التخصص فيما يلي:

1. ضعف ممارسة الأسرة لدورها التربوي.
2. ضمور وتراجع الجانب التربوي في العديد من المؤسسات المهتمة بالطفولة.
3. المؤثرات السلبية الخارجية التي تعارض هوية طفولتنا المغربية.
4. انتشار الميوعة وانحراف الأحداث.

كما تمّ تحديد أهدافه فيما يلي:

1. دعم التربية الدينية الملائمة للأطفال.
2. دعم الأسرة في إصلاح الأطفال.
3. إعادة الاعتبار للدور التربوي للمؤسسات المهتمة بالطفل.
4. إيجاد فضاء لتبادل الخبرات والتجارب بين الجمعيات لتطوير وتنمية عملها الطفولي.
5. تربية الطفل على قيم المواطنة والانفتاح والحوار والإبداع.
6. الإسهام في إنتاج المادة العلمية والإعلامية في مجال تربية الطفل.

أما مجالات عمله فحدّدت في:

1. المجال التربوي التعليمي.
2. المجال الحقوقي.
3. المجال الرياضي والفني والترفيهي.
4. مجال التخييم والتنشيط والاصطياف.
5. مجال التأليف والدراسات العلمية التربوية.
6. مجال إعلام الطفل.

إن هذا العمل الذي تسهر عليه عدة هيئات تنسّق فيما بينها في إطار نسيج جمعوي يعنى بالطفولة، تمّت فيه خلال هذه المرحلة عدد من الإنجازات المعتبرة، أهمها:

التأطير التربوي والدراسي، وإنجاز عدد من البرامج التربوية الهادفة.

التنشيط الأسبوعي للأطفال (أناشيد، مسرح، ورشات ومعامل تربوية، ألعاب، خرجات ورحلات، . . .).

الندوات والمحاضرات في المواضيع والقضايا ذات الصلة بمجال العمل الطفولي.

المخيمات الصيفية السنوية التي يتزايد سنة بعد سنة عدد المستفيدين منها على المستوى الوطني.

الحصيلة والكسب في مجال العمل الاجتماعي

يؤكد ميثاق الحركة على أهمية العمل الاجتماعي حيث ينصّ على كون المجال الاجتماعي واحدًا من مجالات عمل الحركة ووسيلة من وسائلها في إقامة الدين على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، حيث جاء فيه «إن العمل الخيري بمعناه الشامل في الإسلام عبادة تعمّ المسلمين كافة كلًّا حسب طاقته، خاصة ما يتعلق بالجانب المعنوي منه كالكلمة الطيبة والمواساة الشعورية والمساندة المعنوية ونحوها. ويختص الجانب المادي بمن عنده فضل وسَعَة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1] ومن هنا كان دور الحركة الإسلامية هو الإسهام في هذا العمل الجليل ببعث هذه المعاني جميعها في الناس وحضّهم على عمل الخير بشتى أنواعه، وتوجيه ذلك ترشيدًا وتأطيرًا وتنزيلًا، حتى يصبح خلقًا عامًا في المجتمع ومعنى حيًّا في القلوب يعزز الروابط الاجتماعية فيه»[2].

لقد اهتمت حركتنا بهذا العمل منذ بداية تأسيسها حيث كان مجاله مقتصرًا على أعضاء الحركة، يتكافلون فيما بينهم عند الحاجة ووقوع المصائب والابتلاءات. وقد كانت المساعدات تجمع من أعضاء الحركة الميسورين وترد على ذوي الحاجة أو المتضررين منهم، ثم تطور بعد ذلك ليصبح عملًا في المجتمع على شكل جمعيات خيرية تستفيد من أموال الميسورين في المجتمع من أبنائها ومتعاطفيها وغيرهم لتردها على

(1) سورة الحج، الآية: 77.

(2) ميثاق الحركة.

المعوزين والمحتاجين من العمل الإنساني المباشر إلى العمل الاجتماعي التنموي (الفقراء واليتامى والمتضررون من الفيضانات والمرضى. . .).

وقد شهد هذا العمل تحولًا نوعيًا تبعًا لما عرفه المجتمع المدني من تطور في السنوات الأخيرة حيث أصبح مساهمًا في تنمية الوطن بالاستجابة لحاجات مجموعات سكانية بكاملها في الماء أو الطرق أو الكهرباء أو التعليم وغيرها مما تحتاجه سواء في القرى أو البوادي أو الأحياء المهمشة.

ويُعتبر تخصص العمل الاجتماعي من أوائل التخصصات المعتمدة حيث صادق عليه مجلس الشورى المنعقد بتاريخ 9 و10 سبتمبر/أيلول 2000، وحدّد أهدافه فيما يلي:

أ - التقرب إلى الله بأداء الواجب الذي فرضه الإسلام على المسلمين كافة والقادرين خاصة في مدّ العون إلى إخوانهم وإسعاف مرضاهم وإطعام جائعهم وتعليم جاهلهم وكسوة عريانهم والسعي على الأرملة واليتيم وذوي الحاجة بصفة عامة.

ب - صيانة كرامة الإنسان، وذلك بمساعدته وتقديم العون له وتحقيق حاجاته الأساسية في العيش الكريم وصيانة حقوقه.

ج - إحياء قيم التكافل والتضامن الاجتماعي التي أسّسها الإسلام في المجتمعات ودعم تماسكها وذلك بتحفيز الأغنياء وذوي الفضل والمجتمع عامة وحثّ الجميع على القيام بواجب رعاية ذوي الحاجات المتنوعة من فقراء وأرامل وأيتام ومعاقين وأميين وغيرهم كل حسب حاجته من أجل أن يعيش المسلم خاصة والإنسان عامة حرًّا كريمًا غير

مهان وعزيزًا غير ذليل. وفي هذا الصدد نروم إحياء عمل الوقف الإسلامي الذي انقرض أو كاد أن ينقرض.

د - الإسهام في إقامة مؤسسات اجتماعية ودعم وترشيد المؤسسات القائمة.

وفي هذا السياق فإننا نسعى إلى تطوير عملنا الاجتماعي وتوسيعه والتواصل والتشاور والتعاون مع المسلمين عامة ومع العاملين في هذا المجال خاصة محليًا وإقليميًا ودوليًا لرفع مستوى أحوال مجتمعاتنا وتحسين أوضاعها.

و - استحضار البعد الدعوي والتربوي من خلال العمل الاجتماعي.

كما تمّ تحديد أهم مجالاته ووسائله في:

أ - المجال التربوي التعليمي: بتنظيم دروس محو الأمية ودروس التقوية ودعم التمدرس ودعم الطلبة الفقراء وتوفير الرياض لأطفال الفقراء وتنظيم اللقاءات والندوات والعروض والتظاهرات ذات الطبيعة الاجتماعية وتنظيم مخيمات وخرجات للأطفال والشباب والأسر.

ب - مجال الرعاية الاجتماعية: بالعمل على رعاية الأسر الفقيرة ودعمها ومساعدتها في تنمية مداخيلها، والتدخل في إيجاد العمل لبعض أفرادها وكفالة الأرامل والأيتام والمساهمة في إقامة وتأسيس دور الأيتام والمعاقين والأطفال المهملين، وتشجيع الزواج.

ج - مجال الرعاية الصحية: بالتدخل من أجل إجراء فحوص طبية والحصول على الأدوية والقيام بعمليات جراحية لفائدة الفئات المحتاجة، وزيارة المرضى بالمستشفيات وتنظيم قوافل طبية وحملات

للتطعيم والتبرع بالدم، والإسهام في بناء المراكز الصحية والمستشفيات ودعمها بالتجهيزات الطبية، والقيام بحملات تحسيسية في المواضيع الصحية التي تهمّ كافة المواطنين.

د - مجال دعم حقوق الأسرة الفقيرة: بتقديم الإرشادات والنصائح بخصوص ملفات قضائية تهمّ الشرائح الضعيفة، وتنصيب المحامين في بعض القضايا المتأكد من الظلم فيها، وإصلاح ذات البين.

هـ - المجال التنموي: بالمساهمة في ربط الوسط القروي بشبكات الماء والكهرباء وتعبيد الطرق، وفي بناء المدارس الابتدائية والإعداديات والداخليات خاصة بالمناطق القروية، وفي تأسيس المقاولات من أجل التشغيل الذاتي لحملة الشهادات، وتأسيس مراكز اجتماعية اقتصادية خاصة بالمرأة لتنمية مداخيل بعض الأسر الفقيرة، وتحسيس الناس بأهمية البيئة من أجل المحافظة عليها، والقيام بحملات النظافة في الأحياء السكنية، والعمل على إنشاء المناطق الخضراء والتشجير.

وبتأسيس العمل الاجتماعي كمجال تخصصي تمّ إخراج العمل الاجتماعي من الاهتمام المباشر للحركة بحيث أصبح عملًا يُمارس في إطار جمعيات متخصصة مستقلة في تدبيرها وعملها عن الحركة.

وفي إطار شبكة وطنية للجمعيات العاملة في هذا المجال، تحقّقت خلال هذه المرحلة عدد من الإنجازات المعتبرة، أهمها تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر الجمعيات العاملة في الحقل التنموي من أجل العمل على تأهيل الإطار الجمعوي، في مجالات التنظيم القانوني والإداري للجمعيات، والتدبير المحاسباتي، وإدارة المشاريع التنموية، والتخطيط الاستراتيجي للعمل الجمعوي، والشراكة وكيفية تدبير المشاريع

وتمويلها، وتنظيم اللقاءات التواصلية مع الجمعيات العاملة في الميدان الاجتماعي وعقد اتفاقيات شراكة بين الجمعيات التي تشتغل على قضايا العمل الخيري في مختلف أنحاء البلاد.

الحصيلة والكسب في مجال العمل النسوي

انطلاقًا مما تمثّله الأسرة في النظام الاجتماعي الإسلامي، ومن مكانة المرأة في هذا النظام حيث جعل الإسلام النساء شقائق الرجال في الأحكام. فإن ميثاق الحركة جعل الهدف الثاني من أهدافها هو «إقامة الدين على مستوى الأسرة»، ونص ضمن هذا الهدف على ما يلي: «وبالنظر إلى كون المرأة تمثّل - باعتبارها زوجة وأمًّا - الركن الركين لمؤسسة الأسرة، فإن تحسين أوضاع المرأة طفلة وفتاة وزوجة وأمًّا، يُعدّ شرطًا ضروريًا لإقامة الدين على مستوى الأسرة، وهو أمر نقدره كامل التقدير ونسعى لإيلائه ما يستحقه من عناية ورعاية»[1].

وضمن مجالات العمل لتحقيق هذه الواجبات نص الميثاق كذلك على ضرورة «العناية بالمرأة في جميع مراحل عمرها، والعمل على تحسين أوضاعها، تعليمًا وتربية وتثقيفًا وتوعية، وصيانة كرامتها وحقوقها، ورفع كل أشكال الحيف والتهميش والابتذال والاستغلال، التي تتعرض لها، سواء باسم التقاليد والمحافظة، أو باسم التقدم والمعاصرة، أو بدوافع شهوانية أو أغراض تجارية»[2].

وقد اهتمت حركتنا بمختلف روافدها بالعمل النسوي وكان للمرأة

(1) الميثاق، ص: 56.
(2) نفسه ص: 56 - 57.

دور معتبر فيه منذ بداياته. وقد تعزّز هذا الدور مع مرور الزمن ليشهد تطورًا ملحوظًا بحيث انتقل من مجال العمل الخاص في إطار التنظيم العام على تنوع في أشكال التأطير والتنظيم توجت بصيغة متقدمة من العمل المشترك على مستوى الهيئات الشورية للحركة وهيئاتها المسيرة من مستوى المناطق فما فوق.

تطور أشكال العمل النسوي داخليًا

والناظر في العمل النسوي للحركة الموحدة سيلاحظ أنه مرّ بعدة مراحل، ففي البداية توجه الجهد شأنه في ذاك شأن سائر مجالات العمل داخل الحركة إلى دمج العمل النسوي للحركتين، حيث تمّ وضع مسطرة دمج العمل النسوي، الذي كان لدى الرابطة مهيكلًا على المستوى الوطني، وكان لدى حاتم مهيكلًا على مستوى المناطق، وقد أرست مسطرة الدمج الإطار التوافقي للهيكلة الجديدة للعمل النسوي، من خلال خلق لجنة إدارية تمثل التنظيم النسوي على المستوى الوطني، ودمج العمل النسوي للحركتين السابقتين على مستوى المنطقة تحت مسؤولية مكتب الجهة، وأشرف المكتب التنفيذي الانتقالي بتعاون مع اللجنة المركزية للعمل النسوي على عقد ملتقى وطنيًا سنويًا من أجل تفعيل هذا العمل والتواصل مع قيادة الحركة، وأيضًا على تنظيم زيارات لمجموعة من المناطق لمتابعة العمل النسوي بها والوقوف على الصعوبات التي عرفتها عملية دمج القطاع النسوي بالتنسيق مع اللجنة الوطنية.

العمل النسائي: من أجل امرأة رسالية

مثل غيره من التخصصات، عرف العمل النسائي عدة تحولات تصورية وتنظيمية ووظيفية، استفادت من التراكم السابق على تجربة

الوحدة، سواء عند رابطة المستقبل الإسلامي أو حركة الإصلاح والتجديد، وراكم أخرى بعدها، وهي تحولات مرتبطة من جهة بالرغبة في تجاوز ثقافة التغريب ومظاهره، وكذا ثقافة عصر الانحطاط المتوارثة، ومن جهة ثانية بالرغبة في تقديم نموذج لعمل نسائي رسالي.

الكسب التصوري

لم يكن من السهل القبول بعمل نسوي مشترك مع عمل الرجال في بداية الأمر بالحركة الإسلامية، ولم تكن الحركة الإسلامية تتميز في ذلك كثيرًا عن المجتمع، الذي تسوده ثقافة الانحطاط والقهر، إلى حدّ اختفت فيه الحدود بين أحكام الإسلام التي كرّمت المرأة وحرّرتها في عهد البعثة، وبين تقاليد موروثة، مجحفة ومكبلة.

وقد قامت الحركة الإسلامية في بدايتها بجهود تأصيلية من أجل نفض غبار التقاليد عن النصوص الشرعية، حيث برزت كتابات تأسيسية في هذا الاتجاه، أبرزها كتابات المفكر راشد الغنوشي والدكتور الترابي وكتاب «تحرير المرأة في عصر الرسالة» لعبد الحليم أبو شقة، التي نبّهت إلى الخلط الموجود بين تقاليد المجتمعات وموروثاتها، وبين أحكام الإسلام وتكريمها للمرأة مثل الرجل، وتدعو إلى ثورة فكرية في الفكر الإسلامي، حيث يعتبر كتاب الدكتور حسن الترابي دعوة صريحة إلى «ثورة إصلاحية لواقع المرأة في مجتمع المسلمين، والتعجل في الإصلاح الإسلامي قبل أن ينفلت الأمر وتتفاقم الاتجاهات الجاهلية الحديثة».

هذه الكتابات كانت لها تأثيرات مباشرة على الحركة الإسلامية في المغرب، وفي مقدمتها حركة التوحيد والإصلاح والتنظيمين المكونين

لها، والتي تأثّرت كغيرها من الحركات بثقافة التقليد، وكانت تفصل في بدايتها بين عمل الرجال والنساء، وتشدّد في عدم التواصل بينهم، بدعوى منع الاختلاط وغيره، إلا أن ظهور هذه الكتابات أعادت التفكير في الموضوع برمته، وأثارت نقاشات داخلية، أسفرت في نهاية الأمر على الاقتناع بالمشاركة الكاملة للنساء في التنظيم إلى جانب الرجال.

ويعكس كتاب الدكتور سعد الدين العثماني - قيادي في الحركة - «قضية المرأة ونفسية الاستبداد» الذي هو عبارة عن وثيقة ترجع إلى أواخر الثمانينيات، منحى النقاشات التي كانت سائدة داخل حركة الإصلاح والتجديد حينها، إذ يصرح العثماني أنه «لابد أن نتلمس الرؤية الإسلامية الصافية من مصادر هذا الدين الأصيلة. فلا ثبات في رياح العولمة العاتي إلا بأرض عقدية وتصورية صلبة، ووعي بالذات كامل»[1].

ويرى الدكتور العثماني «أن الرؤية الإسلامية المنطلقة من القرآن والسُّنة لما يُسمّى بقضية المرأة تنبني على ثلاثة أصول ترسم خط التشريع العام، وتنظم عموم أحكامه.

والاستثناء منها لا يتمّ إلا بنصوص شرعية واضحة وهي استثناءات لا يُقاس عليها ولا تتعدى إلى غير مجال تطبيقها الخاص. ويمكن أن نصوغ تلك الأصول في ثلاث عبارات هي: مساواة لا تمييز، استقلالية لا تبعية، مشاركة لا تهميش أو قل هي: أصل المساواة، وأصل الاستقلالية، وأصل المشاركة»[2].

واستدلّ على ذلك بوضعية المرأة في العهد النبوي التي شاركت في

---

(1) «قضية المرأة ونفسية الاستبداد» للدكتور سعد الدين العثماني، منشورات الفرقان، الطبعة الأولى 1998، ص 11.

(2) المرجع نفسه ص 13.

كل المجالات، وتوّج ذلك بآية جامعة فقال: «ونكتفي هنا بآية واحدة تسجل هذا الحضور المشترك وهي قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1].

فهذه الآيات أثبتت للمؤمنات الولاية المطلقة مع المؤمنين. فيدخل فيه ولاية الأخوة والتعاون العلمي والمالي والاجتماعي، وولاية النصرة الدعوية والسياسية. ويتضمن قوله تعالى: ﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية، وحقّها في أن تنتقد الحاكم وتسدي له النصح بكل وسيلة متاحة، وقد مارست المرأة المسلمة هذا الحق فأمرت بالمعروف ونهت عن المنكر وجادلت عن الحق وفي الحق طوال عهود الإسلام»[2].

وعاد في الأخير ليؤكد «أن المساواة التي هي أصل الأصول في النظر إلى قضية المرأة في التشريع الإسلامي، لا تعني المساواة الميكانيكية أو المماثلة، ولا تعني إلغاء الخصوصيات»[3].

وقد شكّل كتاب الأستاذ العثماني الذي غلب عليه المنحى التأصيلي والتنظيري لقضية المرأة من أجل كسر نفسية الاستبداد التي كبّلتها لعدة قرون، مرجعًا ووثيقة داخلية للحركة حسب ما أشارت إلى ذلك الباحثة بشرى الراضي في رسالتها[4]، إذ أكدت أنها «وجدت في أرشيف

---

(1) سورة التوبة، الآية: 71.

(2) «قضية المرأة ونفسية الاستبداد»، ص 21.

(3) نفسه، ص 22.

(4) حضور المرأة في خطاب الحركة الإسلامية بالمغرب: حركة التوحيد والإصلاح نموذجًا، دبلوم دراسات العليا بشعبة الدراسات الإسلامية - ظهر المهراز - فاس.

الحركة أوراق الكتاب الأولى مكتوبة من طرف العثماني نفسه، و«مرفقة بورقة معنونة بتطبيق تلك الأصول داخل الحركة الإسلامية والتي يقرّ فيها بتأخر مستوى عمل المرأة الحركي، ويطرح معالم الحل على تلك الأصول والقواعد الثلاث على الشكل التالي:

- عضوية كاملة (= أصل المساواة).
- حضور في مواقع اتخاذ القرار (المساواة في الترشيح معمول به إلا أن ذلك يحتاج إلى تخصيص نسبة من المقاعد فيه للنساء).
- عمل مشترك =(أصل المشاركة).
- مؤسسات متخصصة (مؤسسات مستقلة للعمل النسوي)»[1].

الكسب التنظيمي:

بعد الوحدة بين الحركتين، مر العمل النسائي بعدة مراحل، إن على مستوى الدمج التنظيمي في البداية، وفيما بعد تحول هذا العمل إلى تخصص مستقل تنظيميًا عن الحركة، ومنفتحًا على المجتمع، في إطار المشروع الرسالي للحركة الأم..

على مستوى الدمج التنظيمي: عرف هذا العمل صعوبات في الدمج، بسبب الاختلاف الذي كان موجودًا على هذا المستوى بين التنظيمين السابقين، إذ إن العمل النسائي للرابطة كان مهيكلًا على المستوى الوطني، كعمل فئوي مستقل، تُشرف عليه قيادة الحركة بشكل مباشر، دون أن تكون هناك أية علاقة تنظيمية له بالعمل العام على المستوى المنطقي والجهوي، وهكذا على مستوى جميع الوحدات التنظيمية.

(1) «قضية المرأة ونفسية الاستبداد» ص 44.

في حين كانت حركة الإصلاح والتجديد التي عرفت نفس الوضعية في فترة «الجماعة الإسلامية»، غير أنها ما فتئت أن تراجعت عن ذلك، لتفسح المجال أمام العمل المشترك بين الرجال والنساء، حيث نظمته على المستوى المنطقي، بحيث يتمّ إحداث منطقة للرجال وأخرى للنساء، لكل مسؤولية ويحضران لجنة الجهة.

وبعد الوحدة، تمّ وضع مسطرة للعمل النسائي، حيث أرسى المكتب التنفيذي الانتقالي مسطرة للدمج حدّدت هيكلة جديدة، تبدأ بتشكيل لجنة إدارية، تمثل التنظيم النسائي على المستوى الوطني، وتعمل على دمج العمل النسوي للحركتين على المستوى المنطقي تحت مسؤولية مكتب الجهة، ولا يبدأ العمل على أساس الجنس إلا داخل المدينة.

غير أن هذه الصيغة التنظيمية خلفت عنتًا متزايدًا بالنسبة للنساء داخل الحركة، خاصة بالجهات الكبرى التي تتطلب أحيانًا السفر من مدينة إلى أخرى، وبشكل متواتر، إذ أقدمت الحركة على إحداث التحول التنظيمي الثاني بعد الذي أرسته عقب الوحدة، حيث تمّ دمج النساء مع الرجال على المستوى المحلي، إذ يتمّ انتخاب مسؤول مكلف بتدبير قطاعات الرجال، ومسؤولة تتكلف بتدبير قطاعات النساء، يلتقيان على مستوى مكتب المنطقة، وبهذا تمّ دمج العمل النسائي بين مختلف مجالات العمل الداخلية للحركة.

وبتوحيد العضوية التي أصبحت درجة واحدة في إطار التنظيم الموحد، تجاوزت الحركة التمييز التنظيمي، نحو إقرار سلم واحد في القيام بالواجبات ونيل الحقوق، وهي تطورات وتحولات ساهمت في اتساع عدد النساء داخل الحركة، بسبب حيويتهن وكفاءتهن في الانفتاح

على شرائح في المجتمع، حيث باتت تشكّل النساء نسبة 35 في المائة من مجموع أعضاء الحركة.

وبالنظر إلى هذه التمثيلية الوازنة، أقرّت الحركة في مقرراتها التنظيمية، المساواة في الترشيح والانتخاب بين النساء والرجال، إذ أن النساء يمكن ترشيحهن مثلهن مثل الرجال، لحضور الجموع العامة منطقيًا وجهويًا ووطنيًا، وتفاديًا للنتائج السلبية التي تقصي النساء، تدارك المكتب التنفيذي للحركة ذلك في مقرر تنظيمي داخلي خاص بالانتداب للجمع العام الوطني، يلزم تنظيميًا بتخصيص النساء بمقعد بين كل ثلاثة مقاعد يحضرن إلى الجمع العام الوطني(المؤتمر).

الحصيلة والكسب في العمل النسوي المتخصص

وشأنه شأن كل مجالات العمل ذات الصلة بقضايا المجتمع وانشغالاته سيتمّ الشروع في إخضاعه لمقتضيات سياسة التخصص التي نهجتها الحركة وقد ساهم تنظيم الملتقى السنوي الأول للعمل النسوي الذي انعقد بتاريخ 17 يوليو/تموز 1999، في تدقيق «الورقة التصورية لتخصص العمل النسوي العام»[1] التي أعدّتها اللجنة المركزية، والتي صادق عليها مجلس الشورى المنعقد بتاريخ 8 - 9 سبتمبر/أيلول 2001.

مفهوم تخصص العمل النسائي العام:

تُعرّف الورقة المذكورة تخصص العمل النسائي بأنه مجموع الأعمال والأنشطة والمؤسسات التي تهتم بقضايا المرأة والأسرة وتكون موجهة

(1) ورقة داخلية لم تُنشر بعد.

ومفتوحة أساسًا لعموم النساء، على أن تكون متكاملة مع غيرها من أعمال الحركة ومؤسساتها وليست نسخة مكررة منها.

أما عن دواعي التخصص في هذا المجال فتربطها الورقة بالتحديات الكبيرة التي تواجه مجتمعاتنا الإسلامية ونظامها الأُسري والاجتماعي وتفرض أكثر من أي وقت مضى قيام عمل نسائي فاعل يمكن من تحصين مكتسبات الإسلام في الواقع ويقدم رحمة الإسلام للعالمين في مجال النظرة للمرأة والأسرة. وهي:

تحديات فكرية وحقوقية قانونية واجتماعية وخلقية وإعلامية.

أما أهداف التخصص النسائي فيمكن تحديدها فيما يلي:

- العمل على إبراز النموذج الإسلامي لتحرير المرأة وتكريمها نظريًّا وعمليًّا.

- تعزيز مكانة الأمومة وتكريمها معنويًّا وماديًّا.

- بلورة رؤى إسلامية في المجال القانوني والحقوقي والاجتماعي في مجال المرأة والأسرة.

- مواجهة الأنماط الثقافية والسلوكية التغريبية.

- تكوين قيادات نسائية متخصصة ومؤهلة في مختلف المجالات العلمية والثقافية الاجتماعية والإعلامية

- تكوين تيار نسائي شعبي يتبنى المشروع المجتمعي الإسلامي ويعمل على تحقيقه بالتعاون والتنسيق مع الهيئات ذات الأهداف والتوجهات المشتركة.

وتحدّد الورقة مجالات التخصص النسائي فيما يلي:

- المجال الفكري والثقافي.

- المجال الحقوقي والقانوني.

أما بالنسبة لغيرها من المجالات التي تتقاطع مع التخصص النسائي كالمجال الاجتماعي والتربوي، فيمكن اعتماد مبدأ المناولة أو المشاركة مع التنظيم العام والتخصصات الأخرى لتحقيق الأهداف المرجوّة منها.

وفيما يتعلق بهيكلة التخصص النسائي تؤكد الورقة على ما يلي:

إن أهداف التخصص المذكورة واسعة ومتنوعة، ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- أهداف مركزية ذات أبعاد وطنية، وهي الأهداف الخمسة الأولى. وتحتاج إلى هيئة أو هيئات مركزية تتفرغ للإسهام في بلورة رؤى إسلامية في المجالات الفكرية والقانونية والحقوقية والاجتماعية، ومواجهة التيارات التغريبية، وتكوين قيادات نسائية وطنية. وهذه الهيئات لا تحتاج إلى فروع ولا إلى امتداد تنظيمي مثقل بالمتطلبات والمتابعات، بل تحتاج إلى أجهزة عمل مركزية قوية وإلى استراتيجية عمل ترتكز على إتقان العمل التكاملي والتعاوني والجبهوي والاستفادة من الطاقات المتخصصة من داخل الحركة وخارجها.

- هدف تكوين تيار نسائي شعبي، وهذا يحتاج إلى تكوين جمعيات نسائية محلية، تُتقن العمل الشعبي دعوة عامة وصيغًا للتأطير العام بكل أنواعه. وتستفيد من الثمار الفكرية والقانونية والإعلامية للنوع الأول من الهيئات العاملة مركزيًا وذات البعد الإشعاعي.

إن هذا العمل الذي تؤطره هيئات مركزية تُسهم في بلورة رؤى إسلامية في المجالات الفكرية والقانونية والحقوقية والاجتماعية، ومواجهة التيارات التغريبية، وتكوين زعامات نسائية وطنية، كما تساهم

فيه جمعيات نسائية محلية تعمل على المستوى الشعبي بمختلف أشكال وصيغ التأطير العام مستفيدة من الثمار الفكرية والقانونية والإعلامية للهيئات العاملة مركزيًا، قد تمت فيه خلال هذه المرحلة عدد من الإنجازات أهمها:

- عقد دورات تكوينية في مجال التخطيط الاستراتيجي وتنظيم ملتقيات تواصلية للجمعيات النسائية وتشكيل نسيج لها ومناقشة مستجدات المدونة وكيفية تهييء ملفات الشراكة مع عدد من الهيئات الحكومية.

- تنظيم موائد مستديرة وأيام دراسية ومحاضرات وندوات وملتقيات تواصل في عدة مواضيع: مراكز الاستماع والإرشاد الأسري، ثقافة النوع، قضية المرأة المغربية بين المقاربة الشمولية والمقاربة القانونية، مدونة الأسرة.

- المشاركة في الوقفات التضامنية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة وإصدار بيانات وبلاغات في مناسبات مختلفة للمطالبة بمناصرة قضايا المرأة والأسرة.

- المشاركة في التعبئة الوطنية لشرح مضامين مدوّنة الأسرة في مختلف المدن المغربية وعبر وسائل الإعلام الوطنية والدولية.

- المشاركة في مؤتمرات وطنية ودولية تهمّ قضايا المرأة مثل مؤتمر واشنطن حول المشاركة السياسية للمرأة في يناير/كانون الثاني 2003، وقمة المرأة بمراكش مايو/أيار 2003. . . .

الحصيلة والكسب في مجال العمل السياسي

يعتبر العمل السياسي في تصور الحركة من مجالات عملها كما جاء ذلك في الميثاق الذي يؤكد ما يلي:

«ونقصد به مختلف الأعمال والمهام الرامية إلى التزام المؤسسات السياسية والممارسات السياسية بالإسلام، بأن تكون متقيدة بالأحكام الشرعية منضبطة بالتوجيهات الإسلامية التي تحكم المجال السياسي».

واهتمامنا بالمجال السياسي نابع من إيماننا الجازم بأن للإسلام حكمه في كل شأن من شؤون الحياة علمه من علمه وجهله من جهله، ونابع من كون السياسة تتداخل مع حياة الناس اليومية وتوجّه أفكارهم واهتماماتهم وتعبئهم وتشجعهم ضد أشياء أو لصالح أخرى، ولا يجوز إبعاد الإسلام عن الشأن العام وقد أنزله الله تعالى شاملًا وكاملًا ليحكم الواقع الإنساني عامة وخاصة.

ومن وسائلنا في هذا المجال:

- تأصيل العمل السياسي بالدراسات والأبحاث حتى تتضح الرؤية الإسلامية في هذا المجال.

- توفير الآليات المشروعة اللازمة للعمل السياسي.

- العمل على تقديم صورة جديدة للممارسة السياسية الراشدة والنظيفة»[1].

ولقد كان ملف العمل السياسي من أكبر الملفات التي واجهت

---

(1) الميثاق ص: 83.

الوحدة في منشئها. وعلى الرغم من أن قضية المشاركة السياسية التي وجدت الحركة الناشئة في مواجهة غير منتظرة معها وهي لا تزال تدبر الاستحقاقات التصورية والتنظيمية لعملية التوحيد من أكبر التحديات التي كان ينتظر أن تعصف بالتجربة الوحدوية، فإن «خسائرها» كانت أقل بكثير من المتوقع.

صحيح أن بعض مكونات الوحدة قد كان تحفظها كبيرًا على سرعة الاندماج في المشاركة السياسية، لكن وجبت الإشارة إلى أنه قد كان لكل من رابطة المستقبل الإسلامي وحركة الإصلاح التجديد مبادراتهما في هذا المجال، فقد كان كل منهما قد بادر إلى تأسيس حزب خاص به: «حزب التجديد الوطني» و«حزب الوحدة والتنمية» اللذين لاقيا نفس المصير.

وبالتزامن مع عملية التوحيد كانت هناك عملية الانخراط الجماعي لأعضاء من حركة الإصلاح والتجديد في الحركة الشعبية الدستورية قد قطعت أشواطًا كبرى وخاصة عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب في منتصف سنة 1996، وهو المؤتمر الذي توّج بدخول عناصر قيادية من حركة الإصلاح والتجديد إلى الأمانة العامة للحزب إضافة إلى الدكتور لحسن الداودي الذي كان عضوًا قياديًّا في الرابطة آنذاك، وتلك كانت مقدمة أولى في عملية الدمج على الواجهة السياسية.

غير أن من مظاهر الدمج على المستوى السياسي هو صياغة رؤية جامعة تعكس تحليل الحركة الموحدة للواقع السياسي ونظريتها السياسية العامة ونظرتها للإصلاح في هذا المجال، وهي النظرية التي لخّصتها ورقة «الرؤية السياسية».

وعمومًا يمكن توزيع لحظات التحول الأساسي في العمل السياسي للحركة إلى ثلاث لحظات أساسية:

- لحظة السعي إلى توفير الإطار السياسي:

انطلقت مساعي توفير إطار للعمل السياسي منذ بداية التسعينيات، فكانت محاولة أولى لتأسيس حزب التجديد الوطني بالرباط، وثانية لتأسيس حزب الوحدة والتنمية بفاس، لكن رفض السلطة دفع إلى البحث عن مداخل أخرى للمشاركة، فكان الحوار مع حزب الاستقلال، الذي انتهى باستجابة مشروطة لم تقبلها قيادات الحركة، لذلك وبعد أن انضمّ مجموعة من قياديي وأطر الإصلاح والتجديد إلى حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في يونيو/حزيران 1996 بعد مؤتمره الاستثنائي، فإن مضمار العمل السياسي الحزبي الشرعي أصبح مفتوحًا.

- لحظة الإسهام في إعادة هيكلة وبناء الحزب

بعد الاتفاق مع الدكتور الخطيب على انخراط جماعي لأعضاء من حركة التوحيد في الحزب بناء على ثلاثة شروط أساسية وهي الإسلام والملكية الدستورية ونبذ العنف، شرع الحزب بتعاون مع الحركة في إعادة بناء أطروحته حيث تمّت صياغة ورقة «الرؤية المذهبية»، وفي تجديد هياكله حيث شرع في تجديد أو تأسيس هياكله جهويًا وإقليميًّا ومحليًّا.

وخلال هذه المرحلة ظلّت الحركة تعبّر عن مواقفها في بعض القضايا الأساسية، من قبيل موضوع الاستفتاء على الدستور الذي شكّل أول الملفات التي تدارسها المكتب التنفيذي خلال شهر سبتمبر/أيلول 1996، والتي اتُّخِذ بصددها قرار بعدم تحديد موقف من التصويت على الدستور وترك الترجيح للأعضاء.

- لحظة المشاركة والانخراط في العملية السياسية المؤسساتية:

وكانت أول محطة في هذا الصدد تتعلق بالمشاركة في الانتخابات الجماعية (16 - 07 - 1997) فقد قرر مجلس الشورى الانتقالي (22 مايو/أيار 1997) مشاركة أعضاء من الحركة في الانتخابات الجماعية بما تسمح به إمكانات الحركة وظروفها الانتقالية، مع تخويل المكتب التنفيذي تقدير إمكان المشاركة في الانتخابات البرلمانية. وفعلًا فقد تمّت هذه المشاركة في الانتخابات الجماعية بشكل مستقل عن الحزب وبصورة محدودة بسبب تحفظ الدكتور الخطيب، الذي كان يؤكد على مشاركة واسعة تليق بتاريخ الحزب ومكانته خاصة بعدما قاطع العملية الانتخابية لفترات طويلة في حين كان القادمون الجدد إلى الحزب يحملون معهم اعتبارات بُنيت على أساس التجربة السابقة المتمثلة في رفض السماح لهم بتأسيس حزب خاص بهم، ويحملون بالخصوص ثقافة التدرج التي نظروا من خلالها لقضية المشاركة وبالأخص إكراهات عملية التوحيد التي كانت في طورها الانتقالي.

وفي هذا الصدد أصدر المكتب التنفيذي قرار «المشاركة والمساندة» الذي قضى بـ« المشاركة في الانتخابات الجماعية الجارية من طرف أعضاء الحركة، بصفة مستقلة، على أنه في الحالات الفردية والاستثنائية يمكن المشاركة من خلال أحزاب أخرى بعد أن يبتّ في ذلك هياكل الحركة الجهوية والمحلية».

ولقد تمّ تقييم هذه المشاركة في الانتخابات المحلية بأنها إيجابية من حيث نسبة النجاح أو من حيث الأثر الدعوي الذي حقّقته الحملات

الانتخابية لحوالي 1000 مرشح منتمٍ أو متعاطف على الصعيد الوطني فاز منهم أكثر من 100 مستشار، ولقد نظمت الحركة لقاءً وطنيًا لهؤلاء المستشارين الجماعيين لتحقيق التواصل والتعارف وتبادل التجارب ووضع خطة لتنظيم هذه الفئة في إطار الحزب مستقبلًا.

أما بخصوص الانتخابات النيابية (14 - 11 - 1997) فالمشاركة كانت باسم الحزب وقرر المكتب التنفيذي أن يقدم 50 مرشحًا من أعضاء الحركة، في حين كانت اللائحة النهائية التي تقدّم بها الحزب حوالي 140 مرشحًا أعلن عن فوز تسعة أفراد منهم.

ولقد قام المكتب التنفيذي مع الأمانة العامة للحزب بتأطير هذه العملية على الصعيد الوطني وكلف بالإشراف العام عليها الأستاذ عبد الله بها نائب رئيس الحركة وعضو الأمانة العامة للحزب. كما أصدر رئيس الحركة توجيهين لمختلف المناطق والجهات بخصوص دعم المرشحين. كما اعتبرت النتائج إيجابية لعدة اعتبارات كمية وكيفية باعتبار هذه المشاركة نقلة نوعية في عمل الحركة.

أما بالنسبة لانتخابات 2002 فقد تولّى الحزب تدبيرها كليًا وإن كان بعض قياديي الحركة قد اختيروا أعضاء في لجنة التزكية بجانب أعضاء من الأمانة العامة، كما أن الحركة دعمت بقوة مرشحي الحزب.

ولقد شكلت المشاركة في انتخابات 1997 محكًا حقيقيًا مكّن من اختبار تنظيرات الحركة على صعيد أرض الواقع، ومكّن من اقترابها من أرض الممارسة الواقعية وساعد في فتح آفاق جديدة من أجل بلورة مفردات خطابها السياسي إذ شكّلت بالنسبة للحركة الموحدة (التوحيد والإصلاح) تحديًا ذاتيًا حقيقيًا، حيث شكّلت بتعبير الدكتور أحمد

الريسوني «واقعًا جديدًا»[1]، سيساهم في توسيع آفاق الحركة، وفي نفس الوقت في ازدياد حجم تحدياتها الفكرية والتربوية والتنظيمية والسياسية، وتضخّم الأعمال المنتظرة منها.

- علاقة الحركة بالحزب من الاحتضان والدعم إلى الشراكة الاستراتيجية

بعد أن أسهمت الحركة في إعادة بناء «حزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية» وتفعيل أدائه السياسي، ستطرح من جديد قضية العلاقة بين الحركة والحزب حيث قدم المكتب التنفيذي الانتقالي في البداية مشروع ورقة حول «علاقة الحركة بالحزب» بتاريخ 25 يوليو/ تموز 1998»[2]، واستنادًا إلى سياسة التخصص اعتبرت «أن عمل الحركة في الحقل السياسي هو عمل تخصصي يمثل امتدادًا لرسالة الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومجالًا للعمل الإصلاحي الذي تقوم به الحركة» كما أكّدت الورقة أن «كلًّا من حركة التوحيد والإصلاح وحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية هيئة مستقلة عن الأخرى، استقلالًا قانونيًّا وفعليًّا، وليس لأي منهما وصاية على الأخرى، ويجمعهما التشاور والتعاون والتنسيق

ومن خلال إسهام الحركة في هيكلة الحزب ومشاركة عدد من أعضائها في هيئاته المسيرة وفي المؤسسات المنتخبة سيصبح العمل السياسي بحكم الواقع خارج الحركة، وهو وضع جديد سيُسهم في تفرغ الحركة لوظائفها الأساسية ومن ثم في تعزيز فكرة التخصصات، ولكنه

(1) ورقة توجيهية للدكتور أحمد الريسوني «ما بعد الانتخابات» بتاريخ 9 ديسمبر/كانون الاول 1997، (وثيقة غير منشورة).

(2) المرجع نفسه 57.

من جهة أخرى سيعيد إلى السطح نقاشًا كان منذ البدايات الأولى لعملية التوحيد ويتعلق الأمر بطبيعة العلاقة بين الحركة والحزب، بين الدعوي والسياسي، وهو النقاش الذي كان يتمّ في البداية تحت عنوان الوصل والفصل.

ومن الناحية العملية فإن العلاقة بين الحركة والحزب ظلّت تعبّر عن نفسها من خلال عدة محاور منها:

- المشاركة في مؤتمرات الحزب: حيث شارك أعضاء الحركة وأطرها بشكل مكثف في المؤتمر الوطني الرابع لحزب «العدالة والتنمية» الذي انعقد بتاريخ 27/ 28 نوفمبر/تشرين الثاني 1999.

- التنسيق في قضايا الهوية: وأهمها مواجهة ما سُمّي بـ«مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية»، ويمكن متابعتها في المحور المتعلق بمواقف الحركة.

- الدعم الانتخابي: حيث دعمت الحركة في البداية الحملات الانتخابية الجزئية التي تمّت بعدة مدن منها خريبكة ووادي زم والبيضاء ووجدة وبن سليمان وسلا مع تسجيل ملاحظة حول ضعف مشاركة الأعضاء خلال الانتخابات في بعض المدن رغم التوجيهات في الموضوع، وعقد يوم 17 مارس/آذار 2002 لقاء مشترك بين المكتب التنفيذي والأمانة العامة للحزب تدارسا خلاله الاستعدادات المطلوبة لانتخابات 2002، وتمّ إصدار توجيه لعموم أعضاء الحركة بخصوص دعم الحركة للحزب في انتخابات 2002.

- العلاقة بين الحركة والحزب، بين الدعوي والسياسي

وبالرغم من اعتماد فلسفة التعاون في تأطير العلاقة بين الحركة والحزب، إلا أن توسع حجم تحديات الحركة الناتج عن أعباء

التخصص وتعدّد واجهات العمل الوظيفي، وفي الوقت نفسه تعاظم تحديات استهداف الحركة في علاقتها بحزب العدالة والتنمية، أدّى إلى استدامة القضايا الإشكالية للعلاقة بين الطرفين، فيما يتعلق بالإعلام، وبالأطر البشرية، وتداخل مجالات العمل، والخطاب وحدود العلاقة بين الحركي والحزبي ومن ثم بين الدعوي والسياسي، وهو الأفق الذي ظل مفتوحًا في نقاشات الحركة وفق سياقات التطور الحركي والسياسي ومستويات التدافع الذي تفرضه الممارسة.

وفي هذا الإطار صادق مجلس الشورى بتاريخ يوليو/تموز 2004 على ورقة حول «المشاركة السياسية والعلاقة بين الحركة والحزب»[1]، اعتبرت من خلالها أن «الحديث عن المشاركة السياسية لحركة التوحيد والإصلاح وما يرتبط بذلك من تنصيص الميثاق على أهداف ومجالات ذات صلة بالعمل السياسي، لا يعني اشتغال الحركة وهيئاتها بالعمل السياسي مباشرة، إذ ينبغي التمييز هنا بين شمولية تصور الحركة للإسلام وبين صيغ ومجالات تنزيل هذا التصور في الواقع»، كما اعتبرت هذه الورقة أن «وظائف الحركة الأساسية تبقى هي الدعوة والتربية والتكوين. بينما يبقى مجال العمل السياسي بالنسبة لأعضاء الحركة هو الحزب السياسي»، ولكي تتجنب الحركة منطق التجزيئية تنبّه الورقة إلى «أنه يبقى للحركة اهتمام بالسياسة في إطارها العام أي الاهتمام بالقضايا الكبرى ذات الصلة بهوية البلاد والقضايا الوطنية وقضايا الأمة العربية والإسلامية، وممارسة السياسة بطريقة غير مباشرة كما تمارسها هيئات المجتمع غير الحزبية».

---

(1) وثيقة غير منشورة (18 يوليو/تموز 2004).

الحصيلة والكسب في مجال العمل النقابي

يؤكد ميثاق الحركة على العمل النقابي كمجال من مجالات عمل أعضاء الحركة، مبينًا أهميته كما يلي: «ونقصد به مختلف الجهود والأعمال النقابية التي ترمي إلى إنصاف العمال والمستخدمين والطلاب والحرفيين وغيرهم، وتحسين أوضاعهم والدفاع عن حقوقهم ورفع الظلم عنهم، كما ترمي إلى ترشيد العمل المهني ليتسم أكثر فأكثر بالإخلاص والإتقان والأمانة في العمل، ويتمّ بروح التفاهم والإنصاف بين أطرافه.

وهذا المجال يجد تأصيله في مبادئ الإسلام التي تأمر بالعدل والمساواة وتنهى عن الظلم والاستغلال قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا».

وقد تطور العمل النقابي كثيرًا، وأنضجته التجارب الإنسانية، وصارت له هيئاته وقوانينه وأعرافه وتزايدت أهميته وتأثيره على الصعيد الاجتماعي. وحركتنا برؤيتها الشمولية للعمل ينبغي ألا تهمل العمل النقابي، خاصة أن التوجه الذي صار فيه كان في غالبه مؤطرًا بتوجهات مخالفة.

ليس غيرنا بأولى منا في التحدث عن حقوق العمال والطلاب والنساء وسائر فئات المجتمع المحرومة والمظلومة لأن الإسلام دين العدل وليس من وضع بشر يراعي مصلحته ومصلحة طبقته، بل هو دين الله إلى الجميع، وأحكامه لا تنحاز لطبقة على أخرى ولا لفرد على آخر»[1].

(1) ميثاق الحركة.

لقد مرّ اهتمام أعضاء الحركة بالعمل النقابي بعدة مراحل:

- المرحلة الأولى حيث ترك المجال لأعضاء الحركة في الانتماء إلى النقابة التي يريدون. وفي هذه المرحلة تبيّن أن أعضاء الحركة قد انتشروا في عدة منظمات نقابية مما جعل جهودهم مشتتة وتأثيرهم في الساحة النقابية محدودًا. وقد اصطدم أعضاء الحركة في هذه المرحلة بصعوبة الاندماج في بعض المنظمات النقابية القائمة بسبب ضعف الممارسة الديمقراطية وبسبب سيادة بعض التوجهات الإيديولوجية اليسارية المتطرفة.

- المرحلة الثانية حين تقرّر اعتماد الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إطارًا أساسيًّا للعمل النقابي لأعضاء الحركة خاصة بعد اتفاق الحركة مع الدكتور عبد الكريم الخطيب على انضمام المهتمين بالعمل السياسي إلى الحزب.

وترجع العلاقة مع نقابة الاتحاد الوطني للشغل إلى سنة 1991، حيث تقرّر دخول بعض أعضاء الحركة إلى النقابة وساهمت في دعم مرشحي الاتحاد الذي حصل آنذاك على المركز الرابع من حيث عدد الأصوات دون أن يحرز أي مقعد.

وفي سنة 1993 شارك أعضاء الحركة بصورة مكثفة في مسيرة فاتح مايو/أيار سنة1993 التي خصصت لقضية البوسنة والهرسك وشارك فيها آنذاك ما يقارب ستة آلاف مشارك.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 1993 تمّ إلغاء تكليف الكاتب العام للاتحاد آنذاك من قبل الدكتور عبد الكريم الخطيب وتكلفت لجنة برئاسته بتسيير شؤون الاتحاد من بينهم أعضاء من الحركة والإعداد للمؤتمر الذي انعقد فعلًا في 1993 حضره ما يفوق 350 مشاركًا

معظمهم من أعضاء الحركة تمّت فيه المصادقة على مكتب وطني جديد من بين أعضائه أعضاء من حركة الإصلاح والتجديد آنذاك.

وتُعتبر سنة 1997 محطة أساسية للنقابة حيث شاركت في انتخابات اللجان الثنائية 03/ 10/ 97 التي توجت بعضوية النقابة في غرفة المستشارين.

وبعد سنة 1997 تراوحت العلاقة داخل النقابة بين المد والجزر نظرًا لتخوف قدماء النقابة من تهميشهم وإقصائهم خاصة بعد عدم انتخاب البعض منهم في المكاتب الإقليمية للحزب بعد المؤتمر الوطني.

وفي مارس/آذار 1998 تشكّلت اللجنة المركزية للعمل النقابي حيث أسهمت في توسيع الاتحاد من خلال هيكلته بمساعدة هياكل الحركة، كما تمّ اقتراح مختلف المسؤولين الوطنيين والجهويين على هيئات الاتحاد، كما أسهمت اللجنة المركزية في تأسيس خمس جامعات وطنية، ثم تبيئتها داخل الاتحاد وهي: جامعة السككيين، جامعة الفلاحة، جامعة الجماعات المحلية، جامعة الفوسفاط، جامعة البريد والاتصالات.

وفي اقتراع 15 سبتمبر/ أيلول 2000، ترسّخت أقدام الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين وفي عدة مجالس جهوية وإقليمية.

وكانت سنة 2004 سنة الاتفاق والتوافق حول عقد المؤتمر الوطني للاتحاد في صيف 2005 حيث توّج المؤتمر بانتخاب الأستاذ محمد يتيم كاتبًا عامًا للاتحاد حيث عرف الاتحاد انطلاقة جديدة بتقوية هياكله المركزية وتجديد هياكله الإقليمية والجهوية والقطاعية، كما تمكّن خلال انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين من تعزيز تمثيله بانتخاب الأستاذ عبد الله عطاش عضوًا في المجلس.

وعمومًا فقد كان لأعضاء الحركة دور أساسي في إعادة إحياء المنظمة وهيكلتها وفي إنجاح مختلف المحطات والتظاهرات النضالية التي خاضها الاتحاد بالشكل الذي نقله في فترة وجيزة إلى إحدى المنظمات النقابية الخمس الأكثر تمثيلًا على الساحة النقابية ومكون أساسي في الحوار الاجتماعي مع الحكومة.

وفي المجال النقابي الجامعي اتخذ أعضاء الحركة من الجامعة الوطنية للتعليم العالي إطارًا لهم واشتغلوا من خلال مكاتبها الفرعية في عدة مواقع جامعية، وبذلت محاولات عدة للتنسيق مع بعض الفرقاء الإسلاميين، وكانت نقطة التميز في هذا المجال هي انعقاد المؤتمر الوطني لنقابة التعليم العالي خلال أيام 21 - 24 أبريل/ نيسان 2000، والذي تميّز بالجهد الكبير الذي بذلته لجنة التنسيق الجامعي، المشكلة من أعضاء من الحركة وفعاليات إسلامية أخرى، وما حظيت به هذه اللجنة من دعم من قيادة الحركة ساعدها على أداء مهمتها بقدر جيد من النجاح، حيث جاءت مشاركة التيار الإسلامي في هذا المؤتمر بشكل متميز عن السنوات السابقة (130 مندوبًا تقريبًا). وما يزال أعضاء الحركة في ظل غياب نفس ديمقراطي حقيقي واستحواذ اتجاه سياسي معيّن على تدبير المنظمة في معاكسة أحيانًا لمطالب وطموحات الأساتذة يناقشون سبل إعادة الاعتبار للعمل النقابي في الحقل الجامعي.

الكسب في مجال العمل الثقافي

يؤكد ميثاق الحركة على أهمية هذا المجال بقوله:

«يُعتبر العمل الثقافي من بين أهم المداخل التي تعتمدها حركتنا في الإصلاح. وحين نتكلم عن العمل الثقافي فنحن لا نحصره في العمل

الفكري أو العلمي الذي قد تتجاوب معه نخبة من الناس. إن العمل الثقافي يستفيد من العمل العلمي والإنتاج الفكري ولا يقف عنده لأنه لا يهتم فقط بالجانب العقلي أو المعرفي من الشخصية الإسلامية، بل إنه يشمل هذه الشخصية في أبعادها المختلفة ويعمل على إعادة صياغة قيمها المعرفية والوجدانية والسلوكية ومن ثم سعة المجالات التي يشملها العمل الثقافي ومنها مثلًا: العمل الرياضي والعمل الفني والأدبي ومختلف الأنشطة التربوية للطفولة والشبيبة وغيرها.

وللعمل الثقافي وظيفتان أساسيتان: الأولى هي تبليغ العقائد والمبادئ والأفكار والنظم والقيم الإسلامية، وبذلك فهو عمل بنائي إيجابي. والثانية تتمثل في دوره التحصيني للمجتمع من كل أشكال الغزو الفكري والسلوكي التي أصبح مجتمعنا ضحية لها على نطاق واسع، وفي دوره التصحيحي تجاه الثقافة الموروثة عن عصور الانحطاط بالعمل على إزالة آثارها السلبية المترسبة في العقول والسلوكات.

سينطلق العمل الثقافي والجمعوي في حركة التوحيد والإصلاح بإصدار ورقة دمج العمل الثقافي[1] بتاريخ يونيو/ حزيران 1997، وقد تميّز هذا الدمج ببذل مجهود كبير، ذلك أن العمل الثقافي في إطار «حاتم» كان بالأساس عملًا جمعويًا يهتم بتنظيم وتوجيه العمل الثقافي في إطار الجمعيات، بينما كان في إطار «الرابطة» يهتم بعمل الجمعيات وبالتوجيه الثقافي للأفراد داخل الحركة.

وتحضيرًا لترشيد العمل الثقافي الجمعوي وتوجيهًا له نحو «التخصص» كما جاء في ورقة الدمج، تمّ الاشتغال على مرحلتين لتحقيق الإدماج في هذا المستوى:

---

(1) ورقة «دمج العمل الثقافي الجمعوي»، يونيو/ حزيران 1997. (وثيقة غير منشورة).

- إحداث لجان مشرفة واحدة على المستوى المركزي، وأيضًا على مستوى كل مدينة.

- دمج الجمعيات الثقافية بناء على دراسة ميدانية لواقعها.

وتركّز عمل اللجنة المركزية في المرحلة المقبلة على تفعيل الإشعاع الثقافي سواء من حيث بلورة تصورات توجيهية للجمعيات المتخصصة أو من حيث توجيه الجمعيات التي لم تندرج في إطار التخصص من خلال الجمع العام التأسيسي، وذلك في أفق مساهمة النسيج الجمعوي في الإنتاج الثقافي.

الكسب في مجال العمل الإعلامي

لقد عرفت مسيرة الحركة الموحدة عدة قرارات كبرى في مجال الإعلام:

أولها هو دمج المنابر الإعلامية في منبر واحد حيث تمّت الاستعاضة عن كل من منبري «الراية» الذي أصدرته حركة الإصلاح والتجديد ومنبر «الصحوة» الذي كان قريبًا من رابطة المستقبل الإسلامي بالمنبر الجديد أي «التجديد» الذي أصبح لسان حال حركة التوحيد والإصلاح، كما تمّ إسناد رئاسة إدارتها إلى رئيس الحركة الدكتور أحمد الريسوني، ثم الأستاذ سعد لوديي، ثم بعد ذلك للأستاذ عبد الإله بن كيران.

أما القرار الثاني الكبير في هذا الصدد فهو الانتقال إلى الإصدار اليومي يوم الاثنين 3 رمضان 1422 موافق 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2001، والذي تمّ عبر عملية متدرجة بدأت بالإصدار نصف الأسبوعي.

وقد تميّزت عملية الإصدار اليومي بنقلة نوعية على مستوى الهيكلة الإدارية والتجارية والتحريرية والصحفية، وهي من العمليات التي مكّنت من تأهيل الجريدة للاستفادة من عقد البرنامج الذي وضعته الوزارة المعنية وجعلتها تستجيب لكل شروطه بالرغم من تواضع إمكانياتها وحداثة تجربتها بالمقارنة مع جرائد يومية معروفة.

وعلى الرغم من النقاش المتواصل التي تثيره الجريدة والصعوبات التي واجهتها في إطار ضعف الإمكانيات وحصار التوزيع وضعف التأطير المهني وضعف المبيعات، في ظل التراجع العام للمقروئية وخاصة بالنسبة للصحف الحزبية أو التي ينظر إليها على أساس أنها ذلك، فلا تزال الجريدة تقوم بدور كبير في التعريف بمواقف الحركة وتسهم إسهامًا فعّالًا في المواجهات الفكرية والسياسية والمحطات الكبرى، مما كان يرجح في كل عمليات التقييم التي كانت تتمّ من حين لآخر الحاجة المتواصلة إليها رغم وجود آراء متحفظة على الصدور اليومي وعدم تناسبه مع حاجيات حركة دعوية تربوية.

ولقد أصبحت أعداد جريدة «التجديد» وأعدادها الخاصة المتميزة تشكل رصيدًا معرفيًا ووثائقيًا وتاريخيًا بالنسبة لكثير من الباحثين المهتمين بالتاريخ المعاصر للمغرب والمتتبعين لمسار الحركة الإسلامية ودورها فيه.

والأيام ما زالت تؤكد الدوافع والأهداف التي جعلت قيادة الحركة آنذاك تقتنع بوجود منبر يبسط مواقف الحركة وتوجهاتها ورؤاها، وهو ما ظهر بوضوح في «مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية» وأعقاب الهجمات الإرهابية التي عرفتها الدار البيضاء شهر مايو/ أيار 2003 التي استغلها الاستئصاليون لاستهداف الحركة والحزب من ورائها.

أما القرار الثالث فهو تغيير إدارة مجلة «الفرقان» التي كان يديرها الدكتور سعد الدين العثماني حين تبين أن مسؤوليته الحزبية أصبحت تجعل من المتعذر مواصلة الإشراف عليها وتسييرها وتكليف الأستاذ محمد طلابي بها بناء على مشروع ثقافي متكامل وخطة عمل لعشر سنوات والتزام من الحركة بتوفير بعض الدعم المالي الأساسي من أجل ضمان انطلاقة الصدور من جديد واستمراريته.

وفي السياق نفسه عملت الحركة على إحداث موقع خاص بها هو موقع www. alislah. ma وهو ما تمّ بتاريخ 11 نوفمبر/تشرين الثاني2003 والذي شهد تطويرًا مهمًّا في هندسته وشكله وتحيينه، وهو وسيلة إعلامية تواصلية تعكس اهتمامات الحركة وانشغالاتها في مجال الوظائف الأساسية وتفاعلاتها مع الواقع المحيط، ويشهد إقبالًا متزايدًا كما أنه وسيلة إطلالة الحركة على أعضائها خارج المغرب وعلى المتعاطفين والمتتبعين لعمل الحركة.

وعلى المستوى التواصلي أحدثت الحركة لأول مرة هذه الوظيفة داخل المكتب التنفيذي وقامت بتنفيذ برنامج تواصلي وبرنامج للعلاقات العامة كان من ثماره إنتاج هوية بصرية للحركة (لوغو) ومجموعة من الوثائق التعريفية بها، وبرنامجًا تواصليًّا للعلاقات العامة قصد الانفتاح والتفاعل مع المحيط.

ومن جهة أخرى يمكن القول إن قيادات الحركة ورموزها قد أصبحت من بين العناصر المنشطة للحقل الإعلامي المكتوب والسمعي البصري الوطني والعربي والإسلامي والدولي من خلال الاستجوابات والمقابلات والتعليقات والمشاركة في البرامج التلفزيونية والإذاعية والمؤتمرات الإعلامية.

الحصيلة والكسب في مجال العمل الطلابي

من فصيل الوحدة والتواصل إلى منظمة التجديد الطلابي

انطلق العمل الطلابي لحركة التوحيد والإصلاح مباشرة بعد إعلان الوحدة الاندماجية في أغسطس/آب 1996 بين حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي، وهو استمرار لتجربة القطاعين الطلابيين للتنظيمين معًا، أي تجربتي فصيل «الطلبة التجديديون» و«فعاليات طلابية»، اللذين توحدا بدورهما في أكتوبر/تشرين الأول من السنة نفسها، وقد شكلت تجربة الوحدة التنظيمية، والإعلان عن فصيل الوحدة والتواصل، كخيار وتوجه، منطلقًا في عملية تجديد العمل الطلابي الإسلامي بالجامعة المغربية، راكمت مجموعة من المكتسبات والمنجزات، ثقافية ونقابية ودعوية، كما عرفت التجربة ذاتها تحولات تصورية وتنظيمية ووظيفية، تبلورت في إطار منظمة التجديد الطلابي، التي كرست إرادة نهوض طلابي جديد، وأرست معالم مشروع طلابي يسعى إلى تدشين دورة جديدة في العمل الطلابي الإسلامي بالجامعة المغربية.

القطاع الطلابي لحركة التوحيد والإصلاح وفصيل الوحدة والتواصل

سعى القطاع الطلابي لحركة التوحيد والإصلاح منذ توقيع الوحدة، إلى التأسيس لعملية تجديد في العمل الطلابي الإسلامي بالجامعة المغربية، عبر المساهمة في إعادة بناء حركة طلابية قوية، وكذا إعادة الاعتبار للطالب والجامعة ودورهما في التغيير الاجتماعي والسياسي، وبذلك استطاع خلال هذه المرحلة أن يقدّم تجربة غنية للعمل النقابي مغاير للتجربة اليسارية الموروثة، كما استطاع صياغة خطاب طلابي

جديد، بأسئلة جديدة وأجوبة مغايرة، تستجيب لتحديات الوسط الطلابي، وتتفاعل مع احتياجاته ورهاناته، برزت في جهود الإحياء النقابي والثقافي والدعوي.

أ - العمل النقابي: يعتبر العمل النقابي عند فصيل الوحدة والتواصل، الواجهة النقابية للقطاع الطلابي للحركة، عملًا مطلبيًّا في جوهره، تتلخص أهدافه في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للطلاب، وكذا تحصين المكتسبات المحققة والقائمة لهم..

وقد ركّزت مبادرات فصيل الوحدة والتواصل من جهة على إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، مدخلًا لإعادة بناء الحركة الطلابية المغربية، ومن جهة ثانية على إعادة الاعتبار للطالب والجامعة المغربية من أجل المساهمة في التغيير الاجتماعي والسياسي.

فبخصوص أزمة هيكلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، نظم الفصيل عددًا من المبادرات، من بينها ندوة وطنية حول هيكلة الاتحاد بجامعة فاس في يناير/كانون الثاني 2000، بسط فيها رؤيته لأزمة التنظيمية للحركة الطلابية، ضمنها وثيقة «الحل الاستثنائي»، كما خاض لنفس الغرض، حوارًا مطولًا مع فصيل العدل والإحسان في الموضوع، دون أن يتوصلا إلى نتيجة تُذكر، بسبب تباعد وجهات النظر.

وقد قام الفصيل بتأطير العديد من المعارك النقابية في الجامعات المحلية، كانت سببًا في اعتقال بعض أعضائه، وطرد آخرين.

ومن جهة أخرى، سعت مبادرات الفصيل إلى التحسيس بأزمة الجامعة المغربية، سواء فيما يتعلق بالسياسة التعليمية المنتهجة من جهة، أو العلاقة بين مكونات الحركة الطلابية، حيث بادر الفصيل إلى طرح وثيقة «قضايا الإصلاح الجامعي والبحث العلمي»، توقفت عند أزمة

التعليم العالي والبحث العلمي، وحاولت وضع أسس عامة لتجاوزها، كما بادر إلى طرح وثيقة «العلاقة مع مكونات الحركة الطلابية»، تحدد واقع هذه العلاقات، المتسمة بالصراع والتنافر، وآثارها على الحركة الطلابية، وسبل تجاوزها.

ب - العمل الثقافي: احتل العمل الثقافي عند القطاع الطلابي لحركة التوحيد والإصلاح أهمية بالغة، لكونه مجالًا من المجالات الحيوية التي تُساهم في صياغة الشخصية الأصيلة للطلاب..

وقد تميّز العمل الثقافي بتجربة المنتديات الوطنية، التي تنظم سنويًا، والتي انطلقت أول تجربة لها في 1998 بجامع بمكناس، ثم مراكش في1999 وبعدها الدار البيضاء في2000 وفاس في 2001 ثم الرباط في 2002 وقد شكّلت هذه التجربة محطة سنوية لطرح أسئلة ومعالم المشروع الثقافي والسياسي والنقابي للقطاع الطلابي للحركة، تجاه كل من الدولة والمجتمع، من خلال طرح قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية، فضلًا عن تأكيد الارتباط العميق بقضايا الوطن والأمة، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

ج - العمل الدعوي: وتمثّل وثيقة «معالم في منهاجنا الدعوي» التي سطرها القطاع الطلابي في سنة 2000 الرؤية الجامعة حول أهمية الوظيفة الدعوية ومركزيتها في العمل الطلابي الإسلامي، كما بسطت الوثيقة مواصفات محددة للخطاب الدعوي وسط الجامعة، حيث حدّدت الورقة مواصفات للخطاب الدعوي، تتمثل في الإيمان والوضوح والتدرج والحكمة والاعتدال والتوزان.

وقد تميّزت تجربة العمل الدعوي للقطاع الطلابي في وسط الجامعة، فضلًا عن الأسابيع والأيام الدعوية، بالحملات الدعوية التي

تمحورت حول الأركان الثابتة في الإسلام مثل الصلاة والحجاب والعفة وغيرها.

غير أن هذه المكتسبات والإنجازات، والتي غلب عليها العمل النقابي أكثر من غيره من الأعمال، لم تستطع الارتقاء نحو فتح آفاق جديدة للعمل الطلابي الإسلامي، وبقيت منكفئة على ذاتها، مما جعلها تستنفد إمكاناتها وفاعليتها تدريجيًّا.

وقد شكّلت هذه الخلاصة، الأرضية المناسبة بالنسبة للقطاع الطلابي لحركة التوحيد والإصلاح، للإقدام على إنشاء إطار مدني طلابي مستقل بالجامعة المغربية، وذلك بتأسيس منظمة التجديد الطلابي.

منظمة التجديد الطلابي: إضافة توعية جديدة في الحقل الطلابي

دشنت منظمة التجديد الطلابي مرحلة جديدة في تاريخ العمل الطلابي بالمغرب، تجاوزت الوقوع في فخ التعددية النقابية الزائفة من جهة، وكرست إرادة جديدة ومتوثبة تسعى نحو نهوض طلابي جديد، يُعيد الاعتبار للطالب والجامعة ودروهما..

وتعرف منظمة التجديد الطلابي نفسها بكونها «منظمة مدنية شبابية تعمل أساسًا في الوسط الطلابي، وتعنى بشؤون الطلاب وسبل تأهيلهم للقيام برسالتهم في المجتمع»، وقد حدّدت المنظمة رسالتها في وظائف أساسية داخل الجامعة تتمثل في الإشعاع الدعوي، والتأطير الثقافي، ودعم التكوين والبحث العلمي، والنضال المدني لصالح قضايا الطلاب والجامعة، والتنشئة السياسية والتأهيل على قضايا الشأن العام..

وتقوم المنظمة على مبادئ أربعة تتمثل في:

الحوار: بما هو منهج في التواصل بين مختلف المكونات، ومسلك

في تدبير العلاقات والخلافات، وقيمة في ترسيخ أخلاق التعايش والعمل المشترك.

العلم: بما هو مطلب شرعي وحضاري، كما أنه وسيلة للربط بين عالم الشهادة وعالم الغيب، ولذلك فهو مقام عبادة وتفكر، ومن هنا فالعلم قيمة في حدّ ذاته، ويطلب شرعًا لذاته لا لغيره، كما أنه المدخل الوحيد لتحقيق مشروع النهضة.

التجديد: هو منطلق يعبّر عن جوهر رسالة المنظمة، فهي رسالة إحياء تربوي وتجديد فكري وبعث حضاري.

النهضة: بما هي هدف تندمج فيه طموحات الطلاب في التغيير مع طموحات الأمة في النهوض الوفي لمرجعيتها الإسلامية والحامل لمشروع خلاصها في الدنيا والآخرة، في مواجهة التحديات التي تواجهها الأمة.

منظمة التجديد الطلابي والعمل الدعوي في المجال الطلابي

تتلخص سمات العمل الطلابي في إطار منظمة التجديد الطلابي، في اصطباغه بالوظائف الأساسية للحركة، فالمنظمة تسعى إلى صياغة طالب مغربي معتز بدينه، منخرط في قضايا وطنه وأمته، متسلح بالعلم ونابغة فيه، ذلك الهدف الذي لن يتحقق إلا بإعادة الاعتبار لوظيفة الجامعة في المعرفة والبحث العلمي.

وفي المحال الدعوي سعت المنظمة إلى إعادة الاعتبار للعمل الدعوي في الوسط الطلابي حيث اشتغلت على عدة مشاريع منها:

مشروع كن سفيرًا للدعوة:

ويرمي إلى تطوير الوظيفة الدعوية للمنظمة، ورفع مستوى انخراط

أعضائها ومنخرطيها في أشرف الأعمال وأجلّها، ويهدف المشروع إلى جعل الدعوة ملكة لدى الشباب الجامعي، من خلال إحياء فريضة الدعوة وتحريرها من كل القيود، وتحصين الشباب الجامعي من الانحراف، والمساهمة في إشاعة روح التدين السليم، وبث قيم الوسطية والاعتدال، وتدريب الشباب الجامعي على الدعوة إلى الله.

مشروع حرم جامعي بدون إدمان:

وهو مشروع دعوي اجتماعي، يسعى إلى تحصين الشباب الجامعي ضد الإدمان ووقايته من مخاطر التدخين والمخدرات. والعمل من أجل جامعة دون مخدرات ومن أجل شباب جامعي غير مدمن.

مشروع امتحانات بدون غش:

وهي مبادرة طلابية تنطلق من قلب الطلاب وتتجه إليهم بمقاربة تبتعد عن منطق الإدانة والاتهام وتنفتح على آفاق تسعى إلى تشجيع التفوق والتميز الدراسي وتبتغي ليس فقط تعزيز المنافسة المشروعة، ولكن إلى حماية الكفاءة المغربية والأهلية العلمية لأطر الغد ومن ثَمَّ تمنيع مستقبل الأجيال ضد مختلف ألوان الغش والنقص والتسرب.

منظمة التجديد الطلابي والتاطير الثقافي

حرصت المنظمة منذ تأسيسها للنهوض بالتأطير الثقافي للطلبة حيث نظمت المنظمة منذ تأسيسها في 2003 عدة دورات للمنتدى الوطني الطلابي بلغت ثماني دورات.

وعرف المنتدى الوطني السابع الذي احتضنته جامعة محمد الأول بمدينة وجدة تنظيم عدة قضايا فكرية منها «الفكر الإسلامي وإشكالية

التجديد»، «الأدب الإسلامي والنهوض الحضاري» و«الإصلاح الجامعي: الأزمة والآفاق» و«عبد الكريم الخطابي وسؤال النهضة والتحرر» و«مستقبل الحركة الإسلامية بالمغرب».

أما المنتدى الوطني الثامن: والذي نظم تحت شعار «جامعة حرة لمغرب مستقل» احتضنتها جامعة محمد الخامس بالرباط، وعرفت مشاركة وفود طلابية من خارج المغرب، بتناول عدة قضايا مثل قضايا «تجديد الخطاب الديني» و«السياسة الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب» وتميز المنتدى الثامن بندوة سياسية حول «مرور نصف قرن من الاستقلال».

المنظمة وقضايا التكوين والتاهيل

تسعى المنظمة إلى النهوض بوظيفة التكوين والتأهيل. وقد سطرت مجموعة برامج لتطوير هذه الوظيفة من خلال برامج ومحطات أهمها:

الملتقى الوطني لكتاب الفروع

وهي محطة داخلية تنعقد كل سنة، وتشكّل محطة لتعميق واستيعاب التصورات، وفرصة للتواصل بين القيادات المحلية والوطنية للمنظمة، وكذا بينها وبين قيادة حركة التوحيد والإصلاح، وقد انعقد الملتقى الداخلي لـ 2006 باسم «دورة الرسالية»، وشعار «الشباب القيادي أولوية»، ألقيت خلاله محاضرات وعروض، تقدّم بها أعضاء من المكتب التنفيذي للحركة واللجنة التنفيذية للمنظمة، تركّزت حول محاور من بينها «الرسالية في القرآن الكريم والسُّنة النبوية والتجربة التاريخية للخلافة الراشدة»، و«المنظمة ووظائفها وآفاق العمل» و«العمل الشبابي والمدني عند المنظمة»، و«المشروع الفكري لحركة التوحيد والإصلاح».

الجامعة الصيفية:

وهي مبادرة انطلقت في صيف، 2005 وتعتبر محطة سنوية خاصة بالتأهيل والتكوين لأعضاء المنظمة وقياداتها، قيميًا ومعرفيًا ومهارةً، وقد انعقدت أول دورة لها باسم «المختار السوسي» أحد أعلام المغرب ورجالاته، وتحت شعار «أمل المغرب في طلابه» وسعت هذه الدورة للتأهيل على مناهج جديدة في العمل الطلابي، وتعميق الفهم لمشروع المنظمة، وتعميق التفكير حول قضايا الجامعة والوطن والأمة، وكذا تبادل الخبرات وتوثيق التواصل، حيث قُدّمت خلالها محاضرات وعروض تمحورت حول «الشباب المغربي والنموذج الرسالي» و«منظمة التجديد الطلابي: رسالتها وواقعها وآفاق عملها»، و«الإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي»، والإصلاح الجامعي بعد خمس سنوات»، كما نظمت خلال هذه المحطة عدة ورشات تكوينية وتأهيلية ركّزت في أشغالها على المشروع الدعوي والتكويني والعلمي والاجتماعي والنقابي للمنظمة.

برنامج التكوين الأساسي

وهو برنامج يشتمل على ثلاثة محاور أساسية، شرعي وفكري وسياسي، يتضمن كل محور قضايا عديدة، تشكّل مادة أساسية في العملية التكوينية لفروع المنظمة، سواء في دورات التكوينية محلية، أو المحطات الوطنية مثل الجامعة الصيفية، أو المنتدى الفكري. وتتمثل أهمية هذا البرنامج في كونه يوحّد قضايا الاشتغال لمختلف فروع المنظمة، وهي قضايا تمّت دراستها بدقة، كما تمّ تحديد مصادر ومراجع أساسية لكل قضية على حدة.

المنتدى الفكري

وهو مبادرة فكرية تأسيسية، تشكّل محطة سنوية للوقوف على أهم الإشكالات الفكرية في الفكر المعاصر، ومنه الفكر الإسلامي، بهدف الرصد والتتبع والتفاعل الإيجابي، خاصة مع تلك التي لها أثرًا مباشرًا على مسيرة العمل الإسلامي، وقد انعقدت الدورة الأولى تحت شعار «مالك بن نبي وجيل النهضة في الدورة الحضارية الجديدة»، بحضور عدد من المفكرين والباحثين بالجامعة المغربية، تمحورت أشغالها حول سبر أغوار فكر مالك بن نبي الذي يُعدّ رمزًا من رموز التجديد في الفكر الإسلامي الحديث، حيث تمّ التركيز على الأهمية التاريخية لفكر مالك ابن نبي، مع التركيز على إشكاليات المنهج والثقافة والتنمية وكيف قاربها ابن نبي، كما عرف المنتدى مداخلات أخرى حول «عالمية الفكر الإسلامي ورهان التحرر الفكري»، و«الثقافة والمثقف وجيل النهضة ودور المثقف في التغيير الحضاري»، وقد حاول المنتدى تلمّس الأسئلة الصحيحة في قضايا النهضة والإصلاح من زاوية منهجية ومعرفية.

منظمة التجديد الطلابي والجامعة

ظل سؤال دور الجامعة في الإصلاح والتغيير إشكالية ثابتة في مناشط العمل الطلابي الإسلامي منذ تأسيسه، وشكّلت الجامعة ودورها في التنمية قضية رئيسية في اهتمامات المنظمة، فنظمت بشأنها محاضرات ومنتديات ودورات ومبادرات، طرحت التساؤل حول الجامعة ودورها في الإصلاح الاجتماعي والسياسي، وأخرى قاربت السياسية التعليمية المنتهجة تجاه الجامعة، وثالثة وقفت عند مشكلة الحريات السياسية والنقابية والتنظيمية لها.

وهذا استعراض سريع لأهم تصورات ومواقف المنظمة في الموضوع.

الإصلاح الجامعي والبيداغوجي

عارضت المنظمة الإصلاح الجامعي والبيداغوجي وطريقة تنزيله، وذلك بسبب شكلانيته وصوريته، وعابت عليه الاكتفاء بتقليص سنوات الدراسة وإحداث نظام الوحدات والمسالك والفصول، وتضخيم المقاربة الاقتصادية والتقنية لوظيفة الجامعة على حساب الوظيفة المعرفية والبحثية والتربوية، مما جعله قاصرًا عن النفاذ إلى جوهر المشكل التعليمي والبحث العلمي، فضلًا عن إقصاء الطرف الطلابي في إعداده، وهي انتقادات خصّصت لها المنظمة مذكرة خاصة هي «المذكرة المطلبية» أرسلتها إلى كل الهيئات الرسمية والشعبية، وضمنتها رؤيتها للجامعة المغربية، على المستويات الاجتماعية، والبيداغوجية والتربوية، والهيكلية والمؤسساتية، والحقوقية السياسية، وكذا المستوى القيمي والأخلاقي.

السياسة التعليمية والبحث العلمي

من خلال «الملتقى العلمي» سعت المنظمة إلى بعث نقاش علمي بين الطلبة والأساتذة والمتخصصين حول الجامعة المغربية والسياسة التعليمية، ويشكّل الملتقى محطة سنوية، تتوج بتوصيات ومقترحات أفكار حول الجامعة المنشودة، وقد نظّمت الدورة الأولى للملتقى بجامعة الحسن الثاني بالمحمدية من السنة الدراسية 2004/ 2005، حول «مرور خمس سنوات على الإصلاح الجامعي» حاولت تقييم الإصلاح بعد مرور خمس سنوات منه، ومساءلة البحث العلمي

بالمغرب، عرف مشاركة العديد من الأساتذة الجامعيين والمتخصصين، انصبت أشغالهم حول تتبع مسار الإصلاح في جزئياته، على مستوى الوحدات والمسالك والفصول، بينما تمحورت أشغال الملتقى في دورته الثانية 2005/ 2006 حول قضية «الهوية الثقافية وإشكالية اللغة في التعليم العالي بالمغرب»، وشكلت مناسبة لمساءلة مصير أكاديمية محمد السادس للغة العربية، ومدى حضور الهوية الإسلامية في برامج التعليم العالي، كما كانت محطة لطرح قضية التعريب في التعليم العالي بالمغرب.

العمل النقابي

حافظ العمل النقابي لفصيل الوحدة والتواصل، الذي يُعدّ الواجهة النقابية لمنظمة التجديد الطلابي، على حضوره البارز بين وظائف المنظمة، وكذا دوره الحيوي في استنهاض العمل النقابي الطلابي، وقد سطرت المنظمة «برنامجًا نقابيًا»، حدّدت أهدافه في النضال من أجل إصلاح جامعي وبيداغوجي حقيقي، وإشراك فعلي للطرف الطلابي في إنجاز إصلاح جامعي وفق رؤية مندمجة، وكذا النضال من أجل تمثيل طلابي ديمقراطي في أجهزة التسيير والقرار الجامعي، والدفاع عن الحريات النقابية والثقافية والسياسية الجامعية، وإلغاء الدورية الثلاثية الأمنية لـ 20 يناير/ كانون الثاني 1997، وإبعاد الحرس الجامعي وصيانة حرمة الجامعة واستقلاليتها. والمطالبة بالإسراع في إخراج مشروع أكاديمية اللغة العربية للوجود، واعتماد سياسة وطنية واضحة لمعالجة أزمة الازدواجية اللغوية وتعريب التعليم العالي..

وقد قاد الفصيل عدة معارك نقابية وطنية ومحلية، انصبت حول

التنزيل الارتجالي للإصلاح البيداغوجي، وكذا قضايا الحريات النقابية داخل الجامعة، التي كانت السبب في طرد عدد من مناضليه في الجديدة وبني ملال، كما خاض معارك نضالية ضد التضييق على الحريات الجامعية، وكذا النضال من أجل تحسين الخدمات الاجتماعية للطلاب على المستوى الوطني.

وبالنظر إلى حركية فصيل الوحدة والتواصل وفاعليته في التصدي للإجهازات المتوالية على مكتسبات الحركة الطلابية، فقد تمّ اعتقال عضوين من مجلسه الوطني هما عبد الصمد بن عباد وجمال التاقي، وحكم عليهما بثلاث سنوات وخمس سنوات سجنًا نافذًا على التوالي.

ومن خلال المكتسبات والمنجزات السالفة الذكر يمكن الخلوص إلى الملاحظات التالية:

- على المستوى التنظيمي:

رغم تأسيس منظمة «التجديد الطلابي» فقد تمكّن طلبة الحركة من الحفاظ على وحدة الإطار النقابي للحركة الطلابية المغربية، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وأفلحت في تجنب دعوى القطيعة معه، بما جعلها تشكل تراكمًا مبدعًا لمجمل المراجعات المستمرة في السياق الطلابي والجامعي والسياسي، وبذلك أرست منظمة التجديد الطلابي تجربة تنظيمية جديدة، دون أن تحدث القطيعة مع التراث التنظيمي والتصوري الذي راكمته الحركة الطلابية، مستلهمة في ذلك تجربة التنظيمات المدنية الحديثة، ومن التطور الذي عرفه المجتمع المدني المغربي..

- على مستوى الهدف والرسالة:

سعت في إطلاق دورة جديدة للعمل الطلابي الإسلامي داخل الجامعة، انطلاقًا من رسالتها في الإحياء التربوي والتجديد الفكري والبعث الحضاري، ومن خلال وظائفها الخمس السالفة الذكر.

- على مستوى المشاركة والانفتاح: تمكّنت المنظمة من أن تصبح صوتًا للطلاب في المجتمع وفي العلاقة مع مؤسساته وهيئاته، تشهد على ذلك المبادرات التي أطلقتها، والتي شاركت فيها مع هيئات أخرى من خارج الجامعة، حول قضايا الأمة الإسلامية من جهة، أو حول الإشكالات الاجتماعية والسياسية للمغرب، كما أنها أضحت بفضل ذلك، ممثلًا للحركة الطلابية المغربية، في المنتديات والمؤتمرات الطلابية العربية والدولية.

وبالرغم من المكتسبات والإنجازات السالفة الذكر، فإن هناك تحديات جوهرية تواجه المنظمة، تتمثل في تحدي الانفتاح والانتشار بين صفوف الطلاب وعلى الهيئات والمؤسسات، وتحدي التأهيل والتكوين وفق المتطلبات الحقيقية للمنظمة وكذا وفق المناهج الحديثة المعتمدة، إضافة إلى تحدي المعرفة والبحث العلمي، وهي تحديات تتطلب من المنظمة تعبئة شاملة وسط صفوفها، وكذا في صفوف الحركة الطلابية كافة، من أجل أن تحتل تلك التحديات المكانة اللائقة بها، بغرض أن تصبح انشغالًا رئيسًا وأولوية قائمة، الأمر الذي يحتاج إلى برامج فعالة ومبادرات حقيقية. حركة التوحيد والإصلاح المغربية

الفصل الرابع:

الحركة ومحيطها

أين تقف حركة التوحيد والإصلاح اليوم؟

إن استرجاع مختلف الأحداث التي عرفتها السنوات العشر الماضية في المستويات الثلاث يكشف عن ثلاثة عناصر كبرى في الصورة العامة لوضع الحركة:

أولًا - فمسيرة تطور الحركة في العقد الماضي كانت مسيرة استثنائية خاصة عند مقارنتها بغيرها من الحركات الإسلامية سواء في المغرب أو خارجه، كما يكشف عن تحول الحركة من مجرد متابع ومستفيد ومتأثر بالتجارب الحركية الإسلامية إلى مؤثر وفاعل وفي بعض الحالات ملهم لتجارب حركية أخرى، وهو ما برز بشكل كبير على الصعيد المغاربي بوجه خاص الذي كان موسومًا بسياسة استئصالية وإقصائية شرسة ضد حملة المشروع الإسلامي.

ثانيًا - تكشف عملية الاسترجاع التاريخي للمحطات الكبرى عن خروج الحركة من دائرة الهامش والاقتراب من مركز التأثير والتفاعل معه بما جعلها تمثّل - بدرجة معينة - الطرف الرائد في مقابل التيار المناوئ للعمق العربي والإسلامي للمغرب، وتحتل بالتالي موقعًا مؤثرًا في

التوازن الهوياتي والحضاري بالمغرب، وهو موقع جعل من الحركة محط تتبع ورصد من الداخل والخارج كما طرح تحديات جديدة فاقت قدرات الحركة واستعداداتها بل وفي أحيان توقعاتها.

وثالثًا - فإن النظرة الواسعة على واقع الحركة الإسلامية بالمغرب، تبرز هي الأخرى انتقال الحركة إلى موقع القاطرة المؤثرة في غيرها من الحركات، والمحددة في حالات كثيرة لأولويات العمل الإسلامي بالمغرب، خاصة ما يرتبط بالتدافع الهوياتي في المغرب، كما عزّز من شرعية المنهج العام للحركة بما هو منهج قائم على المشاركة والتفاعل والتجديد والرسالية، فضلًا عن طبيعتها كحركة نتجت عن وحدة بين أطراف إسلامية متعددة وجعل من كسب رهان إنجاح التجربة الوحدوية مسألة ذات طابع حيوي تجاوزت الحركة نفسها.

تفيد الجوانب الثلاثة حصول رضا عام على مسيرة الحركة، لكن التحليل الموضوعي للجوانب الثلاثة نفسها يكشف أنها تتضمن عناصر قصور مانعة من الإفراط في ذلك الرضا، فتلك الإنجازات الثلاثة الكبرى لم تكن فقط نتاج عوامل ذاتية فحسب، بل كانت نتيجة تضافر عدة عوامل موضوعية، كما أن الإنجاز الثاني يبقى نسبيًا عند المقارنة مع التقدم الذي عرفته أطراف أخرى ذات مرجعيات مناهضة لمشروع الحركة في الوصول لمراكز نافذة في القرار الوطني.

وعلى صعيد آخر فالتقدم النوعي لمشروع الحركة بمختلف مؤسساته لم يواكبه تقدم كمّي من ناحية، كما عرف وما يزال معضلات حقيقية في التنمية القيادية والأطر اللازمة لخدمة هذا الامتداد من ناحية أخرى.

وعملية التقييم المطلوبة اليوم داخليًا بمشاركة أعضاء الحركة والمراقبين الخارجيين محتاجة من الجميع أن يقفوا على هذه الأرضية

بعناصرها الإيجابية والسلبية حتى تتمكن الحركة من الانطلاق إلى آفاق جديدة للحركة.

وهذا الفصل من الكتاب لا يزعم أنه سيقوم بهذه العملية ولكنه سيقوم بعملية رصد مجمل التطورات التي حبل بها محيط الحركة في العشرية الأخيرة وكيفية تفاعل الحركة مع التحولات المذكورة في الإطار الموضوعي المرتبط بالمحيط الخارجي للحركة بمختلف أبعاده مع رصد وتقييم صيغ ومظاهر تفاعل الحركة معه عسى أن يعقب إصدار هذا الكتاب نقاش داخلي وخارجي يتولى عملية التقييم المذكورة.

الإطار الموضوعي لتطور تجربة الحركة:

يمكن التمييز في الإطار الموضوعي بين مستويين: المستوى الوطني الداخلي بأبعاده السياسية والثقافية والاجتماعية، ثم المستوى الخارجي سواء منه الإسلامي أو الدولي، إلا أن السمة المركزية لهذين المستويين هي حالة التغير الشديدة مما جعل الحركة تتفاعل مع محيط متغير ومتقلب.

أ - على المستوى الوطني:

لقد تزامنت عملية التأسيس والوحدة مع انخراط المغرب في سلسلة من التحولات السياسية بدءًا من المراجعة الدستورية لسبتمبر/ أيلول 1996 والتي جاءت بعد أقل من شهر من انطلاق الحركة الموحدة، وانتهاء من تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وبعده تقرير التنمية البشرية وما وضعه من برنامج سياسات ذات تأثير على المستقبل الحضاري العام للمغرب.

في هذا المسار عرف المغرب انتقالًا سلسًا في الحكم واعتلاء الملك محمد السادس للعرش، كما تمّ تنظيم محطتين انتخابيتين الأولى في 1997 (يونيو/حزيران بالنسبة للبلدية ونوفمبر/تشرين الأول بالنسبة للتشريعية) والثانية في 2002 بالنسبة للتشريعية وفي 2003 بالنسبة للبلدية، وانتقلت أحزاب المعارضة ذات الخلفية اليسارية للمشاركة في التدبير الحكومي سواء بقيادته بين 1998 - 2002 أو المشاركة فيه بشكل وازن بعد 2002 وإلى غاية الآن، كما تمّ الانفتاح السياسي على جزء من الحركة الإسلامية والتي تحولت في الولاية التشريعية 2002 - 2007 إلى قيادة المعارضة داخل البرلمان، كما تمّ توجيه الدعوة لرئيس الحركة السابق الدكتور أحمد الريسوني لتقديم درس حسني كما تمّ رفع الإقامة الجبرية عن مرشد جماعة العدل والإحسان، وانتهج المغرب سياسة متدرجة جزئية في تصفية انتهاكات حقوق الإنسان في العهد السابق، وأدّت تفجيرات 16 مايو/أيار 2003 بالدار البيضاء إلى دفع المغرب لتوسيع انخراطه في استحقاقات الحملة الأمريكية على ما يُسمّى بالإرهاب وتبني سياسات جديدة في تدبير الحقل الديني.

ولئن تعزّز موقع الحركة بشكل تدريجي وتصاعدي في مسيرة هذه التطورات الداخلية، رغم الهزة التي طرأت بشكل مؤقت بعد تفجيرات 16 مايو/أيار، فإن تحليل هذا الإطار يتطلب الوقوف على أهم القضايا التي عرفها هذا العقد.

في هذا السياق العام طفت على السطح سلسة قضايا فاصلة في الهوية الإسلامية للمغرب، يمكن التوقف عند أهمها:

- قضية التناوب السياسي والمشاركة السياسية للحركة الإسلامية، وذلك بعد الرفض الذي ووجهت به المحاولات الأولى في بداية عقد

التسعينيات، وهي المشاركة التي تحقّقت في مختلف المحطات الانتخابية الأربع (بلديتين وتشريعيتين)، وكانت الأولى (يونيو/حزيران 1997) بقرار من الحركة اعتمد صيغة المستقلين بعد تعذر المشاركة باسم حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية - آنذاك - حيث أتاحت انخراط جزء من أعضاء الحركة في صنع السياسات العامة للبلاد، خاصة وأن المغرب عرف في الولاية التشريعية لـ 1997 - 2002 سلسلة مراجعات كبيرة في المنظومة التشريعية للبلاد، ومكنت من ربط الحركة الإسلامية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والهموم اليومية للمواطن، وساعدت على تطوير الخطاب السياسي للحركة والتفاعل أكثر مع الواقع السياسي واستثمار أدواته في خدمة قضايا الهوية الإسلامية وتخليق الحياة بالبلاد.

ورغم تبني الحركة لسياسة المشاركة المحدودة فإن موقعها البرلماني تضاعف بحوالي ثلاث مرات في مجلس النواب لسنة 2002 (42 مقعدًا، أزيد من 640 ألف صوتٍ للائحة الوطنية)، كما أن هذه المشاركة ساهمت بشكل كبير في تعزيز موقع الحركة بعد انتقال الحكم للملك محمد السادس وأعطت مضمونًا عمليًا لموقف تأييد الحركة للبيعة التي تمّت، بحيث يمكن القول إن المشاركة التي تمّت في عهد الملك الحسن الثاني شكّلت أرضية لتطورها في عهد الملك محمد السادس، بحيث كان الأمر سيكون مختلفًا بشكل كبير لو أن تجربة المشاركة لم تتمّ إلا في العهد الجديد. إلا أن تجربة المشاركة كشفت عن تحديات برنامجية خاصة مع تحمل مسؤوليات تدبير الشأن المحلي، وتحديات تأطيرية مردّها لمحدودية الأطر المؤهلة للعمل السياسي، ثم تحديات القدرة على التوجيه الجماهيري الاستيعاب النخبوي والحضور الكافي

في عدد من القطاعات المهنية والتخصصات الحيوية في المجتمع (المحامين، المهندسين، . . .).

- قضية المرأة ومراجعة النظام القانوني للأسرة والسعي إلى إعلاء المرجعية الدولية على المرجعية الإسلامية وتحكيمها فيها، حيث كان موقف الحركة وما يرتبط بها من هيئات وشخصيات أثر حاسم في تصحيح وجهة المراجعة ووضعها في سياق المرجعية الإسلامية.

ولقد أدّى اشتغال الحركة على هذه القضية إلى تعزيز موقع التوجهات الدينية في المجتمع على اختلاف مؤسسات وجودها في الدولة والمجتمع (مسيرة 12 مارس/آذار 2000 بالبيضاء والتي عرفت مشاركة شملت مختلف الهيئات والفئات المتدينة التقليدية والحزبية والحركية والمستقلة، حملة عريضة المليون توقيع)، وشكّل سابقة في تأكيد ضرورة حضور هذا التوجه في بلورة السياسات العامة للدولة (طبيعة تركيب اللجنة التي شكّلت لصياغة مدونة الأسرة وعملية الاستماع التي تمّت لمختلف الجهات)، كما كشف عن قدرة الحركة على التجديد وبلورة البدائل المطلوبة (مذكرة الحركة في إصلاح المدونة وباقي المذكرات التي صاغتها هيئات قريبة منها).

وإن المقارنة بين عملية إصلاح المدونة في سنة 1993 وإصلاحها في سنة 2003 تكشف عن حجم الفرق الكبير بين موقع الحركة في الأولى وموقعها في الثانية مما يفرض على الحركة تقويم حصيلة تلك التجربة سواء على صعيد العلاقة مع الجهات المتدينة الأخرى أو على صعيد استثمار السابقة الخاصة بمركزية حضور الحركة الإسلامية بشكل العام في عملية تدبير صياغة السياسات المستقبلية للبلاد في القضايا الأخرى.

فباستثناء قضية التعليم وحقوق الإنسان، وبدرجة أقل الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري حيث لا يوجد حاليًا من يعد محسوبًا على التوجه المتدين داخلها، نجد أن سلسلة الهيئات التي شكّلت لتدبير عدد من الملفات عرفت غيابًا كليًا لممثلي الحركة من أعضائها أو القريبين منها (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، هيئة الإنصاف والمصالحة، لجنة تقرير التنمية البشرية، ...)، ومن المطلوب تقييم البعد التجديدي في التعاطي مع هذه القضية بالمقارنة مع الطابع الدفاعي والاحتجاجي المنفعل، لاسيما وأن الحركة لم تتوقف لتقييم هذه الوضعية وما كشفته من تحديات في خطاب الحركة من ناحية وفي علاقتها مع الفئات المتغربة من ناحية أخرى.

- قضية التعليم ومراجعة مناهجه عمومًا وتقليص التربية الإسلامية خصوصًا في اتجاه إضعاف بعد الهوية الإسلامية في المدرسة المغربية والالتفاف عليه بأشكال مختلفة، فضلًا عن قضيتي التعريب والتعليم العتيق.

لقد كان للحركة دور مقدر في الحيلولة دون نجاح مشاريع التقليص منذ طرحها الأولي أثناء صياغة ما سُمّي بالكتاب الأبيض في عهد حكومة التناوب. ورغم الدور الذي قد يُحسب لها أثناء مرحلة الصياغة التشريعية للقوانين المؤطرة لهما في البرلمان فيبقى من المطلوب تقييم أداء الحركة في طريقة إثارتها لقضايا الهوية والتصدي لمحاولات الالتفاف تلك وقدرتها على العمل المشترك مع مكونات واسعة أخرى لا تقلّ غيرة على الهوية العربية الإسلامية.

- قضية حرف تدريس الأمازيغية والسعي لجعل السياسية الأمازيغية للمغرب سياسة هادفة لتكريس تبعيته للنموذج الغربي، وهي قضية كشفت

عن الموقع الحيوي للحركة في التدافع الهوياتي بالمغرب، ففي مسألة الحرف كان للحركة أيضًا دور حاسم في الحيلولة دون اعتماد الحرف اللاتيني إلا أنها لم تكسب مسألة اعتماد الحرف العربي، ورغم تطور تعاطي الحركة مع الموضوع الأمازيغي سواء تنظيميًا أو إعلاميًا بما أربك التوجه الأمازيغي المتغرب، إلا أن أداء الحركة ما يزال جنينيًا ويتطور بوتيرة ضعيفة، ومنحصر في متابعة جزئية للسياسة الأمازيغية المتبعة وهو ورش للتفكير في المقاربات الموضوعية التي تجنب السقوط في مقاربات متسرعة منفعلة.

- قضية تأكيد ربوية السلفات الصغرى واستمرار رفض إدماج المعاملات غير الربوية في النظام البنكي للبلاد، وهي قضية شكّلت نموذجًا للتعاطي الموسمي والخافت بالرغم من انعكاساتها الكبيرة من حيث توسيع وتعميم التعامل بالربا على الفئات الفقيرة ومحاصرة العمل التضامني غير الربوي، هذا بالرغم من الحملة التي تمّت أثناء اعتماد القانون في نهاية سنة 1999، فضلًا عن ضعف معالجة القضية الاقتصادية وبقائها متأخرة في سلم أولويات الحركة، ففي الوقت الذي برز العمل النقابي المنظم ما يزال العمل المنظم لرجال الأعمال غائبًا.

- قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني واستمرار صيغ التعامل الاقتصادي بمختلف مجالاته الفلاحية والصناعية والتجارية، وهي قضية كشفت عن حيوية موقع الحركة خاصة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية سبتمبر/أيلول 2000 عندما كانت الحركة هي الجهة الفعلية الوحيدة التي وقفت احتجاجًا على زيارة بعثة تجارية صهيونية لكل من أكادير ومراكش والبيضاء أو في قيادتها لمقاومة حضور وفد صهيوني في

مؤتمر الأممية الاشتراكية بالبيضاء أو في موقفها الإعلامي أثناء زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي السابق للمغرب في سبتمبر/أيلول 2003.

- قضية الدفع نحو اعتماد الدولة لسياسة الاستئصال وتجفيف ينابيع التدين، والتي طرحت بحدة بعد تفجيرات 16 مايو/أيار رغم بروزها الأول في ربيع 2002 أثناء ما عُرف بقضية الخلية النائمة وما تلاها من اعتقالات أخذت تتوسع تدريجيًا في سنتي 2003 و2004 وما تزال مستمرة بصيغ جزئية وعرفت تجاوزات حقوقية فظيعة وكادت أن تتحول إلى سياسة شاملة ضد التدين في المجتمع، فقد دلت هذه الأحداث على وجود توجه استئصالي مسنود من جهات خارجية، ويسعى لمحاصرة التطور السياسي والاجتماعي للحركة، وإدماج ذلك ضمن سياسة مكافحة الإرهاب، وقد نجم عن عدم استعداد الحركة لمثل هذا السيناريو ارتباك تمّ تدبيره بصعوبة خاصة، خاصة أن المؤشرات على التوجه الاستئصالي كانت قائمة وظهر توجه سعى إلى إضعاف الحركة والاستفراد بها ووضعها طيلة فترة معينة ضمن دائرة الحملة الإعلامية والسياسية، بحيث إن الحركة استطاعت أن تخرج بصعوبة منها لعوامل موضوعية وذاتية، منها ما ارتبط بالمؤسسة الملكية وموقفها الرافض لتعميم سياسة المكافحة الأمنية خاصة بعد أن ظهر تهافت محاولة إيجاد علاقة ما بين الحركة والأحداث اخترع لها البعض اسمًا بئيسًا هو المسؤولية المعنوية سرعان ما وجد المغرب في أعلى مؤسساته مواجهًا بمثلها عند حادثة اغتيال المخرج الهولندي، ثم ما ارتبط بالسياسة التي اتبعتها قيادة الحركة والتي قامت بمراجعة وقراءة نقدية لبعض مواقفها.

إن هذه الأحداث تطرح على الحركة سؤال النهوض بالوعي الاستراتيجي والتقدير الواعي لوزن القوى المناوئة لها ولميزان القوى

العام الموجود بالبلاد دون تهوين أو تهويل، مما من شأنه أن يمنع من استدراجها لمعارك وقضايا هي في غنى عنها مثل ما جرى على سبيل المثال في موضوع إمارة المؤمنين واستقالة رئيس الحركة والتي طرحت بحدة إشكالية الرسالة الإعلامية ومدى تمثّلها وكذا قضية السياسة التواصلية الفعالة للحركة مع الجهات المعنية، ومدى قدرتها على توصيل مواقفها دون الحاجة لوسائط.

- قضية السياسة السياحية المفتوحة على السوق الغربية وما ارتبط بها من سياسات ثقافية وإعلامية كشفت عن مشكلات أخلاقية خطيرة تستهدف البناء القيمي للمجتمع، والتي سعت جهات متغربة إلى استثمارها من أجل العمل على محاصرة امتداد التدين داخل النخبة المغربية وتجذير الفساد داخل المجتمع، وهو ما بدأت السياسة الرسمية نفسها تنتبه لخطورته وإساءته لصورة المغرب كما دلّت على ذلك الحملات التطهيرية التي عرفتها بعض المدن السياحية بعد تفجر عدة فضائح ذات صلة بشبكات الدعارة ذات الارتباطات الدولية، وذلك ما حذّر منه إعلام الحركة ومواقفها في مناسبات مختلفة.

ورغم أن المغرب سعى إلى اعتماد سياسة جديدة لتدبير الحقل الديني وإعادة هيكلة وزارة الأوقاف وتفعيل دور العلماء والانفتاح على التصوف، فإن الوضع العام يكشف عن تحديات تربوية وثقافية ازدادت مع ظواهر السعي لتطبيع الفساد والتأقلم معه وانتشار المخدرات واستهداف المؤسسات التعليمية.

ورغم انتباه الحركة لتطورات هذا المجال وسعيها لطرح مبادرات للتعاطي معه، إلا أن المحدودية الجماهيرية لإعلام الحركة من جهة وضعف إمكانياتها من جهة أخرى جعلت من مبادراتها الموجهة للشباب

هي الأخرى جزئية وموسمية، خاصة إذا تمّ الأخذ بعين الاعتبار السياسة الجديدة للدولة في مجال الشباب والتي لم تخل هي الأخرى من عمليات تهميش حملة المشروع الإسلامي.

- قضية تزايد التنصير وتوسع شبكاته وتعزّز الحماية الدولية والخارجية له، وتنامي خطره السياسي في المدى المتوسط والبعيد، وهي قضية لم تتناولها الحركة بما يلزم من العمق وبعد النظر والعمل الفكري والثقافي والدعوي، رغم تعدد المؤشرات على امتداد النشاط التنصيري واستعانته بآليات اجتماعية وثقافية متعددة.

أما على مكونات الحركة الإسلامية، فيمكن التوقف عند مؤشرين، الأول يهمّ جماعة العدل والإحسان، واستمرار منطق المشاكسة بفعل بعض التوترات في العلاقة بين الدولة والجماعة (صدور مذكرة إلى من يهمه الأمر، قضية المخيمات والاصطياف في الشواطئ، مواجهات النشاط الجامعي، أحداث تظاهرة اليوم العالمي لحقوق الإنسان لديسمبر/كانون الأول 2000، التصريحات الصادرة حول المؤسسة الملكية)، دون التمكن من حلّ وضعيتها. ثم قضية الانجرار إلى الاستهواء الجماعي فيما اعتبر سيلًا من «الرؤى» و«المبشرات» التي «زحفت» على الجماعة وأصبحت تنذر بانزلاق عقدي وتصوري، وربما بانزلاق سياسي قد يستدرج له بعض البسطاء تحت دعوى نبوءة 2006 مما يحتمّ على الحركة تفعيل مبدأ النصرة في بعده القائم على النصيحة وهو ما تمّ من خلال مذكرة الحركة إلى قيادة العدل والإحسان.

والمؤشر الثاني يهمّ التحولات التي عرفتها ساحة التدين، فمن جهة هناك توسع الفكر السلفي وامتداده وسط قطاعات شبابية مع تعدد تياراته

خاصة بعد تفجيرات 11 سبتمبر/أيلول 2001، ثم بروز التشيع والذي تطوّر لصيغ جمعوية، كما أن التصوف عرف انتعاشًا ملحوظًا، وفي كلتا الحالات لم يتمّ تفعيل مبدأ النصرة بأبعاده المشار إليه أعلاه خاصة وأن أي انزلاق أو خلل في الصف الإسلامي يُحسب على الجميع.

- لقد شكّلت هذه القضايا التسع أبرز التحديات التي عرفها المغرب في العقد الماضي والمرتبطة بشكل وثيق برسم مستقبل هويته الإسلامية، ويمكن القول كمحصلة إن غياب الحركة عن التفاعل مع تلك القضايا - لا قدر الله - كان سيحمل معه نتائج كارثية يمكن مشاهدة نماذج منها في الدول المجاورة، في المقابل نجد أن هذا التفاعل كما حمل معه مكاسب كشف عن تحديات وإشكالات متعددة.

ب - المستوى الخارجي:

لقد عرف المشهد الخارجي تحولات كثيفة ومتعددة تسارعت فيها وتيرة العولمة كما تغيّر فيها المعطى الدولي والإسلامي بشكل كبير في العشر سنوات الماضية فإننا سنتوقف عند أربع تطورات كبرى تتالت على المنطقة العربية والإسلامية بشكل خاص وعالميًا بشكل عام، ليشكل ذلك خلفية عند استعراض بعض ردود الفعل الصادرة عن الحركة.

- على الصعيد الفلسطيني، نجد أنه في الأربع سنوات الأولى من عمر الحركة تقدم مشروع أوسلو والذي تعزز بمجيء نتنياهو للحكم في إسرائيل كما تقوى مسار التطبيع المرتكز على مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي انعقدت القمة الأولى له بالبيضاء في 1994، وبعد أن تسارع الدفع في إقرار حلّ ممسوخ للقضية الفلسطينية أدّى الانسحاب من الجنوب اللبناني ثم اندلاع انتفاضة الأقصى إلى تغيير المعادلة

الاستراتيجية ورغم تطورات الحملة الأمريكية بعد 11 سبتمبر/أيلول والاحتلال الأمريكي للعراق نجد أن المعادلة الجديدة بقيت قائمة بل وتعززت مع نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية ليناير/كانون الثاني 2006، وهي معادلة تقوم على تقدم متصاعد لخيار المقاومة، وأن الرهان على وأد التوجه الانتفاضي في الشعب الفلسطيني رغم سياسات التصفية قد فشل، وأن خيار التراجع هو الخيار الوحيد أمام إسرائيل وهو ما تجلّى في سياسة الجدار العنصري والانسحاب من غزة، فضلًا عن تعزيز توجه مقاومة التطبيع في العالم العربي والإسلامي.

- على الصعيد الأمريكي، نقلت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي إلى مرحلة جديدة وغير مسبوقة، توّجت بالسعي لتطبيق مشروع الشرق الأوسط وما سبقه من العدوان على أفغانستان واستمرار قوات الاحتلال فيها، ثم العدوان على العراق والاستهداف المستمر لكل من إيران وسوريا، كما طرحت مبادرات فرعية تكشف الطبيعة الشمولية للحملة الأمريكية لكسب ما يُسمّى بالعقول والقلوب في العالم الإسلامي، فثقافيًا تركّز ما يسمى بحملات الدبلوماسية العامة على هذا العالم بشكل كبير وأعلنت مؤسسات بحثية أمريكية عن برامج خاصة بالإسلام المدني والليبرالي.

واقتصاديًا اعتمد برنامج بناء ما سُمّي بمنطقة التجارة الحرة بين المنطقة والولايات المتحدة في أفق 2012 حيث تمّ إبرام اتفاقيات مع كل من الأردن والمغرب وعمان والبحرين كما تجري مفاوضات مع دول أخرى.

وأمنيًا وضعت برامج أمنية وعسكرية منها ما يُسمّى بمبادرة الصحراء لمكافحة الإرهاب والتي تشمل دول الصحراء الكبرى كالمغرب

وموريتانيا والجزائر ومالي، فضلًا عن التعاون الأمني المتزايد مع عدد من الدول والتي يمثّل المغرب نموذجًا متقدمًا لها.

وماليًا تمّ استهداف العمل الخيري والدعوي للجمعيات الإسلامية تحت مسمى مكافحة تمويل الإرهاب في الوقت الذي تقدم فيه النشاط التنصيري في عدد من المناطق.

أما تعليميًا فقد طرحت مبادرة تغيير مناهج التعليم والتي كشفت عن برامج لاستهداف التعليم الإسلامي ثم سياسيًا تمّ الانخراط في دفع المنطقة نحو عدد من التغييرات السياسية بمنظور انتقائي وبحسب الرهانات الأمنية والاقتصادية الخاصة بالبلد المعني، وقد تمكّنت هذه السياسة من استقطاب الطرف الأوربي للانخراط فيها باستثناء ما ارتبط بالعراق، وتأسيس ما سُمّي بمنتدى المستقبل الذي يشتغل كآلية ضمن آليات متعددة لتنزيل استحقاقات هذا المشروع، كما عرفت الساحة الأمريكية تحولًا في مسار اشتغال الهيئات الإسلامية، تراجعت معه هيئات كثيرة وبرزت هيئات أخرى منها ما اندرج في بعض المشاريع الفرعية للمشروع العام.

- على الصعيد الأوروبي، أدّت تفجيرات مدريد ثم لندن ومقتل الفنان الهولندي والأحداث الجزئية التي عرفتها فرنسا وإيطاليا إلى طرح مستقبل الوجود الإسلامي الأوروبي والذي يشكّل المغاربة جزءًا رئيسيًا منه، خاصة مع تقدم نماذج التمثيل السياسي للمسلمين.

- على الصعيد الإسلامي والعربي أدّت موجة الفوز في الانتخابات التي عرفتها المنطقة منذ أواخر سنة 2002 وإلى غاية الآن (المغرب، تركيا، البحرين، الجزائر، لبنان، مصر، العراق، السعودية، . . .)

إلى ضرب مقولة الفشل السياسي للحركات الإسلامية، حيث إن النجاحات الانتخابية عزّزتها نتائج التدبير الإيجابي للشأن العام.

وإن تحليل تفاعل الحركة مع هذه التطورات يكشف أن الحركة كي تغادر موقع المراقب لما يجري وجب أن تسعى لبناء أدوات الفهم الشمولي والجيد لها والتقدم للتأثير فيها، مع التأكيد على أهمية المبادرات الداخلية أو الخارجية التي انخرطت فيها الحركة مثل مبادرة الاحتجاج على انتهاك حرمة المصحف الكريم، ومثل مبادرات المجموعة الوطنية للتضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي.

أما التطورات الأخيرة في كيفية تعامل الحركة مع انتهاك حرمة شخص الرسول ﷺ فهي تسجل تحولًا بالنظر للتجارب السابقة، وتكشف أن الحركة مؤهلة لما هو أكبر.

في مواقف الحركة

كانت السنوات العشر الماضية حبلى بالأحداث والتطورات الداخلية والخارجية. والحركة باعتبارها كيانًا حيًّا لم يكن بإمكانها أن تقبع في موقع المتفرج أو أن تختار الطريق السهل أي طريق التقوقع أو السلبية والانتظارية بل كان من اللازم أن تتاثر وتؤثر، وأن تأخذ وتذر، وأن تكون لها مواقفها وتحاليلها وتقييمها للأحداث والوقائع.

ولهذا يعتبر تفاعل الحركة مع المتغيرات الوطنية الإسلامية والدولية مدخلًا رئيسًا للوقوف على منهج الحركة ومقارباتها المختلفة، وترصد منهجها العام، وتطبيقها لخاصية الوسطية التي تعتبرها من أهم خصائص منهجها ذاك. وفي الفقرات التالية جرد لأهم مواقف الحركة كما عبرت

عنها من خلال عدة بلاغات صادرة عن المكتب التنفيذي علمًا أننا لم نستقصها كلها وإنما أخذنا منها عينات دالة.

في الموقف من البيعة وإمارة المؤمنين

مرّ بنا في الهوية الدعوية لحركة التوحيد والإصلاح الثوابت التي تعتمدها الحركة كمنطلقات للعمل والاشتغال. ومن ذلك العمل من داخل المشروعية والتمسك بالثوابت الوطنية وعلى رأسها النظام الملكي. فالملك في نظر حركة التوحيد والإصلاح هو أمير المؤمنين، والإمارة منبثقة أصلًا من البيعة، والبيعة «ركيزة لبنيان الدولة الإسلامية المغربية، ودعامة أساسية للحفاظ على دين المغاربة ووحدتهم واستقرارهم».

وهذا الخيار الذي اختارته حركة التوحيد والإصلاح لم يكن اختيارًا سياسيًّا أملته اعتبارات لحظية، وإنما هو خيار نابع من منطلق شرعي يؤطر علاقة الحاكم بالمحكوم ويؤسس للحكم الإسلامي الراشد، وهو أيضًا نابع من تصور واقعي لإسلامية الدولة وللأسس الشرعية التي قامت عليها. ومن ثمة، فالبيعة صيغة سياسية إسلامية تعبّر عن التعاقد بين الملك والشعب، وهي فوق ما يُسمّى بالتنصيب الدستوري، لأنها تصدر من الأسس الشرعية وتتأسس عليها.

لقد اختارت حركة التوحيد والإصلاح أن تتعامل بوضوح في هذه المسألة وبرز ذلك عند رحيل الملك الحسن الثاني ﵀ وتولية خلفه الملك محمد السادس حفظه الله إذ أعلنت الحركة موقفها مباشرة حيث كان مما جاء في البيان الذي أصدرته الحركة بتاريخ 24 يوليو/ تموز 1999 ما يلي:

«وإن حركة التوحيد والإصلاح وهي تجدّد تعازيها لخلفه أمير

المؤمنين جلالة الملك محمد بن الحسن تتوجه إلى الله أن يُلهم أسرته الملكية وسائر الشعب المغربي والأمة الإسلامية الصبر على هذا المصاب الجلل، تعلن تأييدها لجلالته وللبيعة التي تمّت له، على أساس العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ والطاعة في المعروف خدمة للمصالح العليا لشعبنا وبلدنا في إطار الإسلام وقيمه وشريعته، سائلين الله سبحانه وتعالى بهذه المناسبة:

- أن يوفق عاهلنا الجديد أميرًا للمؤمنين وملكًا للبلاد ورمزًا لوحدتها وحاميًا لملتها، وحارسًا لحدودها، محافظًا على استقرارها واستمرارها.

- وأن يرزقه البطانة الصالحة التي تدلّه على الخير وتعينه عليه.

- وأن تتعزز في عهده الهوية الإسلامية للدولة المغربية والشعب المغربي وأن تكون فترة حكمه امتدادًا لما كانت عليه الدولة المغربية منذ المولى إدريس الأول، دولة إسلامية، المشروعية العليا فيها للشريعة، تتمتع بالاستقرار الداخلي وتعمل على إحياء التضامن الإسلامي، وتدافع عن قضايا الأمة ومقدساتها، وتتفاعل مع الحضارات الإنسانية على أساس من التميز والاستقلال والانفتاح، و«إنّا لله وإنّا إليه راجعون».

غير أن الحركة - كما فصلت ذلك في رؤيتها السياسية - تنظر إلى البيعة على أنها في الأصل عقد ملزم للحاكم والمحكوم على قدم السواء، لكنها قد تحوّلت في التاريخ الإسلامي بفعل الانكسارات التاريخية، وبفعل التغلب وحكم الشوكة إلى التزام من طرف واحد.

وفي المغرب فإنها رتبت على الحاكم عدة التزامات منها الحفاظ على الدين وتحرير الثغور أي المحافظة على الوحدة الترابية والوحدة

الوطنية وحماية الحقوق الفردية والجماعية، وكان ذلك حتى قبل أن يتمّ التنصيص في الدستور على أمر قريب من تلك المعاني.

ولذلك فقد عمدت حركة التوحيد والإصلاح إلى طرح قضية البيعة ضمن إطار يندرج ضمن تصورها الشامل للحكم الراشد الذي يقتضي أن يكون الالتزام متبادلًا من طرفين: التزام الحاكم بالكتاب والسُّنة، والتزام الشعب بالطاعة في المعروف خدمة للمصالح العليا للبلاد. وهو ما نصّت عليه عبارات البيان المشار إليه بوضوح.

استهداف موقف الحركة من إمارة المومنين واستقالة الريسوني:

وإذا كانت حركة التوحيد والإصلاح في كل بياناتها الصادرة عن الجموع العامة ومجالس الشورى تؤكد على تشبثها وتمسكها بالثوابت الوطنية للبلد، وتجدّد التزامها العمل من داخل المشروعية الدستورية والقانونية، فإن بعض الأطراف قد حاولت أحيانًا أن تشكّك في هذا الموقف الواضح، وسعت أن تتصيد بعض تصريحات رئاسة الحركة بخصوص إمارة المؤمنين، وتؤولها بنحو مغرض يتعارض مضمونه مع توجه الحركة وخياراتها. وهكذا تعرضت تصريحات الدكتور أحمد الريسوني رئيس الحركة لتأويل مخل يشوّش على موقف الحركة المبدئي.

وقد تفاحش ذلك الاستغلال مع وقوع الأحداث الإرهابية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء إلى الحد الذي جعل البعض يدعو إلى تحميل الحركة وصحافتها والحزب معها المسؤولية المعنوية عن الأحداث.

وقد عمل الدكتور أحمد الريسوني على توضيح ملابسات التصريح ومقاصده في بلاغ صادر بتاريخ 14 مايو/أيار 2003 جاء فيه:

نشرت جريدة (أوجوردوي لوماروك) في عددها ليوم الاثنين الماضي حوارًا سبق أن أجرته معي حول عدد من القضايا والأحداث الوطنية. وبما أن الحوار شابه كثير من البتر وسوء الترجمة، مع الاختصار الانتقائي لنص الحوار، فإني أرى من اللازم توضيح ما يلي:

عندما اتصل بي السيد عمر الذهبي وطلب مني إجراء حوار مع جريدته، قلت له إن هناك مشكلًا كثيرًا ما يقع لي خاصة مع الصحف الناطقة بالفرنسية في ترجمة الحوار، وإن هذا المشكل يزداد عندما يتمّ اختصار الحوار حسبما يفهمه أو يريده المترجم، فوعدني بالترجمة الأمينة لمضمونه، وبأن يعرض علي مسودة النص المترجم قبل نشره، فوافقت وأجرينا الحوار على هذا الأساس.

لقد تمّ نشر الحوار دون الالتزام بعرضه عليّ للاطلاع عليه. ووقع فيه ما نبهت عليه من ترجمة غير دقيقة مع حذف كثير من التفاصيل والتوضيحات مما أدّى إلى تشويه عدد من الأفكار والتصريحات.

لقد راجعت ملخص الحوار المذكور الذي نشرته في عدد أمس جريدة «التجديد» ودققت العبارات حسب المعنى الذي أعتقده وأقصده، وخاصة فيما يتعلق بإمارة المؤمنين. وهو الموضوع الذي عبّرت عن رأيي وموقفي فيه مرارًا منذ عدة سنوات ونصّه كالتالي: «ضرورة المحافظة على إمارة المؤمنين ودعمها باعتبارها أساسًا من أسس الكيان المغربي، ولأنها المؤسسة المستأمنة على حفظ الدين والوحدة الوطنية الإسلامية للمغرب. إمارة المؤمنين تعني ببساطة أن رئيس الدولة أيًّا كانت تسميته يسير البلاد حسب تعاليم الإسلام.. والملك بالنسبة لنا يسود ويحكم، مع إمكانية التفويض والتفويت كلما تضخمت المسؤوليات وتشعبت التحصصات». وهذا هو الموقف المعتمد الذي

أرفض وأنفي كل ما خالفه من ترجمة أو تفسير أو اختصار لكلامي في الحوار المذكور.

من جهة أخرى فإن حديثي عن حزب العدالة والتنمية لا يعبّر بالضرورة عن موقف الحزب، وإنما تحدثت بصفتي الشخصية وبحكم أنني عضو فيه. وبه وجب الإعلام والسلام.

وعلى الرغم من هذا التوضيح فقد عملت بعض الصحف المعروفة بتوجهاتها الاستئصالية المعادية للحركة إلى شنّ حملة تشويه وتشكيك في مواقف الحركة على هذا المستوى خاصة وأن نشر المقابلة قد جاء أيامًا قليلة قبل وقوع الأحداث الإرهابية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء والتي أعقبتها مباشرة حملة تشويه سعت إلى التشكيك في مواقف الحركة ووصلت إلى حدّ المطالبة بحل حزب العدالة والتنمية، وإلى حدّ تحريك مسطرة حل الحركة من لدن بعض الأوساط القضائية في الرباط.

وحيث إن الحملة التشويهية لموقف الحركة من إمارة المؤمنين لم تتوقف، وحيث إن القصد منها كان هو محاولة الإيقاع بين الحركة وملك البلاد، ولأنها كانت فرصة سانحة للتيار الاستئصالي للنيل من الحركة والحزب معًا فقد عمدت الحركة من جهتها إلى إصدار توضيح لرفع كل لبس أو تأويل وقطع الطريق على كل استغلال في بلاغ صادر عنها بتاريخ 15 مايو/أيار 2003 أي يومًا قبل الأحداث الإرهابية للدار البيضاء جاء فيه:

«أجرت جريدة «أوجوردوي لوماروك» الناطقة بالفرنسية حوارًا بالعربية مع رئيس حركة التوحيد والإصلاح عبّر فيها عن أفكار وآراء بعضها شخصية، على أن تعرض عليه الترجمة بالفرنسية قبل النشر للتأكد من تعبيرها عن مضمون الحوار، ولكن الجريدة أخلّت بالتزامها ونشرت

في عددها ليوم الاثنين 12 مايو/أيار 2003 النص الفرنسي وفيه كثير من البتر والاختصار وسوء الترجمة مما شوّه الأفكار والآراء الواردة في الحوار.

وبناء عليه فإن المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح يؤكد على ما يلي:

- إن هدف الحركة العام كما هو منصوص عليه في ميثاقها هو الإسهام في إقامة الدين على المستويات الفردية والجماعية بما يجمع بين الالتزام الشرعي ومقتضيات العصر من إصلاح الفرد والمجتمع.

- إن المواقف الرسمية للحركة تصدر في وثائقها المعتمدة أو عن هيئاتها، وإن لمسؤوليها وأعضائها الحرية في التعبير عن آرائهم وأفكارهم الشخصية وفق قاعدة «الرأي حرّ والقرار ملزم».

- إن إمارة المؤمنين القائمة على البيعة وظيفة دينية يجب المحافظة عليها ودعمها باعتبارها من أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة المغربية إذ إن جلالة الملك بوصفه أميرًا للمؤمنين هو المستأمن على حفظ الدين ووحدة الشعب المغربي.

- إن حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية هيئتان متعاونتان ولكنهما مستقلتان قانونيًا وتنظيميًا وإن كان كثير من الأعضاء مشتركين بينهما وكل واحدة منهما تتخذ القرارات التي تعنيها في مؤسساتها».

ومن جهته بادر الدكتور أحمد الريسوني إلى إفشال المخطط المرسوم عبر تقديمه لاستقالته من رئاسة الحركة، وقد أصدرت الحركة بيانًا توضّح فيه حيثيات هذه الاستقالة مما جاء فيه:

«بعد الحوار الذي أجرته إحدى الصحف الناطقة بالفرنسية مع

الدكتور أحمد الريسوني، وتعلق جزء منه بإمارة المؤمنين وتمّ إخراجه بكيفية مشوهة من الترجمة والاختصار الانتقائي، ولم تعرضه الجريدة على صاحبه للمراجعة كما اتفق مع الصحفي الذي طلب إجراء الحوار.

وبعد أن تعرضت بعض مضامين الحوار لعدة تأويلات لم يقصدها صاحبه، خاصة منها ما يتعلق بإمارة المؤمنين التي نعتبرها جميعًا ويعتبرها الدكتور أحمد الريسوني خاصة إحدى أهم الركائز والمسلمات للدولة المغربية وللكيان المغربي التي نتمسك بها.

وتقديرًا لإمارة المؤمنين وتحملًا لمسؤولية الخطأ الذي وقع في ذلك الحوار وعدم التمكن من تصحيحه وفق ما هو مقصود، والآثار السلبية التي ترتبت عنه، فإن الدكتور أحمد الريسوني قد قدّم استقالته من رئاسة حركة التوحيد والإصلاح إلى مكتبها التنفيذي.

وبعد مناقشة هذه الاستقالة وحيثياتها ودواعيها، فإن المكتب التنفيذي قد صادق عليها، مقدرًا للأخ الريسوني ما قدّمه للحركة واستعداده لمواصلة عطائه خدمة للبلاد تحت القيادة الحكيمة لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وسدّد خطاه.

ويخبر المكتب التنفيذي أعضاء الحركة أن الأستاذ محمد الحمداوي قد تحمّل مسؤولية رئاسة الحركة طبقًا لما ينصّ عليه قانونها الداخلي، في انتظار انعقاد جمع عام وطني لانتخاب رئيس جديد.

كما يدعو كافة مسؤولي الحركة وأعضائها إلى مواصلة أعمالهم وواجباتهم على ما كانت عليه، وفي إطار الشفافية والمقتضيات القانونية كما هو نهج الحركة المعتمد.

وواضح من خلال هذا البيان أن الحركة فهمت الرسالة السياسية

التي أرسلها خصومها، إذ كان القصد مبيتًا للإيقاع بين الحركة والمؤسسة الملكية، خاصة وأن كتابات كثيرة كانت تُنشر في موضوع إمارة المؤمنين وبحدّة وجرأة أكبر، لكنها لم تجد مثل هذا الافتعال الشامل الذي تواطأت فيه جهات إعلامية بشكل مكشوف لاستهداف الحركة.

والناظر إلى ما صدر عن الدكتور أحمد الريسوني في هذا الموضوع لا يكاد يبصر أي خروج عن مقتضى الالتزام بمؤسسة إمارة المؤمنين، وإنما حاصل تفكيره وملاحظاته في الموضوع تدور حول مفهوم التفويض والتكليف، وهي اجتهادات في التكليف لا تمس الأصل ولا تشكك في شرعيته، بينما انطلقت كتابات أخرى تناقش الأصل وتشكك في شرعيته، ولم تنل أي نصيب من التحامل والتعرض.

وفي الوقت الذي توالت فيه كتابات تتجرأ على ثوابت البلاد، ونشرت بعض المعالجات لا تعير اهتمامًا لإمارة المؤمنين ضمن اجتهادها الدستوري، لم تتحرك أية جهة للاستنكار بالشكل الذي استهدفت به الحركة ورموزها. في ذلك الوقت، ومن موقع المسؤولية والالتزام بالموقف المبدئي عبر المكتب التنفيذي بشكل متفرد في إحدى بياناته عن رفضه «لما تتعرض له الثوابت والمقومات الوطنية في بعض المقالات أو التصريحات الصحفية من تشكيك وتعريض، مجددًا تأكيده على اعتبار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين من المرتكزات التي قام وما يزال يقوم عليها بناء المغرب، وضمانًا لحفاظها واستمرارها باعتبارها من أهم مقومات استقرار المغرب الحديث التي تتطابق مع الواقع التاريخي والمعطيات الاجتماعية» 11 يونيو/حزيران 2005.

ولعل الرصد والتقويم لمواقف بعض الجهات الحزبية والإعلامية وأسلوبها في المقاربة والتناول يكشف التوظيف السياسي الانتهازي

لبعض المواقف واستثمار ذلك للإيقاع بالحركة والتشكيك في مواقفها أو إلجائها إلى مواقف دفاعية تبريرية والتنازل عن وظيفتها الإصلاحية التي ظلت وما تزال ملتزمة بممارستها في إطار الثوابت الوطنية والمقومات الدستورية والقانونية للبلاد.

ومرة أخرى كشف تدبير الحركة لهذه الأزمة التي فرضت عليها، كما فرض عليها أن تتحمل تبعات الأحداث الإرهابية للدار البيضاء - رغم أنه لم تثبت أي صلة من قريب أو من بعيد للحركة بهذه الأحداث أو بغيرها أو من سلسلة الخلايا التي تمّ تفكيكها والتي تحمل لأفكار الغلو والتطرف - متانة التجربة الوحدوية، إذ أنه على الرغم من تألم أعضاء الحركة لاضطرار رئيسهم لتقديم استقالته، فإن الحركة واصلت مسيرتها في تلك الظروف الصعبة التي اجتمعت فيها تداعيات الحملة على الحركة مع تداعيات الاستقالة.

ومن جهة أخرى كشف هذا الحدث عن روح المسؤولية العالية التي أبان عنها الدكتور أحمد الريسوني الذي لم يستقل بسبب أن قدم تصريحات من قضية الإمارة إذ أن موقفه كان وظل واضحًا في الموضوع، ولكن استقال حفاظًا على الحركة التي أحسّ أنّ البعض قد عمد إلى استغلال ما نُسب إليه في الاستجواب الصحافي كي يتربص بالحركة الدوائر. كما يكشف سلوك الدكتور أحمد الريسوني مقدار الزهد في الألقاب والمسؤوليات داخل الحركة، إذ واصل بنفس القدر من الحرص والانتظام على حضور المكتب التنفيذي بل أكثر من غيره، وواصل أداءه عضوًا عاديًّا في قيادة الحركة دون أن ينقص ذلك من قدره، بل إن ذلك قد زاده مكانة وتقديرًا لدى إخوانه في المكتب التنفيذي وفي الحركة على العموم.

في الموقف من إعادة هيكلة الحقل الديني

لا يمكن فهم موقف الحركة من إعادة هيكلة الحقل الديني إلا من خلال استحضار التصور الناظم لعمل الحركة ومقاصدها وأهدافها الكبرى. لقد سبق أن أبرزنا أن تلك المقاصد والأهداف تنتظم حول هدف مركزي هو الإسهام في قامة الدين بما يتضمنه ذلك من استبعاد أية نزعة تكفيرية أو إقصائية قائمة على احتكار الحديث باسم الدين، وأن المهم بالنسبة للحركة هو أن يتحقق الإصلاح وليس أن ينسب إليها فضله، أو أن تصادر حق الحديث باسمه أو العمل من أجله، وهو أمر سبق التفصيل فيه عند عرض بعض أدبيات الحركة.

ونفس الشيء نجده عند الرجوع إلى بعض المبادئ والمنطلقات التي تؤطر رؤية الحركة ومن بينها التعاون على الخير مع الغير والمخالطة الإيجابية.

وبالرجوع أيضًا إلى وثيقة الرؤية السياسية للحركة نجد أنها تنصّ بوضوح على أن إقرار الدستور بإسلامية الدولة والصفة الدينية للملك وما يقتضيه من حفظ الدين وقيمه ومن حيلولة دون سيطرة اللائكية المدعومة من الخارج، وما يضمنه الدستور من حقوق وحريات كل ذلك يمكن من تطوير أوضاعنا بشكل يعطي لإسلامية الدولة مضمونًا فعليًّا، ومن الارتقاء عن طريق التدافع السلمي بالأداء الديمقراطي إلى أعلى صورة ممكنة.

وبالرجوع إلى الوثيقة نفسها نجد تأكيدًا على وحدة مكونات الحقل الديني أو الجبهة الدينية وأن ما ينبغي أن يحكم العلاقة بين تلك المكونات هو مبدأ التعاون والنصرة حيث تنصّ بالحرف:

«ونقصد بالجبهة الدينية كل العاملين في ساحة العمل الإسلامي من جمعيات وجماعات إسلامية ومتدينين وعلماء ومؤسسات دينية رسمية أو شعبية، بالإضافة إلى مختلف مظاهر التدين في المؤسسات والقوانين والعادات والتقاليد الاجتماعية. إن المبدأ العام الذي ينبغي أن يحكم نظرتنا إلى مكونات هذه الجبهة هو مبدأ الولاء والنصرة والحرص على لَمِّ شتات هذه الجبهة وتضامن مكوناتها ومحاولة تنسيق جهودها وطاقاتها في دعم مظاهر التدين في المجتمع ومواجهة مظاهر الانحلال والعلمنة في إطار المبدأ الإسلامي الذي بيّنه حديث رسول الله ﷺ حينما قال: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا، قال: أنصره مظلومًا، فكيف أنصره ظالمًا، قال: تحجزه عن ظلمه»، وذلك يعني التنبيه على الانحرافات العقدية والتصورية والسلوكية التي قد نجدها عند بعضنا ومحاورة الاجتهادات السياسية المرجوحة في إطار الآداب العامة للنصيحة الشرعية».

وفي الحقيقة فإن من لم يفهم هذه المنطلقات التصورية لا يستطيع أن يفهم ترحيب الحركة بالإجراءات المتخذة في الحقل الديني، إذ يعتبر بعض الإسلاميين في الداخل والخارج أن مثل تلك المبادرة ما هي سوى محاولة لسحب البساط من تحت رجل الحركة الإسلامية بينما نحن نقول مرحبًا لسحب البساط إذا كانت نتيجته العملية هو عمارة المساجد والرفع من مستوى التأطير الديني وتفعيل دور المجالس العلمية.

ومن هذا المنطلق وانسجامًا مع تلك الرؤية أصدرت الحركة بتاريخ 09 يوليو/تموز 2005 بلاغًا تثمّن فيه مجموعة من التدابير المتخذة في مجال الإصلاح الديني، كان مما جاء فيه:

«توقف المكتب التنفيذي عند ترؤس أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس لافتتاح الدورة الأولى لأعمال المجلس العلمي الأعلى،

وعبر عن دعمه للخطوات المتخذة في مجال إصلاح الشأن الديني ومن ضمنه تفعيل دور المجلس الأعلى في مجال النوازل وتفعيل الاجتهاد اعتمادًا على أصول المذهب المالكي، ودور المجالس العلمية في حركة الإصلاح الشامل وتفعيل دور العلماء والعالمات في الإصغاء عن قرب للمواطنين ومشاغلهم الدينية ولا سيما الشباب منهم».

في الموقف من مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة والتنمية والموقف من المدونة يمكن للمتابع للشأن الحركي الإسلامي في المغرب أن يسجل مركزية المرأة والأسرة في التدافع الفكري والسياسي، ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الاعتبارات:

- مراهنة المشروع الإسلامي على التربية التي تعتبر الأسرة والمرأة بشكل خاص قاعدتها الرئيسة.

- قانون الأحوال الشخصية هو المجال الوحيد المؤطر قانونيًّا برؤية فقهية إسلامية. ومن ثمة فأي تدافع وأي حراك يقصد زحزحة هذا المكتسب لا بد وأن يعرف ردود فعل حادة من طرف الشريحة الواسعة من الشعب، ومن طرف الحركة الإسلامية التي تنطلق من المرجعية الإسلامية في صياغة برامجها وبناء اختياراتها.

- الأسرة والمرأة هما عنوان المشروع المجتمعي، إذ الرؤية بصددهما تعكس طبيعة المشروع المجتمعي الذي يبشّر به كل طرف، ومن الطبيعي أن يكون احتدام الصراع حولهما معبرًا عن التناقض والتباين في المشاريع المجتمعية التي تقترحها تيارات الفعل في المجتمع.

ومن ثمة، فقد كان حضور الحركة وازنًا بخصوص المشاريع التي

تناولت مدونة الأحوال الشخصية مراجعة وتعديلًا وتغييرًا، بل إنها خاضت معارك فكرية وسياسية مع مكونات فكرية وجمعوية تنطلق من مرجعيات متناقضة في الموضوع.

وقد أدّى هذا التدافع إلى تحكيم ملكي حيث عيّن جلالته لجنة لمراجعة المدونة وتعديلها وفق الشريعة الإسلامية، وبما يحقّق العدل والكرامة ويضمن الحقوق المشروعة للمرأة المغربية.

وقد كان لحركة التوحيد والإصلاح ردّ فعل قوي على «مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة والتنمية» الذي أعدّته كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة، وأصدرت بيانًا مشتركًا مع حزب العدالة والتنمية تعبّر فيه عن موقفها المطالب: «بإلغاء هذه الخطة، ووقف أي إجراء يرمي إلى اعتمادها» 28 يونيو/ حزيران 1999.

وقد بنت الحركة موقفها هذا على جملة من المعطيات نسوقها كما يلي:

* الخطة لم تشرك أطرافًا كثيرة مهتمة ومعنية بهذا الشأن.

* الخطة تناولت قضية الأسرة والمرأة من زاوية أحادية اعتمدت فيها المرجعية الغربية أساسًا ومنطلقًا في التناول والمقاربة.

* تغييب المرجعية الإسلامية، وعدم التقيد بها أساسًا وإطارًا وموجهًا للإصلاح في مجال الأسرة.

* تغييب العلماء مع أنهم هم أهل الاختصاص وأصحاب الأهلية العلمية فيما يخصّ أحكام الشرع والنظر والاجتهاد.

وقد عمدت الحركة بعد هذا البيان الذي فصّلت فيه موقفها وسوّغته إلى إصدار بيان للشعب المغربي تطلعه فيه على أهم النقاط الواردة في

الخطة والتي تصادم الشرع وتعارض مقاصد الشريعة، ووقفت بشكل خاص على:

- السماح للفتيات بالزواج بدون إذن أوليائهن، وهو ما اعتبرته مخالفًا للحديث النبوي ومصادمًا للأعراف الاجتماعية المغربية.

- إخراج الطلاق من صيغه الشرعية المختلفة وجعله قضية في المحاكم فقط، وهو ما سيدخل في الأسرة المغربية ارتباكًا كبيرًا وغموضًا في وضعية الزوجية خلال فترة الدعوى وتضييع لحقوق الأبناء....

- اقتسام الثروة التي امتلكها الزوج أثناء الحياة الزوجية عند وقوع الطلاق، وفيه ما فيه من إباحة أكل أموال الناس بالباطل، وهدم أحكام المتعة والعدة والنفقة على الأولاد ونظام الإرث...

- رفع سن الزواج إلى 18 سنة وفي ذلك تعسف على حق شرعي وطبيعي للمرأة.

- منع تعدّد الزوجات الذي أباحه الله للحاجة إليه في بعض الأحيان.

لكن لم تكن هذه المعطيات هي وحدها التي جعلت الحركة تتخذ موقف المواجهة لهذه الخطة، بل انضافت اعتبارات أخرى قوّت من هذا الموقف وعزّزته من ذلك أن هذه الخطة انطلقت خارج السياق والحراك الوطني. فقد كان واضحًا أنها كانت تساير مقررات المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر بكين وغيرها، ولذلك فما تطرح هذه الخطة لم يكن يعكس الإشكاليات الحقيقية التي تعيشها الأسرة المغربية، وإنما كانت في غالبها تستجيب لاعتبارات إيديولوجية تخدم أجندة محددة بعناية، ناهيك

عن أن المنهجية التي تمّ بها إخراج هذه الخطة كانت إقصائية لم تشرك الفاعلين والمهتمين بهذا الموضوع. فلم يكن المشروع حقيقة سوى تعبير عن رأي فئة محدودة من الجمعيات النسائية ذات التوجهات العلمانية، بينما حرمت مكونات عريضة وقوى فاعلة في هذا الشأن.

وقد أطلقت الحركة نقاشًا فكريًا في الساحة السياسية، وتحوّل المشهد المغربي إلى حراك سياسي وتدافع مرجعي وثقافي كبير تتجاذبه وجهتي نظر متقابلتين: وجهة نظر مؤيدة للخطة، وأخرى معارضة لها ومطالبة بخطة بديل. وقد أنتج هذا الحراك الفكري والسياسي خروج مسيرتين، الأولى مؤيدة للخطة، وكانت بمدينة الرباط، وأخرى مليونية رافضة للخطة وقد قادتها الحركة الإسلامية مدعومة بالجبهة الدينية العريضة وعلى رأسها العلماء.

وعقب هذا الحراك السياسي الذي توسل الشارع أسلوبًا للتعبير عن قناعاته، عيّن الملك اللجنة الاستشارية الخاصة بمدونة الأسرة للنظر في موضوع الأسرة والسهر على إعداد مدونة للأسرة تستجيب لتطلعات المرأة المغربية وتتأسس على المرجعية الإسلامية والاجتهادات المراعية لمقاصد الشريعة وقواعدها.

وبدا واضحًا من خلال هذه المبادرة الملكية أن الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية باتت مرفوضة من طرف الشعب، وأن الشريحة الواسعة منه لا تقبل أن يؤطر موضوع الأسرة بغير المرجعية الإسلامية. وقد كانت المبادرة الملكية في عمومها مجيبة على الانتقادات الجوهرية التي قدّمتها حركة التوحيد والإصلاح في شأن الخطة.

إذ كانت تمثيلية اللجنة تضمّ كل الفاعلين الأساسيين وكل المهتمين

والمعنيين بهذا الموضوع، وكانت مؤطرة برؤية وطنية ومنطلقة من المرجعية الإسلامية، ومستجيبة لتطلعات المرأة المغربية دون التصادم مع مقاصد الشريعة وقواعدها.

وضمن هذه الرؤية، سارعت حركة التوحيد والإصلاح إلى دعم هذه المبادرة والمساهمة في هذا المشروع وفق تصورها ورؤيتها. وهكذا تقدّمت الحركة بمذكرة لهذه اللجنة ضمنتها رؤيتها لمجموعة من القضايا الخاصة بالأسرة، ويمكن اختصار هذه النقاط فيما يلي:

- تحسين الإجراءات المسطرية وتسريعها.
- تفعيل مسطرة الصلح والتحكيم.
- تفعيل شروط الطلاق الصادر عن الزوج.
- الحكم بالخلع إذا أصرّت المرأة على الفراق وكرهت العشرة.
- فيما يتعلق بالحضانة: إلغاء المادة التي تنصّ على تقديم حضانة الأب على قريبات الأم، وحذف اعتبار إقامة الأم الحاضنة في مكان بعيد عن إقامة الأب مسقطة لحقها في الحضانة.
- فيما يخصّ الثروة المشتركة: اقترحت الحركة أنه إذا اشتركت الزوجة مع زوجها في اكتساب ما اكتسب من مال أو في تنميته سواء بعملها أو مالها فإن حقها ينبغي أن يُحسب لها وأن تمكّن منه متى أرادت ذلك سواء في حال قيام الزوجية أو في حال الفراق أو في حال وفاة الزوج.

ويمكن للمراقب أن يلاحظ أن الحركة لم تكتف فقط بالنقد والاعتراض، بل ساهمت برأيها واجتهادها في الموضوع وقدمت اقتراحات عملية أخذت كلها بعين الاعتبار عند صياغة المدونة الجديدة.

وقد أصدرت الحركة بيانًا توضّح فيه موقفها من المدونة بعد صدورها وتؤكد فيه:

- اعتزازها بكون الإطار الأساسي والأعلى الذي حكم هذه الإصلاحات والتعديلات هو إطار المرجعية الإسلامية.

- دعوتها لإبقاء الاجتهاد مفتوحًا: استيعاب كل المستجدات ومعالجة أي خلل أو نقص يمكن أن يظهر من خلال التطبيق وآثاره لهذه المدونة الجديدة.

- استعدادها للانخراط في الحملة الإعلامية الشعبية التي دعا إليها جلالة الملك للتوعية بأهمية هذه الإصلاحات وأبعادها ومتطلباتها.

والمتأمل لهذا المسار الطويل من النقاش والتدافع والحراك السياسي على خلفية قضية الأسرة يرى أن أداء حركة التوحيد والإصلاح كان يتأطر بجملة من الثوابت والمبادئ التي حكمت مواقفها سواء أثناء مجابهتها للخطة أو في سياق مساهمتها وتقديمها لمقترحاتها في مشروع المدونة أو في موقفها من المدونة بعد صدورها، وهي لا تخرج في عمومها عما يأتي:

1 - المرجعية الإسلامية هي الإطار الأعلى الذي ينبغي أن ينطلق منه أي مشروع يخصّ قضية الأسرة.

2 - لا ينبغي أن تقتصر عملية التقويم على النصوص القانونية والاجتهادات الفقهية الواردة في المدونة، بل لا بد من إعادة النظر في المساطر التنفيذية، ولا بد من إيلاء العناية على التطبيق.

3 - إن الاجتهاد ينبغي أن يبقى مفتوحًا، وهو يعني أن إعادة النظر في نصوص المدونة هو أمر يفرض نفسه باستمرار كلما استجدت الأحوال.

4 - إن قضية المرأة والأسرة عمومًا لا بد أن يشترك في التفكير لها والتقرير بشأنها كل فعاليات المجتمع، وكل إقصاء أو محاولة لفرض رؤية أحادية في الموضوع لن تؤدي إلا لمزيد من الاحتراب والتقاطب الذي لن يخدم بحال المصلحة الوطنية.

5 - إن كلمة العلماء وذوي الاختصاص والخبرة العلمية ينبغي أن تكون حاضرة وبقوة في هذا الموضوع.

في الموقف من هجمات 11 سبتمبر/أيلول والأحداث الإرهابية التي عرفها العالم بعدها

منذ تأسيس حركة التوحيد والإصلاح وهي تؤكد - بالقول والفعل - أنها حركة إسلامية تسعى إلى الدعوة إلى الله تعالى بالتي هي أحسن، متوسلة في ذلك بكل الوسائل القانونية والشرعية السلمية المتاحة، رافضة كل أشكال العنف والإرهاب.

ومن الناحية العملية نحت الحركة التوحيد والإصلاح منهج العمل القانوني السلمي، من خلال أنشطتها وأوراقها وبلاغات هيئاتها، وأصبحت تجربتها الإصلاحية مرجعًا مهمًا في تاريخ الحركة الإسلامية بالعالم الإسلامي، كما أنها لم تفتأ تستنكر وتدين أي عمل إرهابي يقع في أي بقعة من العالم ويستهدف الأبرياء.

وهكذا أدانت حركة التوحيد والإصلاح مثلًا تفجيرات 11 سبتمبر/ أيلول التي شهدتها كل من نيويورك وواشنطن سنة 2001، باعتبارها عملًا غير مشروع، وأرسل رئيس الحركة آنذاك، الدكتور أحمد الريسوني، بتاريخ 16 سبتمبر/أيلول 2001، رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي يبلغه فيها تضامن الحركة وتعازيها للشعب الأمريكي وأسر

الضحايا في المصاب الجلل الذي حلّ ببلادهم. وأكّدت رسالة الحركة أن تلك الأحداث المروعة التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية، لا «تتجاوز أن تكون فعل مجموعة مكونة من بضع عشرات أو مئات، ولا يسوغ بأي حال أن تتحول معاقبتهم إلى إعلان حرب على شعوب ودول بكاملها، إذ لا تزر وازرة وزر أخرى، بل ينبغي اعتقال الفاعلين وفق قواعد القانون ومحاكمتهم بطريقة عادلة، وهو ما سيعزّز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ويجعلها أجدر بالاحترام أكثر من الخوف». وأضافت الرسالة أن «الأمة الإسلامية التي بادر ولاة أمورها وعلماؤها وأحزابها وهيئاتها إلى استنكار هذا الفعل الشنيع وإلى التعبير عن تضامنها مع الشعب الأمريكي، لن تقبل أن يُعاقب شعب بريء بجريرة تنظيم معزول أو نظام حاكم إذا ثبت أنه ساند هذا التنظيم في ذلك الاعتداء»، ونبهت على أنه «ستنقلب حينئذ مشاعر التضامن مع الشعب الأمريكي والمواقف المساندة للحكومة الأمريكية إلى شعور بالظلم والطغيان، مما سيُدخل علاقة دولتكم مع الأمة الإسلامية في نفق مظلم ستتفاقم فيه وتتعاظم مشاعر الكراهية، الأمر الذي قد ينسف كل علاقات الصداقة والتعاون وتبادل المنافع والمصالح التي نشأت بجهود بُذلت على مدى قرنين من الزمن.

وناشدت رسالة الحركة الرئيس الأمريكي ألا تقوم دولته بما تتهم به أعداءها من قتل الأبرياء وتحطيم المنشآت المدنية وتدمير الحياة».

وفي إشارة إلى بعض أسباب الكراهية التي تنامت ضد الإدارة الأمريكية، أثارت رسالة الحركة انتباه الرئيس الأمريكي إلى «أن حكام محميتكم وحليفتكم الصهيونية في فلسطين قد أمعنوا في قتل الفلسطينيين وتصفية قياداتهم وتحطيم بيوتهم وإداراتهم والاعتداء على المقدسات

الدينية للمسلمين والمسيحيين على السواء، دون أن ينالهم منكم أدنى ردع، فأحرى أن تمنعوهم، كما هو واجبكم، باعتباركم راعيًا لعملية السلام وتلزموهم بتنفيذ الاتفاقيات التي أشرفتم عليها، بل إنهم داسوا مشاعر أكثر من مليار مسلم في العالم باقتحام المسجد الأقصى وشرعوا في وضع أساس الهيكل المزعوم، كما أهانوا السلطة الفلسطينية التي كانت شريكًا في المفاوضات من أجل الوصول إلى تسوية في المنطقة.

وأهابت رسالة الحركة بالرئيس الأمريكي إلى توجيه جهود إدارته إلى معالجة الإرهاب في أسبابه وجذوره، وليس فقط في أعراضه ونتائجه، وإلى العمل على معالجة كل أسباب التوتر المثير لمشاعر الكراهية التي تؤدي بمثل هذه المجموعات إلى ارتكاب أعمال العنف من هذا القبيل، مما يؤدي إلى تدمير علاقات التفاهم والتعاون بين الشعب الأمريكي والشعوب الإسلامية، وهو ما يقتضي من أمريكا مراجعة موقفها من القضية الفلسطينية في إطار التوازن والإنصاف.

أما بيان الجمع العام الوطني الثاني، المنعقد بالرباط يوم الأحد 15 ديسمبر/ كانون الأول 2002، فقد استحضر حيثيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول وما خلفته من آثار سلبية على صورة الإسلام والمسلمين، وأكّد «أنه ليس من منهج الإسلام ولا من روحه الاعتداء على الأبرياء المسالمين، وأن تلك الأحداث لا تمثّل الإسلام والمسلمين، ولا النهج المعتمد لدى علمائهم وحركاتهم ومثقفيهم المعتبرين»، وطالب الجمع «الولايات المتحدة بمراجعة سياساتها في المنطقة، بما يؤدي إلى إزالة أسباب انتشار الكراهية لها في العالم الإسلامي وغير الإسلامي». كما استنكر «حملة العداء للإسلام والمسلمين، التي تقودها بعض الأوساط في أوروبا والولايات المتحدة

الأمريكية، والاعتداءات التي يتعرض لها المواطنون العرب المسلمون المقيمون فيها، والتعسفات التي تمسهم بسبب بعض القوانين والتصرفات المخالفة لمبادئ القانون والعدالة وحقوق الإنسان».

وأعلن الجمع العام للحركة «إدانته نهج السياسة الخارجية العدوانية للإدارة الأمريكية تجاه كثير من الدول الإسلامية، تلك السياسة التي تدقّ طبول الحرب تجاه العراق وترفع عصا التهديد والابتزاز لعدة دول أخرى مثل السودان ولبنان والمملكة العربية السعودية، راضخة في ذلك للوبيات الصهيونية والتوجهات المسيحية اليمينية المتطرفة».

وكما استأثرت أحداث واشنطن ونيويورك باهتمام واستنكار الحركة وهيئاتها، كانت أحداث إرهابية أخرى في مناطق أخرى من العالم موضوع إدانة وشجب من الحركة، ففي بلاغ للمكتب التنفيذي بعد لقائه يوم الأحد 14 مارس/آذار 2004، توقف المكتب عند الأحداث الإرهابية التي عرفتها الجارة إسبانيا يوم الخميس 11 مارس/آذار من السنة نفسها، مؤكدًا أنه من «منطلق المواقف المبدئية للحركة من العنف والإرهاب إدانته لهذه الأعمال المستنكرة شرعًا وعقلًا، أيًّا كانت المبررات والجهات التي تقف وراءها»، ومعبرًا عن «مشاعر التضامن والمواساة مع الشعب الإسباني في مواجهة الإرهاب الأعمى الذي استهدف الأبرياء من المواطنين الإسبان وغيرهم من مواطني دول أخرى ومن بينها المغرب».

وفي بلاغ صادر بعض لقائه العادي يوم 25 أبريل/نيسان 2004، جدّد المكتب التنفيذي للحركة «دعوته إلى اتخاذ محطة فاتح ماي، مناسبة للتعبير عن إدانة الحركة للإرهاب بجميع أشكاله وألوانه»، كما توقف عند التفجيرات الإرهابية التي تعرّضت لها مدينة الرياض بالمملكة

العربية السعودية، وعبّر عن إدانته الشديدة لهذا العمل الشنيع، الذي ذهب ضحيته عدد من المواطنين وقوات الأمن السعودية»، مؤكدًا «رفضه لمثل هذه الأعمال التي تمسّ باستقرار دولة إسلامية شقيقة، في وقت تواجه الأمة الإسلامية عدوانًا متصاعدًا في كل من فلسطين والعراق، وتواجه المملكة العربية السعودية حملة مغرضة من لدن بعض الأوساط الصهيونية في الولايات المتحدة، وتتهمها بالضلوع في الدعم المعنوي والمادي للإرهاب». ودعا المكتب التنفيذي «المسؤولين السعوديين وأهل الوسطية والاعتدال من العلماء والدعاة والحركات إلى مزيد من الحوار لتحصين الجبهة الداخلية، والوقوف صفًّا واحدًا في مواجهة المؤامرات التي تستهدف بلاد الحرمين».

ولما كانت العاصمة البريطانية لندن بدورها مسرحًا لاعتداءات إرهابية يوم 7 يوليو/تموز 2005، عبّرت الحركة من جديد عن إدانتها لتلك الاعتداءات، حيث أكد مكتبها التنفيذي في لقائه يوم 9 يوليو/تموز 2005 «إدانة هذا العمل الإرهابي من منطلق المواقف المبدئية للحركة من العنف والإرهاب واعتباره مستنكرًا شرعًا وعقلًا أيًا كانت المبررات والجهات التي تقف وراءه»، وعبر «عن مشاعر التضامن مع الشعب البريطاني والمواساة للجرحى وعائلات الضحايا» ودعا «جميع مكونات الشعب البريطاني الدينية والثقافية والإثنية إلى التلاحم والوحدة في مواجهة هذه المحنة، على اعتبار أن الإرهاب لا دين ولا وطن ولا عرق له».

والشيء نفسه بالنسبة للاعتداءات التي استهدفت شرم الشيخ ولندن للمرة الثانية، أدان المكتب التنفيذي «هذه الأعمال الإرهابية من جديد من منطلق المواقف المبدئية للحركة من العنف والإرهاب واعتباره

مستنكرًا شرعًا وعقلًا أيًا كانت المبررات والجهات التي تقف وراءه»، وعبر «عن مشاعر التضامن مع الشعبين المصري والبريطاني والمواساة للجرحى وعائلات الضحايا».

وعبر المكتب التنفيذي عقب لقائه يوم 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 عن إدانته الشديدة للتفجيرات الهمجية التي طالت العاصمة الأردنية عمان يوم الأربعاء 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، والتي خلّفت عددًا من القتلى والجرحى، وعبّر عن استنكاره لذلك العمل الإرهابي الشنيع، كما أكّد على «مشاعر التضامن مع الشعب الأردني الشقيق، والمواساة للجرحى وعائلات الضحايا»، ودعا «مكونات الشعب الأردني إلى التلاحم والوحدة في مواجهة هذه المحنة».

وهكذا يتبين الموقف الثابت للحركة من جميع الأحداث الإرهابية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة وهو موقف مستند لموقف شرعي وعقلي رافض لاستهداف المواطنين المسالمين الأبرياء ولموقف عقلي يقدر مضاعفات مثل تلك الأعمال على صورة الإسلام والمسلمين وتأثيرها السلبي على مكتسباته وعلى وضع المسلمين في العالم وخاصة في الدول الغربية.

في الموقف من الأحداث الإرهابية لـ «مايو/أيار 2003».

شكّلت أحداث السادس عشر من مايو/أيار الإرهابية التي ضربت خمسة مواقع بمدينة الدار البيضاء سنة 2003، حدثًا استثنائيًا في تاريخ المغرب المستقر والآمن، ولكنها رغم ذلك كانت لها تأثيرات على الواقع السياسي والقانوني بالبلاد، وقد حاولت العديد من الجهات الاستئصالية ببلادنا استغلال هذه الأحداث المأساوية استغلالًا سياسويًا

بغيضًا ضد حركة التوحيد والإصلاح، حيث ذهب العديد منهم مذهب تحميل الحركة ما سموه «المسؤولية المعنوية» عن تلك الأحداث، فتحركت الأبواق الاستئصالية لتشنّ حملة مشينة ضد الحركة، مطالبة بحلّها.

إلا أن حكمة قياداتها وهيئاتها وأعضائها، فوّتت على تلك الأبواق فرصة جرّ الحركة إلى صراعات سياسية جانبية أو إيقاعها في فخّ ردود الفعل غير المحسوبة، فبالإضافة إلى أن حركة التوحيد والإصلاح معروفة بنهجها المعتدل وعملها الذي يتوسل سبل العمل السلمي والقانوني، وما تراكم لديها في هذا المجال من حنكة وتجربة، فإن الحركة تعاملت مع موجة الهجوم الذي تعرضت له تعاملًا حكيمًا مكّنها من أن تخرج أكثر قوة وأكثر اقتناعًا بمنهجها الإصلاحي.

ففي بيان أصدره المكتب التنفيذي للحركة مباشرة الأحداث الإرهابية المذكورة، أعلن «إدانته الشديدة لهذا العمل الإجرامي الدنيء الذي استهدف منشآت ومدنيين أبرياء، باعتباره عدوانًا وإفسادًا في الأرض، مؤكدًا أن «هذه الأعمال أيًا كانت الجهات التي وراءها، وأيًا كانت دوافعها، أعمال مرفوضة شرعًا وعقلًا، ومدانة سياسيًا واجتماعيًا، كما أنها لا تمثل الشعب المغربي المعروف عبر التاريخ بالميل إلى الوسطية ونبذ العنف والإرهاب. وأضاف بيان المكتب التنفيذي أن «هذه الأعمال لا يمكن أن تنال من استقرار المغرب ووحدته، ولا ينبغي أن تنال من اختياراته القائمة على التمسك بأصالته الإسلامية الراسخة ومقوماته الوطنية العريقة في إطار الاعتدال والتسامح والانفتاح على الأمم والشعوب والثقافات الأخرى، وعلى احترام التعددية السياسية والفكرية، والحريات الفردية والجماعية ومقتضيات دولة الحق والقانون»، و«لا يمكن أن تحسب بأي شكل من الأشكال

على الإسلام، كما أنها لا تخدم قضايا المسلمين، بل على العكس، إنها تسيء إليه وإليهم وتفسح المجال لتشويه صورته وصورتهم، وتقدم خدمة مجانية للمتربصين بالدول الإسلامية المستقرة وتبرر مزيدًا من التدخل الأجنبي والتحكم في حاضر الشعوب الإسلامية ومصائرها من أجل إخضاعها للإملاءات الأجنبية».

وجدّد المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح، في بيان صدر عقب اجتماعه يوم 25 مايو/أيار 2003، «إدانته المطلقة للأعمال الإرهابية التي استهدفت أمن واستقرار البلاد». كما استنكر «الحملة التي تقوم بها بعض الأطراف من أجل الخلط والتضليل بغية تشويه الهيئات الإسلامية السلمية والقانونية المتمسكة بالحكمة والموعظة الحسنة»، وندّد بـ«المتاجرة الرخيصة بآلام الشعب المغربي والإساءة إلى وحدته وإجماع كل مكوناته على إدانة الإرهاب».

وأكّد المكتب التنفيذي لكل أعضاء الحركة وهيئاتها «أن الأحداث الأليمة التي عرفها المغرب تفرض، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة التمسك بالاختيارات الأساسية للحركة القائمة على أساس الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والمشاركة الإيجابية وتجنب السقوط في فخ الاستفزاز»، داعيًا «أعضاء الحركة وهيئاتها إلى مواصلة العمل على تحقيق أهداف الحركة القائمة على إقامة الدين في أنفسنا وفيما بيننا وفيما حولنا بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن».

ومع اشتداد الحملة الاستئصالية واستغلالها للوسائل الإعلامية الرسمية فيما بدا أنه إصرار مسبق حتى قبل أن تظهر الخيوط الأولى للأحداث وتتحدّد الجهات المسؤولة عنها على الاستغلال السياسي لتلك الأحداث إلى أقصى حدّ من أجل إضعاف الحركة واستهداف الحزب

الذي اعتبرت الحركة جمعيته المدنية الكبيرة المساندة له. قرّر المكتب التنفيذي عقب اللقاء المذكور توجيه نداء يوم 26 مايو/أيار 2003 إلى عموم الأعضاء والمتعاطفين، وصف فيه منفذي الأحداث الإرهابية ليوم 16 مايو/أيار بأنهم «مجموعة من المُضَلَّلين الموتورين عمدوا في عمل إجرامي رهيب وفعل إرهابي غريب عن ديننا ومجتمعنا وثقافتنا إلى تفجير أنفسهم في عدة أماكن مختارة من الدار البيضاء، مزهقين بذلك أرواحًا بريئة، ومتسببين في جروح خطيرة لعشرات الأبرياء، ومسببين خسائر جسيمة، ومسيئين إلى دينهم ووطنهم وأمتهم».

وأكّد النداء أن الحركة أدانت هذا العمل فور وقوعه بدون أي تردد وبكل وضوح وصرامة، وبيّنت موقفها «المبني على الإسلام الحنيف والفهم الوسطي المعتدل الذي رافقنا خلال مسيرتنا، فكنا بفضل الله رحمة على بلدنا لا نقمة، كما وقع في بعض الدول الأخرى، فساهمنا في استقرار البلاد، وأصبحنا أطرًا في المجتمع منخرطين في كل ما هو إيجابي فيه، قائمين بواجبنا في النهي عن كل ما ارتأينا أنه يضرّ بالدين أو الوطن، مما جعل حركتنا تحظى باحترام الفاعلين الداخليين والخارجيين وجعلها نموذجًا في الوسطية والاعتدال».

وأشار النداء إلى أن مدبري أحداث 16 مايو/أيار الإرهابية «يستهدفون، في مقدمة ما يستهدفونه، نسف نهجنا السلمي التوافقي المعتدل لفائدة خيار العنف والفتنة، وأن هذه الأحداث «قد أطلقت العنان لنيات سيئة كانت تنتظر الفرصة... حوّلت الحملة ضد الإرهاب إلى الغمز واللمز في حركتنا ورموزنا والحزب الذي ينتمي إليه عدد كبير منا، بل والتعريض بنا ومحاولة تحميلنا المسؤولية المعنوية لما وقع».
ووصف النداء الحملة ضد الحركة بـ«الظالمة والكاذبة والمليئة بالافتراء

والبهتان قام بها أشخاص مختارون بعناية فائقة، معروفون بعدائهم الدفين للحركة الإسلامية من خلال مواقفهم القديمة، ومنابرهم الموبوءة التي يشتغلون بها».

وأكّد النداء «أن حركة التوحيد والإصلاح يجب أن تستمر في القيام بواجبها في إصلاح وضع الأمة من كل خلل، خصوصًا في هذا الظرف العصيب، وأنه لا ينبغي أن يتوقف أو يتقلص أي عمل من أعمالها المشروعة التي كانت دائمًا خيرًا وبركة على الوطن والأمة». وأن الحملة ضد الحركة «سنواجهها بالصبر والثبات والحلم والأناة والتوضيح الدؤوب، والمجادلة بالتي هي أحسن، ولئن ظُلمنا فلن نظلم، وإن اعتدي علينا فلن نرد. فنحن أبناء هذا الوطن، ودورنا الحفاظ على أمنه واستقراره»، مضيفًا: «وهكذا، سوف نسير ثابتين على منهجنا السلمي السليم النير الكريم، صابرين على ما أصابنا، واضعين أملنا بعد الله تعالى في حكمة أمير المؤمنين ملكنا، وتعقل عقلاء قومنا، مستشرفين المستقبل، متربصين بهذه الفتنة أن تمرّ بسلام، حذرين من خصوم مرجعيتنا الذين يريدون القضاء على هويتنا، وتغيير بنية دولتنا، ونزع صفة أمير المؤمنين عن ملكنا».

ودعا النداء أعضاء الحركة والمتعاطفين معها إلى مزيد من الصبر والثبات، ومزيد من العمل والخير والعطاء، وألا يلتفتوا لمن جعل هدفه الإساءة إليهم»..

ومن جهة أخرى استطاعت الحركة من خلال جريدة التجديد أن تتصدى بقوة وثبات إلى هجمة منسقة من طرف عدد من الصحف والأقلام التي دخلت في حملة منسقة، وأبلت بلاء حسنًا في الرد والبيان وتوضيح موقف الحركة وتقديم التفسير الموضوعي المتوازن لأحداث

16 مايو/أيار وحشدت عدة وجهات نظر عبر مقالات وتحليلات ومقابلات مع العديد من الباحثين والمراقبين المنصفين، كما أصدرت الجريدة عددًا خاصًا قيمًا حول أحداث 16 مايو/أيار كان لها الأثر البالغ في تثبيت الصف الداخلي وإفشال الحملة الإعلامية الظالمة.

ومما زاد من حدة الهجمة المذكورة أن الهجمات الإرهابية على الدار البيضاء قد جاءت أيامًا قليلة بعد نشر إحدى اليوميات الناطقة بالفرنسية المتحاملة على الحركة حوارًا مع الدكتور الريسوني استغلت فيه تصريحات لرئيس الحركة استغلال مغرضًا لادعاء إساءة رئيس الحركة لمؤسسة إمارة المؤمنين.

في الدعوة إلى إعادة النظر في التجاوزات الحقوقية والقانونية التي وقعت على خلفية أحداث 16 مايو/أيار

وبقدر إدانة الحركة للأعمال الإرهابية التي تعرض لها المغرب يوم 16 مايو/أيار 2003 بقدر إدانتها للتجاوزات التي عرفها تدبير مخلفاتها سواء تعلق الأمر بعمليات الاعتقال الواسعة التي أعقبتها وظروف الاعتقال التي افتقدت إلى كثير من الشروط والضمانات القانونية بشهادة المتتبعين من منظمات حقوقية وطنية ودولية مما أنتج مظالم وتجاوزات يجب إنصاف ضحاياها يقول بيان صادر عن الحركة بتاريخ 14 مايو/أيار 2005.

وإذا كانت الآونة الأخيرة - يضيف البيان - قد شهدت بعض البوادر الإيجابية في اتجاه مراجعة ذلك كله، مثل تحسين وضعية المعتقلين داخل السجون وصدور عفو ملكي في حق بعضهم لكن سرعان ما عادت مؤشرات سلبية إلى الظهور.

وكان معظم المعتقلين على خلفية تلك الأحداث قد دخلوا آنذاك في

حركة احتجاجية واسعة تمثّلت في الإضراب عن الطعام. فكانت مناسبة لدعوة الطرفين إلى تحكيم لغة العقل ولغة المصلحة الوطنية العليا إذ دعا البيان من منطلق الحرص على مصالح البلاد والمجتمع والمواطنين، ومن منطلق الشعور بثقل الأمانة والمسؤولية الدينية والوطنية المسؤولين والمعتقلين على حد سواء إلى التعقل والتبصر وتهييء الشروط اللازمة والظروف الملائمة لقيام حوار هادئ ومنصف ومسؤول واستئناف المسار الإيجابي السابق.

ومن هذا المنطلق دعا البيان المعتقلين المضربين إلى إيقاف إضرابهم حفاظًا على أرواحهم، كما دعا المسؤولين إسهامًا منهم في تجاوز ذلك الوضع المتأزم إلى المبادرة لإعادة النظر في ملف الاعتقالات والمحاكمات التي تمّت على خلفية أحداث 16 مايو/أيار من أجل رفع المظالم وتصحيح الأخطاء والتجاوزات ورفع المظالم والتعسفات حفاظًا على مصداقية دولة الحق والقانون، وصيانة للعدالة والكرامة وخدمة لمستقبل المغرب وتماسكه واستقراره.

في النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

إذ كانت حركة التوحيد والإصلاح حركة دعوية تربوية تكوينية، وإذا كانت الحركة منذ أن انخرط عدد كبير من أعضائها في الحزب قد فوتت العمل السياسي اليومي للحزب، فإن ذلك لا يعني أنها قد رفعت يدها من السياسة بمعناها العام، أي من القضايا الكبرى ذات الصلة بتدبير الشأن العام وخصوصًا القضايا ذات الصلة بالهوية.

ولذلك وانطلاقًا من إيمانها بواجب النصيحة لله ولرسوله وأئمة المسلمين وعامتهم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان، وفي

حدود الضوابط الشرعية المرعية، والشروط القانونية، ما فتئت الحركة - باعتبارها فاعلًا مدنيا في الحقل الدعوي والتربوي - تسعى للتنبيه على بعض المخالفات في السياسيات العمومية والعادات الاجتماعية، على الرغم من التحامل والتشويه التي تتعرض له مواقف الحركة على هذا المستوى والسعي الحثيث إلى إسكاتها وإرهابها من بعض المنابر الاستئصالية.

في بدعة الاحتفال برأس السنة الميلادية

درجت الحركة من حين لآخر إلى إصدار نداءات وبيانات تنبّه إلى بعض المخالفات التي تفشّت في المجتمع المغربي ومنها على الخصوص بدعة الاحتفال برأس السنة الميلادية وما يصاحبها من سلوكات مستنكرة في دين الإسلام وفي النصرانية على حدّ سواء، ومن ذلك على سبيل المثال البيان الصادر بتاريخ 5 ديسمبر/كانون الأول 1996 عن المكتب التنفيذي والذي نبّه إلى أن الأمر يتعلق ببدعة منكرة ما فتئ علماء الإسلام في جميع العصور ومن جميع المذاهب يفتون بتحريمها والتحذير من الانزلاق إليها وإلى أمثالها ولما يبثّ الاحتفال بها في المسلمين من قضاء على روح التميز والاستقلال والتحرر من تقليد الضالين والمنحرفين.

وقد اعتمد بيان الحركة في ذلك على موقف الفقهاء المالكية ومنها ما نقل عن الفقيه المغربي ابن الحاج وعلى ما ورد في كتاب المعيار - وهو من مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - عن يحيى الليثي أنه قال: «لا تجوز الهدايا في الميلاد من نصراني ولا مسلم، ولا إجابة الدعوة فيه، ولا الاستعداد له، وينبغي أن يُجعل كسائر الأيام».

وأشار البيان أنه إلى جانب ما تقدّم، إن هذا الاحتفال يتمّ عادة بالتبرج والاختلاط وشرب الخمور وأعمال الفحش والرذيلة والخلاعة في الغناء والموسيقى والرقص، وكلها محرمات ومنكرات وأن الإذاعة والتلفزة المغربية قد اعتادت على مواكبة هذه المناسبة والإغراء بالاحتفال بها، مما يشكّل تضليلًا للمستمعين والمشاهدين.

وأهاب بكل المواطنين أن يقاطعوا هذه البدعة وكل ما يتدرّج فيها. كما أهاب بالعلماء والخطباء والوعاظ ورجال التعليم أن يقوموا بواجب الإرشاد والتوعية والتوجيه السديد للمواطنين في هذه المناسبة، بما يحفظ عليهم دينهم وسلوكهم القويم الرشيد، وبما يخدم دينهم وهويتهم واستقلاليتهم من التشوه والذوبان.

الموقف من فتح أكبر كازينو في إفريقيا بطنجة

وفي بيان صادر عن المكتب التنفيذي يوم السبت 30 ربيع الأول 1422 الموافق 23 يونيو/حزيران 2001 حول افتتاح كازينو دولي للقمار والفساد، هو الأول من نوعه بالمغرب، والأكبر في إفريقيا والشرق الأوسط، كما ذكرت وسائل الإعلام نقلًا عن أصحاب الكازينو، أكّدت الحركة استنكارها الشديد الترخيص بفتح هذا الكازينو الذي اعتبرته مخالفة صريحة لأمر الله سبحانه وتعالى باجتناب الميسر باعتباره رجسًا وعملًا شيطانيًا ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1] وخرقًا لدستور المغرب وقوانينه وهويته الإسلامية، فضلًا عن كونه معصية كبيرة لله تعالى، ندعوهم إلى التوبة منها والتراجع عنها فورًا.

---

(1) سورة المائدة، الآية 90.

وناشدت - بصفة خاصة - السادة العلماء والدعاة أفرادًا وهيئات، أن يتحملوا كامل مسؤوليتهم في إنكار المنكر والدفاع عن الدين والوطن والوقوف في وجه الإفساد والمفسدين.

في الموقف من الثقافة والفن

يعتبر بعض خصوم الحركة أن الحلقة الأضعف عند حركة التوحيد والإصلاح هي الجانب الثقافي والفني، بل إن بعضهم يحاول أن يرسم صورة قاتمة عن الحركة في هذا الموضوع، فيرى أن الحركة هي ضد الحرية، وضد المبادرة الثقافية وضد الإبداع الفني. والحال أن مجمل مواقف الحركة في هذين الجانبين لم يخرج عن حدود رسم ثوابت الممارسة الثقافية والإبداعية والفنية. وإذا كان للحركة من تقويم واعتراض على بعض التعابير الثقافية والفنية فذلك لا يمسّ المبدأ والأصل بل ينصرف أساسًا على منهجية التعبير في علاقة بالبعد التخليقي والمجتمعي. ولا يشك أحد أن الحركة تُعتبر من الهيئات النشيطة التي تتابع الشأن الثقافي بكل اهتمام، ذلك أنها تعتبر «الثقافة مدخلًا من مداخل التنمية وعاملًا مهمًّا مسهمًا فيها» وتعتبر العمل الثقافي البنّاء «من أهم عناصر دعم واستكمال الشخصية الوطنية» ولهذا فهي تتابع المشهد الثقافي ليس من أجل مصادرة الحريات أو الوقوف ضد أنواع من التعبيرات الفنية والثقافية، ولكن وعيًا منها بأهمية العمل الثقافي في صياغة الشخصية المغربية، وبالدور الهام الذي يقوم به العمل الثقافي والفني في هذا الاتجاه.

وقد توقفت الحركة في مناسبات متعددة على بعض مظاهر الاختلال في هذا المشهد الثقافي، وبادرت إلى تنبيه المسؤولين عن الشأن

الإعلامي والثقافي إلى مظاهر الخلل في عدد من المهرجانات والأنشطة الثقافية.

- ففي البيان الصادر عن الحركة بتاريخ 2 أغسطس/آب 2005 اعتبرت الحركة أن تلك المهرجانات قد خرجت عن الوجهة الصحيحة المفترض أن يسير عليها العمل الثقافي «لما صاحبها من مظاهر الميوعة والعربدة والسكر العلني وتعاطي المخدرات والتحرش بالنساء وأحداث عنف أحيانًا وإزعاج السكان ناهيك عن إهدار المال العام وتمرير بعض الصفقات والامتيازات بطرق غير مشروعة مما خلف استياء واسعًا في صفوف المواطنين والأوساط الفنية وغيرهم من المسؤولين ورجال السلطة». 2 أغسطس/آب 2005.

وقد أكّد البيان على ضرورة «سنّ سياسات ثقافية وإعلامية وترفيهية غير متعارضة مع قيم وأخلاق المجتمع المغربي وعاداته الحسنة».

وكما هو معلوم فقد عبّر عن الموقف نفسه فاعلون ثقافيون وفنانون تبرموا من السياسة الثقافية التي ما فتئت تنتهجها وزارة الثقافة في غياب أية رؤية ناظمة، وفي غياب الإشراك الحقيقي لهم في الميدان، وغياب الشفافية اللازمة في التدبير المالي، وفي اختيار المشاركين، وفي تفويت الصفقات، وفي اختيار لجان التنظيم والمعايير المعتمدة في ذلك.

والشيء نفسه بالنسبة للموقف من فيلم «ماروك» الذي أدانه كثير من النقاد السينمائيين والفاعلون الفنيون حيث انسابت في منبرها الإعلامي وغيرها من المنابر الوطنية مواقف جريئة وشجاعة لبعض الفنانين والسينمائيين، بل قامت حركات فنية احتجاجية ضد سياسة الوزارة كما وقع في مهرجان الدار البيضاء، وقامت نقابة المسرحيين بالوقوف ضد فيلم «ماروك» الصادم للقيم الإسلامية والمستفز لمشاعر المغاربة الدينية،

في الخارج، وهذا ما يطرح تحديات ورهانات للحفاظ على هذا الرصيد وتطويره، وتفعيله في الواقع، لأن مرحلة التكيف والحرارة والأعراض الجانبية انتهت، والآن جاءت مرحلة جديدة مرحلة انطلاقة جديدة ودورة تاريخية صحوية إسلامية جديدة في أفق العقد القادم إن شاء الله».

ويضيف الأستاذ يتيم متحدثًا بنوع من الواقعية في تقدير نتائج الوحدة مبينًا أن «الطموحات كانت كبيرة والانتظارات كذلك وكانت حتى مثالية حيث كنا قبل الوحدة ننظر إلى الوحدة كأنها عصا سحرية ستغيِّر كل شيء، وهذا درس مهم لأن الوحدة ليست سوى آلية، ولا ينجم عن الوحدة ضرورة قيام وعمل بها».

لكنه يستدرك بالقول «على الإنسان أن يحمد الله الذي كتب له أن يعيش الوحدة وأن يشارك في تحقيقها وأن يحمد الله على أن يسّر هذا الحلم وأعان عليه، فالوحدة فلتة من فلتات التاريخ الإسلامي أتمنى أن تشعّ بنفَسها الوحدوي على العالم الإسلامي، فما زال هذا العمل لم يأخذ حقه ومداه وربما كانت العشرية القادمة مناسبة لذلك لصناعة مشروع توحيدي أكبر، توحيدي بأشكال أخرى، في إطار الحركات الإسلامية الأخرى، توحيدي للمغاربة جميعًا على اختلاف توجهاتهم واختياراتهم يحتكمون إلى كلمة سواء فتصبح قضية المرجعية مسألة مسلمًا بها، نتجاوز مرحلة الصراعات الإيديولوجية والسياسية الرخيصة ويصبح التنافس فعلًا في الخير. أيضًا في إطار حركات المغرب العربي وتصبح هذه الحركات قاطرة لتوحيد المغرب العربي، وعلى البعد الإفريقي والعالم الإسلامي برؤية الرحمة العالمية».

ويصف عبد الناصر التيجاني الوحدة بأنها عمل نوعي متميز على

صعيد العالم الإسلامي والعربي، أعطت نموذجًا للحركات الإسلامية وللمكونات الوطنية المغربية بعدما كان منحنى الأمة منحنى التشتت والتشرذم. ويقول:

«إننا نجحنا في تجاوز الذوات فكانت الوحدة مدرسة تربوية لمجاهدة الذات، فمن دخل إلى الوحدة فقد دخل ليجاهد نفسه لكي يلتقي مع غيره ولكي يقلّل من ذاتيته. ووحدنا مجموعة من الطاقات والأطر وجمع ما عندنا في رداء واحد مثل الأشعريين الذين كانوا إذا أرملوا جمعوا ما عندهم من طعام فقسموه بينهم بالسوية وتلاقحت التجارب إذ كبر ذهننا وكبرت تجاربنا في الحوار مع الآخرين. كما أن وزن حركة التوحيد والإصلاح الآن ليس بالتأكيد هو وزن كل طرف كما كان من قبل، وأصبحت الحركة رقمًا لا يمكن تجاوزه. وأصبح سؤال الوحدة مطروحًا على العالم الإسلامي كله.

كما كبر الجانب الإشعاعي وتوسّع عدد المتعاطفين لكن الوسع التربوي لم يشتغل بالطاقة اللازمة للاستيعاب والتربية والتكوين والتأطير. أما المنجزات الأخرى ثانوية بالمقارنة».

ويركّز التيجاني في النهاية على عبر قوية في الوحدة على رأسها الإخلاص والنية الحسنة ومقاومة النفس: «رأيت بأم عيني أن تحديات الوحدة كانت أكبر من طاقاتنا ومؤهلاتنا وأكبر من الشروط الموضوعية. في نهاية المطاف أنا أرى أن لطف الله وفضله ورحمته وتوفيقه هو العامل الأساسي الذي دافع عن الدعوة وما كان فيها من النوايا الحسنة، وأكبر وأهم شرط في كل هذا هو الإخلاص والنية الحسنة، فسبب ذلك بارك الله في الجهود على ضعفها، وفي العلم على قلته، وذلّل الله الصعاب الهائلة المتمثلة فيما تراكم في النفوس عبر التربية والمجتمع من مواقف

ومناهج وآراء وثقافة معينة أصبحت عند الكثيرين مقدسة لا يمكن أن يمسّها تحويل ولا تبديل. والإشكالات الكبرى في حياة الإنسان والمجتمع والشعوب والحضارات تبدأ وتنمو وتكبر في النفس، ولذلك كان سهلًا على من انتصر على نفسه أن تكون العظائم عنده سهلة وفي المتناول، أما من انهزم مع نفسه تكون أبسط العقبات والتحديات لديه عظائم قاهرة. وهذا ينطبق على المجموعات الصغيرة والكبيرة والمنظمات والهيئات. الوحدة مدرسة لا يمكن أن يستفيد منها إلا من دخلها وذاق شجرتها، أما من لم يدخل في الوحدة والتوحيد فلم يذق شيئًا ولم يعرف شيئًا. وفي الختام فإن الأفكار والاجتهادات والتنظيمات والأشكال والمواقف كلها أمور بشرية ينبغي أن تخضع للنقاش، ومن لم يكن لديه الاستعداد لذلك لعلة من العلل، فلا يمكن ولا داعي لأن يتحدث عن الوحدة».

وفي الختام

فهذه محاولة لتقريب تجربة التوحيد خلال العشرية السابقة لا تدّعي أنها أحاطت بالتجربة التوحيدية في جميع أبعادها وتفاصيلها، ولكنها حاولت أن تقترب منها وتقرّب منها القارئ والمتتبع، وتدلّ الدارسين على بعض مداخل دراستها والبحث فيها.

وكما أكّدنا على ذلك فى المقدمة فهي ليست دراسة تاريخية عن حركة التوحيد والإصلاح وروافدها، ولا هي محاولة لتتبع أصولها الفكرية والتنظيمية وشروط نشأتها التاريخية، ولكنها محاولة وصفية من الداخل لا نزعم أننا تخلصنا فيها من ذاتنا الحركية، فمن يزعم ذلك يقدم ادعاء لا يصمد أمام الفحص العلمي، وذلك بنفس القدر الذي لا يمكن

لأي مراقب خارجي أن يزعم الإحاطة بتجربة إنسانية وتاريخية حيّة لا تفيد فيها الصرامة المنهجية التي تتلاءم أكثر مع مجالات العلوم الطبيعية التجريبية، وبذلك تبقى للشهادة الحية قيمتها العلمية ولو باعتبارها رواية من الروايات ومصدرًا من مصادر جمع المعطيات.

ومن جديد نؤكد أن التأريخ للحركة يحتاج إلى عمل أكاديمي يستند إلى أساليب البحث التاريخي، وعسى أن يتصدى بعض الباحثين الشباب من أبناء الحركة وغيرهم لهذا الموضوع من جوانب متعددة على اعتبار أن تناول تجربة الحركة الإسلامية بالمغرب وتجربة حركة التوحيد والإصلاح، هو تناول لتاريخ مكوّن فاعل في صناعة تاريخ المغرب المعاصر، وبالتالي فلا غنى للباحثين الساعين إلى رصد التاريخ المذكور ومساراته من رصد تاريخ الحركة وتفاعلاتها مع الواقع الوطني والدولي تأثيرًا وتأثرًا.

هذه المحاولة تأتي استجابة أولية لطلب كثير من المراقبين الداخليين والخارجيين الذين ما فتئوا يؤكدون علينا في ضرورة الكتابة حول تجربة حركة التوحيد والإصلاح وتوثيقها باعتبارها تجربة متميزة في المنطقة، وفي العالم العربي والإسلامي وغنية بالدروس والعبر، وعلى اعتبار أنها نشأت في المغرب المسلم الذي ظلّت له خصوصيته التاريخية والثقافية والدينية والحضارية التي جعلته رغم ذلك - وعكس ما قد يتوهم - أكثر اهتمامًا بالشرق وقضايا الإسلام والمسلمين رغم أنه ظل تاريخيًّا دولة قائمة الذات منفصلة عن دولة الخلافة، هذا على المستوى السياسي. أما على المستوى الفقهي فقد كانت للمغرب اختيارته الفقهية والأصولية التي تلاءمت مع الواقع المغربي، وهي التي جعلته ينتج عمالقة كبارًا من أمثال الشاطبي ومدرسته المقاصدية وابن رشد ومدرسته العقلانية وابن

خلدون ومدرسته التاريخية الاجتماعية السننية (علم العمران)، ولذلك ليس غريبًا أن تقتبس الحركة الإسلامية بعضًا من التميز والخصوصية المغربيين.

ودون شك فإن هذه التجربة التي قدّمت اجتهادات متميزة في قضية العلاقة بين الديني والسياسي والدعوي والحزبي، وطوّرت اتجاهًا متزايدًا نحو التمييز بين هذه الوظائف، قد مكّنت من فتح مسارات جديدة للعمل الحركي الإسلامي بعيدًا عن عقلية الصدام والاستدراج إلى المناطحات السياسية العقيمة، ونبهت إلى إمكانيات للتكامل بين الرسمي والشعبي على مستوى الحقل الديني، والاندماج والانسياب الهادئ في الحياة السياسية محافظة على الارتباط والصدور عن المرجعية الإسلامية دون وصاية أو احتكار، قد تؤدي إلى إنهاء تجارب تحوّل فيها الخلاف السياسي والإيديولوجي مع الحركة الإسلامية إلى حرب استنزاف بين بعض الأنظمة التي لجأت إلى الحرب الشاملة وتجفيف المنابع، بما يعنيه ذلك من استهداف مباشر للدين والثقافة الإسلامية نفخت في نارها فلول من الشيوعيين القدامى واليساريين المفلسين إيديولوجيًا وسياسيًا، ومن جهة أخرى تجارب حاد العمل الإسلامي - الذي هو في جوهره عمل تربوي بنائي - عن وظائفه الأساسية البنائية كي يحكم على نفسه بالبقاء الأبدي في الدائرة الضيقة للمواجهة السياسية مع الأنظمة الجائرة، وينشئ أجيالًا كاملة على الحلم بالثأر السياسي من المظلمة التاريخية التي وقعت به.

على أن تجربة التوحيد والإصلاح بكل إمكاناتها الواعدة على هذا المستوى - وكلّما تحقق لها الاستقرار كان بإمكانها أن تعطي أكثر لأنها تعد بأكثر مما تحقق - لم تكن ممكنة دون استحضار خصوصية السياق

السياسي المغربي المتميز بوجود نظام سياسي عريق ذي مرجعية تاريخية واجتماعية متأصلة في النسيج الثقافي والاجتماعي المغربي، الشيء الذي مكّن المجال السياسي المغربي - رغم كل السلبيات التي عرفها تاريخ ما بعد الاستقلال على مستوى الصراع على السلطة ومحاولات الإقصاء والإقصاء المضاد التي اتخذت أحيانًا طابعًا عنيفًا ومأساويًا - أن يبقى على العموم مجالًا مفتوحًا على التعددية السياسية، وله قدرة على التحلي بقدر وافر من التسامح مع وجود تيارات فكرية وسياسية، ومن ثم كان متحررًا بطبيعته من النزعة الشمولية أو الاستئصالية مما يؤكد على هذا المستوى مقولة «الاستثناء المغربي».

واليوم إذ نقدّم هذه المحاولة التي رصدت تجربة عشر سنوات من التوحيد والإصلاح فإننا نقدمها استجابة متزايدة لطلبات متزايدة وحاجة ثقافية أكيدة تتمثل في ضرورة الشروع في «عصر تدوين» جديد خاص بالحركة الإسلامية المغربية، يكون مقدمة للقطع مع التقليد المغربي القائم على التواصل الشفوي، على أمل أن يكون مادة لفتح نقاش داخلي وخارجي في تقييم هذه التجربة في اتجاه بيان عناصر قوتها لتثبيتها وعناصر ضعفها لتجاوزها حتى تكون باستمرار عنصر استقرار وبناء متواصل لهذا الوطن الحبيب ولبنة في البناء الحضاري للأمة الإسلامية في عصر تحديات العولمة.

هي عشر سنوات من التوحيد والإصلاح نرجو أن تتلوها عشر أخر من التوحيد والإصلاح تُسهم في تحقيق رسالة الحركة المتمثلة في عمل إسلامي تجديدي يُسهم في إقامة الدين وإصلاح المجتمع.

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[1].

(1) سورة آل عمران، الآية: 103.

دعوة للمراجعة الجماعية

وإذا كان هذا هو تقييم بعض القياديين في الحركة للوحدة فإن هذا الكتاب قد جاء ليضع حصيلة الحركة سواء للنقاش الداخلي أو لإسهامات من خارج الحركة، ومن المنتظر أن يشكل أرضية لنقاش داخلي وخارجي ولعملية تقويم جماعي. وهذا الانفتاح على المراجعة والتقييم الجماعي ليس غريبًا لعدة أسباب منها:

- أن الحركة بطبيعتها هي نتاج مراجعات نقدية منتظمة، جماعية وفردية، بحيث أصبحت التحولات الكبرى في أداء الحركة الداخلي أو الخارجي قرينة بعملية مراجعة نقدية أكثر منها مرتبطة بتقدم طبيعي في تطبيق استراتيجية موضوعة مسبقًا.

- أن حركة التوحيد والإصلاح، سواء في تاريخها القريب والرسمي أو في تاريخها البعيد الشامل لمختلف التجارب الحركية المكونة لمسارها الراهن، هي تطوّر مطّرد من التفاعل الإيجابي مع الواقع المغربي ومع قضاياه والسعي للتعاطي معها بما يتيح حضورًا للرؤية الإسلامية في معالجتها.

- وهي مراجعات تجاوزت الاقتصار على قضايا وتفاصيل الممارسة العملية لتشمل قضايا الفكر والمنهج، وفق رؤية تجعل من الممارسة ومدى النجاح فيها دليلًا ومؤشرًا من بين مؤشرات أخرى على صوابية المنهج الحركي أو الفكر المؤطر لتلك الممارسة.

ومحطة التقييم المزمع الانخراط فيها بمناسبة العشرية الأولى للوحدة المباركة فرصة تاريخية لمواصلة عملية التقييم التي انطلقت منذ مدة، وشكلت مدخلًا لمرحلة جديدة في مسار الحركة، بل إن الحركة قد أصبحت مدعوة كي لا تقتصر في هذا التقييم على الصف الداخلي بل أن

تفتحه على المراقبين الخارجيين وتشركهم فيه، بل أن تنشر نتائج تقييمها لذاتها أي عمليات النقد الذاتي.

ذلك أن تحولات المحيط الحركي والوطني والإسلامي ثم العالمي من ناحية أولى، وكذا تطورات الوضع الذاتي للحركة قيادة وقاعدة من ناحية أخرى، تفرض أن تتجاوز وأن تكون هذه المراجعة مجرد استحقاق تنظيمي وشكلي تحتمه إجراءات عقد المؤتمر، كما تستوجب جعلها بمثابة نفس عام يسري في الحركة ويؤسس لمناخ إيجابي من النقد والمراجعة المنفتحة على المراقبين من أصدقاء وخصوم على اعتبار أن الحركة قد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من تاريخ المغرب الحديث.

ولئن كان تأسيس الحركة هو نتاج عملية وحدوية انصهرت فيها تجارب أزيد من ربع قرن من العمل الإسلامي بالمغرب، فإنه ارتبط أيضًا بانطلاق عملية نقد ذاتي شاملة، انخرطت فيها كافة مؤسسات الحركة الوليدة ورفعت لها شعار مراجعة الاجتهادات من أجل صياغة رؤى وتصورات الحركة الموحدة وبناء المؤسسات على ضوء ذلك. هذه العلاقات الجدلية بفضيلة النقد الذاتي في سير الحركة، ليست مسألة مقصورة على حركة التوحيد والإصلاح، بل إنها تشمل قطاعًا معتبرًا من فصائل الحركة الإسلامية المغربية، المعلنة وغير المعلنة، حيث انخرطت طيلة السنوات الخمس الماضية في سيرورة من النقد، مع تفاوت في الدرجة والعمق والمستوى المؤسساتي، وكان لذلك أثره على هيكلة المشهد الحركي بالمغرب وإيضاح الفروقات التصورية والبرنامجية بين مكونات، ونعتقد أن الحركة الإسلامية المغربية إجمالًا وحركة التوحيد والإصلاح تحديدًا، وذلك بحكم موقعها الحرج والحيوي في النسق السياسي المغربي، مدعوة اليوم للدخول في عملية ثانية لنقد جذري، يقوّم الحصيلة ويرصد التحديات ويحصّن المكتسبات ويستشرف المستقبل.

شهادات

راشد الغنوشي

مفكر إسلامي ورئيس حركة النهضة الإسلامية بتونس

الحركة استثمرت فرصة التطور في إطار الشرعية بدل الصدام الشامل والتنافي المطلق.

بسم الله الرحمٰن الرحيم، الوقت لا يتّسع للدراسة المتسعة والتحليل العميق. ولكن رغم ذلك أقول وبالله التوفيق، إن حركة التوحيد والإصلاح جماعة إسلامية أصيلة، ومؤصلة في بيئتها وفي أصول دينها، معتدلة، واسعة الانتشار، وهي ثمرة لخبرات ذاتية. جمعت فصائل إسلامية متعددة حول قراءة متأنية للإسلام، ولتجارب الحركة الإسلامية المعاصرة، وكذلك لبيئة الدولة والمجتمع المغربي، مع اعتبار دروس وخلاصات لتجارب الإسلامية، وبالخصوص تونس والمغرب ومصر.

صاغت من كل ذلك نهجها المتميز، جمعًا بين ثوابت الدين، وبين البيئة المحلية والإقليمية والدولية، وبين التربية والسياسة، بين الخطاب الجماهيري والخطاب المتجاهل النخبوي، بين نقد السلطة واستمرار الحوار والتفاعل معها حفاظًا على المصلحة الوطنية العامة ودرءًا للفتنة، ونهج الدوران في بوتقة التكافل والتآكل.

ولا شك أن الموروث الديني المغربي الذي تستند إليه الدولة في

شرعيتها ساعد على ذلك، إذ وفّر للمغرب فرصة أدركتها الجماعة، فرصة التطور في إطار الشرعية بدل الصدام الشامل والتنافي المطلق. كما وفّر هذا الوضع، بعد سبق اهتمامه والتصميم على همومه الداخلية، وفّر فرصة لدعم الوحدة الوطنية من جهة، ولتحقيق ظاهرة التراكم للخبرات، ونمو الكفاءات داخل الجماعة بمنأى عن الاستبداد. وهي الفرصة التي تفتقر إليها الحركة الإسلامية في أكثر من بلد، حيث تجد علاقة التنافي بين الدولة وبين الحركة الإسلامية، نتيجة رهان الدولة على التفكيك وهوية البلد، والرهان على إعادة تصنيعها وفق نموذج التدرج.

لقد وفّر الاستواء على هذه المعادلة معادلة التطور داخل الشرعية، فرصة تشكّل نخبة إسلامية في المغرب تتسع يومًا بعد يوم، وتمثّل قوة التجديد للنخبة الثقافية والسياسية المغربية. بلورت هذه المعادلة، التي تمثل نوعًا من الخصوصية المغربية، من قبل حركة التوحيد والإصلاح، ووفرت فرصة تطوير خطة عامة للإصلاح وزعت مواعينها التنظيمية على أهم حقول المجتمع، حقل الدعوي الثقافي والإصلاح الاجتماعي وحقل الإصلاح السياسي الذي يقوم عليه حزب العدالة والتنمية، وهو الحزب الذي تُعلّق عليه آمال لتجديد النخبة السياسية في المغرب، النخبة التي تآكلت وفتّ في عضدها. آمال تعلق على هذا الحزب في تقريب الدولة من المجتمع، تقريب السياسة من الفقراء، تقريب السياسة من الأخلاق، وكذلك هذه الفجوة المتعاظمة بين الحاكم والمحكوم

فتح الله أرسلان

الناطق الرسمي باسم جماعة العدل والإحسان

ينبغي ألا تكون الحركة جناحًا من العمل السياسي وتبعًا له

أبارك للإخوة في حركة التوحيد والإصلاح، قيادة وأعضاء، هذه المناسبة، راجيًا من الله العلي القدير أن تحلّ على إخوتنا بمزيد من التوفيق والسداد. كما آمل أن تكون السنوات العشر الماضية مجالًا للحركة لتجاوز صعوبات وتحديات الاندماج. وأعتقد أن من أهم التحديات التي كانت أمام إخواننا، وهم أعلنوا وعيهم بها، هو التوفيق في آن واحد بين مشروع الاندماج والالتحاق بحزب سياسي، ودخول معترك المشاركة السياسية. وهذه مناسبة لأجدّد إلحاحي على الإخوة لبذل الجهد من أجل الحفاظ على التوازن المطلوب بين خط الحركة، باعتبارها حركة دعوية تهدف إلى بناء الإنسان المسلم بتربيته وربطه الدائم بمصيره الأخروي وإشاعة القيم الإسلامية، وبين العمل السياسي باعتباره جزءًا ضمن المشروع الدعوي الفسيح.

بمعنى آخر أن يبقى العمل السياسي جناحًا للحركة، بما يتطلبه ذلك من مرونة وهامش للحركة والفعل، لا أن تصبح الحركة جناحًا من العمل السياسي وتبعًا له. وأؤكد لإخواننا أن هذه الهموم مشتركة بيننا ونحن نعمل أيضًا بكل ما نملك من جهود واجتهادات لإيجاد الأجوبة المناسبة لها، مستفيدين في ذلك من كل التجارب السائدة.

مصطفى المعتصم

الأمين العام لحزب البديل الحضاري

أتمنى أن تكون حركة التوحيد والإصلاح حركة جميع الإسلاميين

أعتقد أن الوحدة بين الإصلاح والتجديد مع رابطة المستقبل الإسلامي صنعت في حينها الحدث لعدة اعتبارات، سياسية وثقافية، ولا يمكن أن نفهمها إلا إذا رجعنا إلى الظروف التي تمّت فيها هذه الوحدة، والتي سبقت عملية التناوب التوافقي، وسبقت موافقة حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال على التصويت بنعم على الدستور، بالإضافة إلى كثير من الحيثيات التي يطول شرحها والحديث عنها.

أقول إن الحدث كان مهمًا جدًّا، ومن جهتي، بوصفي إنسانًا ملتزمًا بالنهج الإسلامي، لا يمكن إلا أن أثمّن هذه الوحدة. لكن أعتقد أن المشكل الأساسي، الذي كان في هذه التجربة، والذي عاشته طيلة عشر سنوات، هو افتقادها في البداية لرؤية سياسية واضحة. والسبب في تقديري هو أن الإخوة اتفقوا منذ البداية على أن يتعاونوا فيما اتفقوا فيه، ويبتعدوا قدر الإمكان أثناء التأسيس وحتى في مرحلة ما بعد التأسيس، عن كلّ ما يفرقهم، وعن كل ما يثير بينهم المشاكل الداخلية، سواء كان الموقف من النظام، أو من القوى السياسية أو... إلخ. وأظن أن

التجربة في حدّ ذاتها كانت غنية بالدروس وبالعطاء، لكن أعتقد أن النقطة السوداء لهذه التجربة هي ذلك الاتصال والانفصال بين السياسي والدعوي، وهذه القضية أعتقد أنها نقطة ضعف لحركة التوحيد والإصلاح، بحيث يكون في بعض الأحيان شعور بأن هناك تداخلًا بين العمل الحزبي والجمعوي، وأرفض أن أسميه العمل السياسي والعمل الدعوي.

وأرى أنه إذا قرّر الإخوان إدماج حركة التوحيد والإصلاح في حزب العدالة والتنمية فسيحل الإشكال، أما إذا قرّروا أن تبقى هناك ازدواجية، فأتمنى أن تكون الحركة حركة جميع الإسلاميين، بحيث تغذّي كل الأحزاب وكل الجمعيات ذات المرجعيات الإسلامية بالدعاة، وبالرجال والنساء، وأن تبتعد ما أمكن عن الالتصاق بلون سياسي معين، وتصبح حركة دعوية للجميع. وأتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يساعد الإخوة في تحقيق أهدافهم لما فيه خير هذه الأمة، ولما فيه خير هذا الدين، ولما فيه خير الإسلام والمسلمين».

محمد المرواني

رئيس الحركة من أجل الأمة

تجربة «التوحيد والإصلاح» ثرية بالعديد من الدروس والعبر في مختلف مجالات العمل الإسلامي

بسم الله الرحمٰن الرحيم، حركة التوحيد والإصلاح حركة إسلامية دعوية وتربوية لها دورها وبلاؤها في مجال العمل الإسلامي، ولا يمكن لأي متتبع للحركة الإسلامية بالمغرب إلا أن يتوقف أمام هذه التجربة الثرية بالعديد من الدروس والعبر في مختلف مجالات الدعوة والعمل التربوي والاجتماعي وغيرها. وبالنسبة إلي، أثمّن هذه التجربة وأقول إن لها إسهاماتها في تنسيق الجهود بين مختلف تنظيمات الحركة الإسلامية، ولا يمكن إلا أن نثمّن لها دورها في هذا التنسيق. كذلك لها دورها في مجال مقاومة التطبيع والوقوف ضد المشروع الصهيوني، إذ قامت بأدوار طلائعية في هذا المجال إلى جانب فصائل الحركة الإسلامية. كذلك يستوقفني في هذه التجربة المميزة ملمح ذو طبيعة خاصة، وهو أنها تأسست على قاعدة التوحد بين تجربتين إسلاميتين في المغرب، وهما رابطة المستقبل الإسلامي وحركة الإصلاح والتجديد، ولا يمكن بهذا الخصوص إلا أن أقول بأن هذه التجربة الوحدوية ظلّت فرصة للتأمل وللتدبر من قبل باقي الحركات الإسلامية استلهامًا لدروسها. أقول بأن

هذه التجربة الوحدوية، ولله الحمد، ساهمت في تفعيل خيار الوحدة الإسلامية بين مختلف المكونات، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن نتوفق جميعًا في أن نضع لبنات عمل إسلامي مشترك في المستقبل حينما تنضج شروطه بإذن الله تعالى.

وفي الخلاصة أقول إن هذه التجربة، وهي تطفئ اليوم شمعتها العاشرة، فهي قامت، وما تزال، بدور في مجال الدعوة والتربية. وأثمّن جهودها وجهود قيادتها.

أسأل الله لكم التوفيق والسداد وحيّاكم الله، ونسأل لكم مزيدًا من التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عبد القادر البدوي

فنان ومخرج مسرحي

المطلوب من حركة التوحيد والإصلاح تكثيف العمل الدعوي وتحصين الشباب

«تحلّ الذكرى العاشرة لتأسيس حركة التوحيد والإصلاح في ظروف استثنائية بكل المقاييس وطنيًّا وعربيًّا ودوليًّا، مما يؤكد أهمية وجود هذه المنظمات الرائدة لتقوم بدورها الدعوي والإرشادي، لما فيه خير الإنسان باعتباره أسمى المخلوقات، حين ميّزه الخالق عَزَّوَجَلَّ بقوة العقل والتمييز والتدبير، وإذا كان من الصعب أن نحصر كل هذا الجهد الإنساني الطيب والمشكور الذي بذلته - وما زالت تبذله - هذه الحركة الوطنية طيلة عقد من الزمن، وهي تعتمد قول الله تعالى: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[1]، فإن ما تعيشه شعوبنا العربية اليوم من هجمة شرسة على كل مقوماتها، ووجودها وحضارتها ومقدساتها ودينها، مثلما هو حاصل الآن في العراق المقاوم أو في فلسطين السليبة أو في لبنان، الذي خرج منتصرًا على الجيش الصهيوني الذي يُعتبر أقوى جيش في المنطقة، كل ذلك يؤكد مدى حاجتنا الماسة إلى الدين والتشبث بأصولنا الدينية

(1) سورة النحل، الآية: 125.

والحضارية، وحاجتنا إلى اعتماد منهاج الدعوة الربانية في تنشئتنا للأجيال القادمة على أحسن السبل حتى يعود للمواطن العربي المسلم ذلكم الحضور المفقود، وذلكم التوهج الذي غاب، والذي جعل من أسلافنا الأبطال خير أمة أخرجت للناس حين كنا نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر.

إن حركة التوحيد والإصلاح مطالبة اليوم في ظلّ هذا الوضع العربي بتكثيف جهودها الدعوية، وتظافر كل نياتها الحسنة من أجل تحصين وتمنيع كل شبابنا، الذي أصبح يتعرض لمخططات صليبية رهيبة وخبيثة من أجل إخراجه عن دوره التربوي الرائد في بناء حضارة إنسانية رائدة، استطاعت أن تعطي للعالم نموذجًا متفوقًا. وأخيرًا وفّقكم الله وسدّد خطاكم وألهمكم جادة الصواب في هذا الدور التربوي الإسلامي الذي تضطلعون به خير اضطلاع، ومزيدًا من العمل الإسلامي الهادف».

الأستاذ الحبيب الفرقاني

عضو سابق في المكتب السياسي لحزب
الاتحاد الاشتراكي

على حركة التوحيد والإصلاح ان تتوغل في المجتمع وأن تعمّق جذورها

يعيش المغرب اليوم فراغًا من حيث تأطير الوطني والسياسي، فالأحزاب القديمة تآكلت وتسوست، ولم تعد تقوم بالدور الذي كانت تقوم به أو يُنتظر أن تقوم به. أما في ما يخصّ حركات الإسلام أو الحركات الإسلامية، فأعتقد أن الإسلام هو القوة الرئيسية في المغرب، وفي العالم الإسلامي كله، لكن هذه الحركات تحتاج إلى توضيح مواقفها وتأطير المجتمع وربط أفكارها بالمجتمع وقواعده، وهذه النقائص تمسّ بالدور المنتظر من الحركات الإسلامية كلها أو أغلبها في المغرب أو في غيره.

وحركة التوحيد والإصلاح، من حيث الأفكار والمبادئ التي أعلنتها، فهي غاية التوفيق والصلاحية والاستقامة، ولكنها في حاجة إلى توسيع موقعها ودائرة وجودها وتوفير الشروط للالتفاف بالأوساط الشعبية، لأن أية حركة ومهما يكن سموها أو تعاليها أو تقدمها، تبقى نظرية تعيش في السماء، ولا تستطيع النجاح إلا إذا نزلت إلى الأرض

وارتبطت بالقواعد الشعبية وعبّأتها. وأذكر أن الحركات التي نجحت عبر التاريخ مثل الموحدين وغيرهم، نجحت وحقّقت الشيء الكثير بارتباطها بالجماهير الشعبية ارتباطًا عضويًا وتنظيميًا وسياسيًا وقياديًا.

والبداية تكون بتنظيم القاعدة الإسلامية تنظيمًا محكمًا، وتوضيح الرؤية والصورة توضيحًا علميًا وفكريًا وسياسيًا، ومن جهة ثالثة الارتباط بالقواعد الشعبية، وهو عمل يحتاج إلى الاستمرار والتواضع وتوفير القواعد الفكرية والخلقية والتنظيمية لهذا الارتباط. وبهذه الآليات أيضًا نجحت حركات التحرير الوطني والاستقلال، أي برؤية واضحة وقيادة نقية ونظيفة ومترفعة ونزيهة، وهو الشرط الذي يمكّن الحركة من أن تتوغل في المجتمع وأن تعمّق جذورها، وبالتالي تؤدي وظيفتها ومهمتها، وبدون ذلك تظلّ حركة فوقية وعائمة، تعيش على السطح، ولا يمكن أن تؤدي مهمتها التحريرية والبنائية المنتظرة منها.

عبد الله ساعف

رئيس مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية
ومدير مجلة «أبحاث»

تجربة «التوحيد والإصلاح» خاصة ومتميزة وأتساءل عن إمكانية تعميمها

إن حركة التوحيد والإصلاح أعطت النموذج الأمثل في مرحلة كانت هناك ضبابية تغلف مفهوم المجتمع المدني، وكانت من نماذج الاستقلالية الأولى للفاعلين المجتمعيين عن مؤسسات الدولة، والبعد الثاني الذي يهمّني في تجربة الحركة وهو أن العلاقة الكلاسيكية التي كانت موجودة ما بين الأجهزة الحزبية والجمعيات تغيَّرت شيئًا ما.

ونجد أن التقليد الذي كان موجودًا هو مركزية الحزبي، وأما الأمور الأخرى فهي ثانوية وتبقى تكميلية وعبارة عن ملاحق مختصّة حسب الميادين، أما في تجربة حركة التوحيد والإصلاح فقلبت هذه العلاقة فأصبحنا نرى أنه بالإمكان أن نجد مجتمعًا مدنيًّا دعويًا، ونحن اليوم نفتقد لنموذج مجتمع مدني تنموي، فالحركة جمعية فكرية بالمعنى العميق للفكر وعقدية وتربوية، فهي تشكل نوعًا مركزيًّا وهي ليست تابعة ولا ثانوية وليست بالتكميلية.

هذا دائمًا ما يهمّني في تجربتها، لكن متابعتي لموضوع هذه التجربة النادرة ما زالت تطرح علي سؤالًا، وهو هل بالإمكان تعميمه، لأننا نلاحظ حدود العلاقات ما بين الجمعيات المدنية والتنظيمات السياسية،

فمن المؤكد أن تجربة الحركة تبقى تجربة خاصة، وعندها نوع من التميز من هذه الناحية، والسؤال الثالث الذي لدي هو إلى أي حد - إذا تجاوزنا المستوى الثقافي الديني - يمكن للجمعيات ذات الخصوصيات التنموية أن يكون لها الموقع المحوري للحركة بالنسبة إلى الفاعلين الآخرين، والمسألة التي كانت سائدة في السابق مع الأحزاب وهو المنظمات الموازية.

وفي حالة حركة التوحيد والإصلاح، فإن طبيعة مرجعيتها تجعل موقعها مركزيًّا، والسؤال المطروح، والذي له أهميته في المستقبل، ولديه مشروعيته في رأيي هو: هل بإمكان أن يكون هذا النموذج قابلًا للتعميم على الجمعيات التي لها طبيعة أخرى، لهذا أنا دائمًا أتتبع باهتمام تجربة حركة التوحيد والإصلاح الخاصة والمتميزة.

عبد الله الشرقاوي

من علماء الدار البيضاء

لم أجد أحدًا من أطر حركة التوحيد والإصلاح إلا ويستشير مع العلماء

حركة التوحيد والإصلاح هي مؤسسة في حقل الدعوة إلى الله تعالى ونرى أنها ناجحة بإذن الله، لكونها يقودها العلماء ويحبون العلماء ويفوضون السلطة للعلماء، كما أن أطرها مميزون بصفة عالية جدًّا وهي أنهم يتواضعون للعلماء وكأنهم طلبة، ولم أجد أحدًا من أطر حركة التوحيد والإصلاح إلا ويستشير مع العلماء، وهذه علامة النجاح في الإسلام، حينما تجعل القرآن والسُّنة في المقدمة، وأنت من ورائهما، والميزة الثانية أنهم يعرفون كيف يتعاملون مع الخلاف في العلوم الشرعية، فهم يحترمون خلاف العلماء ولا يتدخلون في نيات الأشخاص المخالفين لهم في حقل الدعوة إلى الله عزّ وجلّ ، وهم دائمًا يدعون إلى جمع الكلمة وتوحيدها واحترام الآخرين، وقناعاتهم، هذه صفة ممتازة جدًّا، وهذا يبيّن لنا أنهم يمتلكون مقومات النجاح بإذن الله.

إضافة إلى هذا، فإن أطر الحركة يهتمون بدراسة العلوم الشرعية، فكثير من طلبة العلم في هذه الجماعة يقرؤون للإمام الشاطبي في أصول الفقه والتفاسير، ونراهم في حلقات الدروس في المساجد، ولا يميّزون بين هذا وهذا، ولا ينظرون إلى المجتمع المغربي نظرة مبنية على التقسيم، وما يُسمّى نظرة حزبية، بل ينظرون لأي شخص كأخ لهم دون

وهو ما يؤشر على أن الرؤية الثقافية والفنية التي تتبناها الحركة باتت قاسمًا مشتركًا بينها وبين العديد من الفاعلين في الحقل الفني والثقافي. خاصة وأن الحركة تؤكد «أن الفن بما هو إبداع وتعبير فطري إنساني عن قيمة الجمال وتربية للذوق السليم هو وسيلة للسمو بالإنسان والرقي بإحساسه، هو أداة لترسيخ قيم الخير والعدل داخل المجتمعات والدفاع عنها وليس تمجيدًا للغرائز وتزيينًا للتمرد على القيم والأخلاق». مجلس الشورى 18 يوليو/تموز 2004.

ومن الطبيعي أن تتبنى نخبة عريضة من الفنانين مثل هذه الرؤية المتوازنة التي تعلي من شأن الفن ورسالته الجميلة، ولكن في الوقت نفسه تقف ضد نزعات الابتذال التي تحاول أن تتصرف ضمن القنوات والأوعية الفنية. ولقد بلغ الأمر بالحركة وهي تتابع الشأن الفني أن توجه رسالة لطيفة إلى الفنان الكبير محمد الدرهم توقفت من خلالها على المعاني السامية والمشاعر النبيلة التي تضمنتها مساهمته في المنتدى الوطني الطلابي الذي نظمته منظمة التجديد الطلابي، واعتبرت مساهمته دالّة على «نضج راقٍ في تناول قضايانا الوطنية الدينية والقومية» وعبّرت عن سعادتها «بهذه المدرسة المغربية والوطنية الصامدة في وجه الابتذال والرداءة المنسوبة إلى الفن» واعتبرت هذا اللون الفني الذي قدّمه الفنان محمد الدرهم» خدمة للقضايا الإسلامية والوطنية وترسيخًا لمقومات الشخصية المغربية». .

الموقف من الأمازيغية وتدريسها وحرف كتابتها

لقد عبّرت الحركة بوضوح وبطريقة رسمية من خلال رسالة وجهها الدكتور أحمد الريسوني بتاريخ 30 ديسمبر/كانون الأول 2002 إلى

الدكتور أحمد شفيق عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية آنذاك عن موقفها من تدريس الأمازيغية حيث أكّدت الرسالة أن الحركة تعتبر تدريس الأمازيغية خطوة إيجابية ترحّب بها وتسعى إلى دعمها بما تحتاج إليه من ترشيد وإتقان وإنجاح. وفي الوقت نفسه عبّرت الحركة عن تحفظها من بعض الدعوات التي كانت سائدة آنذاك إلى تبني اعتماد الحرف اللاتيني لكتابة الأمازيغية ببلادنا حيث جاء في الرسالة: «وإننا نؤكد من منطلق الغيرة على الثقافة واللغة الأمازيغية أن هذا التوجه غير سليم ولا يخدم قضية اللغة الأمازيغية، ونعتبر أن لا بديل عن كتابة الأمازيغية بالحرف العربي لأسباب حدّدتها رسالة الحركة فيما يلي:

- إن الأمازيغ هم الذين تبنّوا الحرف العربي طواعية منذ قرون عديدة. وبه كتبها زعماؤهم وفقهاؤهم وأدباؤهم. وتبني الحرف اللاتيني نكوص عن ذلك الاختيار وتنكر لهذا التراث.

- إن تبني الحرف العربي مدعاة لنشر الأمازيغية وإقبال الناس عليها لأنه الأكثر تداولًا لدى فئات المتعلمين ببلادنا.

- إن كتابة الأمازيغية بالحرف اللاتيني خيار استعماري جاء في سياق محاولات سلخ الأمازيغ عن الإسلام وزرع التفرقة بينهم وبين إخوانهم العرب من أبناء المغرب.

- إن تبني الحرف العربي تأكيد على الهوية الإسلامية للشعب الأمازيغي المسلم، أسوة بالشعوب الإسلامية الأخرى التي تبنّت الحرف العربي، وحتى التي فرض عليها التخلي عنه قسرًا تسعى جاهدة للعودة إليه وتستعمله بصفة غير رسمية.

- إن تبني الحرف اللاتيني قطيعة مع المغاربة الناطقين بالعربية، وخصم للمشترك اللغوي بينهم وبين إخوانهم الأمازيغ».

وقد طالبت الرسالة في ختامها المعهد الرسالي بالتبني الرسمي للحرف العربي في كتابة الأمازيغية.

وفي بلاغ صادر عن المكتب التنفيذي بتاريخ 02 فبراير/ شباط 2003 على إثر صدور توصية العهد بتبني حرف تيفيناغ عبر المكتب التنفيذي عن قلقه من هذه التوصية حيث جاء في إحدى فقرات البلاغ المذكور:

«كما عبّر أعضاء المكتب التنفيذي عن انشغالهم بالتوصية التي صدرت عن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مؤكدين على أن كتابة الأمازيغية قضية تهمّ كل المغاربة ولا يكفي فيها رأي المعهد خاصة وأن تشكيلته لا تشمل جميع الحساسيات، وعلى أن الحرف العربي كان دومًا خيار المغاربة الأمازيغ المسلمين للتعبير عن ثقافتهم، وأنه الخيار الأمثل الذي يخدم مصلحة انتشار الثقافة الأمازيغية ويسهل تعليمها وتعلمها من لدن الكبار والصغار كما يشكّل جسر تواصل بين المغاربة جميعًا».

استهتار القنوات الوطنية بالمشاعر القومية للمغاربة غداة العدوان على الشعبين اللبناني والفلسطيني

وغداة الحرب العدوانية التي شنّها الكيان الصهيوني على لبنان وتواصل العدوان على الشعب اللبناني وما تخلّلها من مجازر دموية اهتزّ له الوجدان المغربي والعربي والإسلامي وتابعها الإعلام العربي والدولي بالتغطية والتعليق، وخرجت على إثرها مسيرات التنديد والتضامن في طول العالم وعرضه، واصلت القنوات الوطنية بثّ بعض البرامج الترفيهية التافهة التي لم تراعِ الشعور العام للمغاربة، وجهت الحركة رسائل من وزير الاتصال ووزير الثقافة والمدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ومدير القناة الثانية تنبّههم إلى هذا الأمر وتدعوهم إلى المراجعة.

فبعد التذكير بما تنقله يوميًا الأخبار عن تلك الحرب من مجازر في حق المدنيين وتدمير المنازل والمؤسسات الاجتماعية والبنية التحتية والهروب الجماعي للسكان العزّل تضيف الرسالة:

«وفي المقابل، وفي ظل هذه الأوضاع المزرية، نلاحظ بكل أسف استمرار القنوات الوطنية في بثّ برامج خارج السياق غير مراعية لمشاعر الأسى والتضامن الناتجة عن متابعة المواطنين المغاربة لصور التقتيل الجماعي والمجازر اليومية الهمجية وصور الدمار للبنيات والمنشآت، وكأن القائمين على سياسة القناة وخطها الإعلامي والتحريري غير مبالين بما يقع وغير آبهين بالمشاعر القومية والإنسانية للشعب المغربي.

لذلك نناشدكم السيد الوزير ونخاطب فيكم روحكم الوطنية والقومية والإنسانية بتوجيه المسؤولين عن القنوات المذكورة لإجراء التعديلات المناسبة على تلك البرامج وتحويلها إلى مناسبات للتوعية بخطورة المرحلة وتقوية مشاعر التضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني في محنتهما بل واختيار المقاربة الإعلامية المهنية التي تفرضها المرحلة وإزالة الانطباع الذي بدأ يسود لدى المواطنين بأن قنواتنا الوطنية هي خارج السياق وغير عابئة بمآسي الشعبين الفلسطيني واللبناني. كما نناشدكم إعادة النظر في بعض البرامج الترفيهية التي يتأكد عدم ملاءمتها أكثر في مثل هذه الظروف العصيبة.

إننا إذ نوجه إليكم هذه المناشدة نعول على إحساسكم وشعوركم القومي والإنساني، آملين أن يكون ذلك باعثًا على الارتقاء بمستوى برامج القنوات الوطنية ليجعلها جامعة بين الفرجة والالتزام بقضايا الأمة وسيدلّ ذلك على أن الالتزام بنصرة القضايا العادلة عربيًا وإسلاميًا

وإنسانيًا هو أمر يشترك فيه المغاربة بمختلف مواقعهم وحساسياتهم الفكرية والسياسية والإيديولوجية.

أما الرسالة الموجهة لوزير الثقافة فقد دعت الوزارة إلى أن تحذو حذو كثير من الحكومات العربية في إلغاء عدد من المهرجانات الغنائية والثقافية:

«وفي المقابل، وفي ظل هذه الأوضاع المزرية، تنظم تحت وصاية وزارتكم في كثير من المدن المغربية مهرجانات للترفيه والغناء وأنواع الموسيقى والرقص الجماعي وغيرها تبدو خارجة عن السياق ومستفزة للشعور القومي المتأصل لدى المغاربة، وكأنها تنمّ عن عدم مراعاة لمآسي الشعبين الفلسطيني واللبناني، وعنوانًا على التخلي عن القضايا العادلة، الشيء الذي ننزّه عنه بلادنا بمختلف مكوناتها الشعبية والرسمية وبمختلف تلويناتها السياسية والحزبية.

وكما تعلمون فقد بادرت بعض الحكومات العربية إلى إلغاء عدد من المهرجانات الغنائية والثقافية أخذًا بعين الاعتبار عدم تلاؤم تنظيمها مع الظروف القائمة في المنطقة والتي تحمل إلينا يوميًا صورًا من الهمجية الصهيونية والعدوان والتدمير للشعبين اللبناني والفلسطيني والبنيات التحتية للبنان وفلسطين والاستهداف المقصود للمدنيين.

وإننا إذ نخاطب فيكم روحكم الوطنية وحسّكم القومي والإنساني، نأمل أن تبادر وزارتكم إما إلى إلغاء تلك المهرجانات أسوة بالدول العربية المذكورة وإما إلى الدعوة إلى استثمار هذه المهرجانات للتعبير بأشكال ثقافية وفنية عن التضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني والوقوف إلى جانبهما ضد العدوان الهمجي، وتخصيص ريعها أو جزء منه لمساعدة الشعبين في مواجهة آثار العدوان الصهيوني الذي يستهدفهما.

إنكم إن فعلتم ذلك ستعبّرون عن الصوت المحبوس والضمير الجمعي لكل المغاربة المتضامنين مع إخوانهم اللبنانيين والفلسطينيين. كما أن عملًا مثل هذا من شأنه أن يضمّد جراح الجرحى ويخفّف من آلام المضطهدين وضحايا الاحتلال والعدوان.

ولنا أمل كبير في الاستجابة لهذه المناشدة، وسيكون ذلك باعثًا على الارتقاء بالمستوى الثقافي لمهرجاناتنا ليجعلها جامعة بين الفرجة والالتزام بقضايا الأمة والتعبير من قبلكم أن التضامن مع الشعوب العربية والإسلامية هي قضية جميع المغاربة بمختلف تلويناتهم ومواقعهم».

لكن القناة الثانية عكس ما كان متوقعًا تمادت في استهتارها بمشاعر الشعب المغربي حيث عمدت إلى إقامة سهرة نهائيات استوديو دوزيم وأعادت بثّها في اليوم الموالي بضع ساعات من مجزرة قانا الثانية مما حذا بالحركة إلى إصدار بيان استنكاري.

مرة أخرى تضرب جهات مشبوهة مؤثرة في توجهات القناة الثانية الشعب المغربي في عزته وكرامته وتلطخ سمعته وذلك بإقامة سهرة نهائيات «ستوديو M2» ونقلها للعالم كله في الوقت الذي تمطر فيه إسرائيل إخواننا في لبنان بوابل من القنابل تقتل الأطفال والنساء والرجال بدون تمييز، وتحطم البيوت والعمارات والجسور والطرقات وغيرها.

ولم تتورع القناة الثانية في إصرار مستهتر عن إعادة بثّها في اليوم التالي، بضع ساعات بعد المجزرة الإرهابية التي ذهب ضحيتها حوالي ستين شهيدًا مدنيًا بمدينة قانا، وذلك بالرغم من الاستنكار والإدانة الشعبيين اللذين عرفهما البث الأول.

إن هذه القناة - يضيف البيان - لم تردعها عن هذا السلوك خشية

من الله، ولم تستحِ من الشعب المغربي الذي تستهلك أمواله، ولم تنخرط في مبادرة جلالة الملك الذي ألغى المظاهر الاحتفالية في عيد العرش المجيد تضامنًا مع إخواننا اللبنانيين، فكانت بذلك خارج الإجماع الديني والسياسي والاجتماعي والإنساني، لتثبت مرة أخرى أنها تحتفظ لنفسها بأجندة خاصة لا تبالي بآلام اللبنانيين والفلسطينيين ولا بمشاعر المغاربة المتعاطفين مع إخوتهم.

وطالبت الحركة في ختام بيانها بفتح تحقيق في الموضوع ومحاسبة المتورطين في هذه الفضيحة ودعت المسؤولين مستقبلًا إلى احترام مشاعر الشعب المغربي وعدم تشويه سمعته من قبل مسؤولين لا يحترمون تاريخًا ولا مرجعيةً ولا مؤسساتٍ بما فيها مبادرات جلالة الملك.

دعم مستمر للمقاومة ورفض متواصل لكل شكل من أشكال التطبيع

جعلت الحركة من بين أكبر اهتماماتها دعم حركات المقاومة في العالم العربي والإسلامي وفي مقدمتها المقاومة الفلسطينية، باعتبارها حقًّا شرعيًّا وقانونيًّا وإنسانيًّا للشعب الفلسطيني، حيث أدانت الحركة في أكثر من مناسبة الهمجية الصهيونية ومجازرها الوحشية التي ارتكبتها في حق الشعب الفلسطيني الأعزل.

ولقد كانت القضية الفلسطينية حاضرة على الدوام في اجتماعات المكتب التنفيذي للحركة وفي جموعها العامة ولقاءات مجلس الشورى، كما سجّلت قيادات الحركة وأعضاؤها والمتعاطفون معها حضورًا دائمًا وفاعلًا في جميع المناسبات التي يهب فيها الشعب المغربي لمساندة المقاومة الفلسطينية أو العراقية، ولمساندة عموم قضايا الأمة الإسلامية سواء من خلال دعم والمشاركة في أعمال لجنة التنسيق الخاصة بدعم

الشعبين العراقي والفلسطيني والتنسيق في مناسبات أخرى مع الحركات الإسلامية في تنظيم وقفات تضامنية ووقفات نصرة للشعوب الإسلامية وعلى رأسها الشعبان الفلسطيني والعراقي أو من خلال عشرات من البيانات الصادرة عن المكتب التنفيذي أو مجالس شورى الحركة أو جموعها العامة حيث أُلقيت تلك البيانات في التأكيد على يلي:

- دعوة الشعب المغربي والشعوب العربية والإسلامية إلى بذل كل ما يستطيعونه من أشكال المساندة المادية والمعنوية للشعب الفلسطيني الصابر المجاهد، واعتبار قضيته قضية كل مسلم. عملًا بالحديث النبوي الشريف: «المسلم أخ المسلم لا يخذله ولا يسلمه».

- دعوة حكومات البلدان الإسلامية إلى توفير الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري إن اقتضى الحال، للشعب الفلسطيني ولهيئاته في الداخل والخارج، حتى يستطيع الصمود وتحمل آثار الحصار والتجويع والتقتيل وغيرها من أشكال السياسة العدوانية اليهودية، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الدول التي تناصر الكيان الصهيوني.

- الدعوة إلى الإسهام بكافة الأشكال الممكنة في حركة التضامن والمناصرة للشعب الفلسطيني ولحرمة المسجد الأقصى، التي يشهدها العالم الإسلامي، مع العمل على ترجمة ذلك إلى دعم مستمر بالأفعال والأموال وبكافة الوسائل.

- الإهابة بالمنظمات والجمعيات والشخصيات المغربية إلى تفعيل الحركة التضامنية مع الشعب الفلسطيني البطل والاحتجاج ضد التواطؤ الأمريكي والصمت الدولي بجميع الوسائل المشروعة، وتوجيه الرسائل والبرقيات وإجراء الاتصالات والزيارات لمختلف الجهات الوطنية والعربية والدولية، بالمغرب وخارجه، بما يضغط لصالح الشعب

الفلسطيني وقضيته وحقوقه، ويدفع للمبادرة إلى رفع الظلم والعدوان عنه».

- إدانة المواقف العربية الرسمية المتسمة في عمومها بالذل والعجز والسلبية والخذلان، وعرقلة حركة التضامن الشعبية، «ودعوة الحكومات العربية إلى تصحيح موقفها وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من سمعتها ومصداقيتها، باتخاذ مواقف عملية جازمة ومؤثرة، سواء في ردع العدو الصهيوني وحلفائه، أو في دعم الشعب الفلسطيني من أجل تخفيف محنته وتقوية قدرته على الصمود والمقاومة لكي يحرّر وطنه ويستعيد حقوقه».

- التفاعل مع دعوات التضامن استجابة لنداء علماء الأمة على غرار باقي الشعوب الإسلامية من أجل تكثيف الأنشطة التضامنية المختلفة وجعل القضية الفلسطينية وانتفاضة الأقصى المباركة أرضية لتوحيد الجهود، والاجتهاد في الدعم المادي للشعب الفلسطيني.

ولم تكن قضية الشعب الفلسطيني هي القضية الوحيدة التي برز فيها تضامن الحركة مع الشعوب الإسلامية بل قد واصلت الحركة متابعتها لتطورات الوضع في العراق ومخلفات الاحتلال الأمريكي لهذا البلد في أكثر من مناسبة لهذا البلد.

وارتباطًا بالشأن العراقي دائمًا، أعرب المكتب التنفيذي للحركة بتاريخ 10 ديسمبر/كانون الأول 2005، عن عميق قلقه وانشغاله بسلسلة الاغتيالات التي تستهدف العلماء العراقيين، سواء علماء الشريعة الإسلامية أو علماء العلوم التقنية والخبراء في المجال النووي والتكنولوجيا الحديثة». ودعا المكتب التنفيذي «علماء العراق إلى أخذ الحيطة والحذر اللازمين دون التخلي عن رسالتهم وواجبهم».

كما شكّلت قضية الشعب الشيشاني الذي يقاوم ضد الاحتلال الروسي إحدى القضايا التي شغلت اهتمام الحركة، ففي بيان صدر يوم 8 فبراير/شباط 2000 بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الشيشاني، وبعد أن دعا القادة الشيشانيون كافة المسلمين، وكل أنصار العدل والحرية إلى جعل يوم 23 فبراير/شباط 2000 يومًا عالميًّا للتضامن مع الشعب الشيشاني في محنته وفي مطالبه المشروعة وفي مقاومته للظلم والاحتلال، أكّد بيان للحركة أن هذا اليوم «يحلّ بنا والشعب الشيشاني يتعرض لحرب إبادة وتهجير وتدمير، يسخر لها جيش يناهز المائة وخمسين ألف جندي وضابط مزودين بكل أسلحة الفتك والدمار التي أنتجها العصر الحديث. وحيّا البيان الشعب الشيشاني الذي يقف «موقفه البطولي المعتاد، مدافعًا ومصرًّا على حقه وحقيقته، وحقيقته هي أنه شعب شيشاني مسلم، ليس روسيًّا وليس جزءًا من روسيا، ولا يجمعه معها إلا احتلالها لأرضه وعدوانها المتواصل عليه، ومواجهته لها بالرفض والمقاومة. وأما حقه فهو أن يستقل ويتحرر ويستريح من الاحتلال والحكم الأجنبي وما يتسببه من حروب متجددة ومحن متلاحقة».

ودعت الحركة في بيانها «الشعب المغربي وهيئاته إلى الاستجابة لدعوة القادة الشيشانيين بجعل يوم 23 فبراير/شباط الجاري، يومًا عالميًّا للتعبير، بكل الأشكال الممكنة، عن التضامن والمساندة للشعب الشيشاني، بما في ذلك القنوت والدعاء له بالفرج والنصر، والدعاء على الظالمين المعتدين بالهزيمة وسوء المآل». كما دعت «الحكومة المغربية إلى الخروج عن صمتها وإدانة الحرب العدوانية التي لم يسلم من شرّها ومحنتها أي أحد من الشعب الشيشاني»، و«منظمة المؤتمر الإسلامي

إلى الخروج من موقف الخضوع والتبعية للموقف الغربي، واتخاذ المبادرات التضامنية مع الشعب الشيشاني وحقه في الحرية والاستقلال».

أما فيما يتعلق بقضية التطبيع مع الكيان الصهيوني فقد جعلت حركة التوحيد والإصلاح - منذ تأسيسها - من بين أولوياتها قضية مواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل لأرض المسلمين، والذي دنّس مقدسات الأمة ويسعى إلى طمس معالمها وتهويد مدينة القدس الشريف وبناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى. وقد عبّرت الحركة في مناسبات عدة عن موقفها الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني ونكتفي هنا بذكر بعض الأمثلة.

ففي بلاغ للمكتب التنفيذي للحركة بتاريخ 29 سبتمبر/أيلول 1996، دعا «بصفة خاصة الدول العربية والإسلامية التي أقامت علاقات كيفما كان نوعها ودرجتها مع الكيان الصهيوني إلى المبادرة بقطع تلك العلاقات فورًا، استجابة للواجب الديني والقومي، ولرغبة الشعوب الرافضة لكل تعامل مع المعتدين»، وبتاريخ 9 يوليو/تموز 1997، طالب المكتب التنفيذي في بلاغ له «حكومتنا المغربية باتخاذ التدابير اللازمة تجاه إهانة الأمة وعقيدتها، وعلى رأس هذه الإجراءات إغلاق المكتب الصهيوني بالرباط وقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني المغتصب وإطلاق المبادرات الشعبية لدعم الجهاد الفلسطيني في سبيل تحرير فلسطين السليبة والقدس الشريف. كما طالب البلاغ نفسه «المنظمات الإسلامية، وعلى رأسها منظمة المؤتمر الإسلامي والهيئات التابعة لها، بتعبئة الرأي العام الإسلامي»، ودعا «كل الدول الإسلامية لقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني الغاصب، وإيقاف مسلسل التطبيع الاقتصادي والسياسي والثقافي».

وفي بيان آخر بتاريخ 26 ديسمبر/ كانون الأول 1998، دعا المكتب التنفيذي للحركة «الشعب المغربي إلى مقاطعة السلع الأمريكية»، وأكّد أن «الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى بصورة دائمة وشبه مطلقة مواقف «دولة» العدو الصهيوني وتدعم جرائمها الدائمة ضد الشعب الفلسطيني وباقي شعوب المنطقة، وتحمي إرهابها بالمال والسلاح والمساندة السياسية، وتقف بالمرصاد ضد كل موقف مناهض للإجرام والغصب والإرهاب الذي تمارسه إسرائيل، وهو ما يجعلها في صف عدائي واحد مع الكيان الصهيوني». أما الجمع العام الوطني الثاني للحركة، الذي انعقد بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون الاول 2002، فقد وجه «تحية تقدير وإكبار إلى الشعب الفلسطيني الصامد وانتفاضته الباسلة وإلى كل قواه الوطنية والإسلامية التي تقاوم في خندق واحد»، وأكّد على «ضرورة التمييز بين الحق في المقاومة باعتباره حقًّا مشروعًا، وبين الإرهاب»، ودعا الشعب المغربي والشعوب العربية والإسلامية إلى مواصلة دعمها المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني»، ودعا «حكوماتها إلى وقف كل صور التطبيع المباشر وغير المباشر مع الكيان الصهيوني قيامًا بالحد الأدنى من متطلبات التضامن مع الشعب الفلسطيني وبواجب النصرة اللازمة شرعًا . . ».

وبمناسبة استضافة الاتحاد الاشتراكي لمؤتمر الاشتراكية الأممية عبر المكتب التنفيذي للحركة في بلاغ صادر عنه يوم 11 مايو/ أيار 2002 عن «انشغاله وقلقه لاعتزام حزب الاتحاد الاشتراكي استضافة الأممية الاشتراكية (التي يُعدّ حزب العمل الصهيوني، الذي يقوده المجرم السفاح «بنيامين بن أليعازر» وزير الحرب في حكومة شارون عضوًا فيها)، وقرر «دعوة المواطنين إلى توقيع عريضة شعبية تطالب الوزير الأول وحزب

الاتحاد الاشتراكي بعدم استضافة الوزراء الصهاينة المتورطين في الجرائم الأخيرة التي ارتُكبت في حق الشعب الفلسطيني».

وفي بلاغ من حركة التوحيد والإصلاح حول الذكرى الخامسة لانتفاضة الأقصى، دعت «الحكومات العربية والإسلامية إلى وقف التهافت والهرولة إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني وعدم الانجرار وراء خدعة الانسحاب من غزة، التي لم تنهِ الاحتلال، سواء من الناحية القانونية أو على أرض الواقع، حيث تمّ تحويل غزة إلى سجن كبير، واعتبرت الحركة في بلاغها أن «أي تطبيع للعلاقات مع الكيان الغاصب هو طعنة للشعب الفلسطيني من الخلف وتزكية للعدوان ولسياسة شارون الإجرامية التي لم توف حتى بمقتضيات خارطة الطريق على علاتها.

وباختصار ظلّ موقف الحركة ثابتًا في قضية رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني وانخرطت الحركة في كل المبادرات المساندة للشعب الفلسطيني والرافضة لكل شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الغاصب».

الدعوة لرفع الحصار المالي والاقتصادي على الشعب الفلسطيني عقب تولي حماس للحكومة

توقف البيان الصادر عن الحركة يوم 11 أبريل/نيسان 2006 عند الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ومنع المعونات التي كانت تتسلمها السلطة الفلسطينية قبل فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية. وهو الحصار الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية بضغط من اللوبيات الصهيونية، وسايرتها في ذلك دول الاتحاد الأوروبي إلى الاتجاه نفسه، واعتبرت الحركة أن ذلك فصلًا من فصول السقوط الأخلاقي والنفاق السياسي للدول الغربية والتي لا تزال تملك الجرأة

للحديث عن دعم الديمقراطية في العالم العربي وفي فلسطين وعبّرت الحركة عن:

- إدانتها لذلك السلوك العدواني الذي يستهدف معاقبة الشعب الفلسطيني على ممارساته الديمقراطية وانحيازه إلى خط المقاومة من أجل استرجاع حقوقه السليبة باعتبارها حقًّا مشروعًا تقرّه جميع المواثيق الدولية والشرائع السماوية.

- تأكيدها أن الشعب الفلسطيني الذي صمد لأكثر من قرن لمحاولات التصفية والقتل والتهجير قادر بإذن الله على الصمود في مواجهة الحصار الاقتصادي كما صمد رسول الله ﷺ في الحصار الذي ضربته عليه قريش في شعاب مكة إلى أن قام من أهلها، ممن بقيت فيهم بقية ضمير ونخوة، إلى إسقاط الحصار.

- دعوة الحكومات والمنظمات والجماعات والهيئات الإسلامية والعربية إلى الوفاء بوعودها تجاه دعم الشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة وعدم الرضوخ للضغوط الأمريكية وإحياء المقاطعة التجارية والاقتصادية والديبلوماسية بجميع درجاتها وأنواعها مع الكيان الصهيوني.

- دعوة الشعوب العربية والإسلامية ومنها الشعب المغربي إلى الاستجابة للنداء الذي أصدره اتحاد علماء المسلمين للتبرع نصرة لإخواننا الفلسطينيين باعتبار ذلك فرضًا على الأمة الإسلامية

نصرة النبي ﷺ

لم يكن ممكنًا أن يمرّ حدث نشر الرسومات المسيئة لرسول ﷺ من طرف إحدى الجرائد الدانماركية والنرويجية دون أن يكون لحركة التوحيد والإصلاح موقف واضح في الموضوع. فالقضية تعني المس

بالرموز الإسلامية واستفزاز مشاعر المسلمين، وهي تعني أيضًا افتعال أزمة عميقة بين المسلمين والمسيحيين تتولى كبرها قوى صهيونية تريد أن تستثمر هذا الاحتراب لإثارة مشاعر الكراهية بين الشعوب.

ولقد فهمت حركة التوحيد والإصلاح هذه الخلفية الجاثمة خلف هذه الرسومات، وبادرت بإرسال رسالتين إلى كل من السفير الدانماركي والسفير النرويجي بالرباط تعبّر فيهما عن استنكارها واستهجانها لما أقدمت عليه الصحيفتان «مما لا يمكن أن يبرّر بحال بحق وحرية التعبير، بل إن من شأنه أن يُسهم في صراع الحضارات وتباعدها بدل تحالفها وتآلفها». 24 يناير/كانون الثاني 2006.

وقد وجّهت الحركة في نفس الموضوع رسالة إلى البابا بنديكت السادس عشر تدعوه إلى «الخروج عن صمته» واستعمال رمزيته الدينية والعالمية من أجل إيقاف هذا العبث والاستهتار بالأديان وبالرموز الدينية» والتعبير عن موقفه وموقف الهيئة الكبرى التي يرأسها من هذا السلوك العدائي الاستفزازي الذي أقدمت عليه الصحف المشار إليها». 30 يناير/كانون الثاني 2006.

ثم أصدرت الحركة بتنسيق مع مكونات الحركة الإسلامية المغربية بيانًا تدعو فيه الشعب إلى «التعبير عن احتجاجه على ذلك الاعتداء الصارخ على حرمة رسول الله ﷺ والاستهتار بعقائد المسلمين ومشاعرهم». 30 مايو/أيار 2006.

وقد سعى بعض خصوم الحركة كالعادة إلى قراءة الحدث على نحو مغرض، وأن يصوروا هذا الموقف المبدئي الذي عبرت عنه الحركة وكأنه تجييش سياسي يقصد منه تحريك الشارع عبر استغلال عواطف المسلمين المحبين لرسول الله ﷺ، وحاولت أطراف أخرى أن تصوّر

الحركة باعتبارها تزكي مقولة صدام الحضارات، وأنها تزرع مشاعر الكراهية بين العالم الإسلامي والغرب.

لكن المتتبع المنصف لبيانات الحركة ومواقفها لا يجد شيئًا من هذا، بل يجد عكسه واضحًا، إذ ما فتئت حركة التوحيد والإصلاح تؤكد في رؤيتها أنها لا تتبنى صدام الحضارات، ولا تنطلق في تعاملها مع الغرب ومكوناته من أي موقف عدائي، وأنها تؤمن بحوار الحضارات وتواصلها وتآلفها، وتسعى من داخل هذا الحوار والتواصل مع العالم لمحاصرة كل التيارات والاتجاهات التي تحاول زرع الكراهية بين الشعوب وإثارة الأحقاد بين الثقافات.

فالثابت في بيانات الحركة ومواقفها أنها تؤمن بحوار الديانات وبالأرضية المشتركة التي يمكن أن تتوافق عليها مع أهل الملل والديانات الأخرى. ولعل الحد الأدنى الذي يمكن أن يكون محل إجماع بين الجميع في هذا الموضوع هو احترام المشاعر الدينية للمؤمنين، وحفظ مقام الرسل والأنبياء عليهم السلام. فلا يتعلق الأمر إذن بنصرة نبي الإسلام محمد ﷺ فقط، بل يمتدّ ليشمل التوقير والاحترام لعقائد كل المؤمنين مسيحيين ومسلمين ويهود. ومن ثمة فنصرة الرسول ﷺ، وتعبئة المسلمين لذلك هو جهد في اتجاه الدفاع عن كل الديانات حتى لا يتجرأ عليها العابثون والذين يسعون لزرع الفتنة بين الثقافات وإثارة مشاعر الكراهية الحضارات.

وقد سعت الحركة من خلال بياناتها في هذا الموضوع أن تصحّح للبعض مفهوم الحرية وحق التعبير. فليس من مقتضيات هذه الحرية وهذا الحق الاعتداء على حقوق الآخرين ومشاعرهم الدينية. فلا متعلق لكل الذين يهاجمون الأديان وعقائد الناس بحرية التعبير. إن حق التعبير

وحرية التعبير لا يسوغ بحال التهجم على الأنبياء والتندر بهم. وهو ما يعني أن توجيه الدعوة للغرب كي يصحّح نظرته لمفهوم الحرية، ليبرهن على صدق نواياه في التمكين لحوار الحضارات وتقارب الشعوب.

العلاقة مع الغرب وحوار الحضارات

لقد عبّرت الحركة من خلال وثائقها مثل الميثاق الذي يؤكد على أن من أهدافها الإسهام في بناء حضارة راشدة وعلى التعاون مع عقلاء الإنسانية في التصدي لكافة أنواع الظلم أو من خلال تصريحاتها قيادييها ومراسلتها لمسؤولين غربيين عن إيمانها بالانفتاح وبحوار الحضارات، وكانت مناسبة نشر الرسوم المسيئة إلى الرسول ﷺ من المناسبات التي عبّرت فيها عن هذا التوجه كما جاء مثلًا في المراسلة التي وجهتها لرئيس البرلمان الأوروبي بتاريخ 10 فبراير/شباط 2006، ومما جاء فيها:

"إننا نودّ أن نلفت انتباهكم إلى المخاطر والمنزلقات التي تهدّد مستقبل العلاقات بين المسلمين والأمم الغربية وخاصة في ظل ظاهرة العولمة التي سهّلت التواصل والمخالطة بين الناس وذلك بسبب تراكمات عدد من المواقف والممارسات السلبية تجاه المسلمين وقضاياهم ومصالحهم.

إن الحملة الإعلامية الأخيرة المسيئة إلى خاتم الرسل محمد ﷺ أظهرت تحيزًا واضحًا ضد المسلمين بالمقارنة مع قضايا أخرى تعتبر من المحرمات في الإعلام الغربي وكذا نوعًا من التضامن الأوروبي مع الفاعلين، إن مثل هذه الأفعال تزيد الهوة اتساعًا بين المسلمين والغرب مما ليس في مصلحة الطرفين ولا في مصلحة الاستقرار والسلم في العالم.

إننا نتابع ونقدّر المواقف الإيجابية والمنصفة التي تصدر عن بعض الحكومات والمنظمات أو الشخصيات في العالم الغربي عامة وفي أوروبا خاصة، تجاه حقوق المسلمين وقضاياهم العادلة، ولكنها مع الأسف تبقى محدودة بالمقارنة مع الطابع العام للمواقف الغربية.

إننا نؤكد لكم تطلّع المسلمين، والحركات الإسلامية الوازنة إلى علاقات ودية وإيجابية وبنّاءة مع العالم الغربي ومع الاتحاد الأوروبي خاصة لأن العلاقات المتوترة والعدائية خسارة للجميع يستغلها دعاة الصراع وتجار الحروب في زمن وجب أن يعمل الكل على أن يكون الأمن والرفاه للجميع دون إقصاء أو تمييز.

إننا مازلنا في أمل أن تصبح السياسات والمواقف الأوروبية أكثر إنصافًا وعدلًا وأكثر مصداقية في الالتزام بالتعايش والتعارف والحق في الاختلاف وصيانة حقوق الآخرين وفي استطاعتكم أن تفعلوا الكثير لكي لا يخيب هذا الأمل».

وفي الموضوع نفسه راسلت الحركة بابا الفاتيكان بتاريخ 30 يناير/ كانون الثاني 2006 وطلبت منه انطلاقًا من موقعه ومكانته الدينية التعبير عن موقفه من الإساءة المذكورة قبل أن يتبين أنه أحد المنخرطين في حملة الإساءة على الإسلام والمسلمين، حيث جاء في الرسالة:

إلى حضرة البابا بنديكت السادس عشر

الحبر الأعظم للكنيسة الكاثوليكية المحترم.

نحييكم تحية طيبة ونرجو لكم السداد والتوفيق في أعمالكم.

وبعد،

فلا يخفى عليكم ما أقدمت عليه بعض الصحف الدانماركية

والنرويجية من نشر صور وتعابير بذيئة ومهينة لنبي الله، نبي الإسلام، عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام. وهو التصرف الذي يخرق أدنى وأبسط حدود الأدب واللياقة. ويدخل في باب القذف والسبّ والشتم وانتهاك الأعراض والآداب، ولا علاقة له بحرية الفكر والتعبير.

ونظرًا لرمزيتكم ومكانتكم الدينية العالمية، ولكونكم أحد المؤتمنين على تراث البشرية الديني والأخلاقي، وفي مقدمته حفظ مقام الرسل والأنبياء عليهم الصلاة السلام.

فإننا نرجو منكم الخروج عن صمتكم والتعبير عن موقفكم وموقف الهيئة الكبرى التي ترأسونها من هذا السلوك العدائي الاستفزازي الذي أقدمت عليه الصحف المشار إليها، وذلك خدمة للعلاقات الودية والإيجابية بين الشعوب والأديان والحضارات. وفّقكم الله لما فيه الخير والصلاح. مع التحية والتقدير.

وهكذا يتأكد الحضور المتواصل للحركة في قلب الأحداث والتفاعل المتواصل معها في مختلف المناسبات سواء كان تعلق الأمر بالقضايا الوطنية أو القومية أو الإسلامية أم بالقضايا الدولية، وفي ذاك كله كان منهج الوسطية والاعتدال حاكمًا وموجهًا، ونحن إنما اكتفينا ببعض أمثلة ونماذج.

الفصل الخامس:

حصيلة وشهادات

عشر سنوات أي حصيلة وإنجازات؟

إن حركة التوحيد والإصلاح باعتبارها حركة دعوية تربوية ذات أهداف إصلاحية للمجتمع والدولة بالمغرب بأفق حضاري وإنساني عالمي، نتاج لمسار انطلق منذ أواسط الستينيات، مرّ فيها بمراحل متعددة واتخذ صيغًا تنظيمية مختلفة كما عرف تحولات اتسمت بالجذرية في تعاطيها مع قضايا الإصلاح والتغيير.

ومن خلال مساءلة عدد من المؤسسين للوحدة عن تقييمهم للتجربة أجمعوا على أن توحيد حركتين على الرغم من الصعوبات التي اكتنفته يعتبر في حدّ ذاته إنجازًا كبيرًا ونوعيًّا لا نظير له في العالم العربي والإسلامي، وأنه حدث جاء ضد السياق العام للحركات الإسلامية وصيرورتها، وأن الحركة بكسبها وتجربتها الوحدوية واجتهاداتها وإبداعاتها في مجال العمل الإسلامي والمشاركة الإيجابية صارت محل ترقب واقتداء لدى حركات وأحزاب كثيرة. وإلى جانب هذا الحدث النوعي، يسجل الإخوة عدة إيجابيات أخرى. غير أن هذا الحال ليس بمانع من رصد بعض الإخفاقات والنقائص.

يقول الريسوني في تقييمه «إجمالًا، وبدون أي شك الإيجابيات والإنجازات كثيرة جدًّا وكبيرة جدًّا وغالبة جدًّا على ما يخالفها. والسلبيات الحاصلة فهناك عناصر تقصير بدون شك وضعف طبيعي لأننا نقدم ما عندنا وما نحن في مستواه، ولكن أيضًا ما زلنا نعاني من المشكلة التي عانينا منها بشدة في المرحلة الانتقالية بدرجة ما، وهي هذه الكثافة في العمل وفي المبادرات والواجهات والكثافة في المحطات المتلاحقة، ما زالت الانتخابات تتسع، والحزب ما زال يتسع، والعمل النقابي يضاف، توسع على المجتمع نتج عنه طلب شديد في المجتمع وعلى هذا النوع من الناس فتوسع العمل الاجتماعي، وتوسع العمل الثقافي والدعوي في شكل جمعيات وانخراط في مؤسسات الوعظ والإرشاد. هذه الوتيرة في تناسل الأعمال وتكاثرها وكثافتها لها تأثيرات سلبية دائمًا على جودة الأداء مما يتطلب قدرًا من الهدوء والاستقرار والوقت والإمكانات كلها تصبح عاجزة، ففي أي مجال نحن عاجزون لأن الساحة استدرجتنا فدخلنا في كل مجال وما زلنا نحاول التقاط الأنفاس واستعادة التوازن، ولم يحصل هذا الأمر ولو أن درجة الضغط في مختلف الأصعدة تخف شيئًا فشيئًا، فهذا هو المشكل الكبير الذي ما زلنا نعاني منه، لكن بمرور الوقت تتمّ معالجة المشكل.

«وبصفة إجمالية أنا راض عن الإنجازات التي تحقّقت، وأعتبره إنجازًا تاريخيًّا وكبيرًا وحاسمًا في تاريخ الحركة الإسلامية وتاريخ المغرب أيضًا، لأن الآثار سوف تظهر. ونحن نعرف أن المسار الذي سار فيه المغرب منذ استقلاله صار يبتعد شيئًا فشيئًا في الشأن العام عن الصفة الإسلامية وعن التأثيرات الإسلامية، وعن المرجعية الإسلامية، هذا المسار لا أقول إنه قد تحوّل، ولكنه بدأ يستقبل شيئًا فشيئًا عناصر

الهوية الإسلامية والثقافة الإسلامية والأخلاق الإسلامية، وطبعًا هذا يحتاج إلى وقت طويل لكي تظهر آثاره، ولكن هذا تحول مبدئي وقع في المغرب. بالإضافة إلى الانعكاسات التي قد تكون حتى خارج المغرب مثل ما يذكره لنا الإخوة في بعض أقطار المغرب العربي وحتى في المشرق العربي. فهذه التجربة الوحدوية والتجربة السياسية صارت تُستلهم ويُستفاد منها في بعض جوانبها على الأقل حتى خارج المغرب، فكل هذا لا يمكن أن يكون إلا مقدرًا وأن نعتزّ به ونحمد الله تعالى عليه.

بالنظر إلى المستقبل، على كل حال، هناك قدر من الاستبشار والثقة والأمل لأننا أولًا نتعامل مع الإسلام، والتعامل مع الإسلام هو تعامل مع دين الله تعالى، فنحن نعرف يقينًا مكانة الإسلام وقوّته وقدرته على التجدد وقدرته على مواجهة التحديات وتجاوزها والخروج من الظروف الصعبة والتهديدات الخطيرة. إذن ثقتي وأملي مستمدان من الثقة في الإسلام في نفسه وقوته وجدارته، فالذي يشتغل باسم الإسلام ويشتغل في رحاب الإسلام هو نفسه يستفيد، حتى لو اعتبرناه حركة اجتماعية أو حركة سياسية، مادام يتحرك في هذا الإطار فهو يتحرك في إطار قوي وسند قوي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كذلك الطابع المؤسسي للحركة وما تفرع عنها هو من دواعي التفاؤل، لأن الأمور المؤسسية تجعل إمكانات الاستدراك والإصلاح والارتقاء دائمًا واردة، حتى لو مرّت فترة ضعف وفترة تلكؤ أو اضطراب أو خلل ما، فما دام العمل مؤسسيًا يكون له القابلية للإصلاح والتدارك، أما إذا كان الأمر فرديًا وغير مؤسسي، بمعنى فوضوي أو عشوائي فليس هناك آلية للإصلاح، وإذا كان الأمر فرديًا فالذي جاء على يده الخلل لا يمكن إلا

أن يتمادى في هذا الخلل، أو يغيّر بفتنة قد تكون أشد، بينما العمل المؤسسي يعطي كل هذه الفرص، فنحن في النهاية جماعة لا يمكن وصفها بأنها جماعة فلان أو فلان أو جماعة المجموعة الفلانية كما يُقال في بعض الأحزاب وفي بعض النقابات، مجموعة الرباط ومجموعة الدار البيضاء، فلا هي مجموعة منسجمة متواطئة تسيطر، ولا هو فرد يسيطر، فهناك حركية في المؤسسات وفي شبكة الأعمال التابعة للحركة، فهذه أيضًا من أهم الضمانات ومن أهم ما يدعو إلى الاطمئنان والتفاؤل إن شاء الله، مع العلم دائمًا، إننا في الإسلام في جميع قضايانا نزاوج بين الخوف والرجاء، يعني أن الرجاء ينبغي ألا يتحول إلى غفلة واسترخاء، وإذا كان الأمر كذلك فسوف تسير الأمور بخير وتوازن إن شاء الله».

أما عبد الله بها فيقول «بكل بساطة أشعر شخصيًا أنني حاولت أن أقوم بواجبي، فقد كنت أعتبر الوحدة واجبًا يجب القيام به رغم الصعوبات، وكنت أتوقعها، كنت أقول الصعوبات يجب أن لا تثنينا عن القيام بالواجب».

أعتبر أن إنجاز هذه الوحدة هو من توفيق الله سبحانه وتعالى، لأنه عمل على قدر المشقة يكون الأجر فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل من الجميع. فقد كان لهذا العمل الأثر الكبير على المستوى الوطني وعلى المستوى الخارجي. على الأقل هذه التجربة بيّنت أنه ليس هناك مسار واحد هو الانشقاق في مسيرة الحركات الإسلامية، وإنما هناك مسار آخر هو مسار الوحدة والتوحيد والاندماج وهو الأصعب والأرضى لله سبحانه وتعالى».

من أثار التوحيد التقليص من التشتت في الساحة الإسلامية إذ أصبح

مشهد الحركة الإسلامية المغربية واضحًا: فهناك حركة التوحيد والإصلاح وجماعة العدل والإحسان والحركة من أجل الأمة وحزب البديل الحضاري ونادي الفكر الإسلامي، وجماعة الدعوة. على المستوى السياسي شجّعت الحركة على التآلف والتقارب بين عدة أطراف. ونحن كمشاركين لا نستطيع أن نقيّم عملنا وآثاره. من حيث المبدأ أنا راضٍ عما أنجزناه، ولكن من حيث التنزيل والأداء لا أستطيع أن أقول إننا قمنا بما كان يجب القيام به والرضا عن ذلك، فهذا مما لا يمكن أن يدّعيه إنسان. فالقصور في عمل الإنسان هو الأصل، ثم إذا زاد عليه بعض التقصير، فيضاف إلى القصور «إلى التقصير».

ويجد محمد يتيم بعضًا من الصعوبة في تقييم عمل شارك في إنجازه من الداخل، ومع ذلك يدلي برأيه فيقول:

«من الصعب أن يقيِّم الفرد هذا العمل من الداخل. لأنه إما سيقسو عليه انطلاقًا من انتظاراته، ونحن باعتبارنا مسلمين عشنا إحباطات كبيرة وانقسامات شنيعة في بعض البلدان الإسلامية فكانت رهاناتنا على الوحدة كبيرة وكنا ننتظر منها أشياء كبيرة، ومن هذه الزاوية يمكن أن نقسو عليها، ويمكن أن أمضي بعيدًا معك، عملية التكيف والاستيعاب تنتابها أعراض جانبية، فالعمل الإسلامي كان قد دخل منذ سنة 1990 مرحلة توسع وانتشار آنذاك في حركة الإصلاح والتجديد، وعرف انطلاقة كيفية ونوعية بعد أن استقرت مؤسسات الحركة واستقر فيها ما سُمّي آنذاك بالتوجه الجديد بعد الانفصال التنظيمي والفكري عن الشبيبة الإسلامية، وقد يكون هناك شيء من قبيل هذا في هذا الجانب أو ذلك عند الإخوة في الرابطة. فإذا نظرنا من هذه الزاوية سوف تبدو لنا عملية الوحدة سلبية لأنها في تقدير البعض قد أسهمت في عرقلة الانطلاقة

المذكورة بحكم ما كان يلزم الوحدة من إعادة بناء تصوري وهيكلي وإعادة صياغة اللحمة الفكرية والنفسية والبشرية في الحركة الجديدة، وهذا تطلب وقتًا وجهدًا كما كانت له بعض الأضرار الجانبية. لكن إذا نظرنا من زاوية الإنجاز العام تبدو الوحدة حدثًا فريدًا في المنطقة العربية ومخالفًا للسياق والمسار العام للحركات الإسلامية والأمة الإسلامية، وهذا مهم جدًّا. ففي حدود علمي، وقلت هذا في كثير من المؤتمرات، وما أن تحدثت عن الوحدة إلا وقوبلت التجربة بالإعجاب والإكبار بل أحيانًا ببعض الاستغراب انطلاقًا من أن الواقع السائد كان هو الانشقاق والتشرذم، فأن يقع حدث توحيدي خارج السياق المغربي والعربي والإسلامي، سوريا ومصر وأفغانستان والسودان والجزائر، فهذا الحدث يبدو كبيرًا وكبيرًا جدًّا، ويرد الأمل إلى المسلمين بأن الوحدة ممكنة إذا وجدت الإرادة والتدبير الحسن والرجال القادرون على إنجازها، وأنا أقول، إن ذلك سيسجل للإخوة القياديين الذين شاركوا في إنجاز الوحدة بمداد الفخر في التاريخ، فأن تنشئ حركة التوحيد والإصلاح نظرية جديدة في العمل، إذ أنها ليست هي حركة الإصلاح والتجديد ولا رابطة المستقبل الإسلامي، ولكنها تركيب خلّاق من هاتين الحركتين، فهذا عمل تاريخي كبير في دلالته الرمزية والتربوية. فليس المهم على هذا المستوى الحجم لأن الأعمال النوعية في التاريخ لا تحدّد بالحجم الكمي أو العددي ولكن بالحجم النوعي لأنها قدمت رسالة للعالم وللمحيط السياسي وللحركة الإسلامية بأن عملية التوحيد ممكنة. وليس هذا فحسب، ولكن أيضًا كيف استطاعت هذه الحركة أن تنجز هذا وأن تندمج في الواقع السياسي والاجتماعي وتؤثر فيه، وأن تقدّم تجربة سياسية هي الآن أصبحت الحركة المغربية مدرسة وتجربة يقدّرها الناس

أن يكون منتميًا إليهم، سواء كان يعمل بقناعاتهم أو لا، وكل ما يهمّهم هو العمل للإسلام ولحماية المغاربة في أعراضهم وثقافتهم.

كما أنني أنظر إلى هذه الجماعة بأنها تنطلق من محيط المغرب وخصوصيته، وهذا شيء يضمن المستقبل للحركة، وبعبارة واضحة، إنها لم تستعر مناهج ولا توجيهات خارجية، وإنما تنطلق من ثقافة المغرب وهي تستشير علماءه، وتنفتح على العلماء المعتبرين في الأمة، فهم ينطلقون أساسًا من علماء المغرب، يقدرونهم ويشجعون الشباب داخل البلد على طلب العلم، ويرفعون من مستواهم، ولذلك أرى أن هذه الحركة، وبكل اختصار، هي الأمل بإذن الله، ولا نزكيهم على الله عز وجل، وهي الأمل في الإصلاح، لأنني أرى منهم علماء وأطرًا، تعرف كيف تتعامل مع الأوضاع، وفهمها فهم دقيق وعميق في المجال السياسي، وهم يفرقون بين الثابت والمتغير وأماكن اختلاف العلماء، ويعظمون منطلقات المغاربة ويهتمون بالمذهب المالكي، ومنهم أُطر يهتمون بالجانب السياسي للعلماء.

وإني لم أطّلع على هذا الدور إلا عندما قرأت لبعض أطر «التوحيد والإصلاح»، وهذا اهتمام محمود في إبراز علماء المغرب من السلف أو الخلف في جوانبهم المتعددة، فهم يهتمون بالجانب السياسي مع احترام لقواعد البلاد ودستورها وقيادتها، وهذا عامل مهم في ضمان المستقبل والتفوق بإذن الله، ولم نرها حركة مبنية على ردّ فعل أو حماس أو تسعى لتكسب الجماهير لأغراض سياسية، ولكن همها هو تثبيت الثقافة المغربية والهوية الإسلامية للمغاربة، كما كانت لدى السابقين من المغاربة، وسيكونون مرجعًا للأمة في معرفة المغاربة لتراثهم، وفقنا الله وإياهم لما فيه الخير إن شاء الله تعالى.

الإسلاميون المغاربة.. درس في الفصل والوصل بين الدعوي والسياسي بين «التوحيد والإصلاح» و«العدالة والتنمية»

حسام تمام

إسلام أونلاين

تُعدّ قضية الخلط بين الدعوي والسياسي وعدم وجود تمييز واضح بينهما من أكثر الإشكاليات التي تواجه الحركات الإسلامية ذات البعد السياسي والتي تمثل جزءًا من المشهد السياسي في بلادها. فهي من ناحية تعكس قلق معظم الفرقاء السياسيين من احتكار الإسلاميين السياسيين لورقة الدين التي يستطيع صاحبها أن يكتسح المشهد السياسي حتى من دون ميزة استثنائية إلا رفعه الراية الدينية، ومن ناحية أخري فهي تمثل مصادرة للعمل الإسلامي في مساراته المختلفة لصالح مسار واحد ربما كان أضعفها وأقلها أهمية وهو المسار السياسي، كما أنه يعرض العمل الإسلامي إلي أن يصبح عرضة للملاحقة والتضييق باعتباره بوابة خلفية يدخل منها الإسلاميون السياسيون إلى الفعل السياسي.

برزت تلك الإشكالية جليًا في عدد من التجارب السياسية التي خاضها إسلاميون والتي تميّزت بحضور كثيف للدين على مستوى المشاركة أو على مستوى الشعارات التي غلب عليها توظيف الرموز والمعاني الدينية.

الجدل النظري لا ينتهي في قضية حضور الدين في السياسة وحول مدى أحقية القوى الإسلامية السياسية في الإعلان عن هويتها في المنافسة

السياسية، ومن ثم فلن نتعرض له في هذا المقام وإنما سنستعرض تجربة تبدو مهمة ولها خصوصيتها في إنجاز نوع من التمييز بين الدعوي والسياسي لدى حركة إسلامية واحدة دخلت بقوة في العمل السياسي.

التجربة من المغرب وتمثّلها حركة التوحيد والإصلاح وهي تنظيم دعوي تربوي وذراعها السياسي حزب العدالة والتنمية[1]، وهي الحركة الإسلامية الأوسع انتشارًا بين الفصائل الإسلامية التي قبلت بالانخراط في العملية السياسية بقواعده[2]، تمييزًا لها عن جماعة العدل والإحسان الأقوى تنظيميًا والأكثر انتشارًا لكنها تقاطع النظام السياسي برمته.

تأسست الحركة قبل عشر سنوات تقريبًا من اندماج عدد من القوى الإسلامية نتيجة مراجعات فكرية ومنهجية خاضتها الإسلامية عقب تورط بعض أعضائها في العنف في عقد السبعينيات، وانتهت المراجعات بتبني خيار المشاركة السلمية، وقد حاولت الحركة الجديدة تأسيس إطارها/ حزبها السياسي الخاص بها فتقدمت بطلب لتأسيس حزب التجديد الوطني رفضته السلطة، فاتجهت الحركة لتفاهم تاريخي مع الدكتور عبد الكريم الخطيب زعيم حزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية سنة 1996 صار بموجبه إطارها السياسي بعد أن عملت على إعادة هيكلته.

رغم أن الفصيلين المتوحدين سيختلفان في التعاطي مع قضية العلاقة مع الحزب، وموقع السياسة في المشروع الوحدوي، إلا أنهما

(1) نحن في الحركة لا نعتبر الحزب ذراعًا سياسيًا وإنما هو مجال لممارسة العمل السياسي لأعضاء الحركة.

(2) لم تدخل الحركة كحركة إلى الحزب والواقع أن الأمر يتعلق بانخراط جماعي لأعضائها ودعم كبير للحزب في المراحل الأولى ولكن الحركة حافظت على مؤسساتها مستقلة عن الحزب كما أن مؤسسات الحزب تشتغل في استقلال عن الحركة.

سيتفقان على تأجيل النظر في هذه القضية (علاقة الدعوي بالسياسي) لحين خوض الانتخابات البرلمانية سنة 1997.

وفي سنة 1998 ستتجه الحركة إلى السعي لبلورة تصور واضح في العلاقة مع الحزب، خاصة بعد النجاح في المشاركات الانتخابية، وهنا سيظهر بقوة اتجاه واضح عند قياديي الحركة إلى اعتبار أن الوظائف الأساسية للحركة هي الدعوة والتربية والتكوين، وأن الحزب هو تنظيم سياسي يهتم بتسيير الشأن العام.

وقد ساهمت تفجيرات الدار البيضاء في 16 مايو/أيار 2003 في تسريع مسار مراجعة العلاقة بين الحركة والحزب بعدما شنّ خصوم الحركة - خاصة اليسار - حربًا استئصالية ضدها بدعوى مسؤوليتها الأصلية عن الإرهاب، فاتجهت الحركة إلي تبني خيار التمييز بين الدعوي والسياسي والإسراع في إنجازه وهو الخيار الذي سيهندسه سياسيًّا سعد الدين العثماني الأمين العام للحزب وتنظيميًّا محمد الحمداوي رئيس الحركة[1].

تعبّر عن هذه الإستراتيجية ورقة «المشاركة السياسية والعلاقة بين الحركة والحزب» فكريًّا ونظريًّا، وهي وثيقة غير منشورة وغير متداولة ظهرت سنة 2006 وخضعت لنقاش مطوّل داخل الهياكل التنظيمية للحركة منذ 2003، وهو ما يفترض أن يكون على رأس جدول أعمال

---

(1) التمييز بين الدعوي والسياسي على مستوى المجالات والوظائف هو خيار تبلور مع الوقت عبر نقاش جماعي كان للأخوين فيه دور كبير ولكنه كان شأنه شأن التوجهات العامة للحركة نتيجة تطور فكري وتنظيمي وإن كان الأخوان هما اللذان يشرفان اليوم على تطبيقه من خلال مسؤوليتهما عن الحركة والحزب، وهو الموقع الذي جعلهما يدفعان به خطوات إلى الإمام سواء على مستوى التنظير (الدكتور العثماني) أو على مستوى الإنجاز اليومي على مستوى الحركة (الحمداوي).

مؤتمر حركة التوحيد والإصلاح الذي يُعقد نهاية هذا الصيف (صيف 2006) بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس الحركة.

بداية ومن خلال مطالعة بعض معالم الرؤية الاستراتيجية الجديدة ولقاء المسؤولين عن صياغتها يمكن القول بأن استراتيجية التمييز بين الدعوي والسياسي التي اعتمدتها حركة التوحيد والإصلاح قد نضجت على المستوى الفكري، وهي وإن لم تأخذ مجرى التنفيذ كاملًا في أرض الواقع فإن الدلائل تؤشر علي استقرارها واستيعابها في مجال التطبيق.

في زيارتي الأخيرة للمغرب اقتربت من التجربة التي يمكن أن تكون رائدة في تقديم مقاربة التمييز بين الدعوي والسياسي في حركة إسلامية واحدة، قرأت بعض وثائقها وتابعتها والتقيت بعدد من المسؤولين عنها.

الأستاذ محمد يتيم من الذين جمعوا بين العمل الفكري والعمل السياسي فهو نائب رئيس حركة التوحيد والإصلاح وعضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، وهو يُعدّ - إلى حد كبير - أهم منظّري الحركة والحزب وصاحب الجهد الأكبر في صياغة مقاربة التمييز بين الدعوي والسياسي في الحركة[1].. هو قدّم للمكتبة عدة مؤلفات منها: العمل الإسلامي ومنهج التغيير الحضاري، ومقالات في التغيير الحضاري، والعمل الإسلامي والسؤال الثقافي (كتاب الحركة الإسلامية بين الدعوي والسياسي).. وهي تحمل في داخلها خطوطًا عامة أو جنينيات هذه المقاربة التي لم تصدر رسميًا بعد (عنوانها «المشاركة السياسية وعلاقة الحركة بالحزب»).

---

(1) للموضوعية والإنصاف - وليس من باب التواضع - فلست صاحب الجهد الأكبر ولا الأصغر في بلورة مقاربة التميز بين الدعوي والسياسي ولكن كما تمّت الإشارة فهي مقاربة تبلورت مع الزمن باجتهاد جماعي.

يشرح محمد يتيم مقاربة التمييز بين الدعوي والسياسي في الحركة فيؤكد أن الحركة على مستوى الفكرة تنطلق من شمول الإسلام، ومن ثم فقد كانت لها أهداف شمولية منها: الإسهام في إقامة الدين في الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة وصولًا إلى الإسهام في الحضارة الإنسانية الشاملة.. لكن شمولية أهداف الحركة لم تحجب عنها حقيقة أنها مجرد مساهم أو طرف في العمل لإقامة الدين وليست الوحيدة فيه، فالمغرب - في تصور الحركة - دولة إسلامية بها مكتسبات تاريخية للإسلام.. ومن ثم فلا تقدم الحركة نفسها كبديل وإنما كتجربة مكملة تتكامل مع غيرها.

وشمولية الأهداف انعكست على شمولية مجالات عملها أيضًا فهناك دعوة فردية ودعوة عامة وعمل سياسي وآخر اجتماعي واقتصادي ونقابي وثقافي وفكري.. مجالات تتعدد وتتسع باتساع الإسلام نفسه.

وما بين شمولية الأهداف وشمولية مجالات العمل كان لابدّ من فصل ووصل، ففي المجالات كان لابد من ضرورة التمييز بين الوظائف الأساسية لتنظيم الحركة (هي بالأساس: دعوة - تربية - تكوين).. وبين ما يُسمّى بالأعمال التخصصية (سائر المجالات الأخرى).

والوظائف الأساسية هي التي تعرف بها الحركة، وهي صلب الحركة وعنوانها وسرّ وجودها.. والتي يمكنها أن تتعاون فيها مع كل من يتفق معها في شأنها سواء الدولة أو الحركات والفاعلين الآخرين.

أما الوظائف أو الأعمال التخصصية فهي تجليات الحركة خارج النطاق الدعوي الذي هو صلبها وسرّ وجودها، مثل الوظيفة السياسية (الحزب) أو الوظيفة الاجتماعية (جمعيات) والوظيفة العمالية (النقابة)...، والعمل في هذه الوظائف التخصصية لا بدّ أن يستصحب

معه المرجعية الكلية للحركة لكنه ينفصل عنها في الإطار التنظيمي من ثم فهو يصوغ علاقة الحركة (القائمة بالوظائف الأساسية) مع الحزب (القائم بالوظيفة التخصصية) في جملة واحدة: التلاقي في المرجعية والتكامل في المشروع مع التمايز في الوظائف.

أما السيد محمد الحمداوي رئيس حركة التوحيد والإصلاح فيرى أن العلاقة بين الحركة والحزب هي علاقة شراكة بين مؤسستين مستقلتين؛ شراكة استراتيجية في المشروع بين حركة دعوية تربوية وحزب سياسي.. فهناك وصل في المرجعية الجامعة لكن هناك فصل في الإطار التنظيمي. ولتفهيم المقاربة يحيل الحمداوي إلي مقاربة أوروبية تشبهها في قضية بالبيئة.. فهناك مشروع واحد أو هدف واحد هو حماية البيئة تقوم على تحقيقه جمعيات مجتمع مدني وتتبناه أحزاب وتُخصص له وزارات.. والكل يهدف إلي حماية البيئة.. وهو ما يمكن أن نقرب به المشروع المشترك الذي يجمع الحركة والحزب وهو: الإسهام في إقامة الدين.

في إدارة العمل

في إطار سياسية التمييز بين الدعوي والسياسي سعت الحركة إلى سياسة الفصل استقلالًا تامًا على مستوى الإدارة بين الحركة والحزب على الرغم من أن نحو 80% من أعضاء الحزب هم أعضاء بالحركة يمثلون نحو 30% من العضوية العاملة بها[1].

---

(1) الأرقام المشار إليها لا تستند إلى أية دراسة أو إحصاء داخلي ولذلك وجب أن تأخذ بكامل التحفظ والأهم هو أن جزءًا من أعضاء الحركة هو الذي أخذ العضوية في الحزب كما أن هناك نسبة مقدرة من أعضاء الحزب ليسوا أعضاء في الحركة ويصدق هذا على النقابة أيضًا.

رئيس الحركة السيد محمد الحمداوى كان عضوًا بالحزب قبل انتخابه رئيسًا للحركة في دورتها الأخيرة، لكنه قدم لرئاسته بالاستقالة من الحزب. . هو يقول إنه جاء رغبة منه في ألا يستقل الحزب بالقيادات ذات التكوين الحداثي فتبقى الحركة خاصة بالشيوخ وذوي التكوين الشرعي (فاختصاصه هو الهندسة وليس العلوم الشرعية). . لكن استقالته تعكس - من زاوية أخرى - الرغبة في تأكيد الاستقلالية بين الحركة والحزب؛ فرئيس الحركة ليس عضوًا في الحزب ورأس الحزب - أمينه العام سعد الدين العثماني - لم ينتخب في المكتب التنفيذي للحركة - أعلى سلطة بها - وإن ظل عضوًا بمجلس الشورى المنتخب.

والحركة تحوّلت إلي إدارة مؤسساتها بمنهجها الخاص وبمنطق مؤسسة المجتمع المدني والتوجيه فيها والإلزام يتعلق بالتربية فقط أما التوجيه السياسي وبناء الموقف السياسي فتلزم الحركة أعضاءها ممن ينخرطون في العمل السياسي الحزبي بالرجوع فيه إلى الأطر والمؤسسات الحزبية.

لا تتدخل الحركة في رسم السياسات المحددة والتفصيلية للحزب أو في تحديده مواقفه السياسية. . فالحزب له قيادة مستقلة (مجلس شورى ومكتب تنفيذي)[1] وله انتخابات تنظّم هذه القيادة، وأقصى ما يقع من الحركة في علاقتها بالحزب نقاش عام في مجلس شورى الحركة حول المسار السياسي لا يدخل فيما بعد التوجهات العامة ولا يلزم الحزب وقيادته بشيء.

وهناك حرص على تأكيد هذه الاستقلالية ودعمها ونقلها إلى وعي

---

(1) الصواب: أمانة عامة ومجلس وطني.

القواعد؛ لذلك كثيرًا ما تنشر صحيفة الحركة أخبارًا عن رسائل رسمية إلي الأمين العام للحزب في أمور مختلفة بما يظهر استقلالية الهيئتين.

والحركة ضد توظيف الشعارات الدينية في العمل السياسي الحزبي، وهي تتخوف من أن تتأثر الدعوة سلبًا بالسياسة التي ستستفيد منها حتمًا لكنها ستضرّ بها حال الربط المباشر بينهما.. فالعمل السياسي الإسلامي سيتراجع حتمًا ليس لمشكل فيه بالضرورة وإنما لأنها سُنّة التغيير ومنطق الديمقراطية كما يقول الحمداوي: «أرقى الديمقراطيات لا يمكن أن يستمر البرنامج السياسي فيها أكثر من دورة أو دورتين ثم يتراجع ويحلّ بديلًا عنه برنامج سياسي آخر».

وأثناء اشتعال معركة الانتخابات البرلمانية التي خاضها الإخوان في مصر والتي غلبت عليها الشعارات الدينية نشرت صحيفة الحركة «التجديد» عدة مقالات للباحث بلال التليدي في نقد رفع شعار الإسلام هو الحل في الانتخابات..

وترفع الحركة شعارها (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) شعارًا دعويًا زادته إيضاحًا بشعار فرعي (عمل إسلامي تجديدي للإسهام في إقامة الدين وإصلاح المجتمع) فيما يرفع الحزب شعارًا مختلفًا يخلو من اللغة الدينية (أصالة - تنمية - عدالة) ولا يتوسل بها مباشرة.

في برامج التكوين والتثقيف

الفصل بين المؤسستين استلزم اعتماد نوع من الفصل بين برامج التكوين والتثقيف في كل منهما بما تقتضيه طبيعة كل مؤسسة وقبلها في شروط العضوية، فشروط العضوية بالحركة شروط أخلاقية ومبدئية (مثل الالتزام بالاستقامة والابتعاد عن المحرمات والشبهات)، وهي تميل

للتشدد في العضوية في الالتزام بعكس الحزب الذي لا يشتدّد في هذه الشروط طالما التزم العضو بالموقف السياسي للحزب ومرجعيته العامة.

وقواعد التصعيد في العضوية داخل الحركة هي قواعد أخلاقية علمية فكرية لا علاقة شرطية لها بالقواعد السياسية؛ كما أن الإجراءات العقابية بحق الأعضاء مختلفة داخل الهيئتين لمن يخالف التزامات العضوية ولا يلزم أن يمضي العقاب في واحدة على الأخرى فقد يفصل العضو من الحزب لأسباب تتعلق بالانضباط التنظيمي السياسي ويظل عضوًا بالحركة والعكس وارد. فالحركة تتعاطى مع المشكلات والمخالفات التربوية التي تتصل بمدى التزام العضو بمنهج الحركة وأخلاقياتها فقط.

مثال علي ذلك وقع في إحدى الانتخابات التي خاضها الحزب، فقد تورط عضو في الحركة والحزب في شراء الأصوات، فعلمت قيادة الحركة بالواقعة وأجرت تحقيقًا موسعًا انتهى إلى فصل العضو من الحركة لإخلاله بمتطلبات الانتماء لها.. تمّ ذلك كله دون العودة إلى قيادة الحزب بل دون علمها، فقط أخبر الحزب بقرار الحركة دون إلزامه بموقف ودون انتظار سماع رأيه.

وعلى هذا الأساس فإن برامج التكوين في الحركة تُصاغ بما يناسب حركة دعوية ثقافية قوامها الدعوة والتزكية والتربية، ويتمّ ذلك عبر محاضن الحركة وفاعلياتها من دروس دينية وخطب ولقاءات عامة أو فعاليات تربوية ودعوية خاصة، أما التكوين السياسي فيتمّ عبر أطر الحزب وهياكله وفاعلياتها.. ولا تتوجه الحركة بتكوين أو مناهج خاصة لأعضائها العاملين بالسياسة.. بل تصرّ على الإبقاء على الرسالة الدعوية التزكوية والتربوية العامة الجامعة.

في ضمانات الضبط

كان من الطبيعي أن تُثار تساؤلات بل وهواجس وتخوفات لدي بعض القيادات من أن تؤدي الاستقلالية إلى تعارض بين الهيئتين.. وكانت الهواجس أكثر - بالطبع - لدي الدعويين الذين أصابهم القلق من أن يتأثر المسار السياسي للحزب بإكراهات السياسة ومواءماتها وحساباتها التي لا تبدو أقل كثيرًا أو تنعدم أحيانًا لدى الحركة.. وأثير الحديث عن ضمانات التزام الحزب بالإطار المرجعي للحركة، لكن استقر الأمر ألا يكون هناك ضمانات لأنها غير ممكنة فعلًا ولأن الحديث عن أدوات ضبط أو سيطرة من الحركة على الحزب هو ضد الاستقلالية الحقيقة وضد الفاعلية الحركية والسياسية... وحسمت الحركة خيارها بأنه ليست هناك ضمانات تنظيمية لضبط مسار الحزب - الذي يؤدي وظيفتها السياسية - وإنما هي ضمانات منهجية وفكرية فحسب.

العلاقة مع الآخر الإسلامي

استراتيجية التمييز بين الدعوي والسياسي ساعدت في تطوير العلاقة مع الآخر الإسلامي. فالحقل الديني المغربي - مثل غيره - يتعدد فيه الفاعلون بدءًا من المؤسسات الرسمية كوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومؤسساتها المختلفة وعلى رأسها المجالس العلمية، أو المؤسسات غير الرسمية مثل الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية الأخرى وفي مقدمتها جماعة العدل والإحسان أكبر تنظيمات الإسلام السياسي في المغرب.

انطلقت الحركة كما أسلفنا من قاعدة أنها مجرد طرف في الإسهام في إقامة الدين، ومن ثم فهي لا تمانع في التعاون مع غيرها في هذا

الغرض أيًا ما كان الموقع أو الموقف السياسي لهذا الغير. . ومن ثم فهي رحّبت بمشروع الدولة لإعادة هيكلة الحقل الديني والذي طرحته وزارة الأوقاف وحدّدت فيه معالم وقواسم المشترك الديني للمغرب (العقيدة الأشعرية - المذهب المالكي - التصوف علي طريقة الجنيد - إمارة المؤمنين). . . وأصدرت الحركة بيانًا ثمّنت فيه الدعوة إلي إعادة هيكلة الحقل الديني «بدلًا من استئصاله» وعدّته خطوة للإمام يجب دعمها، ومن ثم اعتبرت نفسها شريكًا للدولة في تنظيم الحقل الديني وتعاونت مع الوزارة فيه خاصة في عمل المجالس العلمية العليا التي بدا أن كثيرًا من أعضائها وممن يقودون المشروع هم من أعضاء الحركة، فكبار القيادات العلمية للحركة عز الدين التوفيق ومحمد الروكي وفريد الأنصاري - استقال مؤخرًا - هم أبرز من يشرفون على تكوين الوعاظ والواعظات في وزارة الأوقاف؛ وتهتم الحركة بدعم المشروع إعلاميًّا فتخصص صحيفتها - التجديد - مساحات واسعة وشبه ثابتة لتغطية أخبار المجالس العلمية والتنويه بها وبعلمائها.

أما فيما يخصّ العلاقة مع المنافس الإسلامي الأكبر؛ جماعة العدل والإحسان، فإن الحركة رغم اختلافها مع الجماعة في كثير من القضايا الجوهرية مثل استراتيجية الجماعة في القطيعة مع النظام والطعن في شرعيته وتوسعها في قضية الرؤى والمنامات بما استدعى الحركة لإعلان معارضتها علانية عبر بيان نصيحة؛ إلا أنها تجاوزت منطق إلغاء الآخر والاستقطاب الفكري إلي الإقرار بالاختلاف مع القبول به، فلم تعد تقف منها موقف المعارضة والخصومة بل تتعاون في القضايا محل الاتفاق - التنسيق لنصرة فلسطين والعراق. . إلخ - ولا ترى حساسية في ذلك رغم حصار النظام للجماعة وتضييقه عليه.

وقد جسّد الموقف من جماعة العدل والإحسان منطق الفصل بين السياسي والدعوي الذي نتحدث عنه، فالحركة أعلنت انشغالها بما يجري في حق الجماعة من اعتقالات وإغلاق لمقراتها والأماكن التي أعلنتها للتواصل مع جمهورها - ما عُرف بالأبواب المفتوحة - وأصدرت بيانًا يؤكد علي رفض التجاوزات بحقّها وأتاحت صحيفتها للجماعة التي شهدت حصارًا إعلاميًا فرصة التعبير عن موقفها عبر حوار أجرته مع متحدثها الرسمي فتح الله أرسلان، في حين تبنى الحزب مسلكًا برغماتيًا التزم فيه بمنطق السكوت مراعاة لعدم استفزاز النظام ورغبة في ضمان ثقته خاصة في ظل تصاعد المؤشرات على احتمال مشاركته في الحكومة القادمة إن لم يكن تشكيله لها، فلم يعقب الحزب رسميًا على حملة المصادرة والاعتقالات بحق إسلاميي العدل والإحسان بل وصرّح أمينه العام سعد الدين العثماني - تحت محاصرة الإعلام له - في لقاء بمدينة طنجة بعدم قانونية مجالس النصيحة والأبواب المفتوحة التي تقوم بها الجماعة لأنها تتمّ من دون إذن السلطات! فخضع موقفه من «إخوة» الطريق الإسلامي إلي إكراهات السياسة ومواءمتها[1] التي لم تجد الحركة نفسها مرغمة على اعتبارها أو تقديمها على موقفها المبدئي.

ويمكن أن ينطبق المنطق نفسه على الطرق الصوفية التي شهدت

(1) لم يكن لموقف الحزب حسب ما أعلم علاقة بإكراهات السياسة كما أن موقف الحركة لم يكن مرتبطًا بكونها لم تجد نفسها ملزمة بإكراهات السياسة عكس الحزب وإنما هي تقديرات يمكن أن تقود الحركة والحزب إلى المواقف نفسها كما يمكن أن تقود إلى مواقف مختلفة نسبيًا مما يؤكد الاستقلالية الفعلية للهيئتين على مستوى القرار.

علاقة الحركة بها تحسنًا عما كانت عليه قبل سنوات فانتقلت من القطيعة معها والمواجهة إلى سياسية الإنصات والاستماع ورفع الحواجز ويمكن ردّ ذلك إلى اعتبارات كثيرة أهمها تحول حركة التوحيد إلى إطار دعوي خالص يغلّب منطق الدعوة وجمع الشمل على المنافسة.

التمييز في الخطاب والمجالات والرموز

يمكن القول بأن استراتيجية التمييز بين الدعوي والسياسي في هذه التجربة تتحرك على مستويات ثلاث:

مستوي الخطاب: الحركة تجمّع دعوي يستوعب كل من تجمعه المرجعية الإسلامية أيًا كان انتماؤه أو موقفه السياسي، فالمرجعية الإسلامية لا يمثلها حصرًا تمظهر سياسي وحيد ولا يصحّ أن يعبّر عنها خطاب سياسي واحد.. فالخطاب السياسي يحتمل الاختلاف ويستلزم الخصومة السياسية ويخضع للمواءمات التي يمليها المسلك البرغماتي ومن ثم فهو يفترض التغير والتحول بحسب المصلحة. فيما تبقي الحركة رهنًا بالمرجعية الإسلامية الجامعة لكل من يرى نفسه منطلقًا منها.

لذلك اعتمدت الحركة قرارًا حاسمًا بمنع مشاركة الدعاة والوعاظ من أعضائها في الانتخابات لا ترشيحًا ولا مساندة كما منعت نزول قيادات الحركة في الحملات الانتخابية للحزب، باعتبار أنهم يمثّلون المرجعية الإسلامية التي يجب أن تظل ملكًا لجميع المغاربة وليست حكرًا على حزب سياسي أو خصمًا لخصومه وخطابها يجب ألا ينساق إلي وهاد الحزبية الضيقة..

وبالإجمال سعت الحركة إلى تبني خطاب دعوي توعوي إرشادي تجميعي عام مميز عن الخطاب السياسي في لغته ومحتواه فلا يعلن عن

انحياز إلا للمبدأ ولا يتورط في خصومة سياسية مباشرة ويركّز مقاربته على القضايا والمبادئ والأفكار وليس الأشخاص والمؤسسات.

وتتجه الحركة إلى إنهاء حالة التداخل في مجال الخطاب الإعلامي بينها وبين الحزب بحيث تستقل صحيفتها - التجديد - عن الحزب الذي يتجه لتأسيس صحيفة خاصة به علمًا بأن لكل منهما موقع على شبكة الإنترنت مستقل تمامًا عن الآخر.

مستوي مجالات العمل: تطرح الحركة في مراجعاتها الأخيرة ضرورة وجود تمييز بين الحركة والحزب في مجالات العمل.. فالحركة لا يمكن أن تصدر بيانًا في شأن تسيير العمل العام (إصلاح جسر أو قنطرة، أو واقعة سياسية أو اقتصادية محددة...) بل يلزم الحزب باتخاذ المبادرة في ذلك.. أما الحركة فهي مؤسسة مجتمع مدني لكل أبناء الوطن مهمتها الدعوة وإعداد الإنسان وتربيته وتبني قضاياه العامة مثل محاربة الظلم والفساد والرشوة والبطالة وحثّ الناس على التزام الفضيلة وإتقان العمل والولاء للوطن.. وكذلك دعم قضايا الأمة (فلسطين والعراق وأفغانستان)...

وتثير الدعوة للتمييز بين مجال اشتغال الحركة ومجال اشتغال الحزب القضية الشائكة حول اشتغال الناشطين السياسيين الإسلاميين بقضايا الهوية: هل يجب أن تكون جزءًا من مجال اشتغالهم السياسي؟ وما الحجم المفترض لقضايا الهوية في خطاب الحزب؟ وهل يمكن أن تتحول قضايا الهوية إلى قضايا سياسية أم تبقى ثقافية دعوية من اختصاص الحركة؟

محمد يتيم يرى أن «من مصلحة الحزب أن يقلّل من اشتغاله على قضايا الهوية ويتفرغ أكثر للرقي بالخطاب السياسي والتدبيري».. وإن كان

يجزم بصعوبة تحقق هذا على الوجه المطلوب فما زالت قضايا الهوية محور اهتمام الشارع وهي التي تصنع سمعة الأحزاب وتكثّف من حضورها ومن غير الحصافة السياسية التخلي عنها جملة واحدة لأن من شأن ذلك التأثير على شعبية الحزب. ويؤكد يتيم أن الحركة تسير في طريق الحسم لجهة أن يتولى الحزب قضايا التدبير المباشر لاهتمامات الناس والموقف السياسي المباشر أو ما تسميه بنهج يوسف الذي قدم نفسه للعمل السياسي ليس بصفة النبي وإنما بصفة المدبر للأزمة الاقتصادية قال لعزيز مصر: ﴿ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[1].

لكن تبدو بعض القضايا أكثر تركيبًا وتداخلًا بما لا يسمح بالتمييز الواضح بين مجال اشتغال الحركة ومجال اشتغال الحزب مثل قضايا الرقابة على الفن ودور الدولة في حماية الأخلاق أو منع الإساءة إلى الآداب العامة مثلما حدث في قضية فيلم «ماروك» الذي تضمّن مشاهد فاضحة وقدّم صورة مسيئة للفتاة المغربية اعتبرها البعض إساءة إلى سمعة المغرب بما كان يستدعي تدخل الرقابة لمنعه.

وهنا تفرّق الحركة بين قضايا الإجماع العام التي لا تصادر على حق تيار فكري أو وجهة نظره وبين الدعوة إلى نشر منظومة قيم وأخلاق تمثل تيارًا بعينه.. والمثال الواضح هو قضيتي لباس البحر والدعارة.. فهناك جدل كبير حول الملابس العارية التي ترتديها الفتيات والنساء على شواطئ البحر والتي تثير تحفظ واعتراض جماهير الإسلاميين وعموم المتدينين والمحافظين، ثم هناك مشكل انتشار شبكات الدعارة وتجارة الجسد استغلالًا للفقر والحاجة التي تعانيها بعض المناطق.

(1) سورة يوسف، الآية: 55.

تميّز الحركة بين القضيتين فتعتبر أن التصدي لقضية الملابس والأزياء الفاضحة هو من عمل الحركة لأنه يتطلب جهدًا دعويًا تربويًا ولا يجب أن تتحول إلى قضية سياسية يتحرك عليها الحزب لأنها ليست قضية إجماع وطني ولا يجب أن يفرض الإسلاميون منظورهم الأخلاقي على غيرهم خاصة وأن هناك تيارًا علمانيًا حداثيًا لا يرى في هذه الملابس حرجًا أو عيبًا.. أما قضية الدعارة واستغلال الفقر في تجارة الجسد فهي محل رفض من كل التيارات داخل المغرب بما فيها التيارات العلمانية الحداثية ومن ثم فيمكن للحزب أن يتشارك مع الحركة في التصدي لها وتحويلها إلى قضية سياسية فهي قضية تتقاطع فيها الهوية والأخلاقية مع الشأن السياسي والتدبيري العام.

وفي كل الأحوال يؤكد محمد يتيم على ضرورة التزام الحزب في اشتباكه مع قضايا الهوية بلغة تبعد عن التخوين والتكفير لتبقى لغة سياسية منضبطة غير إثارية هو ما سعى الحزب إلى التزامه في قضية فيلم «ماروك» حيث أحال النقاش إلى دائرة مؤسسات الدولة ومدى فاعليتها وتعبيرها عن الخط العام لسياسة الدولة دون التورط في اتهامات بالانحلال أو اللاأخلاقية.

مستوى الرموز: وتسعى الحركة إلى إحداث فصل بين رموز الدعوة/ الحركة وبين رموز السياسة/ الحزب، فرموز الحركة هم رموز الأمة لا يجب أن يجيّروا لمصلحة فصيل سياسي دون غيره فيما رجال الحزب يمثلونه فحسب.

مازالت قضية الفصل على مستوى الرموز صعبة ولم تنجز كاملة حتى باعتراف الحركة، فمازالت معظم رموز وقيادات الحزب هي قيادات رئيسية في الحركة فعبد الإله بن كيران رئيس المجلس الوطني للحزب

وعضو المكتب التنفيذي للحركة وعبد الله بها رئيس فريق الحزب بالبرلمان[1] وعضو المكتب التنفيذي للحركة ومحمد يتيم هو عضو الأمانة العامة للحزب ونائب رئيس الحركة، حتى سعد الدين العثماني الأمين العام للحزب هو نفسه عضو مجلس شورى الحركة. . . وما زال حضور هؤلاء معتبرًا من خلال الحركة أكثر من الحزب، ومردّ ذلك أن الحزب مازال حديثًا ويعيش في مرحلة انتقالية يسعى فيها لتثبيت وجوده في الساحة السياسية. . وهو ما يجعل من الصعب الحسم مباشرة في قضية فصل رموز الحركة عن رموز الحزب، ويمكن أن نتحدث هنا عن مرحلتين في العلاقة بين رموز الحزب والحركة، الأولى كانت عام 1996 حيث انغمست كل قيادات الحركة تقريبًا في عملية إعادة بناء الحزب بعد التحالف مع حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية والذي أثمر عن حزب العدالة والتنمية وتلتها انتخابات 1997 التي صار رموز الحركة أعضاء في البرلمان عن الحزب الجديد.

الثانية عقب انتخابات 2002 التي استقر الحزب فيها كثاني أكبر الأحزاب المغربية، فقد بدأ الحزب يتهيكل ويتفرع ويستقر ومن ثم يستقل عن الحركة بما يسمح له بفكّ الارتباط على مستوى الرموز ليس على مستوى الفصل بمعناه الحاسم وإنما في صيغة الشراكة التي تسمح لكل من الكيانين باستقلال مؤسسي.

يتحدث محمد يتيم بواقعية ولكن بتفاؤل مؤكدًا أنه من الصعب الحديث عن إنجاز الفصل المقبول على مستوى الرموز بين الحركة والحزب قبل الانتخابات القادمة 2007 ويتوقع أن يبدأ مسار الفصل بعد

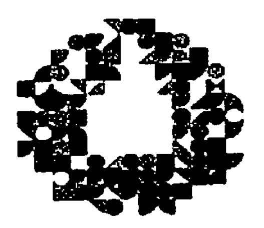
(1) سابقًا قبل انتخاب الأستاذ الحبيب الشوباني.

أن يستقر وضع الحزب سياسيًا كما هو متوقع، ويرجّح أنه بحلول انتخابات 2012 سيكون الفصل قد أنجز على مستوى الرموز بين الحركة والحزب، بل يطمح يتيم إلى أكثر من ذلك بأن تُعاد صياغة علاقة الحركة بالمجال السياسي لتصبح كل الأحزاب على قدم المساواة ولا يظل دعم الحركة حكرًا وحصرًا على حزب العدالة فقط.. وأنه إذا كانت الحركة ترمي بثقلها على الحزب الآن فهي تأمل مستقبلًا أن تتحدد مواقفها مستقبلًا على أساس القضايا والمواقف وليس الأفراد والمؤسسات.. ويشير الحمدواي إلى أن الحركة بدأت السير في هذا الاتجاه حيث دعمت أنشطة عدد من البرلمانيين من خارج حزب العادلة والتنمية كان آخرها اقتراح برلماني بإغلاق عدد من الخمارات.. كما أن صحيفة الحركة لا تقصر تغطيتها للنشاط البرلماني على برلمانيي العدالة والتنمية وإنما تتوسع في تغطية أداء عدد من البرلمانيين الذين يتبنون توجهًا مقاربًا لتوجه الحركة.

غير أن يتيم يؤكد أن الأمر يحتاج إلى استقرار الخط الاستراتيجي للحزب أولًا ونموه بما يسمح بفطامه عن الحركة، وهو ما سيكون من مصلحة الحركة مستقبلًا، فالحزب يؤثر لا شك سلبًا على الحركة بحجبه الشخصية الدعوية لها حيث كل إنجاز يُحسب مباشرة لمصلحة الحزب.. لكنه يشكل أحيانًا حماية للحركة فالقوة السياسية تقلّل من أطماع البعض في تصفية الحركة وهو ما ظهر بعد تفجيرات الدار البيضاء 16 مايو/أيار 2003 التي شهدت حملة تحريض غير مسبوقة تطالب بالتصفية والاستئصال للحركة برمتها.

المقاربة التي ترمي إلي التمييز بين الدعوي والسياسي في تجربة حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية مازالت اجتهادًا في

طور التجريب فالفكرة في كلياتها غير تنزيلها واقعيًا وفيها اجتهادات كثيرة، لكنها تصلح لأن تطرح للنقاش على التجارب الإسلامية الأخرى، فهي تفكّك بعض إشكالياتها في مساحة العلاقة المفترضة بين العمل الدعوي والعمل السياسي الإسلامي. وتعطي أملًا في أن بالإمكان أن تتحول حركة إسلامية ما لإطار دعوي وتربوي حاضن لتجربة سياسية ومنتج للإطارات والقيادات السياسية دون الانغماس الكلي في السياسي الذي يؤدي إلى تسييس الدعوة وإلغاء منطقها الحضاري.



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

«إعادة لهيكلة العقل»

الفكرة والتعريف:

مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم.

الرسالة:

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية.

الأهداف:

1. الإسهام في نشرالوعي الثقافي.

2. قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.

3. التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.

4. مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل:

1. إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.

2. التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.

3. تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.

4. إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.

5. رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل:

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي :

1. **الأبحاث والدراسات :**

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي :

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. **الاستشارات وقياس الرأي :**

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

3. **النشر :**

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

إصدارات المركز

1 - الحركة الإسلامية رؤية نقدية .. مجموعة من المفكرين.
2 - آراء جديدة في العلمانية والدين .. د. رفيق عبدالسلام.
3 - الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصالبة والقوة الناعمة .. د. رفيق عبدالسلام.
4 - الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة والقانون الدولي .. د. محمد المنصوري.
5 - حركة التوحيد والإصلاح المغربية .. مجموعة باحثين.
6 - الدولة العلوية وخيار الأسد .. إبراهيم حمامي.
7 - الإسلاميون في عام 2010 .. مجموعة باحثين.
8 - الإسلاميون في عام 2011 .. مجموعة باحثين.
9 - الإسلاميون في عام 2012 .. مجموعة باحثين.
10 - الإسلاميون في عام 2013 .. مجموعة باحثين.
11 - الليبرالية في السعودية .. مجموعة باحثين.
12 - الحركة الإسلامية في الجزائر .. فاتن المعاضدي.
13 - الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي .. مجموعة باحثين.
14 - المرجعية في المفهوم والمآلات .. د. سعيد بن ناصر الغامدي.

15 ـ مقدمة في الصدمات الحضارية .. د. سعيد بن ناصر الغامدي.
16 ـ السعوديّون الشيعة.. الفكرة والإشكاليات .. مجموعة باحثين.
17 ـ التقرير الاستراتيجي السعودي 2014 .. مجموعة باحثين.

سيصدر قريباً:

1 ـ المجتمع المدني السعودي .. مجموعة باحثين.
2 ـ المرأة في السعودية .. مجموعة باحثين.